

۱/۱۲۳۲/۳

مرکز مدیریت حوزه‌های علمیه
دفتر تدوین متون درسی حوزه‌های علمیه

شرح ابن عقیل

علی الفیة ابن مالک

فی ثوبه الجدید

علمیه

دفتر تدوین

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دفتر تدوین متون درسی حوزه های علمیه

شرح ابن عقيل على ألفية
ابن مالك في ثوبه الجديد

دفتر تدوين متنون درسي حوزه های علميه

الفهرس الإجمالي

١	المقدمة
٦	الكلام وما يتألف منه
١١	المعرب والمبني
٢٥	النكرة والمعرفة
٥٢	الابتداء
٦٥	«كان» وأخواتها
٧٣	فصل في «ما» و«لا» و«لات» و«إن» المشبهات ب«ليس»
٧٨	أفعال المقاربة
٨٤	«إنّ» وأخواتها
٩٦	«لا» التي لنفي الجنس
١٠٣	«ظنّ» وأخواتها
١١٥	الفاعل
١٢٣	النائب عن الفاعل
١٢٧	تعدي الفعل ولزومه
١٣٢	النداء
١٤٠	الاستغاثة
١٤١	الندبة
١٤٢	الترخيم
١٤٦	الاختصاص
١٤٧	التحذير والإغراء
١٤٩	اشتغال العامل عن المعمول
١٥٥	التنازع في العمل
١٥٨	المفعول المطلق
١٦٥	المفعول له
١٦٨	المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
١٧٤	المفعول معه
١٧٧	الاستثناء

١٨٦.....	الحال
١٩٩.....	التمييز.....
٢٠٣.....	حروف الجرّ.....
٢١٣.....	الإضافة.....
٢٢٩.....	إعمال المصدر.....
٢٣٣.....	إعمال اسم الفاعل.....
٢٣٨.....	الصفة المشبهة باسم الفاعل.....
٢٤٣.....	التعجب.....
٢٤٨.....	أفعال المدح والذمّ.....
٢٥٣.....	«أفعل» التفضيل.....
٢٥٨.....	أسماء الأفعال والأصوات.....
٢٦١.....	التوابع.....
٢٦٢.....	النعته.....
٢٦٩.....	التوكيد.....
٢٧٤.....	عطف البيان.....
٢٧٧.....	عطف النسق.....
٢٨٦.....	البدل.....
٢٩٠.....	ما لا ينصرف.....
٣٠٠.....	إعراب الفعل.....
٣١٣.....	فصل «لو».....
٣١٥.....	فصل في «أنا» و«لولا» و«لوما».....
٣١٧.....	«نوناً» التوكيد.....
٣٢٠.....	العدد.....
٣٢٧.....	«كم» و«كأين» و«كذا».....

الفهرس التفصلي

١	المقدمة
٢	التعريف بابن مالك والألفية:
٣	التعريف بابن عقيل وشرحه:
٤	التعريف بهذا الشرح:
٤	مجاور التغييرات الأساسية:
٦	الكلام وما يتألف منه
٦	تعريف الكلام
٦	ما يتألف منه الكلام
٧	علامات الاسم
٨	علامات الفعل
٩	علامة الحرف
٩	علامات المضارع والماضي والأمر
١١	المعرب والمبني
١١	أقسام الاسم إعراباً وبناءً
١٢	أقسام الفعل إعراباً وبناءً
١٣	بناء الحروف
١٤	أنواع الإعراب
١٤	إعراب غير المعتل من الأسماء والأفعال
١٥	مواضع الإعراب النيابي
١٥	الأول: الأسماء الستة
١٧	الثاني: المثني وملحقته
١٨	الثالث: جمع المذكر السالم وملحقته
٢٠	الرابع: جمع المؤنث السالم وملحقته
٢٠	الخامس: ما لا ينصرف
٢١	السادس: الأفعال الخمسة
٢٢	إعراب المعتل من الأسماء والأفعال
٢٢	إعراب الاسم المعتل
٢٣	إعراب الفعل المعتل

٢٥	النكرة والمعرفة
٢٦	الأول من المعارف: الضمير
٢٦	تعريف الضمير وأقسامه
٢٦	الضمير المتصل والضمير المنفصل
٢٩	نون الوقاية ومواضعها
٣٢	الثاني من المعارف: العلم
٣٢	تعريف العلم
٣٢	انقسامات العلم
٣٦	الثالث من المعارف: اسم الإشارة
٣٦	أسماء الإشارة العامة
٣٧	أسماء الإشارة المختصة بالمكان
٣٨	الرابع من المعارف: الموصول
٣٨	الموصولات الحرفية وصلتها
٣٩	الموصولات الاسمية المختصة
٤٠	الموصولات الاسمية المشتركة
٤٢	صلة الموصولات الاسمية
٤٤	مواضع حذف العائد
٤٨	الخامس من المعارف: المعرف بأداة التعريف
٤٨	«الألف واللام» المعرفة
٤٨	«الألف واللام» الزائدة
٤٩	«الألف واللام» اللمحيّة
٥٠	«الألف واللام» في العلم بالغلبة
٥٢	الابتداء
٥٢	المبتدأ وقسماه
٥٣	عامل رفع المبتدأ والخبر
٥٣	الخبر وأقسامه وأحكامه
٥٦	الابتداء بالنكرة
٥٨	حكم تقديم الخبر وتأخيرها
٦٠	حكم حذف المبتدأ أو الخبر
٦٥	«كان» وأخواتها
٦٥	عمل هذه الأفعال وأقسامها

٦٦.....	معاني هذه الأفعال
٦٧.....	أحكام هذه الأفعال
٧٠.....	اختصاصات «كان»
٧٣.....	فصلٌ في «ما» و«لا» و«لات» و«إن» المشبهات ب«ليس»
٧٣.....	«ما»
٧٥.....	«لا»
٧٦.....	«إن»
٧٦.....	«لات»
٧٨.....	أفعال المقاربة
٧٨.....	أقسام هذه الأفعال و عملها
٧٨.....	حكم خبر هذه الأفعال
٨٠.....	ما يتصرف من هذه الأفعال
٨٠.....	استعمال بعض هذه الأفعال تامة و ناقصة
٨٢.....	ما اختصت به «عسى»
٨٤.....	«إن» و أخواتها
٨٤.....	معاني هذه الحروف و عملها
٨٥.....	حكم تقديم الخبر أو معموله
٨٥.....	حكم همزة «إن»
٨٨.....	دخول «لام» الابتداء بعد «إن»
٩٠.....	وصل «ما» بهذه الحروف و حكمها
٩٠.....	إعراب المعطوف على اسم هذه الحروف
٩١.....	تخفيف هذه الحروف و حكمها
٩٦.....	«لا» التي لنفي الجنس
٩٦.....	عملها و ما يشترط فيه
٩٩.....	إعراب توابع اسم «لا»
١٠٠.....	حكم «لا» مع «همزة» استفهام
١٠٠.....	حكم حذف خبر «لا»
١٠٣.....	«ظن» و أخواتها
١٠٣.....	انقسام هذه الأفعال بحسب معانيها
١٠٦.....	انقسام هذه الأفعال إلى متصرف و غير متصرف
١٠٦.....	التعليق و الإلغاء

١٠٨	استعمال بعض هذه الأفعال متعدية إلى واحد
١٠٩	لحاق «الرؤيا» بهذه الأفعال
١٠٩	حكم حذف مفعول هذه الأفعال
١١٠	لحاق «القول» بهذه الأفعال
١١١	«أعلم» و «أرى»
١١٥	الفاعل
١١٥	تعريف الفاعل
١١٦	أحكام الفاعل
١٢٣	النائب عن الفاعل
١٢٣	ما ينوب عن الفاعل وأحكامه
١٢٥	إعراب ما سوى النائب
١٢٧	تعدي الفعل ولزومه
١٢٧	الفعل المتعدي
١٢٨	الفعل اللازم
١٢٩	حكم تقديم بعض المفاعيل على الآخر
١٣٠	حكم حذف المفعول الفضلة
١٣٠	حكم حذف عامل المفعول
١٣٢	النداء
١٣٢	حروف النداء
١٣٢	حذف حرف النداء
١٣٣	إعراب المنادى و بناؤه
١٣٤	حكم نداء ذي «اللام»
١٣٥	فصل في أحكام توابع المنادى المبني
١٣٨	المنادى المضاف إلى «ياء» المتكلم
١٤٠	الاستغاثة
١٤١	الندبة
١٤٢	الترخيم
١٤٦	الاختصاص
١٤٧	التحذير والإغراء
١٤٧	التحذير
١٤٨	الإغراء

١٤٩.....	اشتغال العامل عن المعمول
١٤٩.....	تعريف الاشتغال
١٤٩.....	ناصب الاسم السابق
١٥٠.....	أقسام إعراب الاسم السابق
١٥٢.....	أنواع المشغول به
١٥٣.....	أنواع المشغول
١٥٥.....	التنازع في العمل
١٥٥.....	تعريف التنازع
١٥٥.....	حكم العاملين المتنازعين
١٥٨.....	المفعول المطلق
١٥٨.....	تعريف المفعول المطلق
١٥٨.....	عامل المفعول المطلق
١٥٩.....	أقسام المفعول المطلق
١٥٩.....	ما ينوب عن المصدر
١٦٠.....	حكم المفعول المطلق إفراداً وتشبيهاً وجمعاً
١٦٠.....	حكم حذف عامل المفعول المطلق
١٦٥.....	المفعول له
١٦٥.....	تعريف المفعول له
١٦٥.....	إعراب المفعول له
١٦٦.....	انقسام المفعول له إلى تحصيلي و حصولي
١٦٨.....	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
١٦٨.....	تعريف الظرف
١٦٩.....	إعراب الظرف و عامله
١٦٩.....	ما يقع ظرفاً
١٧٢.....	ما ينوب عن الظرف
١٧٤.....	المفعول معه
١٧٤.....	تعريف المفعول معه و ناصبه
١٧٥.....	حكم الاسم الواقع بعد الواو
١٧٧.....	الاستثناء
١٧٧.....	الاستثناء بـ«إلا»
١٨١.....	الاستثناء بـ«غير»

١٨١ الاستثناء بـ «سوى»
١٨٢ الاستثناء بـ «ليس» و «لا يكون» و «خلا» و «عدا»
١٨٣ الاستثناء بـ «حاشا»
١٨٦ الحال
١٨٦ تعريف الحال
١٨٦ حكم الحال من حيث الانتقال والاشتقاق
١٨٨ حكم الحال من حيث التعريف والتنكير
١٨٨ حكم ذي الحال من حيث التعريف والتنكير
١٨٩ حكم تقديم الحال على صاحبها
١٩٠ مجيء الحال من المضاف إليه
١٩١ حكم تقديم الحال على عاملها
١٩٣ تعدد الحال
١٩٣ الحال المؤكدة
١٩٤ الجملة الحالية و رابطها
١٩٦ حكم حذف عامل الحال
١٩٩ التمييز
١٩٩ تعريف التمييز
١٩٩ انقسام التمييز إلى نوعين و عامل كل منهما
٢٠٠ إعراب التمييز
٢٠١ حكم تقديم التمييز على عامله
٢٠٣ حروف الجرّ
٢٠٤ الحروف الجارّة المختصّة بالظاهر
٢٠٥ معاني حروف الجرّ
٢٠٩ زيادة «ما» بعد بعض حروف الجرّ و حكمها
٢١٠ حذف حرف الجرّ و حكمه
٢١٣ الإضافة
٢١٣ معنى الإضافة
٢١٤ فائدة الإضافة
٢١٥ حكم دخول «الألف و اللام» على المضاف
٢١٦ اشتراط تغاير المضاف و المضاف إليه معنّى
٢١٦ اكتساب التأنيث أو التذكير من المضاف إليه

٢١٧ الأسماء الملازمة للإضافة و حكمها
٢٢٤ حكم حذف المضاف أو المضاف إليه
٢٢٥ حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٢٢٦ المضاف إلى ياء المتكلم
٢٢٩ إعمال المصدر
٢٣٣ إعمال اسم الفاعل
٢٣٣ عمل اسم الفاعل وشروطه
٢٣٦ إعمال اسم المفعول
٢٣٨ الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٣٨ تعريف الصفة المشبهة
٢٣٨ ما تصاغ منه الصفة المشبهة
٢٣٩ عمل الصفة المشبهة
٢٤٣ التعجب
٢٤٣ صيغتا التعجب
٢٤٤ حذف المتعجب منه
٢٤٤ عدم تصرف فعلي التعجب
٢٤٤ ما يصاغ منه فعلا التعجب
٢٤٦ حكم تقديم معمول فعل التعجب وفصله
٢٤٨ أفعال المدح والذم
٢٤٨ «نعم» و «بئس»
٢٥٠ الأفعال التي بمعنى «نعم» أو «بئس»
٢٥٣ «أفعل» التفضيل
٢٥٣ ما يصاغ منه اسم التفضيل
٢٥٣ أحوال اسم التفضيل و حكم كل منها
٢٥٥ حكم تقديم «من» و مجرورها على اسم التفضيل
٢٥٦ عمل اسم التفضيل في الظاهر
٢٥٨ أسماء الأفعال والأصوات
٢٥٨ أسماء الأفعال
٢٥٩ أسماء الأصوات
٢٦١ التوابع
٢٦٢ النعت

٢٦٢.....	تعريف النعت.....
٢٦٢.....	أغراض النعت.....
٢٦٢.....	حكم مطابقة النعت للمنعوت.....
٢٦٣.....	ما يقع نعتاً.....
٢٦٥.....	حكم نعت غير الواحد.....
٢٦٦.....	حكم نعت المعمولين لعاملين.....
٢٦٦.....	حكم تكرر النعوت.....
٢٦٦.....	حكم النعت المقطوع.....
٢٦٧.....	حكم حذف النعت أو المنعوت.....
٢٦٩.....	التوكيد.....
٢٦٩.....	التوكيد المعنوي.....
٢٧١.....	التوكيد اللفظي.....
٢٧٤.....	عطف البيان.....
٢٧٤.....	تعريف عطف البيان.....
٢٧٤.....	حكم مطابقة عطف البيان لمتبوعه.....
٢٧٥.....	النسبة بين عطف البيان و البدل.....
٢٧٧.....	عطف النسق.....
٢٧٧.....	تعريف عطف النسق.....
٢٧٧.....	حروف العطف.....
٢٨٢.....	حكم العطف على الضمير.....
٢٨٤.....	حكم حذف حرف العطف أو المعطوف أو المعطوف عليه.....
٢٨٤.....	عطف الفعل و العطف على الفعل.....
٢٨٦.....	البدل.....
٢٨٦.....	تعريف البدل.....
٢٨٦.....	أقسام البدل.....
٢٨٧.....	إبدال الظاهر من مثله أو من الضمير.....
٢٨٨.....	حكم البدل عن اسم الاستفهام.....
٢٨٩.....	إبدال الفعل و الجملة.....
٢٩٠.....	ما لا ينصرف.....
٢٩٠.....	تعريف المنصرف و غير المنصرف.....
٢٩٠.....	علل منع الصرف.....

۲۹۷	إعراب المنقوص مما لا ينصرف
۲۹۷	صرف غير المنصرف و عكسه
۳۰۰	إعراب الفعل
۳۰۰	عامل رفع المضارع
۳۰۰	عوامل النصب
۳۰۱	حكم إضمار «أن»
۳۰۷	عوامل الجزم
۳۱۳	فصل «لو»
۳۱۵	فصل في «أما» و «لولا» و «لوما»
۳۱۵	«أما»
۳۱۶	«لولا» و «لوما»
۳۱۷	«نونا» التوكيد
۳۲۰	العدد
۳۲۰	تعريف العدد وأقسامه
۳۲۰	العدد المضاف
۳۲۱	العدد المركب
۳۲۳	العدد المفرد
۳۲۳	العدد المعطوف
۳۲۳	«الفاعل» المصوغ من العدد
۳۲۷	«كم» و «كأين» و «كذا»
۳۲۷	«كم»
۳۲۸	«كأين» و «كذا»

دفتر نشر علمی
معاون مدرس
دوره های علمی

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

أما بعد، فإن الأدب العربي مما لا بد منه في فهم اللغة العربية سيما الكتاب و السنة، قال الله -تبارك و تعالى-: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢) و قال -تعالى-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (إبراهيم: ٤). و الآيتان الكريمتان تدلان على أن حكمة و حدة اللسان بين الرُّسل و الأمم المرسل إليها حصول التبيين و التبيين و التفهيم و التفهيم، و لذا كان الرُّسل يُراعون هذه القواعد عند التخاطب. و نزول القرآن -أيضاً- بلغة العرب في هذا الإطار؛ فعلى كل من أراد فهم اللغة العربية و الكتاب و السنة أن يتعلم القواعد الأدبية الدخيلة في فهم المراد و يعيها و يراعيها. و منها القواعد النحوية التي أسسها أمير المؤمنين عليّ عليه السلام كما صرح به الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه «البهجة المرضية في شرح الألفية» بقوله: «الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام المبتكر لهذا الفن»^(١)، و هذا ما عليه الخاصة و العامة، و نقل في كتبهم^(٢)، كما روي عن أبي الأسود الدؤلي، أنه قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَرَأَيْتُهُ مُظْفَرًا مُتَمَكِّرًا؛ فَقُلْتُ: فِيمَ تُفَكِّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ بِبَلَدِكُمْ هَذَا لِمَنَّا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْنَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ، فَقُلْتُ: إِذَا فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَ بَقَيْتَ هَذِهِ اللُّغَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلَاثِ، فَأَلْقَى إِلَيَّ صَحِيفَةً فِيهَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْكَلَامُ كُلُّهُ: اسْمٌ وَ فِعْلٌ وَ حَرْفٌ، فَالاسْمُ مَا أُتْبِأَ عَنِ الْمُسَمَّى، وَ الْفِعْلُ مَا أُتْبِأَ عَنِ حَرْكَةِ الْمُسَمَّى وَ الْحَرْفُ مَا أُتْبِأَ عَنِ مَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَ لَا فِعْلٍ». ثُمَّ قَالَ لِي: تَتَّبِعُهُ وَ زِدْ فِيهِ مَا وَقَعَ لَكَ. وَ اعْلَمْ يَا أَبَا الْأَسْوَدِ أَنَّ الْأَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ: ظَاهِرٌ وَ مُضْمَرٌ وَ شَيْءٌ لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَ لَا مُضْمَرٍ، وَإِنَّمَا تَتَفَاوَلُ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْرِفَةِ مَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَ لَا مُضْمَرٍ. قَالَ

١. البهجة المرضية في شرح الألفية: ص ٩.

٢. الأشباه و النظائر في النحو (للسيوطي): ج ١، ص ١٠ و ١١؛ و الفصول المختارة (للمفيد): ص ٩١.

أَبُو الْأَسْوَدِ: فَجَمَعْتُ مِنْهُ أَشْيَاءَ وَعَرَضْتُهَا عَلَيْهِ، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ النَّصْبِ، فَذَكَرْتُ فِيهَا «إِنَّ وَأَنَّ وَكَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ» وَلَمْ أَذْكَرُ «لَكِنَّ»، فَقَالَ لِي: لِمَ تَرَكْتَهَا؟ فَقُلْتُ: لَمْ أَحْسِبْهَا مِنْهَا، فَقَالَ: بَلَى هِيَ مِنْهَا فَزِدْهَا فِيهَا».

و لما كان للنحو هذا الدور الأساسي قام المسلمون في عمود الزمان بتأليف كتب تشتمل على هذه القواعد، ومنها ألفية ابن مالك و شرح ابن عقيل عليها، و هو هذا الكتاب الذي بين يديك. و هذا الشرح مع كثرة محاسنه لا يخلو من بعض حشويّات و زوائد، فقمنا بتهديبه و ذكر نماذج من الآيات و الروايات في مطاوي المتن، و إضافة تمارين بعد كلّ درس، حتّى تستكمل الفائدة.

التعريف بابن مالك والألفية:

أما ابن مالك فهو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي الجبالي. وُلِدَ بجبّان من مَدَنِ أُنْدَلُس سنة ٦٠٠ من الهجرة، و تُوِّفِيَ في سنة ٦٧٢.

قد بدأ دراساته بحفظ القرآن الكريم، ثمّ اشتغل بدراسة القراءات القرآنية، و علوم الدين و اللغة، و فروعها. و أخذ العربية عن ثابت بن خيار من كبار النحاة و المقرئين، و أبي عليّ الشلوّيين من كبار النحاة و اللغويين.

كان ابن مالك في بداية الأمر مالكيّ المذهب، فلمّا رحل إلى دِمَشْقِ انتقل إلى المذهب الشافعيّ، و تلمذ للعلّام السخاويّ النحويّ المقرئ الذي له نظم في الطبقة العليا، كما سمع بابن يعيش النحويّ الحلبيّ الذي كان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو و التصريف.

ثمّ بدأ ابن مالك الاشتغال بالإمامة و التدريس و التصنيف بحلب، و استقرّ بعد ذلك في دِمَشْقِ مشغلاً بالتصنيف و بالإمامة و التدريس في أعظم مدارس دِمَشْقِ آنذاك في المدرسة العادلية، حيث تولّى فيها المشيخة الكبرى لقسم القراءات و العربية.

و له مؤلفات في العربية كثيرة متعددة المشارب، مختلفة المناحي، و منها كتابه «الخلاصة» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية» و جمع فيه خلاصة علمي النحو و الصرف، في أرجوزة ظريفة، مع إشارة إلى مذاهب العلماء، و بيان ما اختاره من الآراء أحياناً.

أما تسميته بـ «الخلاصة» فلقوله في آخر هذا الكتاب:

أَحْصَى مِنْ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصِهِ
كَمَا أَنَّ تَسْمِيَتَهُ بِـ «الْأَلْفِيَّةِ» لِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِهِ:

و أَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّتِهِ
و قد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى ذكر أن الشروح عليه زادت على أربعين مورداً، فمنها شرح ابن الناظم محمد بدر الدين المتوفى سنة ٦٨٦هـ.

و منها «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» و «دفع الخصاصة عن قراء الخلاصة» لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي المتوفى سنة ٧٦١هـ.

و منها شرح الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.

و منها هذا الشرح الذي بين يديك، لقاضي القضاة عبد الله بن عقيل.

التعريف بابن عقيل و شرحه:

إن ابن عقيل هو قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي -نسبة إلى عقيل بن أبي طالب- الهمداني الأصل، المصري، المولود في سنة ٦٩٨هـ، و المتوفى بالقاهرة في ٧٦٩هـ، الذي قال أبوحيان في حقه: «ما رأيت تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل».

و كتابه هذا شرح على ألفية ابن مالك، مع مراعاة طريق وسط بين الإيجاز و الإطناب، فلا يترك بعض القواعد الهامة، كما لا يبيّن جميع مذاهب العلماء و وجوه استدلالهم، و لا يتعسّف في نقد الناظم بحق و بغير حقّ، كما لا يتقبّل كلّ ما يجيء به، وافق الصواب أو لم يوافق.

و لهذا قد كثرت رغبة طالبي العلوم الأدبية إلى هذا الشرح و دراسته، و صار مدار التعليم و التعلّم في كثير من مراكز الدراسات العليا. و قمنا بتغييره في المحاور الآتية لتسهيل الاستفادة و الاستفادة.

مَحاور التغييرات الأساسية:

- ١- توسعة المجال القرآنيّ و الروائيّ في الكتاب.
- ٢- تغيير بعض العبارات، و بيان بعض التوضيحات لرفع الإبهام.
- ٣- حذف بعض المطالب غير المبتلى به الذي لا ثمرة مهمة له في فهم المتن الفاخرة خصوصاً الكتاب و السنة.
- ٤- حذف بعض المباحث المختصة بالصرف.
- ٥- بيان فهرس إجماليّ للمباحث.
- ٦- ذكر عناوين للمباحث المذكورة في المتن.
- ٧- وضع كلّ مبحث في موضعها المناسب.

و في الختام نشكر الله -تعالى- لما وفّقنا عليه، «وَمَا تَرْفَعِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ» (هود: ٨٨) و نرجو منه -تعالى- أن يتقبّل منا هذا القليل، و يجعل ثوابها للنبيّ و آله -صلوات الله عليهم أجمعين-. و علينا أن نشكر مكتب تدوين النصوص الدراسية، و مدير المكتب الأستاذ السيّد حميد الجزائريّ، و جميع الأساتذة، فجزاهم الله خيراً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ
 مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى
 وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيهِ
 تَقَرُّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظِ مُوجَزِ
 وَتَقْتَضِي رِضَى بَغَيْرِ سُخْطِ
 وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلاً
 وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَأَفْرَهُ
 أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكِ
 وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
 مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيهِ
 وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بَوَعْدِ مُنْجَزِ
 فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِي
 مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا
 لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرِهِ

دروس و مباحث
 درسی حوزه های علمیه

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

كَلَامَنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَ «اسْتَقِمَّ» وَ اسْمٌ وَ فِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَ الْقَوْلُ عَمٌّ وَ كَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّمُ

تَعْرِيفُ الْكَلَامِ

الكَلَامُ فِي اللُّغَةِ: اسْمٌ لِكُلِّ «مَا يُتَكَلَّمُ بِهِ»، مُفِيداً كَانَ أَوْ غَيْرَ مُفِيدٍ.
وَ عِنْدَ النُّحَاةِ عِبَارَةٌ عَنْ: «الْلَّفْظِ الْمُفِيدِ فَائِدَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا». فَ«الْلَفْظُ»
جِنْسٌ يَشْمَلُ الْكَلَامَ وَ الْكَلِمَةَ وَ الْكَلِمَ؛ وَيَشْمَلُ الْمَهْمَلَ كَ «دَيْنٍ»، وَ الْمُسْتَعْمَلَ كَ «عَمْرٍو»؛
وَ «الْمُفِيدُ» أَخْرَجَ الْمَهْمَلَ؛ وَ «فَائِدَةٌ يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا» أَخْرَجَ الْكَلِمَةَ، وَ بَعْضَ الْكَلِمِ
- وَ هُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ فَأَكْثَرَ وَ لَمْ يَحْسُنِ السُّكُوتُ عَلَيْهِ - نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ».
وَ إِنَّمَا قَالَ الْمَصْنَفُ: «كَلَامَنَا» لِیُعْلِمَ أَنَّ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ لِلْكَلامِ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ،
لَا فِي اصْطِلَاحِ اللُّغَوِيِّينَ.

مَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ الْكَلَامُ

وَ لَا يَتَرَكَّبُ الْكَلَامُ إِلَّا مِنْ اسْمَيْنِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَ اسْمٍ، كَ «قَامَ
زَيْدٌ»، وَ كَقَوْلِ الْمَصْنَفِ: «اسْتَقِمَّ»؛ فَإِنَّهُ كَلَامٌ مَرَكَّبٌ مِنْ فِعْلِ أَمْرٍ وَ فَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ، وَ التَّقْدِيرُ:
اسْتَقِمَّ أَنْتَ.

و «الكَلِم» اسمُ جنسٍ جَمعيٍّ^(١) واحِدُهُ «كَلِمَةٌ»، و هي إمَّا اسم و إمَّا فعل و إمَّا الكَلِم و تعريفُهُ حرف. فالكَلِم: ما تَرَكَّبَ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ فَأَكْثَرَ، كقولك: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ». و الكَلِمَةُ: هي اللفظ الموضوع لمعنى مُفردٍ. فقولنا: «الموضوع لمعنى» أخرجَ المُهْمَل، تعريفُ الكلمة ك «دَيْرٌ»، و قولنا: «مُفردٌ» أخرجَ الكلام؛ فإنه موضوع لمعنى غيرِ مُفردٍ. ثم ذكر المصنّف أنّ «القول» يعمُّ الجميع، و المراد أنّه يقع على الكلام و الكَلِم و الكلمة أنّه قولٌ. ثم ذكر أنّ «الكلمة» قد يُقصدُ بها الكلام، كقولهم في «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ.

عَلَامَاتُ الْإِسْمِ

بِالْجَرِّ وَ التَّنْوِينِ وَ النَّدَا وَ «أَل» وَ مُسْنَدِ لِلِاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ
ذكر المصنّف في هذا البيت علامات الاسم: فمنها: الجَرُّ، و هو إمَّا بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية، نحو: «مَرَرْتُ بِغُلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ»، و منها: التنوين، نحو: «زَيْدٍ» في المثال. و منها: النداء، نحو: «يَا زَيْدٌ». و منها: «الألف و اللام»، نحو: «الرَّجُلِ». و منها: الإسناد إليه، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

فمعنى البيت: حَصَلَ لِلِاسْمِ تَمْيِيزُ عَنِ الْفِعْلِ وَ الْحَرْفِ بِالْجَرِّ وَ التَّنْوِينِ وَ النَّدَا وَ «الألف و اللام» و الإسناد إليه؛ أي الإخبار عنه.

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف أنّ التنوين كلّهُ من خواصّ الاسم، و ليس كذلك، بل الذي

١. فليس بجمع، و لذلك لم يُقَلِّ الناظم: «مُفردُهُ كَلِمَةٌ» بل قال: «واحِدُهُ كَلِمَةٌ». و اسمُ الجنسِ الجَمعيُّ ما دَلَّ على أكثر من اثنين، و افتراقه من واحد بـ «التاء»، نحو: «تَمْرٌ وَ تَمْرَةٌ» و «كَلِمٌ وَ كَلِمَةٌ»، أو بـ «الياء»، كـ «روم و روميّ». و يُقَابَلُهُ اسمُ الجنسِ الْإِفْرَادِيُّ، و هو ما يَصْدُقُ على واحد و أكثر بلفظ واحد، نحو: «ماء» و «تُرَابٌ».

يختصّ به الاسم إنّما هو تنوين التمكين^(١) و التنكير^(٢) و المقابلة^(٣) و العوض^(٤). و أمّا تنوينا الترّم^(٥) و الغالي^(٦) فلا يختصّان بالاسم، بل يكونان في الفعل و الحرف أيضاً. و استعمل المصنّف «أل» مكان «الألف و اللام»، و قد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين، و هو الخليل.

علامات الفعل

بـ «تاء» «فَعَلْتَ وَ أَتَتْ» وَ «يَا» «أَفْعَلِي» وَ «نُونٍ» «أَقْبَلَنَّ» فِعْلٌ يَنْجَلِي
ثمّ ذكر المصنّف أنّ الفعل يمتاز عن الاسم و الحرف بأمر:
منها: اتّصال «تاء» الفاعل، و هي المضمومة للمتكلّم، نحو: «فَعَلْتُ»؛ و المفتوحة للمخاطب، نحو: «فَعَلْتَ»؛ و المكسورة للمخاطبة، نحو: «فَعَلْتِ».
و منها: اتّصال «تاء» التانيث الساكنة^(٧)، نحو: «أَتَتْ» و «نَعِمْتُ» و «بُسَّتْ».
و منها: اتّصال «ياء» الفاعلة له، و تلحق فعل الأمر و الفعل المضارع، نحو: «أَضْرِبِي» و «تَضْرِبِينَ».

و منها: اتّصال «نون» التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ

١. تنوين التمكين هو اللاحق للأسماء المعربة، كـ «زيد» و «رجل».
٢. تنوين التنكير ما يلحق الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها و نكرتها، فوجود التنوين فيها علامة التنكير، نحو: «مررتُ بسيبويه و سيبويه آخر».
٣. تنوين المقابلة ما يلحق جمع المؤنث السالم، نحو: «مررتُ بمسلمات».
٤. تنوين العوض إمّا عوض عن جملة، نحو: «حينئذٍ و يومئذٍ»؛ و إمّا عن اسم، نحو: «كُلُّ و بعض»؛ و إمّا عن حرف، نحو: «جوار».
٥. تنوين الترّم ما يلحق القوافي المطلقة، أي التي آخرها حرف علة؛ فجيء بالتنوين بدلاً من حرف العلة.
٦. تنوين الغالي ما يلحق القوافي المقيدة، أي التي آخرها حرف صحيح ساكن.
٧. أمّا «التاء» اللاحقة للأسماء فإنّها متحركة بحركة الإعراب، نحو: «هذه مُسَلِّمَةٌ» و «رأيتُ مُسَلِّمَةً» و «مررتُ بمُسلِّمةً»، و كذلك اللاحقة للحرف فإنّها أيضاً متحركة، نحو «لَاتٌ» و «رُبَّتٌ» و «نُمَّتٌ».

يَنْتَه لَنْسَفَعاً بِالتَّاصِيَةِ﴾ (العلق: ١٥) و قوله تعالى: ﴿لُنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ﴾ (الأعراف: ٨٨).

عَلَامَةُ الْحَرْفِ

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ «هَلْ» وَ «فِي» وَ «لَمْ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي «لَمْ» كَ «يَشَمُّ»
وَ مَاضِي الْأَفْعَالِ بِ «التَّاءِ» مِزْ وَ سِمِّ بِ «الثُّونِ» فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فَهُمْ
يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْحَرْفَ يَمْتَازُ عَنِ الْإِسْمِ وَ الْفِعْلِ بِخُلُوهُ عَنِ عَلَامَاتِهَا.

ثمَّ مَثَلُ بـ «هَلْ» وَ «فِي» وَ «لَمْ» مُنْبَهًا عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ مُخْتَصٌّ وَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ؛ فَغَيْرُ أَقْسَامِ الْحُرُوفِ
الْمُخْتَصِّ هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟» وَ «هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟»؛
وَ الْمُخْتَصِّ قِسْمَانِ: مُخْتَصِّ بِالْأَسْمَاءِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»؛ وَ مُخْتَصِّ بِالْأَفْعَالِ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ».

عَلَامَاتُ الْمُضَارِعِ وَ الْمَاضِي وَ الْأَمْرِ

ثمَّ شَرَعَ فِي تَبْيِينِ انْقِسَامِ الْفِعْلِ إِلَى مَاضٍ وَ مُضَارِعٍ وَ أَمْرٍ:
فَجَعَلَ عَلَامَةَ الْمُضَارِعِ صِحَّةَ دُخُولِ «لَمْ» عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: «لَمْ يَشَمُّ».
ثمَّ أَشَارَ إِلَى مَا يُمَيِّزُ الْفِعْلَ الْمَاضِي بِقَوْلِهِ: «وَ مَاضِي الْأَفْعَالِ بِ «التَّاءِ» مِزْ»؛ وَ الْمُرَادُ
بِهَا «تَاءُ» الْفَاعِلِ وَ «تَاءُ» التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ.
ثمَّ ذَكَرَ أَنَّ عَلَامَةَ فِعْلِ الْأَمْرِ قَبُولُ «نُونِ» التَّأَكِيدِ وَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْأَمْرِ بِصِيغَتِهِ، نَحْوُ:
«أَضْرِبْ» وَ «أَخْرِجْ».

وَ الْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لـ «الثُّونِ» مَحَلًّا فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ: «صَهْ» وَ «حَيْهَلْ»
إِنْ دَلَّتِ الْكَلِمَةُ عَلَى الْأَمْرِ وَ لَمْ تَقْبَلِ نُونَ التَّأَكِيدِ، فَهِيَ اسْمٌ فِعْلٍ أَمْرٍ، نَحْوُ: «صَهْ» وَ
«حَيْهَلْ»، فَلَا تَقُولُ: «صَهَنَّ» وَ لَا «حَيْهَلَنَّ».

علامة اسم فعل
الأمر

التمرين

(١) أعرب و وضح:

و الأمر إن لم يك لـ «التون» محلّ فيه هو اسم نحو: «صه» و«حيهّل»

(٢) كم اسماً في هذه الآية الكريمة؟

﴿وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ (الأنعام: ١٩).

(٣) عيّن الكلام في الجمل التالية:

• «يَا مَنْ لَمْ يُؤَاخِذْنِي بِازْتِكَابِ الْمَعَاصِي عَفُوكَ عَفُوكَ يَا كَرِيمُ» (مصباح المتّهجد: ج ٢، ص ٨٥١).

• «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ ذَنْبِي عِنْدَكَ عَظِيماً فَعَفُوكَ أَعْظَمُ مِنْ ذَنْبِي» (المصباح للكفعمي: ص ٢٠).

• عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ تَبْيَاناً كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى وَاللَّهِ مَا تَرَكَ اللَّهُ شَيْئاً يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ» (الكافي: ج ١، ص ٥٩).

(٤) عيّن الأفعال و أنواعها مع ذكر علائقها في النصّ التالي:

لَا أَيُّسَ مِنْكَ وَقَدْ فَتَحْتَ لِي بَابَ التَّوْبَةِ إِلَيْكَ، ... وَأَيُّقِنُ أَنَّهُ لَا مَحِيصَ لَهُ مِنْكَ، وَلَا مَهْرَبَ لَهُ عَنكَ، ... قَدْ تَطَّأْتُكَ فَانْحَنِي، وَنَكَسْتُ رَأْسَهُ فَانْتَنَى (الصحيفة السجّادية: الدعاء ١٢).

روضة هاى علميه



المُعْرَبُ وَالمَبْنِيُّ



أقسام الاسم إعراباً وبناءً

وَ الاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَ مَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الاسمَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

أحدهما: المُعْرَبُ، وَ هُوَ مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الحَرْفِ؛

وَ الثَّانِي: المَبْنِيُّ، وَ هُوَ مَا أَشْبَهَ الحُرُوفَ؛ وَ هُوَ المَعْنِيُّ بِقَوْلِهِ: «لِشَبِّهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ»، أَي لِشَبِّهِ مُقَرَّبٍ مِنَ الحُرُوفِ. فَعَلَّةُ البِنَاءِ مَنْحَصَرَةٌ عِنْدَ المَصْنُفِ فِي شَبِّهِ الحَرْفِ.

كَالشَّبِّهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمِي «جِئْتَنَا» وَ المَعْنَوِيِّ فِي «مَتَى» وَ فِي «هَذَا» وَ كَنِيَابَةِ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَ كَافْتِقَارِ أَصْلًا

وُجُوهٌ شَبِّهِ الاسمِ
بالحرف:

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ البَيِّنَتَيْنِ وَجُوهَ شَبِّهِ الاسمِ بِالحَرْفِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

فَالأَوَّلُ: الشَّبِّهِ الوَضْعِيِّ، وَ هُوَ شَبِّهِهُ لِه فِي الوَضْعِ، كَأَنَّ يَكُونُ الاسمُ مَوْضِعاً عَلَى حَرْفٍ، كـ «التاء» فِي «جِئْتَنَا»، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ، كـ «نا» فِي المِثَالِ، وَ إِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فِي اسْمِي جِئْتَنَا».

وَ الثَّانِي: الشَّبِّهِ المَعْنَوِيِّ، وَ هُوَ شَبِّهِهُ لِه فِي المَعْنَى. وَ هُوَ قَسَمَانِ: أَحدهما: مَا أَشْبَهَ حَرْفاً مَوْجُوداً، وَ الثَّانِي: مَا أَشْبَهَ حَرْفاً غَيْرَ مَوْجُودٍ؛ فَمِثَالُ الأَوَّلِ: «مَتَى»؛ لِأَنَّهَا فِي الاستِفْهَامِ كـ «الهمزة»، وَ فِي الشَّرْطِ كـ «إِنْ»، فَهِيَ مُشْبِهَةٌ لِحَرْفٍ مَوْجُودٍ. وَ مِثَالُ الثَّانِي: «هَذَا»؛ فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ لِشَبِّهِهَا حَرْفاً كَأَنَّ يَنْبَغِي أَنْ يَوْضَعَ -فَلَمْ يَوْضَعْ-، لِأَنَّ الإِشَارَةَ مَعْنَى مِنَ المَعَانِي، فَحَقُّهَا أَنْ يَوْضَعَ لَهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا، كَالنَّفْيِ وَ النِّهْيِ وَ التَّمْنِيِّ وَ

٢. الشَّبِّهِ المَعْنَوِيِّ

الترجي. فهي أشبهت حرفاً مقدراً.

٣. الشَّبهَةُ النَّيبِيَّةُ و الثالث: الشَّبهَةُ النَّيبِيَّةُ، و هو شَبَّهه له في النَّيبَةِ عن الفعل و عدمِ التَّأثيرِ بالعامل،

كأسماء الأفعال، نحو: «دَرَاكَ زَيْدًا»، كما أنَّ الحرف كذلك.

و احتَرَزَ بقوله: «بلا تأثر» عمَّا ناب عن الفعل و هو مُتأثرٌ بالعامل، نحو: «ضَرَبًا زَيْدًا»؛

فالاسم -«ضَرَبًا»- نائب عن الفعل المحذوف مع تأثر؛ حيث يكون منصوباً بالمحذوف،

فليس مبنياً.

٤. الشَّبهَةُ الْاِفْتِقَارِيَّةُ و الرابع: الشَّبهَةُ الْاِفْتِقَارِيَّةُ، و هو شَبَّهه له في الافتقار اللزوم -و إليه أشار بقوله:

«و كافتقار أصلاً»-، كالأسماء الموصولة، نحو: «الَّذِي»؛ فإنَّها أشبهت الحرف في مُلازِمَةِ

الافتقار فبنيت^(١).

و حاصل البين أن البناء يكون في ستة أبواب: الضائر، و الأسماء الموصولة، و

أسماء الشرط، و أسماء الاستفهام، و أسماء الإشارة، و أسماء الأفعال.^(٢)

وَ مُعْرَبِ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كـ «أَرْضٍ» وَ «سِيمَا»

يُرِيدُ أَنَّ الْمُعْرَبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ -و يُسَمَّى أَيْضاً «مُتَمَكِّناً»- خِلَافِ الْمَبْنِيِّ، فَهُوَ مَا لَمْ يُشَبَّهِ

الحرف. و هو إمَّا صحيح الآخر، كـ «أَرْضٍ»؛ أو معتل الآخر كـ «سِيمَا».

و ينقسم المعرب أيضاً، إلى أمكن -و هو المنصرف-، كـ «زَيْدٍ»؛ أو غير أمكن -و هو

غير المنصرف-، كـ «أَحْمَدَ»؛ فغير المتمكن هو المبنى.

أقسامُ الفعلِ إعراباً و بناءً

وَ فِعْلٌ أَمْرٌ وَ مُضِيٌّ بِنِيَا وَ أَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

مِنْ «نُونٍ» تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَ مِنْ «نُونٍ» إِنْثَاثٍ كـ «يَرَعْنَ مَنْ فُتِنَ»

مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ، وَ فَرَعٌ فِي الْأَفْعَالِ، فَالْأَصْلُ فِيهَا

البناء عندهم.

أصالة الإعراب في
الأسماء و عكسها
في الأفعال

١. و زاد الشارح وجهاً خامساً -في مبحث الضمير في الصفحة ٢٦-، و هو شبهه له في الجمود.

٢. و قد يوجد في غيرها، كـ «حَيْثُ» و «إِذْ».

و الفعل - كما مرّ - على ثلاثة أقسام: ماضٍ، و مضارع و أمر:
 أمّا الفعل الماضي، فهو ما اتَّفَقَ على بنائه.
 و أمّا فعل الأمر، فالراجح أنّه مبنيّ.

و أمّا المضارع، فمعرب، إلّا إذا اتّصلت به «نون» الإناث، نحو: «الهنداتُ يَضْرِبَنَّ»، أو «نون» التأكيد مباشرةً - وهي فيها رَفَعَهُ بالضمّة-،^(١) نحو: «هَلْ نَضْرِبَنَّ؟» و «و لا نَضْرِبَنَّ» و نحو قوله تعالى: «لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْكُونًا^(٢) مِنَ الصَّاغِرِينَ» (يوسف: ٣٢)، و «وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْبِرِينَ» (الأنبياء: ٥٧). فإن لم تتصل به «نون» التأكيد - و ذلك فيما رَفَعَهُ بـ«النون»- لم يَبْنِ، كما إذا فَصَلت «ألف» اثنين أو «واو» جمع أو «ياء» مخاطبة، نحو: «هَلْ تَضْرِبَنَّ يا زيدون؟» و «هل تَضْرِبَنَّ يا هند؟». و هذا هو المراد بقوله: «و أعربوا مضارعاً إن عرّي من «نون» توكيد مباشر»؛ و مفهومه أنّه إذا لم يَعْرِ منه يكون مبنيّاً.
 و إنّما أعرب المضارع على خلاف الأصل، لشبّهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليها.^(٣)

بناء الحروف

وَ كُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَ الْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يَسْكُنَا
 وَ مِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَ ذُو كَسْرٍ وَ ضَمٍّ كـ «أَيْنَ»، «أَمْسِ»، «حَيْثُ» وَ السَّاكِنُ «كَمْ»
 الحروف كلّها مبنيّة؛ إذ لا يَعْتَوِرُها ما تَفْتَقِرُ في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو:
 «أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ»؛ فالتبعض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

١. الصيغ ١ و ٤ و ٧ و ١٣ و ١٤.

٢. رُسِمَتْ «النون» الخفيفة بـ«الألف»، لما سيجيء -في الصفحتين ٣١٨ و ٣١٩- من أنّه تُبَدَلُ «ألفاً» عند الوقف.

٣. كنهى الفعلين أو فعلٍ واحدٍ في مثل: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَ تَشْرَبِ اللَّبْنَ».

و الأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأنه أخف من الحركة، ولا يحرك المبنى إلا لسبب، كالتخلص من التقاء الساكنين. و حركة المبنى تكون فتحةً، كـ «أين» و «قام» و «إن»؛ أو كسرةً، كـ «أمس» و «جبر»؛ أو ضمةً، كـ «حيث» و «مئذ»؛ و أما السكون فنحو: «كم» و «أضرب» و «أجل».

و علم مما مثلنا به أن البناء على الكسر أو الضم لا يكون في الفعل، و البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم و الفعل و الحرف.

أنواع الإعراب

و الرِّفْعِ وَ النَّصْبِ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا
و الإِسْمِ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا
فَارْفَعِ بِضَمٍّ وَ انصِبْ فَتْحًا وَ جَرِّ
وَ اجْزِمِ بِتَسْكِينٍ وَ غَيْرِ مَا ذَكَرَ
لِاسْمٍ وَ فِعْلٍ، نَحْوُ: «لَنْ أَهَابَا»
قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
كَسْرًا ك: «ذَكَرَ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسْرًا»
يَنْوِبُ نَحْوُ: «جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ»
الإعراب - كما قال في التسهيل -: «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف».

تعريف الإعراب

و أنواعه أربعة: الرفع و النصب و الجرّ و الجزم. فالأولان في الاسم و الفعل، نحو: «زيدٌ يقوم» و «إن زيدا لن يقوم»، و الثالث مختص بالاسم، نحو: «زيد»، كما يختص الرابع بالفعل، نحو: «لم يضرب». و قد اجتمعت في قوله تعالى: «فَإِنَّ يَسْأَلُ اللَّهُ يَحْتَمِرَ عَلَيَّ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ» (الشورى: ٢٤).

أنواع الإعراب

إعراب غير المعتل من الأسماء والأفعال

و الرفع يكون بالضمة و النصب بالفتحة و الجرّ بالكسرة و الجزم بالسكون،^(١) كما في الآية.

الإعراب الأصلي

١. و اعلم أن الضمة و أخواتها - عند المصنّف - مصاديق للرفع و النصب و الجرّ و الجزم، لا علامات لها؛ و كذلك ما ناب عنها. و هذا ظاهر تعريفه للإعراب في التسهيل و صرح به في شرحه.

وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت «الواو» عن الضمة في «أخو»، و«الياء» عن الكسرة في «بني» من قوله: «جاء أخو بني نمر». و سيدكر بعد هذا مواضع النيابة.^(١)

مواضع الإعراب النيابي

الأول: الأسماء الستة

وَأَرْفَعُ بِـ «وَاوٍ» وَأَنْصِبُ بِـ «الْأَلْفِ» وَاجْرُرُ بِـ «يَاءٍ» مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفَ
 إن ما تنوب عن الضمة و الفتحة و الكسرة إما حرفٌ أو اسم. فشرع المصنّف في ذكر ما تنوب فيه الحرف عن الحركة. فمنه «الأسماء الستة» -التي أشار إليها بقوله: «ما من الأسماء أصف»-، و هي «أبٌّ» و «أخٌ» و «حمٌ» و «هنٌ» و «فوهٌ» و «ذو مالٌ». فهذه تُرْفَعُ بِـ «الواو» نائبةً عن الضمة، و تُنْصَبُ بِـ «الألف» نائبةً عن الفتحة، و تُجْرَرُ بِـ «الياء» نائبةً عن الكسرة، نحو: «جاء أبو زيد» و «رأيت أبا» و «مررت بأبيه».

و المشهور أنّها معربة بالحروف، كما أشار المصنّف. و الصحيح أنّها معربة بحركات مقدّرة على «الواو» و «الألف» و «الياء». فعلى هذا لم ينب شيء عن شيء.

مِنْ ذَاكَ «ذُو» إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا وَ «الْقَمُّ» حَيْثُ «الْمِيمُ» مِنْهُ بَانَا
 يُشْتَرَطُ فِي إِعْرَابِ «ذُو» بِهذه الأحرف أن تكون بمعنى «صاحب» -و هو المراد قسماً «ذو» بقوله: «إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا»؛ أي إن أفهمها-، كقوله تعالى: «وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ» (البقرة: ١٠٥)، و «وَأَتِذَا الْقُرْآنُ فَحَقَّهُ» (الإسراء: ٢٦)، و «تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ» (الرحمن: ٧٨). و احترز بذلك عن «ذو» الطائفة -فإنها بمعنى «الذي»-، حيث تكون مبنية، نحو: «جاءني ذو قام، رأيت ذو قام، و مررت بدو قام». و منه قول منظر بن سحيم:

فَمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

١. و سيجيء أنه ذهب الشارح إلى أن الإعراب في هذه المواضع مقدر بالحركات الأصلية، خلافاً للمشهور القائلين بكون الإعراب فيها ظاهرياً نيبياً.

كذلك يُشترط في إعراب «الفم»^(١) بهذه الأحرف زوال الميم منه، نحو: «هذا فوه» و «رأيت فاه» و «نظرت إلى فيه». فإن لم تزل منه أعرب بالحركات، نحو: «هذا فمه» و «رأيت فمه» و «نظرت إلى فمه».

اشتراط زوال
الميم في إعراب
«الفم»

«أب» «أخ» «حم» كذاك و «هن» و النقص في هذا الأخير أحسن يعني أن «أباً» و «أخاً» و «حماً» -أيضاً- ترفع ب «الواو» و تنصب ب «الألف» و تجر ب «الياء»، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ (الكهف: ٨٢) و ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَيْمِهِمُ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ﴾ (يوسف: ٦٣).

و أما «هن» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على «النون»، و هو النقص، نحو: «هذا هن زيد» و «رأيت هن زيد» و «مررت بهن زيد». و أشار إليه بقوله: «و النقص في هذا الأخير أحسن». و الإتمام قليل جداً، نحو: «هذا هنوه» و «رأيت هنا» و «نظرت إلى هنيه».

النقص و الإتمام
في «هن»

و شرطُ ذا الإعراب أن يُضْفَنَ لَا لـ «ألياً» كـ «جأ أخو أبيك ذا اعتلاً» ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة: أحدها: أن تكون مضافة؛ و الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم؛ و الثالث: أن تكون مكبرة؛ و الرابع: أن تكون مفردة.

شروط الإعراب
النَّيَابِي فِي
الْأَسْمَاءِ السَّنَّةِ

و لم يذكر المصنف سوى الشرطين الأولين بقوله: «و شرطُ ذا الإعراب أن يُضْفَنَ لَا لِيَا». فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ إِضَافَتِهَا، وَ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ إِضَافَتِهَا إِلَىٰ غَيْرِ «يَاءِ» الْمُتَكَلِّمِ.

و يمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه، و ذلك أن الضمير في قوله: «يُضْفَنَ» راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها، و هو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة.

و اعلم أن «ذو» لا تستعمل إلا مضافة؛ و لا تضاف إلى مضمَر، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صفة، نحو: «جاءني ذو مال»؛ فلا يجوز: «جاءني ذوه» و لا «جاءني ذو قائم».

١. الفم: قيل: أصله «فوه»، نُقِصَتْ مِنْهُ «الهاء»، فَعُوِّضَ مِنْهَا «الميم». و قيل: أصله «فمؤ».

الثاني: المثنى وملحقاته

بـ «الألف» ارفع المثنى و «كلا» إذا بمضمّر مضافاً وصلاً
 «كلتا» كذلك «اثنان» و «اثنان» كـ «ابنَيْن» و «ابنتَيْن» يجريان
 و تخلف «أيا» في جميعها «الألف» جرّاً و نصباً بعد فتح قد ألف

ذكر المصنّف أنّ المثنى -أيضاً- ممّا يعرب بالحروف.

و حدّه: أنّه «لفظٌ دالٌّ على اثنين بزيادة في آخره، صالحٌ للتجريد و عطفٍ مثله تعريف المثنى عليه»، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ (المائدة: ٢٣).

فخرج بقولنا: «بزيادة» نحو «شفع» و «كلا»؛ فإن الآخر منها ليست بزيادة. و خرج بقولنا: «صالحٌ للتجريد» نحو «اثنان»؛ فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: «اثنان»؛ و خرج بقولنا: «و عطفٍ مثله عليه» ما صلح للتجريد و عطف غيره عليه، كـ «القمرَيْن»؛ فإنه صالحٌ للتجريد، فنقول: «قمر»، و لكن يعطف عليه مُغايِره، لا مثله، نحو: «قمرٌ و شمسٌ»، فإنه المقصود بقولهم: «القمرَيْن».

و أشار المصنّف بقوله: «بالألف ارفع المثنى و كلا...» إلى أنّ المثنى يُرفع بـ «الألف»، و كذلك الملحق به. و هو كلّ ما لا يصدق عليه حدّ المثنى و لكن أعرب بإعرابه، نحو: «كلا» و «كلتا»، و «اثنان» و «اثنان». لكن لا يلحق «كلا» و «كلتا» بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مضمّر، نحو: «جاءني كلاهما و كلتاها» و «رأيت كليهما و كلتيهما» و «مررت بكليهما و كلتيهما»؛ و منه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آيٌ﴾ (الإسراء: ٢٣). فإن أضيفا إلى ظاهر، كانا بـ «الألف» رفعاً و نصباً و جرّاً، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (الكهف: ٣٣) و قولك: «رأيت كلا الرجلين و كلتا المرأتين» و «مررت بكلا الرجلين و كلتا المرأتين».

ثم بين أنّ «اثنين» و «اثننتين» يجريان مجرى المثنى الحقيقي كـ «ابنَيْن» و «ابنتَيْن»، فهما ملحقان به -كما مرّ-، نحو: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ (المائدة: ١٠٦)، و نحو: ﴿اِثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: ٦٠).

ثم ذكر المصنّف أنّ «الياء» تخلف «الألف» في المثني و الملحق به في حالتي الجرّ و النصب، و أنّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً. و الصحيح أنّ الإعراب في المثني و الملحق به بحركة مقدّرة على «الألف» رفعاً و «الياء» نصباً و جرّاً.

الثالث: جمع المذكر السالم و ملحقاته

و ارفع بـ «واو» و بـ «يا» اجرّروا نصب سالم جمع «عامر» و «مذنب» ذكر المصنّف في هذا البيت القسم الثالث ممّا يعرب بالحرف، و هو جمع المذكر السالم و ما حمّل عليه. و إعرابه بـ «الواو» رفعاً و بـ «الياء» نصباً و جرّاً.

و جمع المذكر السالم، هو: ما سلّم فيه بناء الواحد، و وجد فيه الشروط الآتية. و أشار المصنّف بقوله: «عامر» و «مذنب» إلى ما يجمع هذا الجمع، و هو قسان: جامد و صفة: فأشار إلى الجامد الجامع للشروط بقوله: «عامر»؛ فإنه يشترط في الجامد أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من «تاء» التانيث و من التركيب -على المشهور-، فيقال فيه: «عامرون». بخلاف «رجل» و «زينب» و «لاحق» -اسم فرس- و «طلحة» و «سبيويه».

تعريف جمع المذكر السالم

و أشار إلى الصفة الجامعة للشروط بقوله: «ومذنب»؛ فإنه يشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من «تاء» التانيث و ليست من باب «أفعل فعلاء» و لا من باب «فعلان فعلى» و لا ممّا يستوي فيه المذكر و المؤنث، فيقال فيه: «مذنبون». بخلاف «حائض» و «سابق» -صفة فرس- و «علامة» و «أحمر» و «سكران» و «صبور و جريح».

شروط ما يجمع بهذا الجمع

و شبه ذين و به «عشرون» و بابه الحق و «الأهلونا» و «أولو» و «عالمون» «عليونا» و «أرضون» شذ^(١) و «السنون» و بابه و مثل «حين» قد يرد ذا الباب و هو عند قوم يطرد أشار المصنّف بقوله: «و شبه ذين» إلى شبه «عامر» و إلى شبه «مذنب» و هو كل

ملحقات جمع المذكر السالم

١. «الشاذ» في اصطلاح النحاة ثلاثة أقسام: أحدها ما شذ في القياس دون الاستعمال؛ و الثاني ما شذ في الاستعمال دون القياس؛ و الثالث ما شذ فيها. فالأول قوي في نفسه يصح الاستدلال به. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ص ٥٨. و المراد بالشذوذ في هذا الشعر هو الأول.

عَلَمٌ و صِفَةٌ مَعَ تِلْكَ الشَّرْطِ، نَحْوُ: «مُحَمَّدٌ» و «إِبْرَاهِيمُ» و «الْأَفْضَلُ» و «الضَّرَابُ». و أشار بقوله: «و به عَشْرُونَ...» إلى ما أُلْحِقَ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَ هُوَ مَا أُعْرِبَ بِإِعْرَابِهِ -بِ- «الْوَاوِ» رَفْعًا وَ بِ- «الْيَاءِ» جَرًّا وَ نَصْبًا- وَ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ^(١) أَوْ لَهُ وَاحِدٌ غَيْرٌ مُسْتَكْمَلٍ لِلشَّرْطِ. فـ«عَشْرُونَ» وَ بَابُهُ -و- هُوَ «ثَلَاثُونَ» إِلَى «تِسْعُونَ»- مُلْحَقٌ بِهِ، لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

وَ كَذَلِكَ «أَهْلُونَ» مُلْحَقٌ بِهِ؛ لِأَنَّ مَفْرَدَهُ -و- هُوَ «أَهْلٌ»- لَيْسَ فِيهِ الشَّرْطُ الْمَذْكُورَةُ لِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ جَامِدٌ، كـ«رَجُلٍ».

وَ كَذَلِكَ «أَوْلُو»؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

وَ «عَالَمُونَ» جَمْعُ «عَالِمٍ»، وَ هُوَ اسْمٌ جِنْسٍ جَامِدٌ.

وَ «عَلِيُّونَ» اسْمٌ لِأَعْلَى الْجَنَّةِ، فَهُوَ لَمَّا لَا يَعْقِلُ وَ لَيْسَ بِجَمْعٍ.

وَ «أَرْضُونَ» جَمْعُ «أَرْضٍ»، وَ هِيَ اسْمٌ جِنْسٍ جَامِدٌ مُؤَنَّثٌ.

وَ «السُّنُونُ» جَمْعُ «سَنَةٍ» وَ هِيَ اسْمٌ جِنْسٍ جَامِدٌ مُؤَنَّثٌ.

وَ أشار بقوله: «و بَابُهُ...» إِلَى بَابِ «سَنَةٍ»، وَ هُوَ كُلُّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ حُذِفَتْ «الْأَمَّةُ» وَ

عَوَّضَ عَنْهَا «هَاءٌ» التَّانِيثِ وَ لَمْ يُكْسَرْ، كـ«مِائَةٌ وَ مِئِينَ» وَ «ثَبَّةٌ وَ ثَبِينَ».

فَهَذِهِ كُلُّهَا مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ.

وَ أشار بقوله: «مِثْلُ «حِينَ» قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ» إِلَى أَنَّ «سِنِينَ» وَ نَحْوَهُ قَدْ تَلَزَمَهُ

«الْيَاءُ» وَ يُجْعَلُ الْإِعْرَابُ عَلَى النُّونِ، فَتَقُولُ: «هَذِهِ سِنِينَ» وَ «رَأَيْتُ سِنِينًا» وَ «مَرَرْتُ

بِسِنِينَ»، وَ إِنْ شِئْتَ حُذِفَتْ التَّنْوِينُ.

حركة «النون»
في المجموع
والمثنى و
الملحق بهما

فَأَفْتَحُ وَ قَلَّ مَنْ بَكَسَرَهُ نَطَقَ

بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَأَنْتَبَهُ

وَ قَدْ تُكْسَرُ شُدُودًا. وَ حَقُّ «نُونِ» الْمَثْنِيِّ وَ

وَ «نُونِ» مَجْمُوعٍ وَ مَا بِهِ التَّحَقُّقُ

وَ «نُونِ» مَا ثُنِّيَ وَ الْمُلْحَقُ بِهِ

حَقُّ «نُونِ» الْجَمْعِ وَ مَا أُلْحِقَ بِهِ الْفَتْحُ، وَ قَدْ تُكْسَرُ شُدُودًا. وَ حَقُّ «نُونِ» الْمَثْنِيِّ وَ

الْمُلْحَقُ بِهِ الْكُسْرُ، وَ فَتَحُهَا لَعَةً.

١. سواء كان مفرداً أو مجموعاً ليس له واحد من لفظه.

الرابع: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمُلْحَقَاتِهِ

وَمَا بِ «تَا» وَ «أَلْفٍ» قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
 شرع المصنّف في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، و هو قسبان، أحدهما جمع
 المؤنّث السالم، نحو: «مُسَلِّمَاتٍ».

و أشار المصنّف إلى قيد «السالم» بقوله: «و ما ب «تَا» و «أَلْفٍ» قد جُمِعَا؛ و «الباء» في
 قوله: «بتا» للاستعانة و متعلّقة بقوله: «جُمِعَا»؛ أي جُمِعَ بـ «الألف» و «التاء» المزيديتين؛
 فخرج نحو: «قُضَاةٍ» و «أَبْيَاتٍ»، فإنَّ «الألف» في الأوّل و «التاء» في الثاني أصليتان.
 و حكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة و يُنصَب بالكسرة، نحو: «جَاءَنِي هِنْدَاتٌ»
 و «رَأَيْتُ هِنْدَاتٍ» و «مَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ»، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة، و منه قوله تعالى:
 ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ (الحج: ٥٦).

كَذَا «أُولَاتٌ» وَ الَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَ «أُذْرِعَاتٍ» فِيهِ ذَا أَيضًا قَبْلَ
 أشار بقوله: «كذا أولاتٌ» إلى أن «أولاتٍ» تجري مجرى جمع المؤنّث السالم في أنّها
 تُنصَب بالكسرة، و ليست بجمع مؤنّث سالم، بل هي مُلحقة به؛ و ذلك لأنّها لا مفرد لها
 من لفظها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾ (الطلاق: ٦).

و أشار بقوله: «و الذي اسماً قد جعل» إلى أن ما سُمِّي به من هذا الجمع و الملحق
 به، نحو: «أذرعَاتٍ» يُنصَب بالكسرة، كما كان قبل التسمية به، و لا يُحذف منه التنوين.

الخامس: مَا لَا يُنصَرِفُ

وَ جَرِّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يُنصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلٍ» رَدِفَ
 أشار إلى القسم الثاني ممّا ناب فيه حركة عن حركة، و هو الاسم الذي لا يُنصرف.
 و حكمه أنّه يُرفع بالضمة، نحو: «جَاءَ أَحْمَدٌ»؛ و يُنصَب بالفتحة، نحو: «رَأَيْتُ
 أَحْمَدَ»؛ و يُجرّ بالفتحة أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ»؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا
 إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ (الأنفال: ٣٦)؛ فنابت الفتحة عن الكسرة. لكنّه إذا أُضيفَ أو دَخَلَهُ

مُلحقات جمع
 المؤنّث السالم

«الألف و اللام» جرَّ بالكسرة، نحو: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ» و «بِالْأَحْمَدِ»، و كقوله تعالى: «مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ» (هود: ٢٤).

السادس: الأفعال الخمسة

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» «النُّونَا» رَفَعًا وَ «تَدْعِينِ» وَ «تَسْأَلُونَا» وَ حَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَ النَّصْبِ سِمَهُ كَ «لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلِمَهُ» شرع المصنّف في ذكر ما يُعْرَبُ مِنَ الأفعال بالنيابة، و ذلك الأمثلة الخمسة: فأشار بقوله: «يَفْعَلَانِ» إلى كلّ فعل اشتمل على «ألف» اثنين، نحو: «يَضْرِبَانِ» و «تَضْرِبَانِ». و أشار بقوله: «تَدْعِينِ» إلى كلّ فعل اتّصل به «ياء» مخاطبة، نحو: «أَنْتِ تَضْرِبِينَ». و أشار بقوله: «تَسْأَلُونِ» إلى كلّ فعل اتّصل به «واو» الجمع، نحو: «أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ» و «الزیدون يَضْرِبُونَ».

فهذه الأمثلة الخمسة تُرْفَعُ بِشَوْتِ «النون» و تُنْصَبُ وَ تُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، فنابت «النون» عن الحركة التي هي الضمّة، نحو: «الزیدان يَفْعَلَانِ»، و علامة الجزم و النصب سقوط «النون»، نحو: «لَنْ يَقُومَا» و «لَمْ يَخْرُجَا»؛ و منه قوله تعالى: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ» (البقرة: ٢٤). و أمّا قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ» (البقرة: ٢٣٧) فـ «الواو» لام الفعل، و «النون» ضمير النسوة.

إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

إِعْرَابُ الْأِسْمِ الْمُعْتَلِّ

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَدَ «الْمُصْطَفَى» وَ «الْمُرْتَقِي مَكَارِمًا»
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرًا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنُصِبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يَنْوِي، كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

تعريف المقصور والممنقوص شرح المصنف في ذكر إعراب المعتل من الأسماء والأفعال، وبدأ بالأسماء، فذكر أن ما كان مثل: «المُصْطَفَى» و «الْمُرْتَقِي» يُسَمَّى مُعْتَلًّا، و أشار بـ «الْمُصْطَفَى» إلى الاسم المعرب الذي في آخره «الْفَ» لازمة^(١) - و يُسَمَّى بِالْمَنْقُوصِ -، مثل: «الْهُدَى» و «مُوسَى»؛ و منه قوله تعالى: «أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ» (البقرة: ٥). و أشار بـ «الْمُرْتَقِي» إلى الاسم المعرب الذي آخره «يَاءٌ» قبلها كسرة^(٢) - و يُسَمَّى بِالْمَنْقُوصِ -، نحو: «الْقَاضِي» و «الْهَادِي»؛ و منه قوله تعالى: «فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ» (طه: ٧٢).

إعراب المقصور ثم أشار إلى أن المقصور يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ، نحو قوله تعالى: «قَالَ مُوسَى» (الأعراف: ١٢٨) و «وَأَعَدْنَا مُوسَى» (الأعراف: ١٤٢) و «وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى» (الأعراف: ١١٧).

إعراب المنقوص و أشار إلى أن المنقوص يظهر فيه النصب، نحو: «رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ» و نحو قوله تعالى: «وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا» (الفرقان: ٣١)، و يُقَدَّرُ فِيهِ الرَّفْعُ وَ الْجَرُّ -لثقلها على «الياء»-، نحو: «جَاءَ الْقَاضِيَّ» و «مَرَرْتُ بِالْقَاضِيَّ»، و نحو قوله تعالى: «وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (الحج: ٥٤) و «وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمِّيِّ عَنْ صَلَاتِهِمْ» (النمل: ٨١). فعلامتا الرفع و الجر - و هما الضمة و الكسرة - مقدرتان على «الياء».

١. احترز بـ «المعرب» من المبنّي، نحو «إذا»، و بـ «لازمة» من المثني في حالة الرفع، نحو «الزيدان»؛ فإن «ألفه» لا تلزمه؛ إذ تُقَلَّبُ «يَاءٌ» فِي الْجَرِّ وَ النَّصْبِ.
٢. احترز بـ «المعرب» من المبنّي، نحو «الذي»، و بـ «قبلها كسرة» من التي قبلها سكون، نحو «طَبِيٍّ» و «رَمِيٍّ»؛ فهذا معتل جار مجرى الصحيح.

إغراب الفعلِ المُعتَلِّ

وَ أَيْ فِعْلٍ آخِرٍ مِنْهُ «أَلِفٌ» أَوْ «وَاوٌ» أَوْ «يَاءٌ» فَمُعْتَلًّا عَرِفَ

أشار المصنّف إلى أنّ المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره «واو» قبلها ضمة، نحو «يَغزُو»، أو «ياء» قبلها كسرة، نحو «يرمي»، أو «ألف» قبلها فتحة، نحو «يخشى».

فَ «الألف» انو فيه غير الجزمِ وَأَبَدِ نَصَبَ مَا كَ «يدعو» «يرمي»

وَ الرَّفْعَ فِيهِمَا انو وَ احذف جازما ثلثتهن تقض حكماً لازماً

ذكر أنّ «الألف» يُقدّر فيها غير الجزم - وهو الرفع و النصب -، نحو: «زيدٌ يَخشَى» و «لَنْ يَخشَى». أمّا الجزم فيظهر؛ لأنّه يُحذف له الحرف الآخر، نحو: «لَمْ يَخشَ».

و أشار بقوله: «وَأَبَدِ نَصَبَ مَا كَ يَدْعُو يَرْمِي» إلى أنّ النصب يظهر فيها آخره «واو» أو «ياء»، نحو: «لَنْ يَدْعُو» و «لَنْ يَرْمِي».

و أشار بقوله: «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انو» إلى أنّ الرفع يُقدّر في «الواو» و «الياء»، نحو: «يَدْعُو» و «يَرْمِي».

و أشار بقوله: «وَأحذف جازماً ثلاثهن» إلى أنّ الثلاث - أي «الألف» و «الواو» و «الياء» - تُحذف في الجزم، نحو: «لَمْ يَخشَ» و «لَمْ يَغزُ» و «لَمْ يَرْمِ»؛ فعلامة الجزم حذف «الألف» و «الواو» و «الياء».^(١)

و أمّا نحو: «سَدَعُ الرِّبَايَةِ» (العلق: ١٨) فـ «الواو» فيه محذوفة لفظاً لالتقاء الساكنين، و حذفت في الكتابة وفقاً للتلفظ.

١. فحذفت الحرف نائِبٌ عن السكون.

التمرين

(١) أعرب و وضح:

- و سَمَّ مُعْتَلًا مِّنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَدَّ الْمُصْطَفَىٰ وَ «الْمُرْتَقِي مَكَارِمًا»
 (٢) أيّ مورد يشتمل على الشبه الوضعي و المعنوي و الافتقاري مرتباً؟
 (أ) نا، من الاستفهامية، الذي (ب) ما، ذلك، الذين
 (ج) من الموصولة، ما، الذي (د) الذي، هنا، من الموصولة
 (٣) عيّن المني و المعرب و نوع الإعراب في الكلمات المعينة:

- «يَا صَاحِبِي السَّجْنِ أَرْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ» (يوسف: ٣٩).
- «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ» (الأحزاب: ٣٣).
- «أَلَا وَقَدْ أَمَرَنِي اللَّهُ بِقِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ» (نهج البلاغة: الخطبة ١٩٢).

(٤) ضع كل واحد من الكلمات التالية في موضعها: «أَبَوَيْهِ - فِيهِ - أَخَاكَ»

- «قَلْبُ الْأَحْمَقِ فِي وَلِسَانُ الْعَاقِلِ فِي قَلْبِهِ» (نهج البلاغة: الحكمة ٤٠).
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى نَظَرَ مَا قَاتَ وَهُمَا ظَالِمَانِ لَهُ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً» (الكافي: ج ٢، ص ٣٤٩).
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قُلْتُ لَهُ: مَا حَدُّ حُسْنِ الْخُلُقِ؟ قَالَ: تُلِينُ جَنَاحَكَ وَتُطِيبُ كَلَامَكَ وَتَلْقَى بِبَشْرٍ حَسَنٍ» (الكافي: ج ٢، ص ١٠٣).

(٥) أعرب النصّ ثم عيّن الأفعال المبنية و ترجمها:

- قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عليه السلام فِي وَصِيَّةٍ بَعَثَ بِهَا إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ عليه السلام: «تَجَرَّعِ الْغَيْظَ فَإِنِّي لَمْ أَرْ جُرْعَةً أَخْلَى مِنْهَا عَاقِبَةً وَلَا أَلَذَّ مَعْبَةً وَلَنْ لِمَنْ غَالَطَكَ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَلِينَ لَكَ»
 (نهج البلاغة: الكتاب ٣١).

التحقيق

- هل «الْعَالَمِينَ» في قوله تعالى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (الفاتحة: ٢) جمع أو ملحوق به؟
 راجع: الميزان في تفسير القرآن: ج ١، ص ٢١.

النكرة والمعرفة

نكرة قابل «أل» مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا
النكرة: ما يقبل «أل» و تؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «أل»؛ فالأول
ك «رجل»، والثاني ك «ذو» التي بمعنى «صاحب»؛ فهي نكرة؛ حيث لم تقبل «أل»، لكن
تقع موقع «صاحب» الذي يقبل «أل» مؤثرا فيه.
و أما نحو «عباس» علما، فلا تؤثر «أل» فيه التعريف، فلا يكون نكرة.

وغيره معرفة ك «هم» و «ذي» و «هند» و «ابني» و «الغلام» و «الذي»
أي غير النكرة المعرفة؛ وأشار إلى أقسامه بالأمثلة، فهي ستة: الضمير و اسم
الإشارة و العلم و المحلى بـ «أل»، و الموصول، و ما أضيف إلى واحد منها.

حوزه های علمیه

الأول من المعارف: الضمير

تعريف الضمير وأقسامه

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَ «أَنْتَ» وَ «هُوَ» سَمَّ بِ «الضَّمِيرِ»
 يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةٍ، كَ «هُوَ»؛ أَوْ حُضُورٍ، وَ هُوَ قَسَمَانِ: أَحَدُهُمَا:
 ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ: «أَنْتَ»؛ وَ الثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: «أَنَا».

وَ الْغَائِبُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ لَفْظًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ»
 (الطَّلَاق: ٣)؛ أَوْ مَعْنَى، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ»
 (النُّور: ٢٨)؛ أَوْ حُكْمًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ»
 (النِّسَاء: ١١).

الضمير المتصل والضمير المنفصل

وَ ذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَى وَ لَا يَلِي «إِلَّا» اخْتِيَارًا أَبَدًا
 كَ «الْيَاءِ» وَ «الْكَافِ» مِنْ «ابْنِي أَكْرَمَكَ» وَ «الْيَاءِ» وَ «الْهَاءِ» مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكَ»
 يَنْقَسِمُ الضَّمِيرُ إِلَى مُسْتَتِرٍ وَ بَارِزٍ، وَ الضَّمِيرُ الْبَارِزُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَ مُنْفَصِلٍ؛ فَالضَّمِيرُ
 الْمُتَّصِلُ مَا لَا يُبْتَدَأُ بِهِ وَ لَا يَقَعُ بَعْدَ «إِلَّا» اخْتِيَارًا،^(١) كَ «الْكَافِ» مِنْ «أَكْرَمَكَ».

١. الضمير المتصل

وَ كُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَ لَفْظُهُ مَا جَرَّ كَلْفُظٍ مَا نُصِبَ
 الْمَضْمَرَاتُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ؛ لِشَبْهَتِهَا بِالْحُرُوفِ فِي الْجُمُودِ، أَي لَا تُصَغَّرُ وَ لَا تُنْتَنَى وَ لَا
 تُجْمَعُ.

وجوب بناء الضمير

وَ هِيَ إِمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْجَرُّ وَ النُّصْبُ، وَ هُوَ كُلُّ ضَمِيرٍ نُصِبَ أَوْ جَرَّ مُتَّصِلٍ، نَحْوُ:
 «أَكْرَمَتَكَ» وَ «مَرَرْتُ بِكَ»؛ وَ إِمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الرَّفْعُ وَ النُّصْبُ وَ الْجَرُّ، وَ هُوَ «نَا»، وَ أَشَارَ
 إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

١. وَ قَدْ جَاءَ شُدُودًا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَتْ
 عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوِضُ إِلَهِ تَأْصِرُ.

لِلرَّفْعِ وَ النَّصْبِ وَ جَرٌّ «نَا» صَلَحَ كَ «اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنَحَ»
 أي صَلَحَ لفظ «نا» للرفع، نحو: «نلنا»، و للنصب، نحو: «فإننا»، و للجر، نحو:
 «بنا»؛ و منه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾
 (آل عمران: ١٩٣).

و كذلك «الياء» و «هَمْ»، نحو: «اضربي، و أكرمني، و مر بي» و «هَمْ قائمون، و
 أكرمتهم، و لهم». و إنما لم يذكرها المصنّف؛ لأنّها لا يشبهان «نا» من كل وجه؛ لأنّ
 «نا» تكون للرفع و النصب و الجرّ بمعنى واحد، بخلاف «الياء»؛ و هي ضمير متّصل في
 الأحوال الثلاثة، بخلاف «هَمْ».

وَ «الْف» وَ «الْوَاو» وَ «النُّون» لِمَا غَابَ وَ غَيَّرَهُ كَ «قَامَا» وَ «اعْلَمَا»
 «الالف» و «الواو» و «النون» من ضائر الرفع المتّصلة، و تكون للغائب و للمخاطب،
 نحو: «قَامَا، و اعْلَمَا» و «قَامُوا، و اعْلَمُوا» و «قُمْنَا». فالمراد من قول المصنّف: «غيره»
 خصوص المخاطب.

وَ مِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَ «أَفْعَلُ أَوْافِقُ نَعْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ»
 ينقسم الضمير المتّصل إلى مستتر و بارز. و ينقسم المستتر إلى واجب الاستتار و
 جائزه. و المراد بالأول: ما لا يحلّ محلّه الظاهر، بخلاف الثاني.

مواضع وجوب
 استتار الضمير

و ذكر المصنّف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب، كـ «أفعل»، التقدير: أنت.

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله «الهمزة»، نحو: «أوافق» أي أنا.

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله «النون»، نحو: «نعتبط» أي نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله «التاء» لخطاب الواحد، نحو: «تشكر» أي

أنت.

فأما نحو: «أفعل أنت» فـ«أنت» تأكيد للضمير المستتر في «أفعل» و ليس بفاعل؛

لصحة الاستغناء عنه، فتقول: «أفعل».

موضع جواز
الاستتار

و مثال جائز الاستتار: «زَيْدٌ يَقُومُ» أي هو؛ لِأَنَّهُ يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهر، فتقول: «زَيْدٌ يَقُومُ أبوه». و كذلك كل فعل أُسند إلى غائب أو غائبة، نحو: «هِنْدٌ تَقُومُ»، أي هي، و ما كان بمعناه، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أي هو، فتقول: «هِنْدٌ تَقُومُ أمَّها» و «زَيْدٌ قَائِمٌ أبوه».

٢. الضمير المنفصل وَ ذُو ارْتِفَاعٍ وَ انْفِصَالٍ «أَنَا» «هُوَ» وَ «أَنْتَ» وَ الْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

تَقَدَّمَ أَنَّ الضمير البارز ينقسم إلى متّصل و منفصل، فالمتّصل يكون مرفوعاً و منصوباً و مجروراً، و المنفصل يكون مرفوعاً و منصوباً و لا يكون مجروراً.

و ذكر المصنّف في هذا البيت المرفوع المنفصل، و هو اثناعشر: «أَنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ».

وَ ذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا «إِيَّايَ» وَ التَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، و هو اثناعشر: «إِيَّايَ، إِيَّانَا، أَيَّاكَ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ».^(١)

وَ فِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ حكم اتصال الضمير و انفصاله كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتّصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ فلا تقول في «أكرمته»: «أكرمته إِيَّاكَ». و إن لم يمكن، تَعَيَّنَ المنفصل، و ذلك إذا تأخّر عنه عامله، نحو قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» (الفاتحة: ٥)؛ أو حُذِفَ عامله، نحو قوله تعالى: «وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ» (البقرة: ٤١)؛ أو كان العامل معنويّاً، نحو قوله تعالى: «قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ» (الأعراف: ١٢)؛ أو كان الضمير محصوراً فيه، نحو قوله تعالى: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» (الأنعام: ٥٩).

١. الضمير «إِيَّايَ»، و اللواحق له عند سيبويه حروف تبيين الحال، و عند المصنّف أسماء مضاف إليها (البهجة المرضية للسيوطي) ص ٣٤.

نُونُ الْوَقَايَةِ وَمَوَاضِعُهَا

نون الوقاية مع
الأفعال

وَقَبْلَ «يَا» النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزَمِ «نُونٌ» وَقَايَةٌ وَ «لَيْسِي» قَدْ نَظِمَ
إذا اتصل بالفعل «ياء» المتكلم، لحِفَّتَه لزوماً «نونٌ» تسمى «نون الوقاية»، و سُمِّيت
بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر عند اتصال «الياء»، و الكسر من اختصاصات الاسم،
نحو: «أَكْرَمَنِي» و «يُكْرِمَنِي» و «أَكْرَمَنِي».

و قد جاء حذفها مع «لَيْسَ» شذوذاً، نحو قول رُوْبَةَ بنِ الْعَجَّاجِ:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي
و «لَيْتَنِي» فَشَا و «لَيْتِي» نَدَرَا و مَعَ «لَعَلَّ» اعْكَسَ و كُنْ مُحْخِرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ و اضْطِرَّاراً خَفَّفَا «مَنِي» و «عَنِّي» بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

نون الوقاية مع
الحروف

ذكر المصنّف في هذين البيتين حكم «نون» الوقاية مع الحروف، فذكر أن «نون»
الوقاية لا تُحذف من «لَيْتَ» إلا تَدَوْرًا^(١)، كقول زيد الخَيْرِ الطائِي:
كَمْنِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَ أَفْقِدُ جُلَّ مَالِي
و الكثير في لسان العرب ثبوتها؛ و به وَرَدَ القرآن، قال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ
مَعَهُمْ﴾ (النساء: ٧٣).

و أما «لَعَلَّ» فهي بعكس «لَيْتَ»؛ فالفصيح تجريدُها من «النون»، كقوله تعالى
-حكاية عن فرعون-: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (غافر: ٣٦)، و يقلُّ ثبوت «النون» فيها.
ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات؛ أي في باقي أخوات «لَيْتَ» و «لَعَلَّ»، و هي
«إِنَّ» و «أَنَّ» و «كَأَنَّ» و «لَكِنَّ»؛ فتقول: «إِنِّي و إِنْنِي» و «أَنِّي و أَنْنِي» و «كَأَنِّي و كَأَنَّي»
و «لَكَنِّي و لَكَنْنِي»؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمِعُ وَأَرَى﴾ (طه - ٤٦)، و
قوله تعالى: ﴿قُلْ فَانظُرُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ (يونس: ١٠٢).

١. المراد بالندور هنا هو الشذوذ، لا القلة، و بينها عموم من وجه.

٢. يراد بـ«الأخت» كثيراً المائل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ (الزخرف: ٤٨).

ثم ذكر أن «من» و «عن» تلزمها «نون» الوقاية، فنقول: «مني» و «عني». و قد تحذف «النون» في الشعر و هو شاذ، قال زيد الخير الطائي:

أيها السائل عنهم و عني لست من قيس و لا قيس مني^(١)

و في «لدني» «لدني» قل، و في «قدني» و «قطني» الحذف أيضا قد يفي

أشار إلى أن الفصح في «لدني» إثبات «النون»، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي

عُدْرًا﴾ (الكهف: ٧٦)، كما أن الكثير في «قد» و «قط» ثبوت «النون»، نحو: «قدني» و

«قطني». و يقل الحذف في الجميع، نحو: «لدني» في قراءة التخفيف و به قرأ نافع^(٢)،

و «قدي» و «قطي».

١. قوله: «قيس» بروى بالصرف على إرادة أبي القبيلة، و بعدهم للعلمية و التأنيث المعنوي على إرادة القبيلة نفسها.

٢. و هو أحد القراء السبعة، و هم:

ابن عامر: أبو عمران عبد الله بن عامر، إمام أهل الشام (ت ١١٨ هـ)؛ وله راويان: هشام و ابن ذكوان.

ابن كثير: عبد الله بن عمرو بن عبد الله، من قراء مكة (ت ١٢٠ هـ)؛ وله راويان: البدي و قنبل.

عاصم: أبو بكر بن أبي النجود، أول قراء الكوفة (ت ١٢٧ هـ)؛ و له راويان: حفص و أبو بكر بن عياش.

أبو عمرو بن العلاء: زيان بن العلاء بن عمارة، كان إمام البصرة (ت ١٥٤ هـ)؛ و له راويان: الدوري و

السوسي.

حمزة: حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، يكنى بأبي عمارة (ت ١٥٦ هـ)؛ و له راويان: خلف بن هشام و

خالد بن خالد.

نافع: نافع بن أبي النعيم المدني، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة (ت ١٦٩ هـ)؛ و له راويان: قألون و

ورش.

الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات (ت ١٨٩ هـ)؛

و له راويان: الليث بن خالد و حفص بن عمر.

و قد نظمت أسامي هذه السبعة بالفارسية:

نافع ز مدينه، ابن عامر از شام

از مكه نخست ابن كثير است امام

عاصم چو كساء و حمزه از كوفه تمام

از بصره ابو عمرو علا دارد نام

و قد تضاف إلى السبعة ثلاثة أضر، وهم: خلف و يعقوب و يزيد بن قعقاع، فيقال: «القراء العشرة». راجع

البيان في تفسير القرآن للسيد الخوئي^(٣).

التمرين

- (١) أعرب ما يلي:
- نَكْرَةً قَابِلٌ «أل» مُؤَثَّرًا أو وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدِ ذُكِرَا
- (٢) عَيِّنِ الضَّائِرَ الْمُسْتَتِرَ جَوَازًا وَجَوَابًا فِي الْعِبَارَاتِ التَّالِيَةِ:
- «فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَذَا مَا أقرُّهُوا كِتَابِيَةً» (الحاقة: ١٩).
 - وَكَانَ قُتُوبُهُ [أبي عليّ بن موسى عليه السلام] فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ: «رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعَلَّمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَجَلُّ الْأَكْرَمُ» (عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ١٨٢).
- (٣) أذكر وجه الاتصال و الانفصال في الضائير المعينة:
- «وَإِذْ جَعَلْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ» (البقرة: ٤٩).
 - «يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ» (المتحنة: ١).
 - «إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ» (الأنعام: ٩٠).
- (٤) عَيِّنِ مَرَجِعَ الضَّائِرِ الْمَعِينَةِ وَنَوْعَهُ فِي النُّصُوصِ التَّالِيَةِ:
- «وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ» (الإسراء: ١٠٥).
 - «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ» (القيامة: ٢٦).
 - «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى» (طه: ٦٧).
- (٥) أعرب الآية: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» (النجم: ٣ و ٤).

التحقيق

- أذكر الاحتمالات في مرجع الضمير المعين:
- «فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَّتْ بِالْحِجَابِ» (ص: ٣٢).
- راجع: الميزان: ج ١٧، ص ٢٠٣.

الثاني مِنَ الْمَعَارِفِ: الْعَلْمُ

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَالِمُهُ كَ «جَعْفَرٍ» وَ «خَرْنِقًا»
وَ «قَرْنٍ» وَ «عَدَنٍ» وَ «لَا حِقِّ» وَ «شَذَقَمٍ» وَ «هَيْلَةَ» وَ «وَاشِقٍ»

تَعْرِيفُ الْعَلِمِ

الْعَلْمُ: هُوَ الْاسْمُ الَّذِي يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا،^(١) أَي بِلَا قَيْدٍ؛ فَ «الاسم» جِنْسٌ يَشْمَلُ النِّكَرَةَ وَ الْمَعْرِفَةَ، وَ «يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى» فَصْلٌ أَخْرَجَ النِّكَرَةَ، وَ «مُطْلَقًا» أَخْرَجَ بَقِيَّةَ الْمَعَارِفِ، كَالْمُضْمَرِ؛ فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بِقَيْدِ التَّكْلِمِ كَ «أَنَا»، أَوْ الْخِطَابِ كَ «أَنْتَ»، أَوْ الْغَيْبَةِ كَ «هُوَ». ثُمَّ نَبَّهَ الْمَصْنُفُ بِأَنَّ مُسَمِّيَاتِ الْأَعْلَامِ الْعُقْلَاءُ وَ غَيْرُهُمْ؛ فَ «جَعْفَرٍ» اسْمٌ رَجُلٍ، وَ «خَرْنِقٌ» اسْمٌ امْرَأَةٍ مِنْ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ، وَ «قَرْنٌ» اسْمٌ قَبِيلَةٍ، وَ «عَدَنٌ» اسْمٌ مَكَانٍ، وَ «لَا حِقٌّ» اسْمٌ فَرَسٍ، وَ «شَذَقَمٌ» اسْمٌ جَمَلٍ، وَ «هَيْلَةٌ» اسْمٌ شَاةٍ، وَ «وَاشِقٌ» اسْمٌ كَلْبٍ.

انْقِسَامَاتُ الْعَلِمِ

وَ اسْمَاءٌ آتَتْهُ وَ كُنْيَةٌ وَ لَقَبًا وَ آخِرُنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: اسم و كنية و لقب.

انقسام العلم
إلى اسم و كنية
و لقب

و المراد بـ «الاسم» هنا ما ليس بكنية و لا لقب، كـ «زَيْدٍ» و «عَمْرٍو»؛ وَ بـ «الكنية» ما كان في أوله «أَبٌ» أَوْ «أُمٌّ»، كـ «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ» وَ «أُمِّ الْبَنِينِ»؛ وَ بـ «اللقب» ما أشعرَ بِمَدْحٍ، كـ «زَيْنِ الْعَابِدِينَ»، أَوْ ذَمٍّ، كـ «أَنْفِ النَّاقَةِ».

و أشار بقوله: «وَ آخِرُنَ ذَا...» إِلَى أَنَّ اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ الْاسْمَ وَجِبَ تَأْخِيرُهُ، وَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْاسْمِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ».

حكم مصاحبة
أقسام العلم

أَمَّا إِذَا صَحِبَ اللَّقَبُ الْكُنْيَةَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تُقَدِّمَ الْكُنْيَةَ عَلَى اللَّقَبِ، وَ بَيْنَ أَنْ تُقَدِّمَ اللَّقَبَ عَلَى الْكُنْيَةِ، فَيَجُوزُ «جَاءَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» وَ «جَاءَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْنُ الْعَابِدِينَ». وَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْمَصْنُفِ: «سِوَاهُ» وَجُوبُ تَأْخِيرِ اللَّقَبِ حِينَئِذٍ أَيْضًا، وَ لَوْ

١. هذا التعريف يختص بعلم الشخص، و يقابله علم الجنس، كما سيأتي.

قال: «وَأُخْرُنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبًا» لَهَا وَرَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَ إِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا وَ إِلَّا اتَّبِعِ الَّذِي رَدِفَ
إذا اجتمع الاسم و اللقب فإمّا أن يكونا مفردين أو مركّبين، أو الاسم مركّباً و اللقب
مفرداً، أو الاسم مفرداً و اللقب مركّباً:

فإن كانا مفردين و جب عند البصريين الإضافة، نحو: «هذا سعيدٌ كُرْزٌ»، و أجاز
الكوفيون إتباع الثاني للأول.

و إن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركّبين، نحو: «هذا عبدُ اللهِ زِينُ العابدينَ»، أو مركّباً
و مفرداً، نحو: «هذا عبدُ اللهِ كُرْزٌ»، و «هذا سعيدٌ زِينُ العابدينَ» - و جب الإِتباع.

انقسام العَلَم
إلى المُرتَجَل و
المنقول

وَ مِنْهُ مَنْقُولٌ كَ «فَضْلٍ» وَ «أَسَدٍ» وَ ذُو أَرْتَجَالٍ كَ «سُعَادٍ» وَ «أُدَدٍ»
وَ جُمْلَةٌ وَ مَا بَمَزَجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبًا
وَ شَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَ «عَبْدِ شَمْسٍ» وَ «أَبِي قَحَافَةَ»
ينقسم العَلَم إلى مُرتَجَل و مَنْقُول:

فالمُرتَجَل ما لم يسبق له استعمالٌ قبل العَلَمِيَّة في غيرها، كـ «سُعَادٍ» وَ «أُدَدٍ».
و المنقول ما سبق له استعمالٌ في غير العَلَمِيَّة. و النقل إمّا من صفة، كـ «حَارِثٍ»؛
أو من مصدر، كـ «فَضْلٍ»؛ أو من اسم جنس، كـ «أَسَدٍ»؛ أو من فعل، كـ «شَمَّرَ» وَ
«يَحْيَى». وَ هذه تكون معربة؛ أو من جملة، كـ «تَأَبَّطَ شَرًّا»؛ وَ حَكْمُهَا أَنَّهَا تُحَكَّى،
فتقول: «جاءني تَأَبَّطَ شَرًّا»^(١).

انقسام العَلَم
إلى المُفْرَد و
المركّب

و المنقول من الجملة من الأعلام المركّبة.
و من الأعلام المركّبة ما رُكِّبَ تركيبَ مَزَجٍ،^(٢) كـ «بَعْلَبَكَّ» وَ «مَعْدِيكَرَبٍ» وَ «سَيَّبُوَيْهِ».

١. و الجملة معربة تقديراً أو مبنية (راجع حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، ج ١، ص ١٩٤).
٢. و الجزآن جِعلاً اسماً واحداً من غير أن يُقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرها (شرح الجامي،
ج ١، ص ١٢٨ - ١٢٩).

و ذكر المصنّف أنّ هذا إنّ خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أُعْرِبَ، فتقول: «جاءني بَعْلَبُكُ»، فتعربه^(١) إعراب ما لا ينصرف. و يجوز فيه -أيضاً- البناء على الفتح. و مفهوم قول المصنّف أنّه إنّ خُتِمَ بـ «وَيْهِ» يُبْنَى، فتقول: «جاءني سيبويه»، و أجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف. و منها ما رُكِبَ تركيب إضافة، و هو مُعْرَبٌ، فتقول: «جاءني عبدُ شمسٍ و أبو قحافة» و «رأيتُ عبدَ شمسٍ و أبا قحافة» و «مررتُ بعبدِ شمسٍ و أبي قحافة». و نَبّه بالمثاليين على أنّ الجزء الأوّل يكون معرباً بالحركات، كـ «عَبْدٌ»؛ و بالحروف كـ «أبي»، و أنّ الجزء الثاني يكون منصرفاً كـ «شَمْسٍ»، و غير منصرف كـ «قحافة».

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ^(٢) كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَ هُوَ عَمٌّ
مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عَرِيْطٍ» لَلْعَقْرِبِ وَ هَكَذَا «تُعَالَةُ» لِتَلْعَلِبِ
وَ مِثْلُهُ «بِرَّةٌ» لِلْمَبْرَةِ كَذَا «فَجَارٍ» عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ
العَلَمُ على قسمين: عِلْمٌ شَخْصٌ وَ عِلْمٌ جِنْسٌ:

فَعَلِمَ الشَّخْصَ لَهُ حِكْمَانٌ: لَفْظِيٌّ وَ مَعْنَوِيٌّ. أَمَّا الْمَعْنَوِيٌّ فَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بَعِيْنِهِ، كـ «زَيْدٍ»؛ وَ أَمَّا اللَّفْظِيٌّ فَصِحَّةٌ مَجِيءِ الْحَالِ مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ، نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا»؛ وَ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ، نَحْوُ «هَذَا أَحْمَدٌ»؛ وَ مَنَعَ دُخُولَ «الْأَلْفِ وَ الْمَلَامِ» عَلَيْهِ، فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ الْعَمْرُو».

وَ عِلْمُ الْجِنْسِ كَعِلْمِ الشَّخْصِ فِي أَحْكَامِهِ اللَّفْظِيَّةِ، نَحْوُ «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا». أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَهُوَ فِي حَكْمِ النُّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْصُّ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ؛^(٣) فَكُلُّ أُسْدٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ «أُسَامَةٌ» وَ كُلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا «أُمُّ عَرِيْطٍ»، وَ كُلُّ تَلْعَلِبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ «تُعَالَةُ». وَ عِلْمُ الْجِنْسِ يَكُونُ لِلذَّاتِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَ يَكُونُ لِلْمَعْنَى، كَمَا مَثَّلَ بِقَوْلِهِ: «بِرَّةٌ» لِلْمَبْرَةِ، وَ «فَجَارٍ» لِلْفَجْرَةِ.

١. أي الجزء الثاني، أما الجزء الأول فيُفْتَح.

٢. قوله: «عِلْمٌ» مفعول لـ «وَضَعُوا»، بالوقف على السكون على لغة ربيعة.

٣. هذا معنى قوله: «كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَ هُوَ عَمٌّ مَعْنَى».

انقسام العَلَمِ
إلى عِلْمِ
الشَّخْصِ وَ
عِلْمِ الْجِنْسِ
عِلْمُ الشَّخْصِ

عِلْمُ الْجِنْسِ

التمرين

(١) أعرب و وَّضَح:

و وَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لِفِظًا وَهُوَ عَمٌّ
(٢) أذكر جميعَ المحتملات في إعراب الكلمات المعينة:

• السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ ابْنَةَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى (المزار الكبير: ص ٨٢).

• زَارَ زَيْنَ الْعَابِدِينَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ قَبْرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَوَقَّفَ

عَلَى الْقَبْرِ فَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ

يَا أَمِينَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ ... (كامل الزيارات: ص ٣٩).

(٣) عَيِّنْ عدد الأعلام الموجودة في الرواية الأخيرة.

التحقيق

ما الفرق بين عَلَمِ الجنس و اسم الجنس؟

راجع: حاشية الصَّبَّان: ج ١، ص ١٩٦.

الثالث من المعارف: اسم الإشارة

أسماء الإشارة العامة

بـ «ذَا» لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ بِـ «ذِي، وَذِهِ، تِي، تَا» عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ
يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ بـ «ذَا»، وَ إِلَى الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ بـ «ذِي وَ ذِهِ وَ تِي وَ تَا وَ
تَهُ وَ تِه».

وَ «ذَان» «تَان» لِلْمَثْنَى الْمُرْتَفِعِ وَ فِي سِوَاهُ «ذَيْن» «تَيْن» اذْكَرَ تَطْعُ
يُشَارُ إِلَى الْمَثْنَى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بـ «ذَان»، وَ فِي حَالَتِي النِّصْبِ وَ الْجَرِّ
بـ «ذَيْن»؛ وَ إِلَى الْمُؤَنَّثَتَيْنِ: فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بـ «تَان»، وَ فِي حَالَتِي النِّصْبِ وَ الْجَرِّ بـ «تَيْن».

وَ بـ «أُولَى» أَشْرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا وَ الْمَدُّ أَوْلَى وَ لَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا
بـ «الْكَافِ» حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَ «الْلَامِ» إِنْ قَدَّمْتَ «هَا» مُمْتَنِعَةً
يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ مُطْلَقًا - أَيْ مَذْكُورًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا - بـ «أُولَى»، وَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي
الْعَاقِلِ.

وَ فِيهَا لُغَتَانِ: الْمَدُّ، وَ هِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَ هِيَ الْوَارِدَةُ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ؛ وَ
الْقَصْرِ، وَ هِيَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ.

وَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَ لَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا»^(١) إِلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ لَهُ رُتْبَتَانِ: الْقُرْبُ وَ
الْبُعْدُ، فَجَمِيعٌ مَا تَقَدَّمَ يُشَارُ بِهِ إِلَى الْقَرِيبِ: فَإِذَا أُرِيدَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْبَعِيدِ أُتِيَ بـ «الْكَافِ»
وَ حِدَاهَا - وَ هِيَ حَرْفُ خُطَابٍ - أَوْ مَعَ «الْلَامِ»، فَتَقُولُ: «ذَاكَ» وَ «ذَلِكَ».

فَإِنْ تَقَدَّمَ حَرْفَ التَّنْبِيهِ «هَا» عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ أُتِيَ بـ «الْكَافِ» وَ حِدَاهَا، فَتَقُولُ:
«هُذَاكَ»، وَ لَا تَقُولُ: «هُذَالِكَ».

وَ لَا يَجُوزُ الْإِتْيَانُ بـ «الْكَافِ» وَ «الْلَامِ» مَعًا فِي الْمَثْنَى وَ «أَوْلَاء»، فَلَا تَقُولُ: «ذَانِلِكَ»
وَ لَا «أَوْلَائِلِكَ».

١. قوله: «انطقًا» أصله «انطقن»: فد «الفه» بدل من «نون» التأكيد الخفيفة.

و الجمهور على أن للمُشار إليه ثلاث مراتب: قُرْبَى و وَسْطَى و بُعْدَى؛ و يُشارُ إلى مَنْ في القُرْبَى بما ليس فيه «كاف» و لا «لام»، كـ «ذَا» و «ذِي»؛ و إلى مَنْ في الوَسْطَى بما فيه «الكاف» و حدّها، نحو «ذَآك»، و إلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه «كاف» و «لام»، نحو «ذَلك».

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ الْمُخْتَصَّةُ بِالْمَكَانِ

وَبِ «هِنَا» أَوْ «هَهِنَا» أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ «الْكَاف» صِلَا فِي الْبُعْدِ أَوْ بِ «تَمَّ» فَهُ أَوْ «هِنَا» أَوْ بِ «هُنَالِكَ» انْطَقَنُ أَوْ «هِنَا» يُشار إلى المكان القريب بـ «هنا»، و يتقدّمها «ها» التنبيه، فيقال: «ههنا». و يشار إلى البعيد -على رأي المصنّف- بـ «هناك» و «هنالك» و «هنا» و «هنا» و «ثم»، و منه قوله تعالى: «هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ» (يونس: ٣٠)، و «وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَجَهَّ وَجْهُ اللَّهِ» (البقرة: ١١٥). و على مذهب غيره «هناك» للمتوسّط و ما بعده للبعيد.

التمرين

(١) أعرب و وضّح:

و بِ «هِنَا» أَوْ «هَهِنَا» أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ «الْكَاف» صِلَا
(٢) عَيِّنْ اسم الإشارة و المشار إليه و المخاطب:

• «قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بَتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي» (يوسف: ٣٧).

• عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الْعَطَّارِ، قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» أَسَيِّدَةُ نِسَاءِ عَالَمِهَا؟ قَالَ: تَاكَ مَرْيَمُ وَ فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ» (بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١).

(٣) أعرب الآية:

«وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ» (فصلت: ٢٣).

الرابع من المعارف: الموصول

الموصولات الحرفية وصلتها

ينقسم الموصول إلى اسمي و حرفي؛ فالموصولات الحرفية خمسة أحرف: منها: «أن» المصدرية؛ وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً ومضارعاً وأمرأ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» و قوله تعالى: «وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ» (ص: ٤)، و «مَنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» و قوله تعالى: «وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» (يونس: ١٠٤)، و «أَشْرَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قَمٌ» و قوله تعالى: «وَأَنْ أَقَمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً» (يونس: ١٠٥).

فإن وقع بعدها فعل غير متصرف فهي مخففة من الثقيلة، نحو قوله تعالى: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» (النجم: ٣٩).

ومنها: «أن»؛ وتوصل باسمها وخبرها، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْداً قَائِماً»؛ و منه قوله تعالى: «أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ» (العنكبوت: ٥١). و «أن» المخففة كالمثقلة توصل باسمها وخبرها، لكن اسمها يكون محذوفاً، كما مرّ وكقوله تعالى: «وَأَخْرَجُوا لَهُمُ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (يونس: ١٠).

ومنها: «كي»؛ وتوصل بفعل مضارع فقط، مثل: «جِئْتُ لَكِي تَكْرِمَ زَيْداً». و منه قوله تعالى: «فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ» (القصص: ١٣).

ومنها: «ما»؛ وتكون مصدرية ظرفية، نحو: «لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقاً»؛ أي مدة دوامك منطلقاً، و منه قوله تعالى: «فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ» (التوبة: ٧)؛ و غير ظرفية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً» و قوله تعالى: «وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ» (التوبة: ٢٥)؛ وتوصل بالماضي والمضارع والجملة الاسمية. و أكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بـ «لم»، نحو: «لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً».

و منها: «لَوْ»؛ وَ تُوَصَّلُ بِالْمَاضِي وَ الْمَضارع،^(١) فالماضي نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ»؛ وَ «لَوْ» منه قوله تعالى: «رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» (الحجر: ٢). وَ الْمَضارع نحو: «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ»؛ وَ منه قوله تعالى: «وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ» (النساء: ١٠٢).

وَ علامة الموصول الحرفيِّ صحَّةٌ وَقُوعُ الْمَصْدَرِ مَوْقِعَهُ، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ» أي قيامك.

المَوْصُولَاتُ الْاِسْمِيَّةُ الْمُخْتَصَّةُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ «الَّذِي»، الْأُنْثَى «الَّتِي» وَ «أَيًّا» إِذَا مَا تُثْنِيَا لَا تُثْبِتِ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ وَ «النُّونُ» إِنْ تَشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ وَ «النُّونُ» مِنْ «ذَيْنِ» وَ «تَيْنِ» شُدَّدَا أَيضاً وَ تَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا قول المصنّف: «موصول الأسماء» احتراز من الموصول الحرفيِّ، فإنه حرف و لا يوصف الحرف بالمعرفة أو النكرة؛ و لذلك لم يذكره المصنّف هنا.

الموصول
الاسمي للمفرد

أما الموصول الاسميّ: فَـ «الَّذِي» للمفرد المذكر، وَ «الَّتِي» للمفردة المؤنثة.

الموصول
الاسمي للمثنى

فإن ثنيت أسقطت «الياء» وَ أتيت مكانها بـ «الألف» في حالة الرفع وَ بـ «الياء» في حالتها النصب وَ الجرّ، فتقول: «اللَّذَانِ وَ اللَّتَانِ» وَ «اللَّذَيْنِ وَ اللَّتَيْنِ». وَ منه قوله تعالى: «وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُوهُمَا» (النساء: ١٦)، وَ «رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا» (فصلت: ٢٩).

جواز تشديد
النون في
المثنى

وَ يجوز تشديد «النون» عوضاً عن «الياء» المحذوفة، فتقول: «اللَّذَانِ» وَ «اللَّتَانِ»، وَ قد قرئت الآيتان بالتشديد، كما يجوز في تنبيه «ذَا» وَ «تَا» -اسمي الإشارة-، فتقول: «ذَانٌّ» وَ «تَانٌّ»، وَ التشديد عوضٌ عن «الألف» المحذوفة.

الموصول
الاسمي للجمع

جَمْعُ «الَّذِي»: «الَّذِينَ» مُطْلَقاً وَ «الَّذِينَ» بِمَعْنَاهُمْ بـ «الْوَاوِ» رَفْعاً نَطْقاً بـ «اللَّاتِ» وَ «اللَّاءِ» «الَّتِي» قَدْ جُمِعَا وَ «اللَّاءِ» كـ «الَّذِينَ» نَزْراً وَقَعَا يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ: «الَّذِينَ»، عَاقِلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، نَحْوُ: «جَاءَنِي الْأَلْيُ فَعَلُوا».

١. وَ أَكْثَرُ وَقُوعِهَا بَعْدَ «وَدَّ» وَ «يَوَدُّ» وَ مَا بَعْنَاهُمَا كـ «أَحَبَّ» وَ «رَغِبَ».

و يقال في جمع المذكر العاقل «الَّذِينَ» مطلقاً، أي رفعاً و نصباً و جرّاً، تقول: «جَاءَنِي
الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا، وَ رَأَيْتُ الَّذِينَ أَكْرَمُوهُ، وَ مَرَرْتُ بِالَّذِينَ أَكْرَمُوهُ»، نحو قوله تعالى:
﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ (المؤمنون: ٢).

و بعض العرب يقول: «الَّذُونَ» في الرفع، و «الَّذِينَ» في النصب و الجر؛ و هم بنو
هُذَيْل، و منه قول الشاعر:

نَحْنُ الَّلذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
و يُقال في جمع المؤنث: «اللَّاتِ» و «اللَّاءِ» بحذف «الياء»، و «اللَّاتِي» و «اللَّائِي»
بإثباتها، فتقول: «جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلَنَ» أو «اللَّائِي فَعَلَنَ»، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ
إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتُهُمْ﴾ (المجادلة: ٢) و قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾
(النساء: ٢٣).

و قد ورد «اللَّاءِ» قليلاً بمعنى «الَّذِينَ»، قال الشاعر:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

المَوْضُوعَاتُ الِاسْمِيَّةُ الْمُشْتَرِكَةُ

وَ «مَنْ» وَ «مَا» وَ «أَلْ» تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَ هَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيْبِيِّ شَهْرٍ
وَ كَ «الَّتِي» أَيْضاً لَدَيْهِمْ «ذَاتٌ» وَ مَوْضِعَ «اللَّائِي» أَتَى «ذَوَاتٌ»

أشار بقوله: «تساوي ما ذكر» إلى أن «مَنْ» و «مَا» و «الْألف و اللام» تكون بلفظ
واحد للمذكر و المؤنث، و المفرد و المثني و المجموع، فتقول: «جَاءَنِي مَنْ قَامَ، وَ مَنْ
قَامَتْ، وَ مَنْ قَامَا» و هكذا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ (يونس: ٤٢)؛
و تقول: «أَعَجَبَنِي مَا رُكِبَ وَ مَا رُكِبَتْ وَ مَا رُكِبْنَا» و هكذا، نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ
مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (الجمعة: ١)؛ و تقول: «جَاءَنِي القَائِمُ وَ القَائِمَةُ وَ القَائِمَانِ
وَ القَائِمَتَانِ» و هكذا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا
حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ (الحديد: ١٨).

«مَنْ» و «مَا» و
«أَلْ»

و أكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، كما أن أكثر ما تستعمل «من» في العاقل؛^(١) و أما «الألف و اللام» فتكون للعاقل و لغيره، نحو: «جاءني القائم و المركوب». و لغة طي استعمال «ذو» موصولة، و تكون للعاقل و لغيره، و أشهر لغاتهم فيها أن تكون بلفظ واحد للمذكر و المؤنث، مفرداً و مثني و مجموعاً، فنقول: «جاءني ذو قام، و ذو قامت» و هكذا. و منهم من يقول في المفرد المؤنث: «جاءني ذات قامت» و في جمع المؤنث: «جاءني ذوات فمن»، و هو المشار إليه بقوله: «و كالتي أيضاً...». و الأشهر في «ذو» هذه أن تكون مبنية، و منهم من يعربها كالأسماء الستة. و أما «ذات» فالصحيح أن تكون مبنية على الضم رفعاً و نصباً و جرّاً. و مثلها «ذوات». و منهم من يعربها إعراب «مسلمات».

و مثل «ما»: «ذَا» بَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ أَوْ «مَنْ» إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
يعني أن «ذا» اختصت من بين أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة. و تكون مثل «ما»، لكن تستعمل «ذا» موصولة بشرط أن تكون مسبوقه بـ «ما» أو «من» الاستفهاميتين، فنقول: «مَنْ ذَا عِنْدَكَ؟» و «مَا ذَا عِنْدَكَ؟» سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره. و التقدير: «مَنْ الَّذِي عِنْدَكَ؟» و «مَا الَّذِي عِنْدَكَ؟». و احترز بقوله: «إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «من» مع «ذا» كلمة واحدة للاستفهام، فنقول: «مَاذَا عِنْدَكَ؟»، أي «أَيُّ شَيْءٍ عِنْدَكَ؟»، و كذلك: «مَنْ ذَا عِنْدَكَ؟»، أي «أَيُّ شَخْصٍ عِنْدَكَ؟»؛ فـ «ذا» في هذين الموضعين مُلْغَاةٌ، لأنها جزء كلمة و المجموع للاستفهام؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (البقرة: ٢١٩).

١. و قد تستعمل «ما» في العاقل كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ (الشمس: ٥)، كما تستعمل «من» في غير العاقل كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ (النور: ٤٥).

صِلَةُ الْمُوصُولَاتِ الْأَسْمِيَّةِ

وَ كُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهُ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهُ

الموصلات كلها - حرفية كانت أو اسمية - يلزم أن تقع بعدها صلة تبين معناها، نحو: «جاءني الذي أكرمك».

لزوم الصلة بعد
الموصلات

و يُشْتَرَطُ فِي صِلَةِ الْمُوصُولِ الْأَسْمِيِّ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ بِالْمَوْصُولِ، إِنْ كَانَ مُفْرَدًا مَفْرَدًا، وَ إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا فَمُذَكَّرًا، وَ إِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَغَيْرَهُمَا، نَحْوُ: «جَاءَنِي الَّذِي نَصَرْتَهُ» وَ «جَاءَنِي الَّذَانِ نَصَرْتَهُمَا» وَ «جَاءَتِ الَّتِي نَصَرْتَهَا» وَ هَكَذَا.

اشتراط
اشتمال الصلة
على ضمير
الموصول

وَ قَدْ يَكُونُ لَفْظُ الْمُوصُولِ مُفْرَدًا وَ مَعْنَاهُ غَيْرُ مُفْرَدٍ، نَحْوُ: «مَنْ» وَ «مَا»، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَ مِرَاعَاةُ الْمَعْنَى، نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، وَ مَنْ قَامَتْ، وَ مَنْ قَامَا» وَ هَكَذَا.

وَ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَ «مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ» صِلَةُ الْمُوصُولِ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، أَوْ شِبْهَ جُمْلَةٍ، وَ نَعْنِي بِهِ الظرف و الجار و
المجرور. و هذا في غير صلة «الألف و اللام»، كما سيأتي حكمها.

أقسام صلة
غير «أل»

أما جملة الصلة فيشترط فيها ثلاثة شروط:

شروط جملة
الصلة

أحدها: أن تكون خبرية، غير طلبية و لا إنشائية؛ فلا يجوز نحو: «جاء الذي أكرمه» أو «جاء الذي ليته ناجح».

الثاني: أن تكون خالية من معنى التعجب، فلا يجوز: «جاءني الذي ما أحسنه».

الثالث: أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا يجوز: «جاءني الذي لكنه قائم».

فهذه جملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: «ما قعد زيد لكنه قائم».

و يُشْتَرَطُ فِي الظرف و الجار و المجرور أن يكونا تامين؛ و المعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة، نحو: «جاء الذي عندك و الذي في الدار». و العامل فيهما محذوف و جوباً، و التقدير: «جاء الذي استقر عندك و الذي استقر في الدار». فإن لم يكونا تامين، لم يجز الوصل بهما، فلا تقول: «جاء الذي بك» و لا «جاء الذي اليوم».

شرط الصلة
إذا كانت شبه
جملة

هذا كله في غير صلة «الألف و اللام».

وَ صِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ «أَل» وَ كَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ صِلَةٌ «أَل»
 أما «الألف و اللام» فلا تُوصَلُ إِلَّا بِالصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ؛^(١) و المراد بها اسم الفاعل،
 نحو: «الضارب»،^(٢) و اسم المفعول، نحو: «المضروب». و في الصفة المشبهة نحو:
 «الْحَسَنُ الْوَجْهَ» خلاف. فخرج نحو «الْقَرَشِيِّ» و «الْأَفْضَلِ»^(٣).

و قد شدَّ وصل «الألف و اللام» بالمضارع - و إليه أشار بقوله: «و كونها بمعرب
 الأفعال قلَّ»، - نحو قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضِيِّ حُكُومَتُهُ
 وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

«أَيُّ» كَ «مَا» وَ أُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَ صَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
 «أَيُّ» و أحوالها

يعني أن «أياً» مثل «ما» فيما ذكر، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

و لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تُضَافَ وَ يُذَكَّرَ صَدْرُ صَلْتِهَا.

الثاني: الَّا تُضَافَ وَ لَا يُذَكَّرَ صَدْرُ صَلْتِهَا.

الثالث: الَّا تُضَافَ وَ يُذَكَّرَ صَدْرُ صَلْتِهَا.

و في هذه الأحوال الثلاثة تكون معربةً بالحركات الثلاث، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ

قَائِمٌ» و «رَأَيْتُ أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» و «مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ». و كذلك «يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٌ» و

أَيُّ هُوَ قَائِمٌ».

الرابع: أن تُضَافَ وَ يُحَدَفَ صَدْرُ صَلْتِهَا، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ»، ففي هذه الحالة

١. أي الصريحة في الوصفية، بحيث لم يغلب عليها الاسمية، لا كـ «المترضى» و «الأبطح» علمين.

٢. و كذا أمثلة المبالغة، كـ «الضراب».

٣. أما «القرشي» فلا يقع صلة «أل» لكونه وصفاً لازماً، فلا يُشَبِّهُ الفِعْلَ مَعْنَى؛ و أما «الأفضل» فلأنه يفتقر

الفعل معنى و عملاً، حيثُ إنَّه يدلُّ على الاشتراك مع الزيادة، لكنَّ الفعل دالٌّ على الحدوث، كما أنَّ

الفعل يرفع الظاهر و المضمرة المستتر و البارز، و لكنَّ «أفضل» لا يرفع باطرادٍ إلَّا الضمير المستتر.

تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَيُّهَمُ قَائِمٌ» وَ «مَرَرْتُ بِأَيُّهَمُ قَائِمٌ»، وَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» (مريم: ٦٩).
و هَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَ أُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَ صَدْرٌ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ اُنْحَدَفَ»، أَيِ مَا لَمْ يَوْجَدِ إِضَافَةٌ فِي حَالِ حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَاةِ.

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَ فِي
إِنْ يُسْتَظَلُّ وَصَلُّ، وَ إِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ
إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لَوْصَلَّ مُكْمِلٍ
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ
ذَا الْحَذْفِ «أَيًّا» غَيْرُ «أَيٍّ» يَقْتَفِي
فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَ أَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ
وَ الْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
بِفِعْلِ أَوْ وَصَفٍ كَ «مَنْ تَرْجُو يَهَبُ»
يَعْنِي أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ أَعْرَبَ «أَيًّا» مُطْلَقًا، وَ إِنْ كَانَتْ مُضَافَةٌ مَحْذُوفًا صَدْرُ صَلَاتِهَا،
كَمَا قُرِئَتْ فِي الْآيَةِ بِالنَّصْبِ.

مَوَاضِعُ حَذْفِ الْعَائِدِ

وَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَ فِي ذَا الْحَذْفِ ...» إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُحْذَفُ فِيهَا الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ، فَالْعَائِدُ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ غَيْرَهُ:

فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا لَمْ يُحْذَفْ إِلَّا إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً وَ خَبْرَهُ مَفْرُودٌ، نَحْوُ: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ» (مريم: ٦٩)، فَلَا تَقُولُ: «جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَ»، بَلْ يُقَالُ: «قَامَا»؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ فَاعِلٌ.

١. حذف العائد
المرفوع

أَمَّا إِذَا كَانَ الْعَائِدُ مُبْتَدَأً، فَيُحْذَفُ مَعَ «أَيٍّ» وَ إِنْ لَمْ تَطُلْ الصَّلَاةُ، وَ لَا يُحْذَفُ مَعَ غَيْرِ «أَيٍّ» إِلَّا إِذَا طَالَتِ الصَّلَاةُ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا»، فَيَجُوزُ حَذْفُ «هُوَ»، فَتَقُولُ: «جَاءَ الَّذِي ضَارِبٌ زَيْدًا». وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَ فِي الْأَرْضِ إِلَهُ» (الزخرف: ٨٤)، أَيِ هُوَ فِي السَّمَاءِ إِلَهُ. وَ إِنْ لَمْ تَطُلْ الصَّلَاةُ فَالْحَذْفُ قَلِيلٌ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ»، وَ «لَا سِيَّيَا زَيْدٌ» إِذَا رُفِعَ «زَيْدٌ» وَ جُعِلَتْ «مَا» مَوْصُولَةً.

وَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَ أَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ ...» إِلَى أَنَّ شَرْطَ حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَاةِ الْأَلَّا يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صَالِحًا لِأَنَّ يَكُونَ صَلَاةً، كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَ مَجْرُورٌ تَامَانًا،

نحو: «جاءَ الَّذِي هو أبوه منطلقٌ، أو هو ينطلقُ، أو هو عندَكَ، أو هو في الدارِ»؛ فإن حُذِفَ فيها صدر الصلة فلا يُدرى أ حُذِفَ منه شيء أم لا؟
ولا فرق فيه بين «أيِّ» وغيرها، نحو: «يُعجبني أيُّهم هو أبوه منطلقٌ». والضابط أنه متى احتل الكلام الحذف و عدمه لم يَجْزُ حذف العائد، سواءً كان مرفوعاً، كما تقدّم؛ أم منصوباً، نحو: «جاءَ الَّذِي ضربته في داره»؛ أم مجروراً، نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ به في داره».

٢. حذف العائد المنصوب

و أشار بقوله: «و الحذف عندهم كثير منجلي ...» إلى أن العائد إن كان منصوباً فشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو بوصف، نحو: «جاءَ الَّذِي ضربته» و «الَّذِي أنا مُعْطِيكَ درهمٌ»؛ فيجوز «جاءَ الَّذِي ضربتُ» و «الَّذِي أنا مُعْطِيكَ درهمٌ». و منه قوله تعالى: «ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً» (المدثر: ١١)، و «أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً» (الفرقان: ٤١)، و قول الشاعر:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّمٌ فَضَّلَ فَأَحْمَدَنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
و ظاهر قوله: «و الحذف عندهم كثير...»: أن حذفه من الفعل و الوصف كثير؛ لكن الكثير حذفه من الفعل.

فإن كان الضمير منفصلاً لم يَجْزُ الحذف، نحو: «جاءَ الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ»، كما لا يجوز الحذف إن كانت متصلاً منصوباً بالحرف، أو بفعل ناقص، نحو: «جاءَ الَّذِي إِنَّهُ منطلقٌ، أو كأنه زيدٌ».

٣. حذف العائد المجرور

كَذَلِكَ حَذَفَ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَ كَ «أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ «قَضَى»
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَ «مَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ»
شرع المصنّف في الكلام على الضمير المجرور، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة أو بالحرف:

فإن كان مجروراً بالإضافة، لم يُحذف إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى

الحال أو الاستقبال، نحو: «جاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ أو غَدًا»، فيجوز «أنا ضاربٌ». و أشار بقوله: «كَأَنَّ قَاضٍ...» إلى قوله تعالى: «فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ» (طه: ٧٢)، و التقدير: «ما أنت قاضيهِ».

فإذا كان مجروراً بغير ذلك، لم يُحذف، نحو: «جاءَ الَّذِي أَنَا غَلَامُهُ، أو أَنَا مَضْرُوبُهُ، أو أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ».

و إن كان مجروراً بحرف، فلا يُحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله لفظاً و معنًى، و اتفق العامل فيهما مادّةً؛ نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ، أو أنتَ مارٌّ به»، فيجوز: «مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ أو أنتَ مارٌّ»، و منه قوله تعالى: «مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ» (المؤمنون: ٣٣)، أي: منه.

فلا يجوز الحذف في نحو: «مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ» و «مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ على زيدٍ» و «مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرِحْتَ بِهِ»؛ لاختلاف الحرفين في الأول، و اختلاف معنَي الحرفين في الثاني، و اختلاف العاملين في الثالث. و هذا كله هو المشار إليه بقوله: «كذا الَّذِي جَرَّ بما الموصول جَرَّ».

التمرين

(١) أعرب و وضح:

كذا الَّذِي جَرَّ بما الموصول جَرَّ كَ «مَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهُوَ بَرٌّ»

(٢) عيّن الموصول الحرفي و أوّلُه مع صلته إلى المصدر:

• «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ» (الأعراف: ١٨٥).

• في وصية أمير المؤمنين عليه السلام: «اللَّهُ اللَّهُ فِي بَيْتِ رَبِّكُمْ فَلَا يَخْلُو مِنْكُمْ مَا بَيْتُهُمْ فَإِنَّهُ إِنْ تَرَكْتُمْ لَمْ تَنْظُرُوا وَأَذْنَى مَا يَرْجِعُ بِهِ مَنْ أَمَّهُ أَنْ يُعْفَرَ لَهُ مَا سَلَفَ» (الكافي: ج ٧، ص ٥١ - ٥٢).

• عن أبي الحسن عليه السلام: «وَاللَّهُ أَنْ لَوْ قَدْ قَامَ قَائِمًا يَجْمَعُ اللَّهُ إِلَيْهِ شِيعَتَنَا مِنْ جَمِيعِ الْبُلْدَانِ» (بحار الأنوار: ج ٥٢، ص ٢٩١).

٣) عَيْنِ الموصولِ الاسميِّ و عائدته:

• ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ (الإسراء: ٥٣).

• ﴿أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ (الصحيفة السجادية: الدعاء ٦).

٤) عَيْنِ «أَيًّا» الموصولة مع ذكر نوعها من حيث الإعراب و البناء:

• ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا...﴾ (الملك: ٢).

• قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ لَقِيَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ مَنْ حَسُنَ خُلُقُهُ وَحَسَبِي اللهُ فِي الْمَغِيبِ وَالْمَحْضَرِ وَتَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا» (الكافي: ج ٢، ص ٣٠).

٥) أعرب الآية:

﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ (المائدة: ٨٨).

التحقيق

أين مطابقة الضمير للموصول في مثل هذه النصوص؟

• ﴿أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ (الصحيفة السجادية: الدعاء ٦).

• ﴿أَنْتَ الَّذِي أَحْسَنْتَ﴾ (دعاء العرفة، إقبال الأعمال: ج ١، ص ٣٤٤).

• ﴿أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَةَ﴾. (الأمالى للطوسي: ص ٤).

راجع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في النحو: ج ١، ص ٢٠٦؛ و الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية: ص ٧٨٦ و ٧٨٧.

الخامس من المعارف: المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

«الألف و اللام» المَعْرِفَةُ

«أَل» حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ «اللَّام» فَفَطَّ «نَمَطٌ» عَرَفْتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطُ»
 اختلف النحويون في حرف التعريف في نحو «الرَّجُلُ»، فقال الخليل: المَعْرِفُ هو
 «أَل»؛ وقال سيبويه: هو «اللام» وحدها. فـ «الهمزة» على الأوَّل همزة قطع،^(١) و على
 الثاني همزة وصل اجْتَلِبَتْ للنطق بالساكن.

الاختلاف في
حرف التعريف

و «الألف و اللام» المَعْرِفَةُ تُسْتَعْمَلُ في ثلاثة معان:

أقسام «أَل»
التعريف

أحدها: العَهْدُ ذِكْرًا أَوْ ذَهْنًا أَوْ حَضُورًا، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا
 * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل: ١٥ و ١٦)، و قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ
 يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح: ١٨) و قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣).
 ثانيها: استغراق أفراد الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي حُسْرٍ﴾ (العصر: ٢).
 و علامتها أَنْ يَصْلُحَ في موضعها لفظة: «كُلُّ»، و التقدير: «إِنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ...».
 ثالثها: الحقيقة، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠)؛ أي: أَنْ كُلَّ
 شَيْءٍ حَيٍّ خُلِقَ مِنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ.

و «النَّمَطُ» ضَرْبٌ مِنَ البُسْطِ، أَوْ الجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ، كَذَا قَالَ
 الجوهريُّ في الصحاح.^(٢)

«الألف و اللام» الزائدة

وَ قَدْ تَزَادَ لِأَزِمًا كَ «اللات» وَ «الآن» وَ «الذَّيْن» ثُمَّ «اللاتي»
 وَ لِأَضْطِرَارِ كَ «بَنَاتِ الأَوْبَرِ» كَذَا «وَطِبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسَ السَّرِيِّ»
 ذكر المصنّف أنّ «الألف و اللام» تأتي زائدة، و الزائدة على قسمين: لازمة و غير لازمة.

قسم «أَل»
الزائدة:

١. و يعامل معها معاملة الوصل في الدرج، فالمراد كونها همزة قطع بحسب أصل الوضع.
 ٢. و منه المروي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «نَحْنُ آلُ مُحَمَّدٍ النَّمَطُ الأَوْسَطُ الَّذِي لَا يُدْرِكُنَا العَالِي وَلَا يَسْبِقُنَا
 التَّالِي» (الكافي: ١: ١٠١).

١. «أل» الزائدة
اللازمة

ثم مثل الزائدة اللازمة بـ «اللآت» - وهو اسم صنم كان بمكة -، وبـ «الآن» - وهو ظرف زمان مبني^(١) على الفتح - وبـ «الذيين» و «اللآت»، والمراد بهما ما دخل عليه «أل» من الموصولات، وهو بناء على أن تعريف الموصول بالصلة، فتكون «الألف و اللام» زائدة. وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم، كقول الشاعر في «بنات أوبر» - علماً لضرب من الكمأة -:

٢. «أل» الزائدة غير
اللازمة

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ^(٢) أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأُوبرِ
ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز، كقول راشد بن شهاب اليشكري:
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقِيْسُ عَنِ عَمْرٍو
و الأصل: «و طَبْتَ نَفْسًا». هذا بناءً على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين.

«الألف و اللام» اللَّمَجِيَّةُ

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا
كَ «الْفُضْلِ» وَ «الْحَارِثِ» وَ «النُّعْمَانِ»
لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
فَذِكْرُ ذَا وَ حَذْفُهُ سِيَّانِ
ذكر المصنّف - فيما تقدّم - أن «الألف و اللام» تكون معرفة، و تكون زائدة، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة، أي للالتفات إلى ما نُقل عنه، و المراد بها الداخلة على الأعلام المنقولة مما يصلح دخول «الألف و اللام» عليه. و أكثر ما تدخل، على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث». و قد تدخل على المنقول من مصدر، ك «الفضل»، و على المنقول من اسم جنس غير مصدر، ك «النُّعْمَانِ»، و هو في الأصل من أسماء الدّم.

١. لتضمّنه معنى «لام» الحضور. و ذهب قوم إلى أن «أل» الداخلة عليه حرف تعريف.

٢. قوله: «وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ» أي جَنَيْتُ لَكَ، فهو على «الحذف و الإيصال»، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَاأَلَهُمْ

أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطففين: ٣)، أي كَالُوا لَهُمْ أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ؛ فَحَدَفَ الْجَارُ وَأُوصِلَ الْفِعْلُ.

و أشار المصنّف بقوله: «فذكرُ ذا ...» إلى أنّ حذف «الألف و اللام» هذه و إثباتها على السواء. و ليس كذلك، بل الضابط أنّه إذا لمَح الأصل جيء بـ «الألف و اللام»، و إن لم يلمَح لم يُوْت بها.

«الألف و اللام» في العلم بالعلبة

و قد يصيرُ علماً بالعلبة مضافاً أو مصحوباً «أل» كـ «العقبه» و حذف «أل» ذي إن تناد أو تُضف من أقسام «الألف و اللام»، التي في العلم بالعلبة، نحو: «المدينة» و «الكتاب»، حيث غلبت «المدينة» على مدينة الرسول ﷺ و «الكتاب» على كتاب سيبويه، حتّى إنّها إذا أُطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما. و حكمها أنّها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو: «يا صعق» في «الصعق» و «هذه مدينة رسول الله ﷺ».

و قد تحذف في غيرهما شذوذاً، نحو: «هذا عيوق»، و الأصل «العيوق». و قد يكون العلم بالعلبة مضافاً، كـ «ابن عمّر» و «ابن عباس» و «ابن مسعود»، فإنّه غلب على العبادلة، دون غيرهم من أولادهم. و هذه الإضافة لا تُفارقة، لا في نداء و لا في غيره، نحو: «يا ابن عمّر».

التمرين

(١) أعرب و وضح:

وَ حَذَفُ «أَل» ذِي إِنْ تَنَادَ أَوْ تَضَفُ أَوْجِبُ وَ فِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَذَفُ
(٢) عَيِّنْ نَوْعَ «الألف و اللام» فيما يلي:

• ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: ٤٨).

• ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ (النساء: ١٨).

• سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ مِمَّا أَوْحَى اللَّهُ إِلَىٰ مُوسَى -عَلَىٰ نَبِيِّنَا وَآلِهِ وَعَلَيْهِ السَّلَام- وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي التَّوْرَةِ أَنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَلَقْتُ الْخَلْقَ وَخَلَقْتُ الْخَيْرَ وَ أَجْرِيئُهُ عَلَىٰ يَدَيَّ مَنْ أَحْبَبَ فُطُوْبِي لِمَنْ أَجْرِيئُهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ (الكافي: ج ١، ص ١٥٤).

• فَلَوْ أَطَّلَعَ الْيَوْمَ عَلَىٰ ذَنْبِي غَيْرُكَ مَا فَعَلْتُهُ وَلَوْ خِفْتُ تَعَجِيلَ الْعُقُوبَةِ لَأَجْتَنَبْتُهُ لِأَنَّكَ أَهْوَنُ النَّاطِرِينَ إِلَيَّ وَ أَحْفَ الْمُظْلَعِينَ عَلَيَّ بَلْ لِأَنَّكَ يَا رَبَّ خَيْرُ السَّاتِرِينَ وَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ (مناجاة أبي حمزة الشمالي، مصباح المتعبد: ج ٢، ص ٥٨٤).

(٣) عَيِّنِ الْمَعَارِفَ وَ نَوْعَهَا فِيمَا يَلِي:

• ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَ أُولَٰئِكَ هُمُ أَوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ١٧ و ١٨).

• قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: يَا عَلِيُّ، الْحَاجَةُ أَمَانَةُ اللَّهِ عِنْدَ خَلْقِهِ فَمَنْ كَتَمَهَا عَلَىٰ نَفْسِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ ثَوَابَ مَنْ صَلَّى. وَ مَنْ كَشَفَهَا إِلَىٰ مَنْ يَقْدِرُ أَنْ يُفْرِجَ عَنْهُ وَ لَمْ يَفْعَلْ، فَقَدْ قَتَلَهُ. أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ بِسَيْفٍ وَ لَا سِنَانٍ وَ لَا سَهْمٍ، وَ لَكِنْ قَتَلَهُ بِمَا نَكَى مِنْ قَلْبِهِ (الكافي: ج ٢، ص ٢٦١).

التحقيق

ما هي نوع «الألف و اللام» في اللفظة الجلالة «الله»؟

راجع: الميزان في تفسير القرآن: ج ١، ص ١٨؛ و الحدائق النديّة: ص ٢٩.



الابتداء



المبتدأ وقسماه

مُبْتَدَأٌ «زَيْدٌ» وَ «عَاذِرٌ» خَبَرٌ
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَ الثَّانِي
وَ قِسٌّ وَ كَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ وَ قَدْ
إِنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ»
فَاعِلٌ أَغْنَى فِي «أَسَارِ ذَانِ؟»
يَجُوزُ نَحْوُ: «فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ»

ذكر المصنّف أنّ المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر؛ و مبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر:
فالأوّل نحو: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ»؛ فـ «زَيْدٌ» مبتدأ و «عَاذِرٌ» خبره.

و الثاني نحو: «أَسَارِ ذَانِ؟»؛ فالهمزة للاستفهام و «سَارٍ» مبتدأ و «ذَانِ» فاعل سدّ
مسدّ الخبر.

المبتدأ الاسمي

المبتدأ الوصفي

شروط المبتدأ
الوصفي

و يُقَاسُ عَلَى هَذَا مَا كَانَ مِثْلَهُ، وَ هُوَ كُلُّ وَصْفٍ اعْتَمَدَ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، وَ رَفَعَ
فَاعِلًا أَوْ نَائِبًا عَنْهُ ظَاهِرًا أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا، وَ نَمَّ الْكَلَامُ بِهِ، نَحْوُ: «أَ قَائِمٌ أَنْتُمْ؟» وَ «مَا
مَضْرُوبُ الزَيْدَانِ».

و لا فرق في الاستفهام بين الحرف كالهزمة و الاسم مثل «كَيْفَ»، كما لا فرق في
النفي بين الحرف كـ «مَا» أَوْ الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: «أَلَيْسَ قَائِمٌ الزَيْدَانِ؟»؛ فـ «لَيْسَ» فعل
ماضٍ ناقص، و «قَائِمٌ» اسمه، و «الزَيْدَانِ» فاعل سدّ مسدّ خبره.

و مذهب البصريين أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو
استفهام، خلافاً لمذهب الأخفش و الكوفيّين. و إلى هذا أشار المصنّف بقوله: «و قد
يجوز نحو: فائزٌ أولو الرشد»، فـ «فائزٌ» مبتدأ و «أولو الرشد» فاعل سدّ مسدّ الخبر.

مخالفة بعض
في اشتراط
الاعتماد

صُور الوصف
مع ما بعده

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرَّ
و الوصف مع الفاعل، إمّا أن يتطابقا إفراداً أو تشبیهاً أو جمعاً؛ أو لا يتطابقا:
فإن تطابقا إفراداً، نحو: «أ قَائِمٌ زَيْدٌ؟»، جاز أن يكون الوصف مبتدأ و ما بعده فاعلاً
سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ؛ و جاز أن يكون ما بعده مبتدأً مؤخراً و يكون الوصف خبراً مقدّماً، نحو
قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم: ٤٦).

و إن تطابقا تشبیهاً، نحو: «أ قائمان الزيدان؟»، أو جمعاً، نحو: «أ قائمون الزيدون؟»،
فما بعد الوصف مبتدأ و الوصف خبر مقدّم. و هذا معنى قول المصنّف: «و الثّانِ مبتدأ...».
و إن لم يتطابقا، فهو قسمان: ممتنع، نحو: «أ قائمان زيدٌ؟» و «أ قائمون زيدٌ؟»؛ و
جائز، نحو: «أ قائمٌ الزيدان؟» و «أ قائمٌ الزيدون؟»؛ فيتعيّن حينئذٍ أن يكون الوصف
مبتدأً، و ما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ.

عَامِلُ رَفْعِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ
مذهب سيبويه و جمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء و أن الخبر مرفوع
بالمبتدأ.^(١) فالعامل في الخبر لفظي، و هو المبتدأ؛ و العامل في المبتدأ معنوي و هو كون
الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة و ما أشبهها؛ و احتُرز بـ «غير الزائدة»
من مثل: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ»، و بقيد «ما أشبهها» من مثل: «رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ»؛ و يدلّ على
كون الرجل مبتدأ رفع المعطوف عليه، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَ امْرَأَةٌ».

الْخَبَرُ وَأَقْسَامُهُ وَأَحْكَامُهُ

تعريف الخبر

وَ الْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةَ كَ «اللَّهُ بَرٌّ وَ الْأَيَادِي شَاهِدَةٌ»
عرّف المصنّف «الخبر» بأنّه الجزء المتّم الفائدة، كـ «اللَّهُ بَرٌّ وَ الْأَيَادِي شَاهِدَةٌ». لكنّه
يصدق على الفاعل أيضاً؛ و التعريف المختصّ بالخبر هو: «أنّه الجزء المتّظّم منه مع
المبتدأ جملة^(٢)».

١. و قال الكوفيون: ترفعاً، أي كلّ منها رفع الآخر.

٢. قوله: «جملة» فاعل لـ «المتّظّم».

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كَ «نُطْقِي: اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى»

و ينقسم الخبر إلى مفرد و جملة، و سيأتي الكلام على المفرد:

و أما الجملة، فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى، أو لا:

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى، فلا بدّ فيها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ، و هذا معنى قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ».

و الرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» و «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»؛ و قد يكون الضمير مقدراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدَرَاهِمٍ»؛ التقدير: مَنَوَانٌ مِنْهُ بِدَرَاهِمٍ.

و إما إشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: «وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ» (الأعراف: ٢٦).

و إما تكرار المبتدأ بلفظه، و أكثر ما يكون في مواضع التفخيم، مثل قوله تعالى: «الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ» (الحاقة: ١ و ٢)، و قد يستعمل في غيرها كقولك: «زَيْدٌ مَا زَيْدٌ؟».

و إما عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ»، و نحو: «إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا» (الكهف: ٣٠).

و إن كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى، لم تحتج إلى رابط، و هذا معنى قوله: «وَأِنْ تَكُنْ ...»، كقولك: «نُطْقِي: اللَّهُ حَسْبِي»، و «قَوْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

و الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَ إِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ
و أما الخبر المفرد: فإما أن يكون جامداً، أو مشتقاً:

فإن كان جامداً، فذكر المصنّف أنه يكون فارغاً من الضمير، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ». و ذهب الكوفيون إلى أنه يتحمل الضمير مطلقاً، و التقدير عندهم: «زَيْدٌ أَخُوكَ هُوَ». و ذهب البصريون إلى أنه لا يتحمل الضمير إلا إذا تضمن معنى المشتق، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»؛

أَي: شَجَاعٌ.

و إن كان مشتقاً تحمّل الضمير، إذا لم يرفع ظاهراً و كان جارياً مجرى الفعل، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ أي: هُوَ.

انقسام الخبر إلى المفرد و الجملة
١. الجملة الخبرية ضابطة لزوم الرابط فيها

أنواع الرابط فيها

٢. الخبر المفرد و قسمه

حكم تحمّل الضمير:
أ. في الخبر الجامد

ب. في الخبر المشتق

و المشتق الجاري مجرى الفعل صفة تتضمن معنى الفعل و حروفه، كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و اسم التفضيل. فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، و ذلك كأسماء الآلة، نحو: «مفتاح» في قولك: «هذا مفتاح»؛ و كذلك ما كان على صيغة «مفعَل»^(١) و قُصِدَ به الزمان أو المكان، كـ «مَرَمَى» في قولك: «هذا مَرَمَى زيد».

و كذلك إذا رفع ظاهراً، نحو: «زيدٌ قائمٌ غلاماً»، فلا يتحمل ضميراً.

الإخبار بشبه
الجملة

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنٍ» أَوْ «اسْتَقَرَّ» قد يكون الخبر ظرفاً، نحو: «زيدٌ عندك»؛ أو جاراً و مجروراً، نحو: «زيدٌ في الدار»، و نحو: «وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ» (الأنفال: ٤٢)، و «الْحَمْدُ لِلَّهِ» (الفاتحة: ٢)، فكلٌّ منهما متعلقٌ بمحذوف واجب الحذف، اسماً أو فعلاً، نحو: «كائِنٌ» أو «استقرَّ»؛ فإن قدرت «كائناً» كان من قبيل الخبر بالمفرد، و إن قدرت «استقرَّ» كان من قبيل الخبر بالجملة. و هذا ظاهر قول المصنّف: «ناوِينَ مَعْنَى كائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ».

مواضع وجوب
حذف العامل
في شبه
الجملة

و هكذا يجب حذف عامل الظرف و الجارّ و المجرور إذا وقعا صفة أو حالاً أو صلة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ» و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ» و «جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ». لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: «جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ».

الإخبار باسمي
الزمان و
المكان

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ وَ إِن يُفِيدُ فَأَخْبَرًا ظرف المكان يقع خبراً عن الجُثَّة، نحو: «زيدٌ عندك»، و عن المعنى، نحو: «القتالُ عندك».

و أمّا ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ «في»، نحو: «القتالُ يومَ الجُمُعَةِ أَوْ فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ»؛ و لا يقع خبراً عن الجُثَّة؛ قال المصنّف: إلّا إذا أفاد،

١. الظاهر أن المراد هو تعميم الحكم لكل اسم زمان أو مكان مشتق من المصدر.

بأن كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت، نحو: «الليلة الهلال» و «الرُّطْبُ شَهْرِي ربيع».

و ذهب جمهور البصريين إلى المنع مطلقاً، فيؤولون ما جاء من ذلك؛ فالتقدير: «طلوع الهلال الليلة» و «وجود الرُّطْبِ شَهْرِي ربيع».

الابتداء بالنكرة

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ يَفِدْكَ «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَهُ»
 وَ «هَلْ فَتَىٰ فِيكُمْ؟ فَمَا خَلَّ لَنَا» وَ رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا»
 وَ «رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ» وَ «عَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ» وَ لِيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلَّ
 الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، ولكن بشرط أن تُفيد. وتحصل
 الفائدة بأحد أمورٍ ذكر المصنّف منها ستّة:
 أحدها: أن يتقدّم الخبر عليها وهو ظرف أو جارٌّ و مجرور، نحو: «في الدار رجلٌ»
 و «عند زيد نمرَةٌ».

أصالة تعريف
المبتدأ
مُسَوِّغات
الابتداء بالنكرة

الثاني: أن يتقدّم على النكرة استفهام، نحو: «هل فتى فيكم؟».

الثالث: أن يتقدّم عليها نفي، نحو: «ما خل لنا».

الرابع: أن توصف،^(١) نحو: «رجلٌ من الكرام عندنا».

الخامس: أن تكون عاملة، نحو: «رغبةٌ في الخير خيرٌ».

السادس: أن تكون مضافة، نحو: «عملٌ برٌّ يزين».

هذا ما ذكره المصنّف، و زاد غيره أموراً أُخرى، فذكر هذه الستّة، و:

السابع: أن تكون شرطاً، نحو: «من يقم أقم معه».

١. يُشترط في الوصف أن يكون مخصّصاً للنكرة، وهو إمّا لفظي، كما في المتن، و إمّا تقديري، نحو قوله

تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٤) أي و طائفةٌ من غيركم.

الثامن: أن تكون جواباً، نحو أن يقال: «مَنْ عِنْدَكَ؟» فتقول: «رجل»، و التقدير: «رجلٌ عندي».

التاسع: أن تكون عامّةً، نحو: «كُلُّ يَمُوتُ».

العاشر: أن يُقصد بها التنويع، نحو قوله تعالى: «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ * ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ» (عبس: ٣٨ - ٤٠)، و نحو قول امرئ القيس: فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِستٌ وَ ثَوْبٌ أَجْرٌ الحادي عشر: أن تكون دُعاءً، نحو: «سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ» (الصافات: ١٣٠)، و «وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ» (المطففين: ١).

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا».

الثالث عشر: أن تكون خَلْفًا مِنْ موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ»، و الأصل: رجلٌ مؤمنٌ.

الرابع عشر: أن تكون مُصغرةً، نحو: «رَجِيلٌ عِنْدَنَا»؛ لأنّ التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: «رجلٌ حقيرٌ عندنا».

الخامس عشر: أن يقع قبلها «واو» الحال، كقوله:

سَرَيْنَا وَ نَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُدَّ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى صَوُّهُ كُلَّ شَارِقِ

السادس عشر: أن تكون معطوفةً على معرفة، نحو: «زَيْدٌ وَ رَجُلٌ قَائِمَانِ».

السابع عشر: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: «تَمِيمِيٌّ وَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ».

الثامن عشر: أن يُعطف عليها موصوفٌ، نحو: «رَجُلٌ وَ امْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ».

التاسع عشر: أن تقع بعد «لولا»، نحو:

لَوْلَا اصْطَبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ

العشرون: أن تقع بعد «فاء» الجزاء، نحو: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ»^(١).

الحادي و العشرون: أن تدخل على النكرة «لام» الابتداء، نحو: «رَجُلٌ قَائِمٌ».

١. هذا من أمثال العرب.

الثاني والعشرون: أن تكون بعد «كم» الخبرية، نحو قول الفرزدق^(١):
 كَمَ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَحَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

حُكْمُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ وَتَأْخِيرِهِ

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرًا
 الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأنَّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحقَّ
 التأخير كالوصف.

أصالة تأخير
الخبر

و يجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، فنقول: «قائمٌ زيدٌ» و «قائمٌ أبوه
 زيدٌ» و «أبوه منطلقٌ زيدٌ» و «في الدارِ زيدٌ» و «عندك زيدٌ».

موضع جواز
تقديمه

فَأَمَّنْعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَ نُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ
 كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا
 أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي «لَامٍ» ابْتِدَاءً أَوْ لَزِمَ الصَّدْرَ كَ «مَنْ لِي مُنْجِدًا؟»

مواضع امتناع
تقديمه

أشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسة مواضع:
 الأول: أن يكون كلُّ من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا
 مبيِّن للمبتدأ من الخبر، نحو: «زيدٌ أخوك» و «أفضلٌ من زيدٍ أفضلٌ من عمرو». فإن
 وُجد دليل يدلُّ على أنَّ المتقدم خبر جاز تقديمه، نحو قول الفرزدق:
 بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَ بَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ
 فُقِّدَمَ الْخَبِرُ لِلْعِلْمِ بِطَرْفِي التَّشْبِيهِ.

الثاني: أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو: «زيدٌ قامٌ»؛ فلا يجوز
 تقديم «قامٌ» على أنه خبر مقدَّم. أمَّا لو كان الفعل رافعاً لظاهر نحو: «زيدٌ قامٌ أبوه»، جاز
 التقديم، وكذا إذا رفع ضميراً بارزاً، نحو: «الزيدان قاما»؛ فيجوز «قامٌ أبوه زيدٌ» و «قاما
 الزيدان». و منه قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: ٣).

١. يَهْجُو جَرِيرًا.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بـ «إنما»، نحو: «إنما زيد قائم»، أو بـ «إلا» نحو: «ما زيد إلا قائم».

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه «لام» الابتداء، نحو: «لزيد قائم».
الخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام، نحو: «من لي منجداً؟»؛ فلا تقول: «لي من منجداً؟».

وَنَحْوُ: «عِنْدِي دِرْهَمٌ» وَ «لِي وَطْرٌ» مَلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مَّمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبِرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ كَ «أَيْنَ مَنْ عَلَّمْتَهُ نَصِيرًا»
وَ خَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدَّمَ أَبَدًا كَ «مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا»

مواضع وجوب
التقديم

أشار في هذه الآيات إلى الخبر الواجب التقديم، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:
الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار
و مجرور، نحو: «عندك رجل» و «في الدار امرأة»؛ فيجب تقديم الخبر هنا. و إلى هذا
أشار بقوله: «و نحو «عندي درهم» و «لي وطر»...».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو قولك: «في
الدار صاحبها»، و هكذا قولهم: «و على التمر مثلها زيدا»؛ فلا يجوز تأخير الخبر؛ لئلا
يعود الضمير على متأخر لفظاً و رتبةً.

و هذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مضمراً...». و عبارته ليست بصحيحة؛
لأن الضمير في قولك: «في الدار صاحبها» إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على
الخبر، فينبغي أن تقدّر مضافاً في قول المصنف: «عاد عليه»، التقدير: «كذا إذا عاد على
مُلابسه»، ثم حذف المضاف و أُقيم المضاف إليه - و هو الهاء - مقامه.

ثم الفرق بين «ضرب غلامه زيدا» و «في الدار صاحبها» أنه في الأول يشترك ما
اتصل به الضمير و ما عاد عليه الضمير في العامل، بخلاف الثاني. و لذلك اختلف في

جواز التقديم في الأوّل مع عدم الخلاف في منعه في الثاني.
 الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام، نحو: «أين زيد؟»، لأن الاستفهام له صدر الكلام. وكذلك: «أين من علمته نصيراً؟».
 الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو: «إنما في الدار زيد» و «ما في الدار إلا زيد». و مثله: «ما لنا إلا أتباع أحمد عليه السلام».

حُكْمُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا؟» وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَنَفٌ» فَ«زَيْدٌ» اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ يُحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل، جوازاً أو وجوباً:
 فمثال حذف الخبر جوازاً أن يقال: «مَنْ عِنْدَكُمَا؟» فتقول: «زيد»، و التقدير: «زيدٌ عِنْدَنَا». و مثله: «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ» على القول بحرفيّة «إِذَا» الفجائية، و التقدير: «فإذا السَّبْعُ حَاضِرٌ». و هكذا قول عَمْرٍو بنِ امْرِئِ الْقَيْسِ:
 نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَ أَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَ الرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ وَ التَّقْدِيرُ: «نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ».
 و مثال حذف المبتدأ أن يقال: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» فتقول: «دَنَفٌ»، أي هو دَنَفٌ. و مثله قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ (فُصِّلَت: ٤٦)؛ أي: فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، وَ إِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا.

وَ إِنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، فَقُلْتَ: «زَيْدٌ عِنْدَنَا»، وَ «هُوَ دَنَفٌ».
 وَ يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، نَحْوَ قَوْلِكَ: «نَعَمْ» فِي جَوَابِ: «أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟»، وَ التَّقْدِيرُ: «نَعَمْ، زَيْدٌ قَائِمٌ».

موضع جواز
الحذف

مواضع وجوب
حذف الخبر

وَبَعْدَ «لَوْلَا» غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ وَحَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرَّ
وَبَعْدَ «وَأَوْ» عَيَّنَتْ مَفْهُومَ «مَعَ» كَمَثَلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَ «ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا» وَ «أَتَمَّ» تَبْيِينِي الْحَقِّ مَنْوُطًا بِالْحِكْمِ

حاصل هذه الآيات أن الخبر يُحذف وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون خبراً مبتدأ بعد «لَوْلَا»، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ»^(١)، التقدير: «لَوْلَا زَيْدٌ موجودٌ لَأَتَيْتُكَ»، و نحو قوله تعالى: «فُلٌ مَا يَعْجَبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ» (الفرقان: ٧٧)، أي موجودٌ.

و أشار بقوله: «و بعد «لَوْلَا» غالباً...» إلى أن الحذف بعد «لَوْلَا» واجب، إلا قليلاً، كقوله:

لَوْلَا أَبُوكَ وَ لَوْلَا قَبْلَهُ عَمْرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ
فـ«عمر» مبتدأ و «قبله» خبر.

الثاني: أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين، بأن يغلب استعماله فيه حتى لا يستعمل في غيره إلا مع القرينة، نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ»، التقدير: «لَعَمْرُكَ قَسَمِي»، و نحو قوله تعالى: «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ» (الحجر: ٧٢) أي قَسَمِي، و لا يجوز التصريح به. و المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً؛ لأن «لام» الابتداء قد دخلت عليه و حقها الدخول على المبتدأ، بخلاف «يَمِينُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»؛ لجواز كون المحذوف فيه مبتدأ. و منه قول أمير المؤمنين عليه السلام: «وَإِيمُ اللَّهِ لَتَجِدَنَّ بَنِي أُمَّيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوءٍ بَعْدِي»^(٢).

فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين -بأن يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه- لم يجب حذف الخبر، نحو: «عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»، التقدير: «عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ».

١. هذا من كلمة لأبي عطاء السدي.

٢. نهج البلاغة: الخطبة ٩٣. و قوله: «أيم» هو «أيمن» حذفت منه النون، كما صرح به ابن منظور.

الثالث: أن يقع بعد المبتدأ «واو» هي نص في المعية^(١)، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَصَيِّعَتُهُ»؛
والتقدير: «كُلُّ رَجُلٍ وَصَيِّعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ»؛ ويُقدَّر الخبر بعد «الواو». فإن لم تكن «الواو»
نصاً في المعية لم يُحذف الخبر وجوباً، نحو: «زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمَانِ».

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدرأً وبعده حالٌ سدَّت مسدَّ الخبر، وهي لا تصلح
أن تكون خبراً، فيُحذف الخبر وجوباً، لسدِّ الحال مسدَّه، نحو: «ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً»؛
والتقدير: «ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئاً»، إذا أردت الاستقبال، وإن أردت الماضي
فالتقدير: «ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذْ كَانَ مُسِيئاً». و«إِذَا» أو «إِذْ» ظرف زمان نائب عن الخبر.
والمضاف إلى هذا المصدر في حكمه، نحو: «أَنْتُمْ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحَكَمِ»، و
التقدير: «إِذَا كَانَ - أَوْ إِذْ كَانَ - مَنُوطاً بِالْحَكَمِ». ومنه المروي عن الصادق و الرضا عليهما السلام:
«أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ سَاجِدٌ»^(٢).

و قد عدَّ المصنّف -في غير هذا الكتاب- المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوباً
أربعة:

مواضع وجوب
حذف المبتدأ

الأول: النَّعْتُ المَقْطُوعُ إِلَى الرَّفْعِ -في مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ تَرْحُمٍ-، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ
الكَرِيمِ»، و «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخَبِيثِ»، و «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَسْكِينِ»؛ فالمبتدأ محذوف في هذه
الأمثلة وجوباً، و التقدير: «هُوَ الْكَرِيمِ»، و «هُوَ الْخَبِيثِ»، و «هُوَ الْمَسْكِينِ».

الثاني: أن يكون الخبر مخصوص «نعم» أو «بئس»، نحو: «نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و «بِئْسَ
الرَّجُلُ عَمْرٌو»؛ ف«زيد» و «عمرو» خبران لمبتدأ محذوف وجوباً، و التقدير: «هُوَ زَيْدٌ»،
أي: الممدوح زيد؛ و «هُوَ عَمْرٌو»؛ أي: المذموم عمرو^(٣).

الثالث: ما كان الخبر فيه صريحاً في القسّم، نحو ما حكى الفارسي من كلامهم:
«فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ»؛ ف «في ذمّتي» خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، و التقدير: «فِي
ذِمَّتِي يَمِينٍ».

١. أي تكون «الواو» حرف عطف بمعنى المصاحبة.

٢. الكافي: ج ٣، ص ٢٦٥ و ٣٢٣.

٣. هذا أحد الوجوه في إعراب مخصوص «نعم» و «بئس».

الرابع: أن يكون الخبر مصدرًا نائباً مناب الفعل، نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف: ١٨).
التقدير: ﴿فَصَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ﴾.^(١)

جواز تعدد
الخبر

وَ أَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَ عَنِ وَاحِدٍ كَ «هُم سَرَاةٌ شَعْرًا»
اختلفوا في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بغير حرف عطف، نحو: «زيدٌ قائمٌ
ضاحكٌ»؛ فذهب قوم -منهم المصنف- إلى جواز ذلك، سواءً كان الخبران في معنى خبر
واحد، نحو: «هذا حلوةٌ حامضٌ»، أي: مُزٌّ؛ أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول و كقوله
تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٤).

التمرين

(١) أعرب و وضّح:

وَ الثَّانِ مَبْتَدَأً وَ ذَا الوَصْفِ خَبَرٌ
وَ الثَّانِ مَبْتَدَأً وَ ذَا الوَصْفِ خَبَرٌ
٢) ما الرابط بين المبتدأ و الخبر في النصوص التالية؟

- ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (آل عمران: ١٩).
- ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٦).
- عن رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ وَقَالَهُ النَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (شرح الكافي
للمولى صالح المازندراني): ج ١٠، ص ٢٧١).

(٣) ما هو المسوغ للابتداء بالنكرة في النصوص التالية؟

- عن الحسن العسكري عليه السلام: «مَا مِنْ بَلِيَّةٍ إِلَّا وَ لِلَّهِ فِيهَا نِعْمَةٌ تُحِيطُ بِهَا» (تحف العقول:
ص ٤٨٩).
- عن أبي عبد الله عليه السلام: «مَا أَفْبَحَ بِالْمُؤْمِنِ أَنْ تَكُونَ لَهُ رَغْبَةٌ تَذِلُّهُ» (الكافي: ج ٢، ص ٣٢٠).

١. و الأصل «أصبر صبراً جميلاً»؛ ثم حذف الفعل و قام المصدر (صبراً) مقامه، ثم تبدلت الجملة الفعلية
بالاسمية لتدل على الثبوت.

- عن أبي عبد الله عليه السلام: «بَيْنَا أَنَا فِي الطَّوَافِ وَإِذَا رَجُلٌ يَجُذِبُ ثَوْبِي وَإِذَا عَبَادُ بُنْ كَثِيرٍ الْبَصْرِيِّ - فَقَالَ...» (وسائل الشيعة: ج ٥، ص ١٥).
- ٤) أذكرُ حكم المبتدأ والخبر من حيث وجوب التقديم أو التأخير و جوازه:
 - «لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ» (النحل: ٣٠).
 - «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ» (الحجرات: ١٠).
 - سَأَلْتُ الرَّضَا عليه السلام، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا حَدُّ التَّوَكُّلِ؟ فَقَالَ لِي: أَنْ لَا تَخَافَ مَعَ اللَّهِ أَحَدًا». (الأمالي (للصّدوق): ص ٢٤٠).
 - ٥) عَيَّنْ مَا حَذَفَ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ أَوِ الْخَبْرَ جَوَازًا أَوْ وَجُوبًا وَ اذْكُرْ عِلَّتَهُ:
 - «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ» (الحجر: ٧٢).
 - عن زين العابدين عليه السلام: «يَا رَبِّ بِكَ عَرَفْتُكَ وَأَنْتَ دَلَلْتَنِي عَلَيْكَ وَلَوْلَا أَنْتَ مَا دَرَيْتُ مَنْ أَنْتَ» (إقبال الأعمال: ج ١، ص ١٤٩).
 - ... وَهَاهُنَا أَمْرٌ أَذْكُرُهُ لَكَ ثُمَّ أَنْتَ وَسَأْئُكَ ... (الكافي: ج ١، ص ٤٧٣).
 - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نِعْمَ وَزِيرُ الْإِيمَانِ الْعِلْمُ وَنِعْمَ وَزِيرُ الْعِلْمِ الْحِلْمُ». (الكافي: ج ١، ص ٤٧٣).
 - ٦) أعرب الآية الكريمة:
 - «وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلَنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ» (هود: ٦٩).

التحقيق

- ما الوجوه في إعراب هذه الآية الكريمة: «وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا» (الرؤم: ٢٤)؟
- راجع: الميزان في تفسير القرآن: ج ١٦، ص ١٦٨.



«كَانَ» وَأَخْوَاتُهَا



تَرْفَعُ «كَانَ» الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ
كَ «كَانَ» «ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا
«فَتَى» وَ «انْفَكَ» وَ هَذَا الْأَرْبَعَةَ
وَ مِثْلُ «كَانَ»: «دَامَ» مَسْبُوقًا بِ «مَا»
تَنْصِبُهُ كَ «كَانَ سَيِّدًا عَمَرَ»
أَمْسَى وَ صَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا
لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيِ مُتْبِعِهِ
كَ «أَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيبًا دَرِهَمًا»
شرح المصنف في ذكر نواسخ الابتداء، وهي ستة، فبدأ بذكر «كان» و أخواتها.
و كلها أفعال اتفقا إلا «ليس»، وهي فعل عند الجمهور، و حرف عند بعض.

عَمَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَأَقْسَامُهَا

وهي ترفع المبتدأ، و تنصب خبره، و يُسمى المرفوع بها «اسماً لها» و المنصوب بها
«خبراً لها». و هذه الأفعال قسمان:
منها: ما يعمل هذا العمل بلا شرط، و هي «كانَ و ظَلَّ و باتَ و أَضْحَى و أَصْبَحَ و
أَمْسَى و صارَ و لَيْسَ».
و منها: ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط، و هو قسمان:
أحدهما: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً، أو شبه نفي، و هو
أربعة: «زَالَ و بَرِحَ و فَتَى و انْفَكَ»؛ فمثال النفي لفظاً: «مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا»؛ و مثاله
تقديراً قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكُرُيُوسُفَ﴾ (يوسف: ٨٥)؛ أي: لا تفتنوا. و هذا
الحذف بعد القسم قياسي. و مثال شبه النفي -و المراد به النهي و الدعاء-: «لا تَزَلْ
قَائِمًا»^(١) و «لا يَزَالُ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ».

١. و المراد بالنهي طلب الترك، فمعنى «لا تزل» طلب ترك الزوال.

و هذا هو الذي أشار إليه المصنّف بقوله: «و هذي الأربعة ...».

القسم الثاني: ما يشترط في عمله أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية، و هو «دام»، نحو: «أعط ما دمت مُصيباً درهماً»؛ أي: مُدَّة دَوَامِكَ مُصِيباً، و منه قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم: ٣١)؛ أي: مُدَّة دَوَامِي حَيًّا.

معاني هذه الأفعال

معنى «ظَلَّ»: اتَّصَفَ المُخْبِرَ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي النَّهَارِ.

و معنى «بَاتَ»: اتَّصَفَهُ بِهِ فِي اللَّيْلِ.

و معنى «أَضْحَى»: اتَّصَفَهُ بِهِ فِي الضُّحَى.

و معنى «أَصْبَحَ»: اتَّصَفَهُ بِهِ فِي الصَّبَاحِ.

و معنى «أَمْسَى»: اتَّصَفَهُ بِهِ فِي الْمَسَاءِ.

و معنى «صَارَ»: تَحَوَّلَ المُخْبِرَ عَنْهُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى أُخْرَى تَدُلُّ عَلَيْهَا الْخَبَرِ.

و معنى «لَيْسَ»: نَفَى الْخَبَرَ عَنِ المُخْبِرِ عَنْهُ. و هي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا»، أي: الآن، و عند التقييد بزمن على حسبه، نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا».

و معنى «ما زال» و أخواتها: ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، نحو: «ما زال زيدٌ ضاحكاً» و «ما زال عمرو أزرَقَ العَيْنَيْنِ».

و معنى «دام»: بَقِيَ و اسْتَمَرَ.

و قد يُستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعض، فيستعمل «كان» و «ظَلَّ» و «أَضْحَى» و «أَصْبَحَ» و «أَمْسَى» بمعنى «صَارَ»، نحو: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ (النبا: ١٩) و ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ (النحل: ٥٨).

تتمّة الحق بـ «صَارَ» أفعال بمعناها، و هي: «أَضَ و رَجَعَ و عادَ و اسْتَحَالَ و قَعَدَ و حَارَ و جاءَ و ارتَدَّ و تحوَّلَ و غَدَا و رَاحَ» -ذكرها المصنّف في الكافية-، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ (يوسف: ٩٦).

أحكام هذه الأفعال

وَ غَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلًا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمَلًا

انقسام هذه
الأفعال إلى
متصرفة و
غيرها

هذه الأفعال على قسمين: أحدهما: ما يتصرف، و هو ما عدا «لَيْسَ» و «دَامَ». و الثاني: ما لا يتصرف، و هو «لَيْسَ» و «دَامَ».

فنبه المصنّف بقوله: «و غير ماض ...» على أنّ ما يتصرف منها، يعمل غير الماضي منه عمل الماضي، نحو: قوله تعالى: «قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا» (مريم: ٢٠)، و قوله تعالى: «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ» (النساء: ١٣٥) و قوله:

وَ مَا كَانَ كُلُّ مَنْ يَبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانًا أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تَلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا
و قول الشاعر:

بِيْذَلٍ وَ حِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَ كَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيَّكَ يَسِيرٌ
و ما لا يتصرف منها - و هو «دَامَ» و «لَيْسَ»- و ما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه - و هو «زَالَ» و أخواتها- لا يستعمل منه أمرٌ و لا مصدرٌ.

وَ فِي جَمِيعِهَا تَوَسَّطَ الْخَبَرِ أَجْزُ وَ كُلُّ سَبْقِهِ «دَامَ» حَظَرُ
مراده أن أخبار هذه الأفعال يجوز توسطها بين الفعل و الاسم، قال الله تعالى: «وَ كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» (الروم: ٤٧).

جواز تقديم
خبرها على
اسمها

هذا إذا لم يجب تقديمها على الاسم، و لا تأخيرها عنه؛ فتقديم الخبر في نحو: «كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» واجب، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً و رتبة. كما أن تأخيره في نحو: «كَانَ أَخِي رَفِيقِي» واجب، لعدم ظهور الإعراب.

و الصواب جواز تقديم خبر «لَيْسَ» على اسمها؛ قال السَّمَوِيُّ بْنُ عَادِيَاءَ:
سَلِي - إِنْ جَهَلْتَ - النَّاسَ عَنَّا وَ عَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَ جَهْلٌ
و كذلك «دَامَ»، كما قال الشاعر:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً لَدَاتُهَا بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَ الْهَرَمِ

و أشار بقوله: «و كُـلُّ سَبَقِهِ «دَامَ» حَظَرَ» إلى أنّ كلَّ العرب أو كلَّ النحاة مَنَعَ سَبَقَ خبر «دَامَ» عليها. و هذا مسلّم إن أراد به منع تقديم خبر «دَامَ» على «ما» المتصلة بها، نحو: «لا أَصْحَبُكَ قائماً ما دامَ زيدٌ»؛ لأنّها لا تخلو من وقوعها صلةً لـ «ما»، و «ما» لها صدر الكلام. و إن أراد تقديمه على «دَامَ» وحدها، ففيه نظر؛ لأنّه جائز، نحو: «لا أَصْحَبُكَ ما قائماً دامَ زيدٌ»، كما تقول: «لا أَصْحَبُكَ ما زيداً كلّمتَ».

مواضع امتناع
تقديم الخبر
على الأفعال
الناقصة:

١. «دَامَ»

كَذَاكَ سَبَقَ خَبَرَ «مَا» النَّافِيَةَ فَجِيءَ بِهَا مَتَلَوَّةً لَا تَالِيَهُ
يعني أنّه لا يجوز تقدّم الخبر على «ما» النافية، بلا فرق بين فعل كان النفي شرطاً في عمله، مثل: «ما زال» و أخواتها، فلا تقول: «قائماً ما زالَ زيدٌ»، و بين فعل لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو: «ما كان زيدٌ قائماً»، فلا تقول: «قائماً ما كان زيدٌ». و مفهوم كلامه أنّه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم، فتقول: «قائماً لم يزلَ زيدٌ» و «منطلقاً لم يكنَ عمرو»؛ و منعه بعضهم.

٢. الفعل
المسبوق
بـ«ما» النافية

وَمَنَعُ سَبَقَ خَبَرَ «لَيْسَ» اصْطَفِي وَ ذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي
وَ مَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَ النَّقْصُ فِي «قَتِيءٍ» «لَيْسَ» «زَالَ» دَائِماً قَفِي
اختلف النحويّون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها؛ فذهب الكوفيّون و المبرّد و الزجاج و ابن السراج و أكثر المتأخّرين - و منهم المصنّف - إلى المنع. و ذهب أبو عليّ الفارسيّ و ابن برهان إلى الجواز. و لم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها. و قوله: «و ذو تمام...» معناه: أنّ هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين: ما يكون تاماً و ناقصاً، و ما لا يكون إلا ناقصاً.

٣. «لَيْسَ»

استعمال بعض
هذه الأفعال
تامةً وناقصةً

و المراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه، نحو: «وَ إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ» (البقرة: ٢٨٠) أي حَصَرَ؛ و «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ»^(١) أي وَجَدَ؛ و «ظَلَّ الْيَوْمَ»

١. كما في الكافي (ج ٢، ص ٥٣١)، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» مِائَةَ مَرَّةٍ حِينَ يُصَلِّي الْفَجْرَ لَمْ يَرِ يَوْمَهُ ذَلِكَ شَيْئاً يَكْرَهُهُ».

أي دام ظلُّه؛ و «بَاتَ فُلَانٌ بِالْقَوْمِ» أي نَزَلَ بِهِمْ لَيْلاً؛ و «فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ» (الروم: ١٧)، أي حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ؛ و «خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ» (هود: ١٠٧) أي بَقِيَتْ؛ و «أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ» (الشُّورَى: ٥٣)، أي تَرْجِعُ.

و المراد بالناقص ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب، كما مرَّ. و كل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامّة، إلّا «فَتِيحٌ» و «زَالٌ» التي مضارعها «يَزَالُ»^(١)، و «لَيْسَ»، فإنّها لا تستعمل إلّا ناقصة.

إيلاء معمول
الخبر لهذه
الأفعال

و لَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ لا يجوز أن يلي «كان» و أخواتها معمول خبرها - عند البصريين - إن لم يكن ظرفاً أو جاراً و مجروراً، نحو: «كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا». هذا إذا لم يتقدّم الخبر، و أمّا إذا تقدّم المعمول و الخبر مع تقدّم المعمول عليه، نحو «كان طعامك أكلاً زيداً» فجاز عند بعضهم. و إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً و مجروراً، جاز إيلاؤه «كان» اتفاقاً، نحو: «كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقْبِيًّا» و «كَانَ فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبًا».

و مُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا أَوْ إِنِ وَقَعَ مُوَهَّمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ يعني أنّه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنّه وليّ «كان» و أخواتها معمول خبرها، فأوّلُه على أنّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشان، و ذلك نحو قول الفرزدق:
قَنَافِدُ هَذَا جُورٍ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا
و التقدير: «بما كان هو»، أي: الشان؛ فضمير الشان اسم «كان»، و «عَطِيَّةٌ» مبتدأ و «عَوْدٌ» خبره، و «إِيَّاهُمْ» مفعول «عَوْدٌ»، و الجملة - من المبتدأ و خبره - خبر «كان»، فلم يفصل بين «كان» و اسمها معمول الخبر؛ لأنّ اسمها مضمّر قبل المعمول.

١. لا آتت مضارعها «يَزُولُ»، فإنّها تامّة، نحو: «زَالَتِ الشَّمْسُ».

اختصاصات «كان»

١. زيادة «كان»

وَقَدْ تَزَادُ «كَانَ» فِي حَشْوِ كَ «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ»
 «كان» على ثلاثة أقسام: الناقصة و التامة و الزائدة، و هي المقصودة بهذا البيت.
 فتزاد بين الشئيين المتلازمين، كالمبتدأ و خبره، نحو: «زيدٌ كان قائمًا»، و الفعل و مرفوعه،
 مثل: «لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلَكَ»، و الصلة و الموصول، مثل: «جاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمَتَهُ»، و الصفة
 و الموصوف، مثل: «مررتُ بِرَجُلٍ كَانَ قائمًا». و هذا يُفهم من إطلاق قول المصنّف: «و قد
 تَزَادُ «كَانَ» فِي حَشْوِ»، أي بين أثناء الكلام.

و إنما تنقاس زيادتها بين «ما» و فعل التعجب، نحو: «ما كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ»،
 و منه قول علي بن الحسين عليه السلام: «السَّلَامُ عَلَيْكَ مَا كَانَ أَطْوَلَكَ عَلَى الْمُجْرِمِينَ، وَأَهْيَبَكَ
 فِي صُدُورِ الْمُؤْمِنِينَ»^(١)؛ و لا تزداد في غيره إلا سماعاً.

و أكثر ما تزداد بلفظ الماضي، و قد شدّت زيادتها بلفظ المضارع، نحو قول فاطمة
 بنت أسد^(٢) في ابنها عقيل:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالَ بَلِيلٌ
 وَ يَحْدِفُونَهَا وَ يُبْقُونَ الْحَبَرَ وَ بَعْدَ «إِنْ» وَ «لَوْ» كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ
 تُحَدِّفُ «كَانَ» مَعَ اسْمِهَا وَ يَبْقَى خَبْرُهَا كَثِيرًا بَعْدَ «إِنْ»، نَحْوُ قَوْلِ النَّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ^(٣):
 قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ، إِنْ صِدْقًا وَ إِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا؟
 أَي: إِنْ كَانَ الْمَقُولُ صِدْقًا وَ إِنْ كَانَ الْمَقُولُ كَذِبًا؛ وَ بَعْدَ «لَوْ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا
 الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ» (النساء: ١٣٥) أَي: و لو
 كانت الشهادة على أنفسكم.

٢. حذف
«كان» مع
اسمها١. الصحيفة السجادية: الدعاء ٤٥ (من دعائه عليه السلام في وداع شهر رمضان).٢. زوجة أبي طالب عليه السلام و هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف عليه السلام.

٣. ملك العرب في الحيرة.

٣. حذف
«كان» وحدها

وَبَعْدَ «أَنَّ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ارْتِكَبَ كَمَثَلِ: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبِ»
ذكر المصنّف في هذا البيت أنّ «كان» تُحذف بعد «أن» المصدرية و يُعوض عنها «ما»
و يبقَى اسمها و خبرها، نحو: «أما أنت برًّا فاقترَبِ»، و الأصل: «أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبِ»،
فَحُذِفَتْ «كان»، فانفصل الضمير المتصل بها و هو «التاء»، فصار «أَنْ أَنْتَ بَرًّا»، ثم أتى
بـ «ما» عوضاً عن «كان»، فصار «أَنْ ما أَنْتَ بَرًّا»، ثم أُدغمت النون في الميم فصار «أَمَّا
أَنْتَ بَرًّا». و مثله قول العباس بن مرداس:
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
و لا يجوز الجمع بين «كان» و «ما»؛ لكون «ما» عوضاً عنها، و لا يجوز الجمع بين
العوض و المَعْوِض.

٤. حذف النون
من مضارع
«كان»

وَمِنْ مَضَارِعِ لِبِ «كَانَ» مَنْجَزِمٍ تُحْدَفُ «نُونٌ» وَ هُوَ حَذْفُ مَا تُنْزِمُ
إِذَا جَزِمَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعِ مِنْ «كَانَ» قِيلَ: «لَمْ يَكُنْ»، و الأصل: «يَكُونُ»، فَحُدِّفَ
الجازمُ الضمة التي على «النون»، فالتقى ساكنان، «الواو» و «النون»، فَحُدِّفَ «الواو»
لالتقاء الساكنين فصار اللفظ «لَمْ يَكُنْ»، و القياس يقتضي ألا يُحذف منه بعد ذلك
شيءٌ آخر، لكنهم حذفوا «النون» بعد ذلك تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، فقالوا: «لَمْ يَكْ»، و
هو حذف جائز، لا لازم.
و منه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا﴾ (مریم: ٢٠)، و ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ
حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٤٠) و ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾
(المدثر: ٤٣).

التمرين

(١) أعرب و وضح:

كَمَثَلِ: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبِ»

و بعدَ «أَنَّ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ارْتِكَبَ

(٢) عَيْنُ الْأَفْعَالِ الناقصة و اسمها و خبرها في النصوص التالية:

- ﴿وَلَمْ تَكُ نَظِعُ الْمَسْكِينِ﴾ (المدثر: ٤٤).
- ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ (مريم: ٩).
- عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: «أَحْسِنِ الظَّنَّ بِاللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ بِي إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا» (الكافي: ج ٢، ص ٧٢).
- ٣) أذكر حكم تقديم خبر الأفعال الناقصة و معموله، عليها و على اسمها:
 - ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ (الأعراف: ١٧٧).
 - ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم: ٣١).
 - ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ (البقرة: ١٧٧).

(٤) عَيْنُ التَّامَّةِ و الناقصة و الزائدة فيها يلي:

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ (فاطر: ٤١).
- قال أبو جعفر عليه السلام: «... أَخْبَرَكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَانَ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَكَانَ عَزِيزاً وَلَا أَحَدَ كَانَ قَبْلَ عِزِّهِ» (الكافي: ج ٨، ص ٩٤).
- ٥) أعرب الآية:

﴿وَ إِذَا تَتَلَوْنَهَا عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الجاثية: ٢٥).

التحقيق

أذكر ما يُحتمل أن يكون اسماً لـ «كان» في الآية الشريفة:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَكَفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ إِنَّهُ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (غافر: ٢٢).

راجع: علوم العربية: ج ٢، ص ١٠٧.



فَصْلٌ فِي «مَا» وَ «لَا» وَ «لَاتٌ» وَ «إِنْ» الْمُشَبَّهَاتِ بِ«لَيْسَ»



إِعْمَالُ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَ تَرْتِيبِ زُكْنِ
وَ سَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَ «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ
ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ النَّوَاسِخِ حُرُوفًا تَعْمَلُ عَمَلُ «لَيْسَ»، وَ هُوَ «مَا» وَ
«لَا» وَ «لَاتٌ» وَ «إِنْ»:

عمل هذه
الحروف

«مَا»

إعمال «ما» و
شروطه

أَمَّا «مَا» فَلَا تَعْمَلُ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ؛ وَ لُغَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ إِعْمَالُهَا كَعَمَلِ «لَيْسَ» - لِشَبَّهَاتِهَا
بِهَا فِي أَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ - فَيَرْفَعُونَ بِهَا الْأَسْمَ وَ يَنْصِبُونَ بِهَا الْخَبَرَ، نَحْوُ:
«مَا زَيْدٌ قَائِمًا»؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يُوسُفُ: ٣١). لَكِنْ لَا تَعْمَلُ عِنْدَهُمْ إِلَّا
بِشُرُوطِ سِتَّةٍ، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَرْبَعَةً مِنْهَا:
الْأَوَّلُ: أَلَّا يَزَادَ بَعْدَهَا «إِنْ»؛ فَإِنْ زِيدَتْ بَطُلَ عَمَلُهَا، نَحْوُ: «مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ».
الثَّانِي: أَلَّا يَنْتَقِضَ النَّفْيُ بِ «إِلَّا»،^(١) نَحْوُ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (يَس: ١٥).

الثَّالِثُ: أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا وَ هُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَ لَا جَارٍّ وَ مُجْرُورٍ؛ فَإِنْ تَقَدَّمَ
وَجَبَّ رَفْعُهُ، نَحْوُ: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ». فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَ مُجْرُورًا وَ تَقَدَّمَ نَحْوُ: «مَا فِي
الدَّارِ زَيْدٌ» وَ «مَا عِنْدَكَ عَمْرٌو»، فَاخْتَلَفُوا فِي «مَا» حِينَئِذٍ: هَلْ هِيَ عَامِلَةٌ أَمْ لَا؟ فَهِيَ عَلَى
الْأَوَّلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِهَا، وَ عَلَى الثَّانِي فِي مَوْضِعِ رَفْعِ عَلَى أَنَّهَا خَبْرَانِ لِلْمَبْتَدَأِ الَّذِي

١. وَ الْمُرَادُ انْتِقَاضَ نَفْيِ الْخَبْرِ وَ هُوَ بِوَرُودِ «إِلَّا» قَبْلَ الْخَبْرِ.

بعدهما. وهذا الثاني هو المراد بقول المصنّف: «و ترتيب زُكِنَ»: أي: عَلِمَ، و يعني به أن يكون المبتدأ مقدّمًا و الخبر مؤخّرًا، و مقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل «ما» شيئًا، و إن كان الخبر ظرفًا أو جارًّا و مجرورًا.

الشرط الرابع: ألا يتقدّم معمول الخبر على الاسم و هو غير ظرف و لا جارّ و مجرور؛ فإن تقدّم بطل عملها، نحو: «ما طعامك زيدٌ آكلٌ»؛ فلا يجوز نصب «آكلٌ». فإن كان معمول ظرفًا أو جارًّا و مجرورًا لم يبطل عملها، نحو: «ما عندك زيدٌ مقيمًا»، و «ما بي أنتَ معنيًا»؛ لأنه يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما.

الشرط الخامس: ألا تتكرّر «ما»، فإن تكرّرت بطل عملها، نحو: «ما ما زيدٌ قائمٌ»؛ فالأولى نافية و الثانية نقت النفي فبقي إنباتًا.

الشرط السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أُبدل بطل عملها، نحو: «ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به»؛ ف«بشيءٍ» خبرٌ عن المبتدأ «زيد»، و لا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما».

و رَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ «لَكِنْ» أَوْ بِـ «بَلْ» مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ «مَا» الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ إذا وقع بعد خبر «ما» عاطفٌ، فلا يخلو إما أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا: فالأول نحو: «بَلْ» و «لَكِنْ»، و يتعيّن رفع الاسم الواقع بعده، فتقول: «ما زيدٌ قائماً لكنّ قاعدٌ» أو «بَلْ قاعدٌ». و التقدير: «لكنّ هو قاعدٌ» و «بَلْ هو قاعدٌ»؛ و لا يجوز نصب «قاعدٌ» عطفاً على خبر «ما»؛ لأنّ «ما» لا تعمل في الموجب.

و الثاني كالواو و نحوها، و يجوز حينئذٍ النصب و الرفع. و المختار النصب، فتقول: «ما زيدٌ قائماً و لا قاعدًا»، و يجوز الرفع، فتقول: «و لا قاعدٌ»، و التقدير: «و لا هو قاعدٌ».

ففهّم من قوله: «و رَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ «لَكِنْ» أَوْ بِـ «بَلْ» ...» أنه لا يجب الرفع في غيرهما.

إعراب
المعطوف على
خبر «ما»

وَبَعْدَ «مَا» وَ «لَيْسَ» جَرَّ «الْبَاءِ» الْخَبَرَ وَ بَعْدَ «لَا» وَ نَفْيِ «كَانَ» قَدْ يَجْرُ
 تَزَادُ «الْبَاءُ» كَثِيرًا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ «لَيْسَ» وَ «مَا»، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَكْفُرُونَ
 عَبْدَهُ وَ يُؤْفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ» (الزمر: ٣٦) وَ «وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ» (الأنعام: ١٣٢).
 وَ لَا تَخْتَصُّ زِيَادَةُ «الْبَاءِ» بَعْدَ «مَا» بِكَوْنِهَا حِجَازِيَّةً، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَ بَعْدَ التَّمِيمَةِ.
 وَ قَدْ وَرَدَتْ زِيَادَةُ «الْبَاءِ» قَلِيلًا فِي خَبَرِ «لَا»، كَقَوْلِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ مُخَاطِبًا لِلنَّبِيِّ ﷺ:
 فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)
 وَ فِي خَبَرِ مُضَارِعِ «كَانَ» الْمُنْفِيَّةِ بِـ «لَمْ»، كَقَوْلِ الشَّنْفَرِيِّ الْأَزْدِيِّ:
 وَ إِن مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
 فِي التَّكْرَاتِ أَعْمَلْتُ كـ «لَيْسَ» «لَا» وَ قَدْ تَلَّى «لَاتَ» وَ «إِن» ذَا الْعَمَلِ
 وَ مَا لـ «لَاتَ» فِي سِوَى حِينِ عَمَلٍ وَ حَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَ الْعَكْسُ قَلَّ
 تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى «مَا»، وَ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ هُنَا «لَا» وَ «إِن» وَ «لَاتَ»:

«لَا»

أَمَّا «لَا» فَمَذْهَبُ الْحِجَازِيِّينَ إِعْمَالُهَا عَمَلُ «لَيْسَ»، وَ مَذْهَبُ تَمِيمِ إِهْمَالُهَا. وَ لَا تَعْمَلُ
 عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ وَ الْخَبَرُ نَكْرَتَيْنِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ:
 تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَ لَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا
 الثَّانِي: الْأَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، فَلَا تَقُولُ: «لَا قَائِمًا رَجُلًا».
 الثَّلَاثُ: الْأَلَّا يَتَنَقَّضُ النَّفْيُ بِـ «إِلَّا»، فَلَا تَقُولُ: «لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ»، بَلْ يَجِبُ

رَفْعُهُ.

١. وَ قَبْلَهُ:

وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَيَّ كُلِّ غَائِبٍ
 إِلَى اللَّهِ يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْيَابِ
 وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الدَّوَائِبِ
 فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ
 وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسَيْلُهُ
 فَمَرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ

«إِنْ»

أما «إِنْ» النافية فمذهب الكوفيّين -خلا الفراء- وجماعة من البصريّين و المصنّف أنّها تعمل عمل «لَيْسَ»؛ قال الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين
وقال:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَ لَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
و لا يُشترط في اسمها و خبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة و المعرفة،
فتقول: «إِنْ رَجُلٌ قَائِمًا»، و «إِنْ زَيْدٌ الْقَائِمَ»، و «إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا».

«لَاتٌ»

و أما «لَاتٌ» فهي «لا» النافية زِيدَتْ عليها «تاء» التانيث مفتوحةً. و مذهب
الجمهور أنّها تعمل عمل «لَيْسَ»، فترفع الاسم و تنصب الخبر، لكن اختلفت بأنّها لا
يُذكر معها الاسم و الخبر معاً، بل إنّما يُذكر معها أحدهما، و الكثير في لسان العرب
حذف اسمها و بقاء خبرها، و منه قوله تعالى: «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ» (ص: ٣)، و التقدير:
«و لَاتَ الْحَيْنُ حِينَ مَنَاصٍ». و هذا هو المراد بقوله: «و حَذَفُ ذِي الرَّفْعِ...»^(١). و قد
قُرئ شذوذاً برفع «حين» على أنه اسم «لَاتٌ» و التقدير: «لَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ».
و أشار بقوله: «و ما لَ لَاتٌ» في سَوَى حِينَ عَمَلٍ» إلى ما ذكره سيبويه من أن
«لَاتٌ» لا تعمل إلا في الحين. فقال قوم: مراده أنّها لا تعمل إلا في لفظ «الحين»، و
قال قوم: المراد أنّها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، و به جزم المصنّف في التسهيل، و من
عملها فيما رادف الحين قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَ لَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَ الْبُعْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَ حِيمٌ

١. ذو الرفع؛ أي: الاسم.

التمرين

(١) أعرب و وَّضَحَّ:

وَسَبَقَ حَرْفٍ جَرًّا أَوْ ظَرْفٍ كَ «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

(٢) عَيَّن الحروف المشبهة بـ «ليس» و معموليها:

• ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢).

• ﴿يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعُونُ فِيهَا وَلَا تَأْنِيَةٌ﴾ (الطور: ٢٣).

• عن أمير المؤمنين عليه السلام: «مَا شَرُّ بَشَرٍ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ وَمَا خَيْرٌ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ وَكُلُّ نَعِيمٍ

دُونَ الْجَنَّةِ مَخْفُورٌ وَكُلُّ بَلَاءٍ دُونَ النَّارِ عَافِيَةٌ». (الكافي: ج ٨، ص ٢٤).

(٣) لَأَيَّ سبب لم تعمل الحروف المشبهة بـ «ليس» فيما يلي:

• ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (الأحقاف: ٩).

• ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ (يس: ٤٠).

• ﴿لَا فِيهَا عِزْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (الصافات: ٤٧).

(٤) أعرب الآية:

﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران: ١٠٨).

التحقيق

ما هو الوجه الأصح في إعراب قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٧)؟

راجع: مجمع البيان في تفسير القرآن: ج ١٠، ص ٥٢٥. و الحقائق الندية في شرح الصمدية: ص ٢٤٠.



أفعال المُقَارِبَةِ



كَ «كَانَ» «كَادَ» وَ «عَسَى» لَكِنْ نَدَّرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرَ^(١)
هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة، وهو «كَادَ» و أخواتها، و ذكر المصنّف
منها أحد عشر فعلاً. و لا خلاف في أنّها أفعال إلّا «عَسَى»؛ و الصحيح أنّها فعل، بدليل
اتّصال تاء الفاعل و أخواتها بها، نحو: «عَسَيْتَ» و «عَسَيْتُمَا» و «عَسَيْتُمْ».

أقسام هذه الأفعال و عملها

و هذه الأفعال تُسَمَّى «أفعال المقاربة»، و ليست كلّها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:
أحدها: ما دلّ على المقاربة، و هي: «كَادَ» و «كَرَبَ» و «أَوْشَكَ».
و الثاني: ما دلّ على الرجاء، و هي: «عَسَى» و «حَرَى» و «اخْلَوْلَقَ».
و الثالث: ما دلّ على الشروع، و هي: «جَعَلَ» و «طَفِقَ» و «أَخَذَ» و «عَلِقَ» و «أَنْشَأَ».
فتسميتها «أفعال المقاربة» من باب تسمية الكلّ باسم البعض.
و كلّها تدخل على المبتدأ و الخبر، فتترفع المبتدأ اسماً لها و يكون خبره خبراً لها في
موضع نصب، و هذا هو المراد بقوله: «كَانَ: كَادَ وَ عَسَى».

أقسامها
باعتبار المعنى

وجه تسميتها
عمل هذه
الأفعال

حُكْمُ خَبَرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

ثمّ الخبر في هذا الباب لا يكون إلّا مضارعاً، نحو: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ» و «عَسَى زَيْدٌ
أَنْ يَقُومَ».

لزوم كون
خبرها مضارعاً

و ندر مجيئه اسماً - و هذا هو المراد بقوله: «غير مضارع» - بعد «عَسَى» و «كَادَ»،

١. قوله: «خبر» حال لـ «غير مضارع»، وُفِّق فيه على السكون على لغة ربيعة.

كقوله:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَكْثُرْنَ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

حكم اقتران
خبرها بـ «أن»

و كَوْنُهُ بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ «عَسَى» نَزَرُ وَ «كَادَ» الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

أي: اقتران خبر «عَسَى» بـ «أَنْ» كثير، و لم يرد في القرآن إلا مقترباً بها؛ قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ﴾ (المائدة: ٥٢)، و قال عز و جل: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ﴾ (الإسراء: ٨). و قد يُجَرَّدُ مِنْهَا، نحو قول هُدَبَةَ بْنِ حَشْرَمٍ:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَارِحٌ قَرِيبٌ

و أما «كَادَ» فيكون الكثير في خبرها أن يتجرَّد من «أَنْ»، و ذلك نحو قوله تعالى:

﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَمْعَلُونَ﴾ (البقرة: ٧١) و ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾

(التوبة: ١١٧). و قد يقترن بها، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «لَكَادَ الْعَفِيفُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ»^(١).

وَ كَ «عَسَى» «حَرَى» وَ لَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتَّى ب «أَنْ» مُتَّصِلَا

وَ أَلْزَمُوا «اخْلَوْلَقَ» «أَنْ» مِثْلَ «حَرَى» وَ بَعْدَ «أَوْشَكَ» انْتَفَا «أَنْ» نَزَرَا

يعني أن «حَرَى» مثل «عَسَى» في الدلالة على الرجاء، لكن يجب اقتران خبرها

بـ «أَنْ»، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ».

و كذلك «اخْلَوْلَقَ» يلزم اقتران خبرها بـ «أَنْ»، نحو: «اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تَمَطَّرَ».

و أما «أَوْشَكَ»، فالكثير اقتران خبرها بـ «أَنْ» نحو:

وَ لَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا -إِذَا قِيلَ هَاتُوا- أَنْ يَمَلُّوا وَ يَمْنَعُوا

وَ مِثْلُ «كَادَ» فِي الْأَصَحِّ «كَرَبَا» وَ تَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَ جَبَا

كَ «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو» وَ «طَفِقَ» كَذَا «جَعَلْتُ» وَ «أَخَذْتُ» وَ «عَلِقَ»

لم يذكر سيبويه في «كَرَبَ» إلا تجرَّد خبرها من «أَنْ»، و الأصح عند المصنّف أنه مثل

«كَادَ»، فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أَنَّ»، نحو:
 كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدُ غَضُوبٌ
 و المشهور في «كَرَبَ» فتح «الراء»، و نقل كسرهما أيضاً.
 و معنى قوله: «و تَرَكُ «أَنَّ» مع ذي الشُّرُوعِ وَجِبَا» أَنَّ ما دلَّ على الشُّرُوعِ في الفعل،
 لا يجوز اقتران خبره بـ «أَنَّ»؛ للمنافاة بينهما؛ لأنَّ المقصود به الحال، و «أَنَّ» للاستقبال،
 و ذلك نحو: «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو» و «طَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو»، و نحو قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا
 يَخِصِمَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: ٢٢) و «جَعَلَ يَتَكَلَّمُ» و «أَخَذَ يَنْظُمُ» و «عَلِقَ
 يَفْعَلُ كَذَا».

ما يتصرف من هذه الأفعال

وَ اسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ «أَوْشَكَ» وَ «كَادَ» لَا غَيْرُ وَ زَادُوا «مُوشِكَ»
 أفعال هذا الباب لا تتصرف، إلا «كَادَ» و «أَوْشَكَ»، فإنه قد استعمل منها المضارع
 نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ (النور: ٣٥)، و قول أمية بن أبي الصلت:
 يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوْافِقُهَا
 و قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من «أَوْشَكَ»، نحو قول أبي سَهْمٍ الْهَدَلِيِّ:
 فَمُوشِكَةٌ أَرْضَنَا أَنْ تَعُودَا خِلَافَ الْإِنْيَسِ وَحُوشًا يَبَابَا
 و هكذا ورد من «كَادَ»، نحو قول كثير بن عبد الرحمن^(١):
 أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ، وَ إِنِّي
 يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ

استعمال بعض هذه الأفعال تامة و ناقصة

بَعْدَ «عَسَى، اِخْلَوْلَقَ، أَوْشَكَ» قَدْ يَرِدُ غَنَى بِـ «أَنَّ يَفْعَلُ» عَنْ ثَانَ قَدِ
 اخْتَصَّتْ «عَسَى» و «اِخْلَوْلَقَ» و «أَوْشَكَ» بِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَ تَامَةً؛ أَمَا الناقصة

١. المعروف بـ «كثير عزة».

فقد سبق ذكرها؛ و أما التامة فهي المسندة إلى «أن» و الفعل، نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ» و «أَخْلَوْقَ أَنْ يَأْتِيَ» و «أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ»؛ فـ«أن» و الفعل في موضع رفعٍ فاعلٌ^(١) «عَسَى» و «أَخْلَوْقَ» و «أَوْشَكَ»، و استغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها. و منه قول أمير المؤمنين عليه السلام: «عَسَى أَنْ تَرَوْا هَذَا الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِ هَذَا الْيَوْمِ تُنْتَضَى فِيهِ الشُّيُوفُ»^(٢). هذا إذا لم يلِ الفعل اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعه به.

فإن وليه -نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» و قوله عليه السلام: «وَمَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَقَاءَ مَنْ لَهُ يَوْمٌ لَا يَعْدُوهُ»^(٣)- فذهب الشلّوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أن»، فـ«أن» و ما بعده فاعلٌ لـ«عَسَى» و هي تامة.

و ذهب المبرّد و السيرافي و الفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلّوبين و تجويز وجه آخر، و هو أن يكون الظاهر مرفوعاً بـ«عَسَى» اسماً لها، و «أن» و الفعل في موضع نصبٍ بـ«عَسَى» خبراً لها متقدماً على الاسم. و فاعلُ الفعل ضميرٌ يعودُ على فاعل «عَسَى»، و إن تأخر؛ لأنّه مقدّم في النيّة.

و تظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية و الجمع و التأنيث:

فتقول على مذهب غير الشلّوبين: «عَسَى أَنْ يَقُومَا الزيدان، و عَسَى أَنْ يَقُومَا الزيدون، و عَسَى أَنْ يَقُومَ الزيدون»؛ لأنّ الظاهر مرفوع بـ«عَسَى»، فتأتي بضمير في الفعل.

و على رأيه يجب أن تقول: «عَسَى أَنْ يَقُومَ الزيدان، و عَسَى أَنْ يَقُومَ الزيدون، و عَسَى أَنْ يَقُومَ الهندات»؛ لأنّ الفعل رفع الظاهر الذي بعده، فلا تأتي في الفعل بضمير.

١. هذا و قد صرح الناظم في بعض كتبه بأنّه سدّت «أن» و الفعل مسدّ الجزأين، لأنّها ناقصة دائماً (شرح التسهيل: ج١، ص٣٩٤).

٢. نهج البلاغة: الخطبة ١٣٩ (من كلام له عليه السلام في وقت الشورى).

٣. نهج البلاغة: الخطبة ٩٩ (من خطبة له عليه السلام في التزهيد).

ما اخْتَصَّتْ بِهِ «عَسَى»

وَ جَرَدْنُ «عَسَى» أَوْ ارْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ
 اخْتَصَّتْ «عَسَى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن
 يُضْمَرَ فيها ضميرٌ يعود على الاسم السابق على لغة تميم؛ و جاز تجریدها عن الضمير
 على لغة الحجاز؛ و ذلك نحو: «زيدٌ عَسَى أن يقومَ»؛ فعلى لغة تميم، «أن يقومَ» في
 موضع نصب بـ «عَسَى»، و على لغة الحجاز، لا ضمير في «عَسَى»، و «أن يقومَ» في
 موضع رفع بـ «عَسَى».

و تظهر فائدة ذلك في التثنية و الجمع و التانيث، فتقول:

على لغة تميم: «هندٌ عَسَتْ أن تقومَ» و «الزيدان عَسَيَا أن يقومَا» و «الزيدون عَسَوْا
 أن يقوموا» و هكذا.

و على لغة الحجاز: «هندٌ عَسَى أن تقومَ» و «الزيدان عَسَى أن يقومَا» و هكذا. و منه
 قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ
 نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ» (الحجرات: ١١).

و أما غير «عَسَى» من أفعال هذا الباب فيجب فيه الإضمار، فتقول: «الزيدان جعلَا
 ينظمان»، و لا يجوز: «الزيدان جعلَ ينظمان». و منه قوله تعالى: «إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَ
 كَادُوا يَقْتُلُونَنِي» (الأعراف: ١٥٠) و «وَ طِفْقًا يَخْصِفَانِ» (الأعراف: ٢٢).

التمرين

(١) أعرب و وضح:

و جَرَدْنُ «عَسَى» أَوْ ارْفَعْ مَضْمَرًا بها إذا اسْمٌ قَبْلَهَا قد ذِكْرًا

(٢) عَيَّنْ أفعالَ المقاربة و معموليَّها:

• ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (ص: ٣٣).

• رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام مَرَضَ وَ أَخَذَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِن كَانَ أَجَلِي قَدْ حَصَرَ فَأَرْخِي وَ إِن كَانَ مُتَأَخِّرًا فَارْفَعِي وَ إِن كَانَ لِلْبَلَاءِ فَصَبِّئِي» (بحار الأنوار: ج ١٨، ص ١٠).

• عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَلَا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا بِالِدُّعَاءِ وَ إِنَّهُ لَيْسَ بَابٌ يُكْتَرُ قَرْعُهُ إِلَّا يُوشِكُ أَنْ يُفْتَحَ لِصَاحِبِهِ» (الكافي: ج ٢، ص ٤٧٠).

(٣) أعرب الآية:

﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ (البقرة: ٢٤٦).

التحقيق

أُسْتُشْكِلَ بَأَنَّ «أَنْ» و ما بعدها يُؤوَّلُ بالمصدر، فيلزم في نحو قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم﴾ (الإسراء: ٨) الإخبار بالحدث عن الذات، فما الجواب عنه؟
راجع: الحقائق النَّدِيَّة في شرح الفوائد الصَّمَدِيَّة: ص ٢٦٥.



«إِنَّ» وَأَخْوَانُهَا

لـ «إِنَّ» «أَنَّ» «لَيْتَ» «لَكِنَّ» «لَعَلَّ» «كَانَ» عَكْسُ مَا لـ «كَانَ» مِنْ عَمَلٍ
كـ «إِنَّ» زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنْي كُفْءٌ وَ لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ
هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي سِتَّةٌ: «إِنَّ»، و «أَنَّ»، و «كَانَ»، و «لَكِنَّ»، و «لَيْتَ»، و «لَعَلَّ».^(١)

مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ وَعَمَلُهَا

و معنى «إِنَّ» و «أَنَّ» التوكيد، و معنى «كَانَ» التشبيه، و «لَكِنَّ» للاستدراك^(٢)، و «لَيْتَ» للتمني، و «لَعَلَّ» للترجي و الإشفاق.

معاني هذه
الحروف

و الفرق بين الترجي و التمني: أن الترجي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: «لَعَلَّ السَّبَابَ يَعُودُ»؛ و التمني يكون في الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا»، و في غير الممكن، نحو قول أبي العتاهية:

أَلَا لَيْتَ السَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ
و الفرق بين الترجي و الإشفاق: أن الترجي يكون في المحبوب، نحو: «لَعَلَّ اللَّهُ يَرْحَمُنَا»، و الإشفاق في المكروه، نحو: «لَعَلَّ الْعَدُوَّ يَقْدَمُ». و من الأول قوله تعالى: «كُنِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» (البقرة: ١٨٣) و من الثاني قوله تعالى: «لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ» (الشعراء: ٣).

١. و تُسَمَّى بـ «المُشَبَّهَةِ بالفعل»، لكونها كالفعل رافعة و ناصبة، و اختصاصها بالأسماء و غيرها.

٢. و هو تعقيب الكلام برفع ما توهم أو يمكن أن يتوهم، نحو قوله تعالى: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ

رَمَى» (الأنفال: ١٧).

عمل هذه الحروف تعمل عكس عمل «كَانَ»، فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ فهي عاملة في الجزأين، وهذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل في المبتدأ خاصة، فالخبر على رفعه قبل دخول «إِنَّ».

حُكْمُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ أَوْ مَعْمُولِهِ

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلِّمَتْ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِيِّ
أي: يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر في هذا الباب، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً
و مجروراً، فإنه لا يلزم تأخيره، و تحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمه و تأخيره، و ذلك نحو: «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدِيِّ» أو «لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدِيِّ»؛ أي الوقح.

الثاني: أنه يجب تقديمه، نحو: «لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا»؛ فيجب تقديم الخبر؛ لثلاً يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

و لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، و إن كان ظرفاً أو مجروراً، فلا يجوز: «إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلْتُ»، و «إِنَّ بَكَ زَيْدًا وَاثِقٌ»، و «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ».

حُكْمُ هَمْزَةِ «إِنَّ»

وَ هَمْزَ «إِنَّ» افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا وَ فِي سَوَى ذَاكَ اكْسَرَ

لهمزة «إِنَّ» ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، و وجوب الكسر، و جواز الأمرين:

فِيحِبُّ فَنَحْ «إِنَّ» إِذَا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ، كَمَا إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ، مَبْتَدَأً كَانَ،
نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (فصلت: ٣٩)؛ أو فاعلاً، نحو:
﴿يُعْجِبُنِي أَنْتَ قَائِمٌ﴾، أي: قيامك، و نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ
الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ (العنكبوت: ٥١)؛ أو نائباً عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحِي إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ
يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ (هود: ٣٦)؛ أو في موضع منصوب فعل، نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ

قائمٌ؛ أي: قيامك، و نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ (الأنعام: ٨١)؛ أو في موضع مجرور بالحرف، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ»؛ أي: من قيامك، و نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (الحج: ٦)؛ أو بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (الذاريات: ٢٣).

و إنما قال: «لَسِدَّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا»، و لم يقل: «لَسِدَّ مَفْرَدٍ مَسْدَهَا»، إذ قد يسدُّ المفردُ مَسْدَهَا و يجب كسرُها، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ»؛ حيثُ إنَّها تقع موضع المفعول الثاني، أي قائماً، و لا تُفدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصحَّ «ظَنَنْتُ زَيْدًا قِيَامَهُ».

فَأَكْسَرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَ فِي بَدءِ صَلَهِ وَ حَيْثُ «إِنَّ» لِيَمِينِ مُكْمَلِهِ
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالِ كَ «زُرْتُهُ وَ إِنِّي ذُو أَمَلٍ»
وَ كَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَّقَا بِ «اللام» كَ «اعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى»
أشار بهذه الآيات إلى أنه إن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها، بل تُكسر وجوباً أو جوازاً.

مواضع وجوب
كسرها

فأشار بهذه الآيات أنه يجب الكسر في ستة مواضع:

الأول: إذا وَقَعَتْ «إِنَّ» في أول الكلام، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و منه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١). أمَّا المفتوحة فيجب تأخيرها -و إن كانت مبتدأ-، فتقول: «عندي أَنَّكَ قَائِمٌ».

الثاني: أن تقع «إِنَّ» صَدْرَ صَلَةٍ، نحو: «جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ»؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ (القصص: ٧٦).

الثالث: أن تقع جواباً للقسَمِ و في خبرها اللام، نحو: «وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، و منه قوله تعالى: ﴿يَسْ * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (يس: ١ - ٣).

الرابع: أن تقع في جملة مَحْكِيَّةٍ بالقول، نحو: «قُلْتُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و منه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ (مريم: ٣٠)؛ فإن لم تُحَكَّ به، بل أُجْرِيَ القولُ مُجْرَى الظنِّ، فَتَحَّتْ، نحو: «أَتَقُولُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ؟»، أي: أَتَظُنُّ؟

الخامس: أن تَقَعَ في جملة حاليّة، كقوله: «زُرْتَهُ وَ إِنِّي ذُو أَمَلٍ». و منه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ (الأنفال: ٥).
 السادس: أن تَقَعَ بعد فعل من أفعال القلوب و قد عُلّقَ عنها بـ «لام الابتداء»،
 نحو: «عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ»، و منه قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ (الأنعام: ٣٣)؛ فإن لم يكن في خبرها اللام فُتِحَتْ، نحو: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ (التوبة: ٧٨).

و زاد بعضهم مواضع أخرى:

الأوّل: أن تَقَعَ بعد «ألا» الاستفناحيّة، نحو: «ألا إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و منه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (يونس: ٦٢).
 الثاني: أن تَقَعَ بعد «حيث»، نحو: «اجلس حيث إنَّ زَيْدًا جالسٌ».
 الثالث: أن تَقَعَ في جملة هي خبر عن اسم عين، نحو: «زيدٌ إنَّه قائمٌ».
 فتكسّر «إنَّ» في الثلاثة الأخيرة؛ لكونها أوّل جملة مبتدأ بها، فدخلت تحت قوله: «فاكسّر في الابتداء».

مواضع جواز
الوجهين في
همزة «إنَّ»

بَعْدَ «إِذَا» فَجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٌ لَا «لَامٌ» بَعْدَهُ بوجهين نُمي
 مَعَ تَلْوٍ «فَا» الْجَزَا وَ ذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ»
 يعني أنه يجوز فتح «إنَّ» و كسرهما إذا وقعت بعد «إذا» الفجائية، نحو: «خرجتُ
 فإذا إنَّ زَيْدًا قائمٌ»، فمن كسرها جعلها جملة، و التقدير: «فإذا زيدٌ قائمٌ»، و من فتحها
 جعلها مع صلتها مصدرًا و هو مبتدأ خبره إمَّا «إذا» الفجائية، و التقدير: «فإذا قيامٌ زيدٌ»،
 أي: ففي الحضرة قيامٌ زيدٌ، و إمَّا محذوف، و التقدير: «خرجتُ فإذا قيامٌ زيدٌ موجودٌ».
 و كذا يجوز فتح «إنَّ» و كسرهما إذا وقعت جواب قسم، و ليس في خبرها اللام،
 سواءً كانت الجملة المقسم بها فعليّة، ملفوظاً فيها بفعل القسم، نحو: «حَلَفْتُ أَنَّ زَيْدًا
 قائمٌ» بالفتح و الكسر، أو غير ملفوظ به، نحو: «وَ اللَّهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، أو اسميّة، نحو:
 «لَعَمْرُكَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

و كذلك يجوز الفتح و الكسر إذا وقعت «إِنَّ» بعد «فاء» الجزاء، نحو: «مَنْ يَأْتِنِي فَانَّهُ مُكْرَمٌ»، فالكسر على جعل «إِنَّ» و معموليها جملةً أُجيب بها الشرط، فكأنه قال: «مَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرَمٌ»، و الفتح على جعل «أَنَّ» و صلتها مصدرًا مبتدأً و الخبر محذوف، و التقدير: «مَنْ يَأْتِنِي فإِكرامُهُ موجودٌ». و يجوز أن يكون خبراً و المبتدأ محذوفاً، و التقدير: «فَجَزَاؤُهُ الإِكرَامُ». و منه قوله تعالى: «كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (الأنعام: ٥٤)؛ ففرئ بالوجهين.

و كذلك يجوز الفتح و الكسر إذا وقعت «إِنَّ» بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ، و خبر «إِنَّ» قولٌ، و القائل واحدٌ، نحو: «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»؛ و التقدير: «خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ»، أو أن «خَيْرُ الْقَوْلِ» مبتدأ و «إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» خبره، و لا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنّها نفس المبتدأ في المعنى، فهي مثل: «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي». و كذلك يجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل، نحو قوله تعالى: «إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ» (الطور: ٢٨).

دُخُولُ «لَامِ» الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ «إِنَّ»

و بَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبْرُ «لَامِ» ابْتِدَاءً، نَحْوُ: «إِنِّي لَوَزْرٌ»
يجوز دخول «لام» الابتداء على خبر «إِنَّ» المكسورة، نحو: «إِنِّي لَوَزْرٌ»، أي مُعِينٌ؛
و منه قول أمير المؤمنين عليه السلام: «وَإِنِّي لَعَالِمٌ بِمَا يُصْلِحُكُمْ وَيُتَيْمِمُ أَوْدُكُمْ»^(١).
و حقّ هذه «اللام» أن تدخل على أوّل الكلام، أي على «إِنَّ»؛ لأنّ لها صدر الكلام،
نحو: «لَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، لكن لما كانت «اللام» و «إِنَّ» معاً للتأكيد كرهوا الجمع بين
حرفين بمعنى واحد، فأخروا «اللام» إلى الخبر.
و لا تدخل هذه «اللام» على باقي أخوات «إِنَّ»، فلا تقول: «لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ».

مصاحبة
«اللام» لخبر
«إِنَّ»

١. نهج البلاغة: الخطبة ٦٩ (من كلام له عليه السلام في توبيخ بعض أصحابه).

وَلَا يَلِي ذِي «اللام» مَا قَدْ نُفِيَا وَ لَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَ «رَضِيَا»
 وَ قَدْ يَلِيهَا مَعَ «قَدْ» كَ «إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحُوذاً»
 إذا كان خبر «إِنَّ» منفيًا لم تدخل عليه «اللام» في غير الشعر، فلا تقول: «إِنَّ زَيْدًا
 لَمَّا يَقُومُ».

و أشار بقوله: «و لَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَ رَضِيَا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضيًا متصرفًا
 غير مقرون بـ «قَدْ» لم تدخل عليه «اللام»، فلا تقول: «إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ»، خلافًا للكسائي
 و هشام.

و إن كان ماضيًا غير متصرف فظاهر كلام المصنّف جواز دخول «اللام» عليه، فتقول:
 «إِنَّ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ وَ إِنَّ عَمْرًا لَبَشَسَ الرَّجُلُ».

و إن قرّن الماضي بـ «قَدْ» جاز دخول «اللام» عليه، و هذا هو المراد بقوله: «و قد يليها
 مع قَدْ»، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ».

و إن كان مضارعًا غير مقترن بـ «السين» أو «سوف»، دخلت «اللام» عليه بلا فرق
 بين المتصرف و غيره، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى»، و «إِنَّ زَيْدًا لَيَدْرُ الشَّرَّ». فإن اقترنت بها
 ففي جواز دخول «اللام» عليه خلاف.

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَ الْفَصْلَ وَ اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرِ
 تدخل «لام» الابتداء على معمول الخبر^(١) إذا توسّط بين اسم «إِنَّ» و الخبر الصالح
 لدخول «اللام» عليه، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلُ».

مصاحبة
 «اللام» لمعمول
 الخبر واسم
 «إِنَّ»

و إنّما قال المصنّف: «و تَصَحَّبُ الْوَاسِطَ»؛ أي: المتوسّط؛ تنبيهًا على أنها لا تدخل
 على المعمول إذا تأخّر، كما أشعر بأنها إذا دخلت على المعمول المتوسّط لا تدخل على
 الخبر أيضًا، فلا تقول: «زَيْدٌ لَطَعَامَكَ لَا أَكَلُ».

و أشار بقوله: «و الْفَصْلَ» إلى أنها تدخل على ضمير الفصل، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَهَوَّ
 الْقَائِمُ»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (آل عمران: ٦٢). و سُمِّي «ضمير

١. كالمفعول الصريح، و الجارّ و المجرور، و الظرف.

الفصل)، لأنه يفصل بين الخبر و الصفة، نحو: «زيدٌ هو القائم»، فلما أتيت بـ «هو» تعيّن أن يكون «القائم» خبراً عن «زيد» و لا يحتمل أن يكون صفة له.
و أشار بقوله: «و اسماً حلّ قبله الخبر» إلى أنّ «لام» الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر، نحو: «إنّ في الدار لزيداً» و نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ (القلم: ٣).

وَصَلُّ «مَا» بِهِذِهِ الْحُرُوفِ وَحُكْمُهَا

وَصَلُّ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مَبْطُلٌ إِعْمَالُهَا وَ قَدْ بَيَّنَّا الْعَمَلَ إِذَا اتَّصَلَتْ «مَا» غَيْرَ الْمُوصُولَةِ بِ «إِنَّ» وَ أَخَوَاتِهَا كَفَتْهَا عَنِ الْعَمَلِ وَ أزالَتْ اخْتِصَاصَهَا بِالْأَسْمِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد: ٧) وَ ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (المائدة: ٢٧). هذا في غير «لَيْتَ»؛ وَ أَمَا «لَيْتَ» فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَ الْإِهْمَالُ، فَتَقُولُ: «لَيْتَا زَيْدٌ قَائِمٌ» أَوْ «لَيْتَا زَيْدٌ قَائِمٌ». وَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: «وَ قَدْ بَيَّنَّا الْعَمَلَ» أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَعْمَلُ قَلِيلاً بَعْدَ اتِّصَالِ «مَا». وَ هَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ، وَ حِكْمُ الْأَخْفَشِ وَ الْكَسَائِيِّ «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ». وَ الصَّحِيحُ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَ هُوَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مِنْهَا مَعَ «مَا» إِلَّا «لَيْتَ». وَ أَمَا مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ وَ الْكَسَائِيُّ فَشَاذٌ.
وَ احْتَرَزْنَا بِ «غَيْرِ الْمُوصُولَةِ» مِنَ الْمُوصُولَةِ، أَيِ الَّتِي بِمَعْنَى «الَّذِي»، وَ الَّتِي هِيَ مُقَدَّرَةٌ بِالمصدرِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٍ﴾ (الذاريات: ٥)، وَ قَوْلِكَ: «إِنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ»، أَيِ: «إِنَّ فِعْلَكَ حَسَنٌ».

إِعْرَابُ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمِ هَذِهِ الْحُرُوفِ

وَ جَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبٍ «إِنَّ» بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلَا أَيِ: إِذَا أَتَى بَعْدَ اسْمِ «إِنَّ» وَ خَبَرَهَا بِعَاطِفٍ جَازٍ فِي الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ وَجْهَانُ:

أحدهما: النصب عطفاً على اسم «إِنَّ»، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا». و الثاني: الرفع، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌ»؛ و المشهور أنه معطوف على محل اسم «إِنَّ»، فإنه في الأصل مرفوع بالابتداء، و هذا يُشعر به كلام المصنّف: «...معطوفاً على منصوب إن»؛ لكنّ الصحيح أنه مبتدأ و خبره محذوف، و التقدير: «و عمرو كذلك». فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إِنَّ» -أي: قبل أن تأخذ خبرها- تَعَيَّنَ النصب عند جمهور النحويين، فتقول: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ» و «إِنَّكَ وَ زَيْدًا ذَاهِبَانِ». و أجاز بعضهم الرفع.

وَأَلْحَقْتُ بِـ «إِنَّ» «لَكِنَّ» وَ «أَنَّ» مِنْ دُونِ «لَيْتَ» وَ «لَعَلَّ» وَ «كَأَنَّ» حكم «أَنَّ» المفتوحة و «لَكِنَّ» في العطف حكم «إِنَّ» المكسورة، فتقول: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌ أَوْ عَمْرًا» و «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ»، و كذلك تقول: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا، لَكِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ وَ خَالِدًا أَوْ خَالِدٌ»، و «مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنَّ عَمْرًا وَ خَالِدًا مُنْطَلِقَانِ».

و أما «لَيْتَ» و «لَعَلَّ» و «كَأَنَّ» فلا يجوز معها إلا النصب، سواء تقدّم المعطوف أو تأخر، فتقول: «لَيْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ» و «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا»، و كذلك «كَأَنَّ» و «لَعَلَّ».

تَخْفِيفُ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَ حُكْمُهُ

وَحَفَّفْتُ «إِنَّ» فَقَلَّ الْعَمَلُ وَ تَلَزَمَ «اللَّامُ» إِذَا مَا تَهَمَّلُ وَ رَبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا إِذَا حَفَّفْتُ «إِنَّ» فَالْأَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِهْمَالُهَا، وَ إِذَا أَهْمَلْتُ لَزِمَتْهَا «اللَّامُ» فَارْفَعَتْ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ «إِنَّ» النَّافِيَةِ، فَتَقُولُ: «إِنَّ زَيْدٌ لَقَائِمٌ». وَ يَقِلُّ إِعْمَالُهَا، فَتَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فَلَا تَلَزَمُ حِينَئِذٍ «اللَّامُ»؛ لِأَنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ بِالنَّافِيَةِ؛ لِأَنَّ النَّافِيَةَ لَا تَنْصِبُ الْاسْمَ وَ تَرْفَعُ الْخَبَرَ.

و إذا أهملت و ظهر المقصود فقد يُستغنى عن «اللام»، كقول الطرمّاح بن حكيم:
و نَحْنُ أَبَاةُ الصَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ و إِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ
التقدير: «و إِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ»، فحذفت «اللام»، لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأنّ المعنى
على الإثبات، و هذا هو المراد بقوله: «و رُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ...».

و الْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِ «إِنْ» ذِي مُوَصَّلَا
إذا حُفِّفَتْ «إِنْ» فيزول اختصاصها بالاسم، فتدخل على الفعل أيضاً، و لا يليها من
الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، نحو: «كَانَ» و «كَادَ» و «ظَنَّ» و أخواتها، قال الله
تعالى: «وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ» (البقرة: ١٤٣) و «وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا
لَيُرْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ» (القلم: ٥١) و «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ» (الأعراف: ١٠٢).

و يَقِلُّ أَنْ يَلِيهَا غَيْرَ النَّاسِخِ، و إليه أشار بقوله: «غالباً»، و ذلك نحو قول بعض
العرب: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، و إِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ». و منه قول عاتكة^(١):
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
وَ إِنْ تُخَفِّفُ «أَنَّ» فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ و الْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ «أَنَّ»
إذا حُفِّفَتْ «أَنَّ» بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير
الشأن محذوفاً، و خبرها لا يكون إلا جملة، و ذلك نحو: «عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ و
التقدير: «عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ».

تخفيف «أَنَّ»

و قد يُبْرَزُ اسْمُهَا و هو غير ضمير الشأن، كقوله:
بَانَكَ رَيْبٌ وَ غَيْثٌ مَرِيحٌ وَ أَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّالِثَا
وَ إِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَ لَمْ يَكُنْ دُعَا وَ لَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِ «قَدْ» أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيْسِ أَوْ «لَوْ» وَ قَلِيلٌ ذِكْرُ «لَوْ»
إذا وقع خبر «أَنَّ» المخففة جملة اسمية لم يحنّج إلى فاصل بين «أَنَّ» و خبرها،

١. هي عاتكة امرأة الزبير، قالته في رثاء زوجها تدعو على عمرو بن جرّموز قاتله.

فتقول: «علمتُ أن زيداً قائمٌ»، إلا إذا قُصد النفي فيفصل بحرف النفي، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (هود: ١٤).

و إن وقع خبرها جملة فعلية، فإن كان الفعل غير متصرف، لم يؤت بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩) و ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ (الأعراف: ١٨٥)؛ و إن كان متصرفاً و دعاءً فكذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (النور: ٩) في قراءة «غَضِبَ» بصيغة الماضي؛ و إن لم يكن دعاءً فقال قوم: يجب أن يفصل بينها، و قالت فرقة منهم المصنّف: يجوز الفصل و تركه، و الأحسن الفصل، و الفاصل أحد أربعة أشياء: الأول: «قد»، كقوله تعالى: ﴿وَتَعَلَّمْ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (المائدة: ١١٣).

الثاني: حرف التنفيس، و هو «السين» أو «سوف»؛ فمثال «السين» قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ (المزمل: ٢٠)؛ و مثال «سوف» قول الشاعر: وَ اعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه: ٨٩).

الرابع: «لو»، و قلَّ من ذكر كونها فاصلة من النحويين، و منه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ (الجن: ١٦)، و قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ (الأعراف: ١٠٠). و مما جاء بدون فاصل قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْعَمَ الرِّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، في قراءة من رفع «يُنْعَم».

و خُفِّتْ «كَانَ» أَيْضاً فَنُوي مَنصُوبُهَا وَ ثَابِتاً أَيْضاً رُوي تخفيف «كأن» إذا خُفِّتْ «كَانَ» نُوي اسمُهَا، و أُخبر عنها بجملة اسمية، نحو: «كأن زيداً قائمٌ»، أو جملة فعلية مُصدّرة بـ «لم»، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ﴾ (يونس: ٤٥)، أو مُصدّرة بـ «قد»، كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «وَكَأَنَّ قَدْ نَزَلَ بِكُمْ

المُخَوَّفُ»^(١)، أي الموت. و التقدير في هذه الأمثلة: «كأنه زيد قائم»، و «كأنه لم يلبثوا»، و «كأنه قد نزل»، و هذا معنى قوله: «فَنَوِي مَنْصُوبُهَا».

و أشار بقوله: «و ثابتاً أيضاً روي» إلى أنه قد روي إثبات منصوبها، لكنه قليل، و منه قوله:

وَ يَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمِ
ف «ظَبِيَّةً» اسم «كأن»، و «تَعْطُو» خبرها.

التمرين

(١) أعرب و وضح:

وَ تَصَحَّبَ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَ الْفَصْلَ وَ اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرِ
(٢) ميّز الحروف المشبهة من غيرها و اذكر معموليها:

• «وَإِنْ مَا نُرِيَّتْكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ تَتَوَفَّيْتِكَ فَأَتَمَّا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ»
(الرعد: ٤٠).

• «وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ» (الزخرف: ٣٥)
على قراءة بعض.

• «هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ
وَ الْحِكْمَةَ وَ إِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» (الجمعة: ٢).

• عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عليه السلام: «لَيْسَ بِتَقْوَى اللَّهِ طُولُ عِبَادَةٍ وَ لَكِنَّمَا التَّقْوَى مُجَانِبَةُ
الشُّبُهَةِ» (تنبيه الخواطر و نزهة النواظر: ج ٢، ص ٣٠٥).

(٣) عين موارد جواز كسر «إن» أو فتحها و وجوبه و اذكر دليله:

• «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ لَأَنبَأَنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْزِمُ أَنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ
إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ» (المنافقون: ١).

• ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (إبراهيم: ٧).
• عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «...وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ [فَاطِمَةُ عليها السلام] فَاطِمَةً لِأَنَّ الْخَلْقَ فُطِمُوا
عَنْ مَعْرِفَتِهَا» (بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ٦٥).

• عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ: «يَا عَلِيُّ... وَأَنْتَ أَوَّلُ مَنْ يَجُوزُ الصِّرَاطَ مَعِيَ وَإِنَّ رَبِّي
عَزَّوَجَلَّ أَقْسَمَ بِعِزَّتِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقَبَةَ الصِّرَاطِ إِلَّا مَنْ مَعَهُ بَرَاءَةٌ بِوَلَاتِيكَ وَوَلَايَةِ الْأَيْمَةِ مِنْ
وُلَدِكَ» (عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٣٠٤).

٤) أعرب الآية:

﴿وَإِنَّ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾
(القلم: ٥١).

التحقيق

بيّن الوجوه المحتملة في إعراب «الصَّابِتُونَ» في الآية:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا
فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة: ٦٩).

راجع: التبيان في تفسير القرآن: ج ٣، ص ٥٩٢. والميزان في تفسير القرآن: ج ٦، ص ٦٧.

«لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

عَمَلٌ «إِنَّ» اجْعَلْ لـ «لَا» فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء: «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ؛ و المراد بها «لَا» الَّتِي قُصِدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى اسْتِغْرَاقِ النَّفْيِ لِلْجِنْسِ كُلِّهِ. وَإِنَّمَا قُلْتُ: «التنصيص»، احترازاً عن المشبهة بـ «ليس»، نحو: «لا رجل قائماً»؛ فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس؛ إذ يحتمل نفي الواحد و نفي الجنس، فلا يجوز «لا رجل قائماً، بل رجلان» على تقدير إرادة نفي الجنس من «لَا» المشبهة بـ «ليس»، و يجوز «لا رجل قائماً، بل رجلان» على تقدير إرادة نفي الواحد. و أمّا «لَا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلّا، فلا يجوز «لا رجل قائم بل رجلان».

عَمَلُهَا وَ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ

و هي تَعْمَلُ عَمَلُ «إِنَّ»، سواء كانت مفردة، نحو: «لا غلام رجل قائم»؛ أم متكررة، نحو: «لا حَوْلَ و لا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». و لا يكون اسمها و خبرها إلّا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، و أمّا نحو قولهم: «قَضِيَّةٌ و لا أبا حَسَنَ لَهَا»^(١) فمؤوّل بنكرة، و التقدير: «و لا مُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ لَهَا»، و الدليل على كونه مؤوّلًا بالنكرة وصفه بالنكرة، كقولك: «لا أبا حَسَنَ حَلَالًا لَهَا». و لا يُفَصَّلُ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ اسْمِهَا؛ و إِلَّا الْغَيْثُ، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصافات: ٤٧).

١. و هو من كلام عمر في حق أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، و صار مثلاً يُضْرَبُ عِنْدَ الْأَمْرِ الْعَسِيرِ، كما في حاشية الصبّان.

فَانْصَبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهُ وَ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهُ
وَ رَكَّبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَ «لَا» حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ وَ الثَّانِ اجْعَلَا
مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مَرْكَباً وَ إِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا
لا يخلو اسم «لا» من ثلاثة أحوال:

أحوال اسم
«لا» و حكمها

الأول: أن يكون مضافاً، نحو: «لا غلامَ رجل حاضراً».

الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف؛ أي: مشابهاً له^(١)، و المراد به كل اسم له تعلق بما بعده، إمّا بعمل، نحو: «لا طالعاً جبلاً ظاهراً» و «لا خيراً من زيدٍ راكباً»، و إمّا بعطف، نحو: «لا ثلاثة و ثلاثين عندنا»^(٢).

و حكم المضاف و المشبّه به النصب لفظاً، كما مثل.

و الثالث: أن يكون مفرداً، و المراد به هنا ما ليس بمضاف و لا مشبّه بالمضاف، فيدخل فيه المثني و المجموع. و حكمه البناء على ما كان يُنصب به، لتركبه مع «لا» كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ» و صيرورته معها كالشيء الواحد، و لكن محلّه النصب بـ «لا»؛ لأنّه اسم لها.

فالمفرد يُبنى على الفتح؛ لأنّ نصبه بالفتحة، نحو: «لا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

و المثني و جمع المذكر السالم يُبنيان^(٣) على ما كانا يُنصبان به - و هو الياء -، نحو: «لا مُسْلِمِينَ لَكَ، وَ لَا مُسْلِمِينَ».

و أمّا جمع المؤنث السالم فقال قومٌ: مبني على ما كان يُنصب به - و هو الكسر -، نحو: «لا مُسْلِمَاتٍ لَكَ». و أجاز بعضهم الفتح.

و قول المصنّف: «و بعدَ ذلك الخبرَ اذْكُرْ رَافِعَهُ» معناه أنّه يُذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، و الرفع له «لا» عند المصنّف و جماعة، و ذهب سيبويه إلى أنّه إذا كان الاسم

١. و يُسمّى المشبّه بالمضاف «مُطَوَّلًا» و «مَمْطُولًا»؛ أي: ممدوداً.

٢. هذا إذا كان المعطوف و المعطوف عليه اسماً لشيء واحد، نحو: «ثلاثة و ثلاثين»؛ فالمجموع اسم لعدد معين.

٣. لتركبها مع «لا».

مفرداً فالخبر مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأنّ مذهبه أنّ «لا» و اسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء.

و أشار بقوله: «و الثّانِ اجعلا...» إلى أنّه إذا أتى بعد «لا» و الاسم المفرد الواقع بعدها بعاطف و نكرة مفردة و تكرّرت «لا»، نحو: «لا حول و لا قوّة إلاّ بالله»، يجوز فيها خمسة أوجه، و ذلك لأنّ المعطوف عليه إمّا يبنى مع «لا» على الفتح أو يرفع: فإنّ بُنيَ معها على الفتح، جاز في الثّاني ثلاثة أوجه:

الأوّل: البناء على الفتح؛ لتركّبه مع «لا» الثّانية -مع كونها عاملة عمل «إن»-، نحو: «لا حول و لا قوّة إلاّ بالله».

الثّاني: النصب عطفاً على محلّ اسم «لا» مع كون «لا» الثّانية زائدة بين العاطف و المعطوف، نحو: «لا حول و لا قوّة إلاّ بالله». و منه قول أنس بن العبّاس بن مردّاس: لا نَسَبَ اليَوْمِ و لا خَلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلى الرَّاقِعِ الثّالث: الرفع، و فيه ثلاثة أوجه: الأوّل: أن يكون معطوفاً على محلّ «لا» و اسمها؛ لأنّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، فتكون «لا» زائدة؛ الثّاني: أن تكون «لا» الثّانية عمَلت عمل «ليس»؛ الثّالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء و ليس لـ «لا» عمل فيه، و ذلك نحو: «لا حول و لا قوّة إلاّ بالله». و منه قوله:

هَذَا -لَعْمُرْكُمْ- الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي -إِنْ كَانَ ذَاكَ- وَ لَا أَبٌ وَ إِنْ رُفِعَ المعطوف عليه جاز في الثّاني وجهان:

الأوّل: البناء على الفتح، نحو: «لا رجلٌ و لا امرأة» و «لا غلامٌ رجلٌ و لا امرأة»، و منه قول أميّة بن أبي الصّلت:

وَ لَا لَعُوٌّ وَ لَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَ لَا حَيْنٌ وَ لَا فِيهَا مُلِيمٌ وَ الثّاني: الرفع، نحو: «لا رجلٌ و لا امرأة» و «لا غلامٌ رجلٌ و لا امرأة». و لا يجوز عند رفع المعطوف عليه النصب للثّاني؛ لأنّ «لا» الأولى ليست بناصبة، و لهذا قال المصنّف: «و إن رَفَعَتَ أوْلاً لا تَنْصَبًا».

أما إذا كان المعطوف عليه غير مفرد و هو منصوب، جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة - البناء و الرفع و النصب - نحو: «لا غلامٌ رجلٌ و لا امرأةٌ، و لا امرأةٌ، لا امرأةٌ».

إِغْرَابُ نَوَائِعِ اسْمِ «لَا»

حكم نعت
اسم «لا»

و مَفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي فَاَفْتَحَ أَوْ اَنْصَبَنَ أَوْ اَرْفَعُ تَعْدِلِ
إذا كان اسم «لا» مبنياً و نعت بمفرد يليه -أي لم يفصل بينها-، جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركيبه مع اسم «لا»، نحو: «لا رجلٌ ظريفٌ».

الثاني: النصب، مراعاةً لمحل اسم «لا»، نحو: «لا رجلٌ ظريفاً».

الثالث: الرفع، مراعاةً لمحل «لا» و اسمها؛ لأنهما في موضع رفع عند سبويه، نحو: «لا رجلٌ ظريفٌ».

و غَيْرَ مَا يَلِي وَ غَيْرَ الْمَفْرَدِ لَا تَبِنَ وَ اَنْصَبَهُ أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ
إذا لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد، بل فصل بينها بفواصل، لم يجز بناء النعت؛ لعدم إمكان التركيب، فلا تقول: «لا رجلٌ فيها ظريفٌ»، بل يتعين رفعه، نحو: «لا رجلٌ فيها ظريفٌ»، أو نصبه، نحو: «لا رجلٌ فيها ظريفاً».

و لا يمكن التركيب أيضاً إذا كان المنعوت غير مفرد، نحو: «لا طالعاً جبلاً ظريفاً».

و أشار بقوله: «و غير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير المفرد تعين رفعه أو نصبه،

سواء كان المنعوت مفرداً أم لا، أو وجد فاصل أم لا، نحو: «لا رجلٌ صاحبٌ برٌّ فيها» و

«لا غلامٌ رجلٌ فيها صاحبٌ برٌّ».

حكم
المعطوف على
اسم «لا»

و الْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، و هو الرفع و

النصب، فتقول: «لا رجلٌ و امرأةٌ، و امرأةٌ»، و لا يجوز البناء على الفتح. و كذلك إذا

كان المعطوف غير مفرد، سواء تكرر «لا» أم لم تتكرر، نحو: «لا رجل و لا غلام امرأة» و «لا رجل و غلام امرأة».

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة.

فإن كان المعطوف معرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع، على كل حال^(١)، نحو: «لا رجل و لا زيد فيها» و «لا رجل و زيد فيها».

حُكْمُ «لَا» مَعَ «هَمْزَةٍ» اسْتِفْهَامِ

وَ أَعْطِ «لَا» مَعَ «هَمْزَةٍ» اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ اسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَتْ «هَمْزَةٌ» اسْتِفْهَامِ عَلَى «لَا» النافية للجنس، بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ وَ الْأَحْكَامِ، فَتَقُولُ: «أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ؟»، وَ «أَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ؟»، وَ «أَلَا طَالِعًا جِبَلًا ظَاهِرًا؟».

وَ إِطْلَاقَ كَلَامِ الْمَصْنُوفِ يَشْمَلُ مَا لَوْ قَصِدَ بِالْاسْتِفْهَامِ التَّوْبِيخُ أَوْ الِاسْتِفْهَامُ عَنِ النِّفْيِ أَوْ قَصِدَ بِ«أَلَا» التَّمْنِي؛ فَمِثَالُ التَّوْبِيخِ قَوْلُكَ: «أَلَا رُجُوعَ وَ قَدْ شَبِتَ؟»؛ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ: أَلَا أَرِعِوَاءَ لِمَنْ وَ لَتَّ شَبِيبَتُهُ وَ أَدْنَتْ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟ وَ مِثَالُ الِاسْتِفْهَامِ عَنِ النِّفْيِ قَوْلُكَ: «أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ؟»؛ وَ مِنْهُ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ الْمُلَوِّحِ: أَلَا اضْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا الْأَقْيِ الَّذِي لَأَقَاهُ أُمْنَالِي؟ وَ مِثَالُ اسْتِعْمَالِهَا لِلتَّمْنِي قَوْلُهُمْ: «أَلَا مَاءَ مَاءٍ بَارِدًا»، وَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَا عُمَرَ وَ لِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَابَ مَا أَتَتْ يَدَ الْعَفَلَاتِ

حُكْمُ حَذْفِ خَبَرِ «لَا»

وَ شَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَبَرِ «لَا» وَ جِبَ حَذْفُهُ عِنْدَ التَّمْيِينِ وَ الطَّائِبِينَ، وَ كَثُرَ حَذْفُهُ

١. تكرر «لا» أم لم تتكرر.

جوازاً عند الحجازيين، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً و مجروراً أو كان غيرهما، نحو: «لا رجل» في جواب «هل من رجل قائم؟» و «هل عندك رجل؟» و «هل في الدار رجل؟». و منه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: ٥٠)، و ما روي في شأن أمير المؤمنين عليه السلام: «لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ وَلَا فَتَىٰ إِلَّا عَلِيٌّ»^(١). فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع، نحو قوله عليه السلام: «لَا أَحَدًا غَيْرُ مَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢)، و إلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المراد مع سقوطه ظهراً».

١. كنز العمال: ج ٥، ص ٧٢٣؛ و الكافي: ج ٨، ص ١١٠.

٢. مسند أحمد: ج ٦، ص ١١٣.

التمرين

(١) أعرب و وضح:

- و أعط «لا» مع همزة استنفهام ما تستحق دون الاستنفهام
 (٢) مَيِّز «لا» التي لنفي الجنس من غيرها، و اذكر معموليها:
 • «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ» (هود: ٤٣).
 • قال رسول الله ﷺ: «لَا قَوْلَ إِلَّا بِعَمَلٍ وَلَا قَوْلَ وَلَا عَمَلٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَلَا قَوْلَ وَلَا عَمَلَ وَلَا نِيَّةَ إِلَّا بِإِصَابَةِ الشُّنَّةِ» (الكافي: ج ١، ص ٧٠).

- عن أبي عبد الله عليه السلام: «فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى سُوقِكَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ قُلْ فِي دُبُرِ صَلَاتِكَ - تَوَجَّهْتُ بِلَا حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ وَلَكِنْ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ أَتَبَرُّ إِلَيْكَ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَّا بِكَ فَأَنْتَ حَوْلِي وَمِنْكَ قُوَّتِي» (الكافي: ج ٣، ص ٤٧٤).
 (٣) أذكر المحتملات في إعراب تابع اسم «لا» التي لنفي الجنس:
 «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا عَنْ عَلِيٍّ، أَهُوَ أَفْضَلُ أَمْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ الْمُقَرَّبُونَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهَلْ شَرَّفَتِ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِحُبِّهَا مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ وَقَبُولِهَا لَوْلَايَتِهِمَا؟ وَإِنَّهُ لَا أَحَدَ مِنْ مُحِبِّي عَلِيٍّ قَدْ نُظِفَ قَلْبُهُ مِنْ قَدْرِ الْعِشِّ وَالِدَّغْلِ وَنَجَاسَاتِ الذُّنُوبِ إِلَّا كَانَ أَظْهَرَ وَأَفْضَلَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ» (الاحتجاج على أهل اللجاج: ج ١، ص ٥٢).
 (٤) أعرب:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُُّمٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَفَكُّرٌ» (الكافي: ج ٣، ص ٤٧٤).

التحقيق

- (١) وضح البناء الأصلي و العارضِي، و بين نوع بناء اسم «لا» التي لنفي الجنس في صورة الإفراد.
 راجع: النحو الوافي: ج ١، ص ٧٢؛ و مباهي العربية: ج ٤، ص ٢١٦.
 (٢) بين الموقع الإعرابي لاسم يقع بعد «لا سبباً».
 راجع: معني الأديب: ج ١، ص ١١٧؛ و جامع الدروس العربية: ج ٣، ص ١٤٦.

«ظَنَّ» وَأَخْوَانُهَا

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً اَعْنِي «رَأَى»، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدًا»
 «ظَنَّ، حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ» مَعَ «عَدَّ» «حَجَا، دَرَى» وَ «جَعَلَ» الَّتِي كَ «اعْتَقَدَ»
 وَ «هَبَّ، تَعَلَّمَ» وَ الَّتِي كَ «صَيَّرَا» أَيضاً بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأً وَ خَبَرًا
 القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء: أفعال تدخل على المبتدأ والخبر و
 تنصبها مفعولين.

انقسام هذه الأفعال بحسب معانيها

و تنقسم إلى قسمين: أحدهما: أفعال القلوب؛ و الثاني: أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فسميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب.

و تنقسم أيضاً إلى قسمين:

أحدهما: ما يدل على اليقين، ذكر المصنف منها خمسة:

«رَأَى»، نحو قول خدّاش بن زهير العامري:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَ أَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

و قد تستعمل «رَأَى» بمعنى «ظَنَّ»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَرَأَاهُ قَرِيبًا﴾

(المعارج: ٦ و ٧)، أي: يَظُنُّونَهُ.

و «عَلِمَ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾

(المتحنة: ١٠).

و «وَجَدَ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (الأعراف: ١٠٢).

القسم الأول:
أفعال القلوب

قسماً أفعال
القلوب:
١. ما يدل على
اليقين

و «دَرَى»، نحو قول الشاعر:

دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَةَ فَأَغْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ
و «تَعَلَّمَ» بمعنى «اعْلَمَ»، نحو قول زياد بن سيار:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدْوَهَا فَبَالِغٍ بَلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
و الثاني منها: ما يدلُّ على الرجحان، و ذكر المصنّف منها ثمانية، و هي:

٢. ما يدلُّ على
الرجحان

«خَالَ»، نحو قول دُعْبِلِ الْخَزَاعِيِّ:

أَقَاطِمُ لَوْ خَلَّتِ الْحُسَيْنُ مُجَدَّلًا وَقَدَمَاتٍ عَطَشَانًا بِشَطِّ فُرَاتٍ
و قد تُسْتَعْمَلُ «خَالَ» لليقين.

و «ظَنَّ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ (الإسراء: ١٠٢). و قد

تُسْتَعْمَلُ لليقين، كقوله تعالى: ﴿وَوَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ (التوبة: ١١٨).

و «حَسِبَ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدِهِ رَسُولُهُ﴾ (إبراهيم: ٤٧). و قد

تُسْتَعْمَلُ لليقين، كقول لبيد بن ربيعة:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ تَاقِلًا
و «زَعَمَ»، نحو قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَإِنْ تَزَعَمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ
و «عَدَّ»، نحو قول النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ:

فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَ لَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ
و «حَجَّأَ»، نحو قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلَاتُ
و «جَعَلَ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾

(الزُّخْرُف: ١٩).

و قيّد المصنّف «جَعَلَ» بكونها بمعنى «اعتقد» احترازاً من «جَعَلَ» التي بمعنى

«صَيَّرَ»، فَإِنَّهَا مِنْ أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

و «هَبَّ»، نحو قول عبد الله بن همام السُّلُويِّ:

فَقُلْتُ: أَجْرِنِي أَبَا مَالِكٍ وَ إِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

أقسام أفعال
القلوب من
حيث التعدي
و اللزوم

و نبه المصنّف بقوله: «أعني رأى...» على أنّ أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين،

كما مرّ، و منها ما ليس كذلك، و هو قسمان: لازم، نحو: «جَبَنَ زيدٌ»، و متعدّد إلى واحد،

نحو: «كَرِهْتُ زيداً».

القسم الثاني:
أفعال التحويل

و أمّا أفعال التحويل فسمّيت بذلك لدلالته على تحويل شيء من صفة إلى صفة.

و تعدّي أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر، و عدّها بعضهم سبعة:

«صَيَّرَ»، نحو قوله عليّ بن الحسين عليه السلام: «وَصَيَّرَنِي بِهِمَا رَفِيقًا وَعَلَيْهِمَا شَفِيقًا»^(١).

و «جَعَلَ»، نحو قوله تعالى: «وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا»

(الفرقان: ٢٣).

و «وَهَبَ»، نحو قولهم: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ».

و «تَخَذَ»، نحو قوله تعالى: «قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» (الكهف: ٧٧) على قراءة

ابن كثير و نافع.

و «اتَّخَذَ»، نحو قوله تعالى: «وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» (النساء: ١٢٥).

و «تَرَكَ»، نحو قوله تعالى: «فَتَرَكَهُ صَلْدًا»^(٢) (البقرة: ٢٦٤).

و «رَدَّ»، نحو قوله تعالى: «وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ

كُقَارًا» (البقرة: ١٠٩).

١. الصحيفة السجّادية: الدعاء ٢٤ (من دعائه عليه السلام لأبويه عليهما السلام).

٢. و تمام الآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ».

انقسام هذه الأفعال إلى متصرفٍ وغير متصرفٍ

وَ خُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَ الإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ «هَبْ» وَ الأَمْرِ «هَبْ» قَدْ أُرْمَا
كَذَا «تَعَلَّمَ» وَ لغيرِ البَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكِنٌ

أفعال القلوب تنقسم إلى متصرفة و غير متصرفة:

فالمُتَصَرِّفَةُ ما عدا «هَبْ» و «تَعَلَّمَ»، فيستعمل منها الماضي، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»؛
و غير الماضي، و هو المضارع، نحو: «أظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا»؛ و الأمر، نحو: «ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا»؛
و اسم الفاعل، نحو: «أنا ظانٌّ زَيْدًا قَائِمًا»؛ و اسم المفعول، نحو: «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا»
-فـ «أبوه» هو المفعول الأول، ارتفع لقيامه مقام الفاعل، و «قائماً» المفعول الثاني-؛ و
المصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا».

و يُثَبِّتُ لغيرِ الماضي ما ثبت للماضي مِنَ العملِ و غيره^(١).

و غير المتصرفِ اثنان، و هما: «هَبْ» بمعنى ظُنَّ، و «تَعَلَّمَ» بمعنى اعْلَمْ؛ فلا يُسْتَعْمَلُ
منها إلا صيغة الأمر، كما مر^(٢).

التعليق والإلغاء

و اختلفت الأفعال القلبية المتصرفة بالتعليق و الإلغاء:

أما التعليق: فهو ترك العمل لفظاً -دون معنى- لمانع، و هو واجب بشروطه كما
سيأتي، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا»؛ فقولك: «لَزَيْدًا قَائِمًا» لم تعمل فيه «ظَنَنْتُ» لفظاً؛ لأجل
المانع لها من ذلك، و هو اللام، و لكنّه في موضع نصب، بدليل أنك لو عَطَفْتَ عليه
لَنَصَبْتَ، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا وَ عَمراً مُنْطَلِقاً»؛ فهي عاملة في «لَزَيْدًا قَائِمًا» في المعنى،
دون اللفظ.

و أما الإلغاء: فهو ترك العمل لفظاً و معنى لا لمانع، بل إذا وقعت الأفعال القلبية في
غير الابتداء؛ أي: وسطاً أو آخرًا، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمًا» و «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»؛ فليس

١. أي الإلغاء و التعليق، كما يأتي.

٢. و اعلم أن أفعال التصيير كلها متصرفة إلا «وَهَبَ»، فيعمل غير الماضي منها عمل الماضي.

هناك «ظَنَّتُ» عملٌ في «زَيْدٌ قَائِمٌ» لا في المعنى، ولا في اللفظ. ويجوز الإعمال، نحو: «زَيْدًا قَائِمًا ظَنَّتُ». لكن الإلغاء أحسن وأكثر.

ويثبتُ لغير الماضي ما ثبت للماضي، نحو: «أَظُنُّ لَزِيدٌ قَائِمٌ» و «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ». وغير المتصرفة منها، لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل.

وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَ انْوِضْمِيرِ الشَّانِ أَوْ «لَامٍ» ابْتِدَاءً فِي مُوهِمِ إِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَ التَّزِمِ التَّعْلِيْقِ قَبْلَ نَفْيِ «مَا» وَ «إِنْ» وَ «لَا»، «لَامٍ» ابْتِدَاءً أَوْ قَسَمَ كَذَا وَ الْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْتَمَ

مواضع جواز الإلغاء

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما مر؛ فإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين، فلا تقول: «ظَنَّتُ زَيْدٌ قَائِمٌ»، بل يجب الإعمال، فتقول: «ظَنَّتُ زَيْدًا قَائِمًا».

فإن جاء من لسان العرب ما يؤهم إلغاءها متقدمة، أُوّل على إضمار ضمير الشأن، كقول كعب بن زهير في مدح رسول الله ﷺ:

أَرْجُو وَ أَمَلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَّتَهَا وَ مَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ فَالتقدير: «و ما إخالته»، فـ«الهاء» ضمير الشأن وهي المفعول الأوّل، و «لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ»

تَنْوِيلٌ» في موضع المفعول الثاني، فلا إلغاء؛ أو على تقدير «لام» الابتداء، كقوله: كَذَاكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ وَ التقدير: «أَنِّي وَجَدْتُ لَمَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ»، فحذفت «اللام» و أبقى التعليق، فليس من الإلغاء.

و نبه المصنّف بقوله: «و جَوِّزِ الْإِلْغَاءَ» على أن الإلغاء جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال؛ وهذا بخلاف التعليق، فإنه لازم، ولذا قال: «و التزم التعليق».

مواضع وجوب التعليق

و يجب التعليق لفعل القلب المتصرف إذا وقع قبل ما له الصدر، فيمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ فيعلق إذا وقع قبل «ما» النافية، نحو: «ظَنَّتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ أو قبل

«إِنَّ» النافية، نحو: «عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، ومثّلوا له بقوله تعالى: «وَتَنْظُرُونَ إِنَّ لِيُنْتَمِرَ إِلَّا قَلِيلًا» (الإسراء: ٥٢)؛ فلا يُشترط في التعليق جواز تسلط العامل على ما بعده، بأن ينصب المفعولين لولا المعلق، وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك. وكذلك يعلّق الفعل قبل «لا» النافية، نحو: «ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو»؛ أو قبل لام الابتداء، ظاهرة، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، أو مقدّرة، كما مرّ؛ أو قبل لام القسم، نحو: «وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّيَّيْنِ إِنَّ الْمَنَائِيَّ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا» أو قبل «الاستفهام»، وله صور ثلاث:

الأولى: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبوك؟»؛ ومنه قوله تعالى: «ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا» (الكهف: ١٢).^(١) الثانية: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: «عَلِمْتُ غَلَامٌ أَيُّهُمْ أَبوك؟». الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟». و«عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟».

هذا إذا كان الاستفهام تلو الفعل القلبي؛ فإن كان الاستفهام في الثاني، نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُو؟»، فالأرجح نصب الأول؛ لأنه غير مستفهم به ولا مضاف إليه؛ قاله في شرح الكافية.

تتمّة: ذكر أبو عليّ من جملة المعلقات «لَعَلَّ»، كقوله تعالى: «وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ» (الأنبياء: ١١١).

استعمال بعض هذه الأفعال مُتَعَدِيَةً إِلَىٰ وَاحِدٍ

لَعَلِمَ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهَمَهُ تَعَدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ
قد تقدّم أنّه ليس كلّ فعل قلبيّ ينصب مفعولين، بل يختصّ بهذا العمل «عَلِمَ» و أخواتها.

١. و «أَيُّ» هذه استفهامية، لأنّها إن كانت موصولة لزم أن يكون الفعل القلبيّ قد عمل في مفعول واحد.

حكم «عَلِمَ»
بمعنى «عَرَفَ»

و ذكر هنا أن «عَلِمَ» لا يعمل هذا العمل دائماً، فإذا كان بمعنى «عَرَفَ» تَعَدَّتْ إلى مفعول واحد، كقولك: «عَلِمْتُ زَيْدًا»، أي عرفتُه؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (النحل: ٧٨).

حكم «ظَنَّ»
بمعنى «اتَّهَمَ»

و كذلك إذا كانت «ظَنَّ» بمعنى «اتَّهَمَ» تَعَدَّتْ إلى مفعول واحد، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْدًا»؛ أي اتَّهَمْتُهُ؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ (التكوير: ٢٤) -ب- «الظاء» على قراءة بعض أهل البصرة-، أي بَمَتَّهَمَ.
و كذلك «رَأَى» بمعنى «أَبْصَرَ» أو «أَصَابَ الرَّئِيَّةَ»^(١) أو مِنِ الرَّأْيِ؛ و «حَالَ» بمعنى «تَعَهَّدَ»، و «وَجَدَ» بمعنى «أَصَابَ»، و نحو ذلك، يتعدى لواحد.^(٢)

لِحَاقِ «الرُّؤْيَا» بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ

وَلِـ «رَأَى» الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِـ «عَلِمَ» طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَا
إذا كانت «رَأَى» حُلْمِيَّةً -أي للرُّؤْيَا في المنام- تَعَدَّتْ إلى المفعولين، كـ «عَلِمَ» -لتماثلها في المعنى، إذ الرُّؤْيَا في النوم إدراك بالباطن كالعلم^(٣)-، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَبُ خَيْرًا﴾ (يوسف: ٣٦)؛ فالبااء مفعول أول، و «أَعْرَبُ خَيْرًا» في موضع المفعول الثاني. و إلى هذا أشار بقوله: «وَلِـ «رَأَى» الرُّؤْيَا أَنْتُمْ...».

حُكْمُ حَذْفِ مَفْعُولِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

وَلَا تُجِزُ هُنَا بِإِلَّا دَلِيلِ سُقُوطِ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ
لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين و لا سقوط أحدهما، إلا إذا دل دليل على ذلك؛ فمثال حذفها للدلالة أن يقال: «هل ظَنَنْتَ زَيْدًا قائماً؟»، فتقول: «ظَنَنْتُ»، و
١. كما يُقال: «رَأَيْتُهُ» أي أَصَبْتُ رَيْتَهُ.
٢. و الأفعال المذكورة بهذه المعاني ليست من أفعال القلوب، إلا «عَلِمَ» بمعنى «عَرَفَ» و «ظَنَّ» بمعنى «اتَّهَمَ»؛ و لعلّه لذلك لم يذكر المصنّف غيرها.
٣. و لا تُعَدُّ «رَأَى» الحُلْمِيَّةً من أفعال القلوب؛ لأنّها لا تدلّ على علم و لا ظنّ في اليقظة، بل على تخيل في النوم.

التفدير: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا». ومنه قوله تعالى: «وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» (القصص: ٦٢) أي تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَائِيَ. وكذلك قول الكُمَيْتِ فِي آلِ الرَّسُولِ ﷺ:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسَبُ؟^(١)
أي: وَتَحَسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ.

و مثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: «هل ظَنَنْتَ أحداً قائماً؟» فتقول: «ظَنَنْتُ زَيْدًا». فتَحذفُ الثاني للدلالة عليه.

فإن لم يدل دليل على الحذف، لم يجز لا فيها ولا في أحدهما، فلا تقول: «ظَنَنْتُ»، ولا «ظَنَنْتُ زَيْدًا»، ولا «ظَنَنْتُ قائماً».

استعمال «القول» كـ «ظن»

وَكَـ «تَظُنُّ» اجْعَلُ «تَقُولُ» إِنْ وَلِي
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
وَأِنْ بَبَعْضِ ذِي فَصَلَةٍ يُحْتَمَلُ
«القول» شأنه أن يكون حاكياً إذا وقعت بعده جملة، نحو: «قال زيد: عمرو مُنْطَلِقٌ»،
و «تقول: زيد مُنْطَلِقٌ»؛ لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية. ويجوز إجراؤه
مُجْرَى الظنِّ، فَيَنْصِبُ المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبها «ظن».

و المشهور أن للعرب في ذلك مذهبين:
أحدهما - وهو مذهب عامة العرب -: أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلا بشروط
أربعة:

الأول: أن يكون الفعل مضارعاً؛

الثاني: أن يكون للمخاطب؛ وإليها أشار بقوله: «اجْعَلُ تَقُولُ»؛

١. البيت للكُمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الأَسَدِيِّ، مِنْ قصيدة هاشمية يمدح فيها آل النبي ﷺ وأولها:
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البَيْضِ أَطْرَبْتُ
وَلَا لِعِبَاءِ مَنْسِيٍّ وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟
راجع الأمالي (للسيد المرتضى رحمته الله): ج ١، ص ٦٦ و ٦٧.

الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام؛ وإليه أشار بقوله: «إِنْ وَلِيَّ مُسْتَفْهَمًا بِهِ»؛
الرابع: ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا جارٍّ و مجرور، ولا معمول
الفعل؛ فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ. وهذا هو المراد بقوله: «وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ...».
فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: «أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟»؛ ف«عمرًا» مفعول
أول، و«منطلقًا» مفعول ثانٍ. و جاز رفعها على الحكاية، نحو: «أَتَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟».
فإن فصل بظرف أو جارٍّ و مجرور أو معمول لم يَضُرَّ -في النصب-، نحو: «أَعِنْدَكَ تَقُولُ
زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟» و «أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟»، و «أَعَمْرًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا؟».

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»
المذهب الثاني - وهو مذهب سُلَيْمٍ -: أن يُجْرَى الْقَوْلُ مُجْرَى الظَّنِّ فِي نِصْبِ
المفعولين مطلقاً، وَجِدَّتْ فِيهِ الشَّرْطُ الْمَذْكُورَةُ أَمْ لَمْ تَوْجَدْ، نَحْوُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»، ف«ذا»
مفعول أول و «مُشْفِقًا» مفعول ثانٍ.

«أَعْلَمَ» وَ «أَرَى»

إِلَى ثَلَاثَةِ «رَأَى» وَ «عَلِمَا» عَدَّوْا إِذَا صَارَا «أَرَى» وَ «أَعْلَمَا»
أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فذكر سبعة أفعال، و
هي: «أَعْلَمَ وَ أَرَى وَ نَبَأَ وَ أَخْبَرَ وَ حَدَّثَ وَ أَنْبَأَ وَ خَبَّرَ»، و لا تنحصر فيها ذكر.
أما «أَعْلَمَ» وَ «أَرَى»: فأصلهما «عَلِمَ» وَ «رَأَى»، و إنهما قبل «دخول» الهمزة كانا
يتعديان إلى مفعولين، نحو: «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا»، فلما دخلت عليهما «همزة» النقل
زادتُهما مفعولاً ثالثاً^(١) - وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة-، و ذلك نحو: «أَعْلَمْتُ
زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا».

و هذا شأن «الهمزة»، فإنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً، مفعولاً؛ فإن كان الفعل قبل دخولها

١. المراد من الثالث ليس الثالث في مقام الترتيب، بل المراد ازدياده إلى ثلاثة مفاعيل، و إن كان في الرتبة
مفعولاً أولاً.

لأزماً، صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو: «خَرَجَ زَيْدٌ» و «أَخْرَجْتُ زَيْدًا»؛ وإن كان متعدياً إلى واحد، صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لَبَسَ زَيْدٌ جُبَةً»، فتقول: «أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَةً»؛ وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدم.

وَمَا لِمَفْعُولِي «عَلِمْتُ» مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقًا
 أي: يَثْبُتُ لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ مِنْ مَفَاعِيلِ «أَعْلَمَ» وَ «أَرَى» مَا ثَبَتَ لِمَفْعُولِي
 «عَلِمَ» وَ «رَأَى»، مِنْ كَوْنِهَا مَبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ، وَ مِنْ جَوَازِ الْإِلْغَاءِ وَ التَّعْلِيْقِ،
 وَ مِنْ جَوَازِ حَذْفِهَا أَوْ حَذْفِ أَحَدِهَا مَعَ دَلَالَةٍ دَلِيلٍ، نَحْوُ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا»،
 فَ «عَمْرًا قَائِمًا» مَبْتَدَأٌ وَ خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ، وَ يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ، نَحْوُ: «عَمَّرُوْا أَعْلَمْتُ زَيْدًا
 قَائِمًا»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: «الْبِرْكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَرِ»، وَ يَجُوزُ التَّعْلِيْقُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ٢). وَ مِثَالُ حَذْفِهَا لِلدَّلَالَةِ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا»، فِي جَوَابِ
 «هَلْ أَعْلَمْتَ أَحَدًا عَمْرًا قَائِمًا؟»؛ وَ مِثَالُ حَذْفِ أَحَدِهَا لِلدَّلَالَةِ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أَوْ
 «أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

حكم المفعول
 الثاني و الثالث
 من مفاعيل
 «أَعْلَمَ» وَ
 «أَرَى»

وَ إِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا «هَمْزٍ» فَلَا تُنَيِّنُ بِهِ تَوَصَّلًا
 وَ الثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي «كَسَا» فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْتِسَا
 أشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لـ «أَرَى» وَ «أَعْلَمَ» التَّعَدِّيُّ إِلَى ثَلَاثَةِ
 مَفَاعِيلٍ، إِذَا كَانَا يَتَعَدَّيَانِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ وَ أَمَّا إِذَا كَانَا قَبْلَ «الْهَمْزَةِ» يَتَعَدَّيَانِ
 إِلَى وَاحِدٍ - كَمَا إِذَا كَانَتْ «رَأَى» بِمَعْنَى «أَبْصَرَ»، نَحْوُ: «رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا» وَ «عَلِمَ» بِمَعْنَى
 «عَرَفَ»، نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ الْحَقَّ»، -، فَإِنَّهَا يَتَعَدَّيَانِ بَعْدَ «الْهَمْزَةِ» إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: «أَرَيْتُ
 زَيْدًا عَمْرًا» وَ «أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ».

حكم «أَعْلَمَ»
 وَ «أَرَى»
 المتعديين
 إلى واحدٍ قبل
 الهمزة

و الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي «كَسَا» وَ «أَعْطَى» - نَحْوُ:
 «كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَةً» وَ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا»، -، فَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ، فَلَا تَقُولُ:
 «زَيْدٌ الْحَقُّ»، كَمَا لَا تَقُولُ: «زَيْدٌ دَرَهْمٌ». وَ يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ الْأَوَّلِ، وَ حَذْفُ الثَّانِي وَ إِبْقَاءُ

الأوّل، و حذف الأوّل و إبقاء الثاني، و لو مع عدم الدلالة؛ فحذفها نحو: «أَعْلَمْتُ» و «أَعْطَيْتُ»؛ و منه قوله تعالى: «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى» (الليل: ٥)؛ و حذف الثاني و إبقاء الأوّل نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا» و «أَعْطَيْتُ زَيْدًا»؛ و منه قوله تعالى: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» (الضحى: ٥)؛ و حذف الأوّل و إبقاء الثاني نحو: «أَعْلَمْتُ الْحَقَّ» و «أَعْطَيْتُ دَرَهْمًا»؛ و منه قوله تعالى: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» (التوبة: ٢٩).
و جاز التعليق في «أَرَى»، و إن لم يَجْزُ في ثاني مفعولي «كَسَا»، نحو قوله تعالى: «رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى» (البقرة: ٢٦٠).

ب. سائر
الأفعال
المتعدية إلى
ثلاثة

وَ كَ «أَرَى» السَّابِقِ «نَبَأًا» «أَخْبَرَ» «حَدَّثَ» «أَنْبَأَ» كَذَاكَ «خَبَّرَ»
ذكر المصنّف في هذا البيت الخمسة الباقية من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل،
وهي «نَبَأًا»، كقولك: «نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا مِنْطَلِقًا»؛ و «أَخْبَرَ»، كقولك: «أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مِنْطَلِقًا»؛ و «حَدَّثَ»، كقولك: «حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا»؛ و «أَنْبَأَ»، كقولك: «أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا»؛ و «خَبَّرَ»، كقولك: «خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا».
و إنّما قال المصنّف: «و كَ «أَرَى» السابق»؛ لأنّه كان قد ذكر أولاً «أَرَى» المتعدية إلى ثلاثة، ثمّ المتعدية إلى اثنين، فنَبّه على أنّ هذه الأفعال الخمسة مثل «أَرَى» المتعدية إلى ثلاثة، لا مثل «أَرَى» المتعدية إلى اثنين.

التمرين

(١) أعرب و وضح:

و لـ «رأى» الرؤيا انم ما لـ «علما» طالب مفعولين من قبل انتمى
(٢) عين أفعال القلوب و التصيير و مفعولها و موارد التعليق:

- «وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لِعِبَاءٍ وَلَهُمْ أَعْرَضَتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا» (الأنعام: ٧٠).
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ... وَمَنْ أُوتِيَ الْقُرْآنَ فَظَنَّ أَنْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أُوتِيَ أَفْضَلَ مِمَّا أُوتِيَ فَقَدْ عَظَمَ مَا حَقَّرَ اللَّهُ وَحَقَّرَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ» (الكافي: ج ٢، ص ٦٠٤).

• فَهَبْنِي يَا إِلَهِي وَسَيِّدِي وَمَوْلَايَ وَرَبِّي صَبِرْتُ عَلَى عَذَابِكَ فَكَيْفَ أَصْبِرُ عَلَى فِرَاقِكَ؟
(دعاء كميل، مصباح المتعبد و سلاح المتعبد: ج ٢، ص ٨٤٧).

- (٣) ميّر الأفعال القلبية من غيرها و عين مفعولها ثم ترجم النصوص:
- «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ» (الرعد: ١٢).
 - «كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ» (البقرة: ١٦٧).
 - أَمْ هَلْ تَقُولُونَ إِنَّ أَهْلَ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثَانِ؟ أَوْلَسْتُ أَنَا وَأَبِي مِنْ أَهْلِ مِلَّةٍ وَاحِدَةٍ؟ (الخطبة الفدكية، الاحتجاج: ج ١، ص ١٠٢).

التحقيق

عين معمولي «رأيتكم» و «تراك»، ثم ترجم النص:

- «قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» (الأنعام: ٤٠).

راجع: التبيان في تفسير القرآن: ج ٤، ص ١٣٢؛ و شرح الرضي على الكافية: ج ١، ص ٢١٥؛ و النحو الوافي: ج ٢، ص ١٥.

- أَتُرَاكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ عَقَّرْتُ لَكَ فِي الشَّرَابِ وَجْهِي؟ (الكافي: ج ١، ص ٢٢٨).
- راجع: شرح الرضي على الكافية: ج ٤، ص ١٤٩؛ و النحو الوافي: ج ٢، ص ١٥.



الْفَاعِلُ



الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي «أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نَعَمَ الْفَتَى»
لَمَّا فَرَعَ الْمُصَنَّفُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ، شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا يَطْلُبُهُ الْفِعْلُ التَّامُّ
مِنَ الْمَرْفُوعِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ أَوْ نَائِبُهُ.

تَعْرِيفُ الْفَاعِلِ

فَأَمَّا الْفَاعِلُ فَهُوَ الْأِسْمُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ عَلَى طَرِيقَةِ «فَعَلَ»، أَوْ شَبْهُهُ. وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ.
وَ الْأِسْمُ يَشْمَلُ الصَّرِيحَ وَ الْمُؤَوَّلَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ
الْكِتَابَ» (العنكبوت: ٥١).

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ» نَحْوَ «زَيْدٌ» فِي «زَيْدٌ أَخُوكَ» وَ «زَيْدٌ قَامَ» وَ «زَيْدٌ
قَائِمٌ» أَي هُوَ.

وَ خَرَجَ بِقَوْلِنَا: «عَلَى طَرِيقَةِ فَعَلَ» مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ عَلَى طَرِيقَةِ «فَعَلَ»، وَ هُوَ نَائِبُ
الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ».

المراد بـ «شبهه
الفعل» هنا

وَ الْمُرَادُ بِشَبْهِهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ اسْمُ الْفَاعِلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَ
مَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ» (البقرة: ٢٨٣)؛ وَ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّهَا بَقْرَةٌ
صَفْرَاءُ فَاقْعُ لُونُهَا» (البقرة: ٦٩)؛ وَ الْمَصْدَرُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ
بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» (البقرة: ٢٥١)؛ وَ اسْمُ الْفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
«هِيَ بَاتٍ مِثْلُ الدَّلَّةِ»^(١)؛ وَ الظَّرْفُ وَ الْجَارُ وَ الْمَجْرُورُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ اللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ

١. الاحتجاج: ج ٢، ص ٣٠٠.

عَظِيمٌ» (التغابن: ١٥) و «أَفِي اللَّهِ سَكُّ» (إبراهيم: ١٠)؛^(١) و «أَفْعَل» التفضيل، نحو: «لم أرَ تلميذاً أجدرَ به الثناء من صاحب الاجتهاد».^(٢)
و إلى ما ذكر أشار المصنّف بقوله: «كمرفوعي...»؛ فمثل للمرفوع بالفعل بـ «أتى زيد»، و للمرفوع بشبهه بـ «منيراً وجّهه».
و أشار بقوله: «نعم الفتى» إلى أنّه لا فرق في الفعل بين المتصرّف، نحو «أتى زيد»، و غيره.

أحكام الفاعل

و بَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ
حكم الفاعل التأخر عن رافعه، و لا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: «زيد قام»
على أن يكون «زيد» فاعلاً مقدّماً، خلافاً للكوفيّين. و تظهر فائدة الخلاف في غير صورة
الإفراد، فيجب على مذهب البصريّين أن تقول: «الزيدان قاما»، و «الزيدون قاموا»،
فتأني بألف و واو في الفعل، و يكونان فاعليّن، و هذا معنى قوله: «... و بعد فعل فاعل».
أما على مذهب الكوفيّين فيجوز: «الزيدان قام».

لزوم تأخر
الفاعل عن
رافعه

و لا بُدَّ للفعل و شبهه من مرفوع؛ فإن ظهر فلا إضمار، سواء كان اسماً ظاهراً أو
ضميراً بارزاً، نحو: «قام زيد»؛ و إلّا فهو ضمير مستتر، نحو: «زيد قام»، أي هو.

لزوم ذكر الفاعل
ظاهراً أو ضميراً

وَ جَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ «فَازَ الشُّهَدَاءُ»
وَ قَدْ يُقَالُ: «سَعِدَا» وَ «سَعِدُوا» وَ الْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
مذهب جمهور العرب أنّه إذا أُسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع، و جب تجريده
من علامة تدلّ على التثنية أو المجموع، فيكون كحاله إذا أُسند إلى مفرد؛ فتقول: «قام
الزيدان» و «قام الزيدون» و «قامت الهندات».

تجريد الفعل
من علامتي
التثنية و الجمع
عند الإسناد إلى
ظاهر

١. هذا بعض وجوه الإعراب في الآيتين.

٢. و لا يراد بشبه الفعل هنا اسم المفعول، لأنّه يشبه فعلاً على طريقة «فعل».

فعلى مذهبهم يكون الاسم الظاهر في نحو: «قاما الزيدان» و «قاموا الزيدون» و «قُمْنَ الهنداتُ» مبتدأ مؤخرًا، و ما اتَّصل به اسماً -لا حرفاً- في موضع رفع به، و الجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر.

و يحتمل وجهاً آخر و هو أن يكون ما اتَّصل بالفعل مرفوعاً به، و ما بعده بدلٌ منه. و أشار بقوله: «و قد يُقال «سَعِدَا و سَعِدُوا»...» إلى أنه قد يُؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدلُّ على التثنية أو الجمع. و أشعر قوله: «و قد يُقال» بأن ذلك قليل، و هو كذلك؛ فإنَّه لغة بعض العرب، و هم بنو الحارث بن كعب. و هذه اللغة القليلة هي التي يُعبرُّ عنه النحويون بـ «لُغَة: أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ»، و يُعبرُّ عنها المصنِّف في كتبه بـ «لُغَة: يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ و مَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»^(١).

وَ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرًا كَمَثَلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَأَ؟»
إذا دلَّ دليل على الفعل جاز حذفه و إبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: «مَنْ قَرَأَ؟» فتقول: «زَيْدٌ»، التقدير: «قَرَأَ زَيْدٌ».

جواز حذف
الفعل مع
الدليل

و قد يُحذف الفعل وجوباً و ذلك إذا وقع اسم مرفوع بعد «إِنْ» أو «إِذَا»، كقوله تعالى: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٦)؛ فـ «أَحَدٌ» فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، تقديره: «إِنْ اسْتَجَارَكَ»؛ و كذا ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١). و هذا مذهب جمهور النحويين.^(٢)

وَ «تَاءٌ» تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَ «أَبَتْ هِنْدُ الْأَدْيِي»
وَ إِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ
إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث، لِحِقَّتْهُ «تاء» ساكنة تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً، حقيقياً أو مجازياً، نحو: «فَامَتْ هِنْدٌ» و «طَلَعَتِ الشَّمْسُ». لكن لها حالتان:

حكم الفعل
عند الإسناد
إلى مؤنث

١. هكذا وردت في بعض الروايات المنقولة في كتب العامة، كما في الموطأ: ٢: ٢٣٨.

٢. و في المسألة مذهب آخران: أحدهما مذهب الكوفيين، و هو رفعه على أنه فاعل للفعل المتأخر؛ و الثاني مذهب أخفش، و هو رفعه على أنه مبتدأ.

حالة لزومٍ و حالة جواز:

الحالة الأولى: اللزوم، و هو في موضعين:

مواضع وجوب
تأنيث الفعل

أحدهما: أن يُسند الفعل الماضي إلى ضمير مؤنث متصل؛ و لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي و المجازي، نحو: «هِنْدُ قَامَتْ» و «الشمسُ طَلَعَتْ». و منه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنِّي لَكَ هَذَا هَؤُلَاءِ هُؤُمِنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٣٧)، و ﴿وَلَتَنْظُرُنَّ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ (الحشر: ١٨).

فإن كان الضمير منفصلاً لم يُوْتَ بـ «التاء»، نحو: «هِنْدُ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ». الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقيً التانيث متصلاً بالفعل، نحو «قَامَتْ هِنْدٌ». و هو المراد بقوله: «أَوْ مَفْهَمِ ذَاتِ حِرٍّ»^(١) و منه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَةٌ فِرْعَوْنَ قُرَّةَ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾ (القصص: ٩).

مواضع جواز
التأنيث

الحالة الثانية: الجواز، و فهم من كلامه أن «التاء» لا تلزم في غير هذين الموضعين، فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر، فتقول: «طَلَعَ الشَّمْسُ» و «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، و لا في الجمع، على ما سيأتي تفصيله.

وَ قَدْ يُبِيحُ الْفُضْلُ تَرْكَ «التَّاءِ» فِي نَحْوِ: «أَتَى الْقَاضِيَةَ بِنْتُ الْوَاقِفِ» وَ الْحَذْفُ مَعَ فَضْلِ بـ «إِلَّا» فَضْلاً كـ «مَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ» إِذَا فَضَّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَ فَاعِلِهِ الْمُوْنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِ «إِلَّا»، جاز إثبات «التاء» و حذفها، فتقول: «أَتَى الْقَاضِيَةَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»، و الأجود «أَتَتْ».

و إذا فَضَّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَ الْفَاعِلِ الْمُوْنَّثِ بـ «إِلَّا»، لم يَجْزُ إِثْبَاتُ «التَّاءِ» عِنْدَ الْجُمْهُورِ، فتقول: «مَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ»، و «مَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ». فقول المصنف: «إِنَّ الْحَذْفَ مَفْضَلٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ» يُشْعِرُ بِأَنَّ الْإِثْبَاتَ أَيْضاً جَائِزٌ، و ليس كذلك؛ لأنَّ الْإِثْبَاتَ قَلِيلٌ جَدًّا، و هو في الشعر.

١. و أصل «حِرٍّ»: «حِرْحٍ»، فَحُذِفَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ.

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَضْلٍ وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَع
قد تُحذف «التاء» من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، و هو قليل
جداً، حكى سيبويه: «قال فلانة».

و قد تُحذف منه إذا أُسند إلى ضمير المؤنث المجازي، و هو مخصوص بالشعر،
كقول عامر بن جُوَيْن الطائي:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَ لَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
وَ «التاء» مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُدَكَّرَ كَ «التاء» مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ
وَ الْحَذْفِ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنُ
إذا أُسند الفعل إلى جمع، فإن كان جمع سلامة لمذكر، لم يجز اقتران الفعل بـ «التاء»،
تقول: «قام الزيدون».

و إن لم يكن جمع سلامة لمذكر، بأن كان جمع تكسير لمذكر أو لمؤنث أو جمع سلامة
لمؤنث، جاز إثبات «التاء» و حذفها، فتقول: «قام الرجال و قامت الرجال» و «قام الهنودُ
و قامت الهنودُ» و «قام الهنداتُ و قامت الهنداتُ». فإثبات «التاء» لتأوله بـ «الجماعة»،
و حذفها لتأوله بـ «الجمع»^(١) و إلى جواز الوجهين أشار بقوله: «كالتاء مع إحدى
اللبن»؛ أي: «التاء» معها كـ «التاء» مع المجازي التأنيث، كـ «لبنة»^(٢).

قال في شرح الكافية: و مثل جمع التكسير ما دل على جمع و لا واحد له من لفظه
كـ «نسوة»، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ (يوسف: ٣٠).
و في حكمه «البنون» حيث جرى مجرى التكسير، لتغير نظم واحده، كما في قوله
تعالى: ﴿أَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (يونس: ٩٠).

١. هذا إذا وقع الجمع بعد الفعل، أما إذا رجع إليه الضمير، فإن كان جمع سلامة لمذكر، فيجب في ضميره
التذكير، مراعاة للمعنى؛ و إن كان جمع تكسير لمذكر عاقل، فيجوز الأمران، مراعاة للمعنى و للفظ بتأوله
بـ «الجماعة»؛ و يجب التأنيث في غيرها.

٢. و هو ما يُعمل من الطين.

و أشار بقوله: «و الحذف في نعم الفتاة...» إلى أنه يجوز في «نعم» و أخواتها إثبات «التاء» و حذفها، و إن كان الفاعل مفرداً مؤنثاً حقيقياً، فنقول: «نعم المرأة هند، و نعمت المرأة هند». و إنما جاز ذلك، لأن فاعلها مقصودٌ به استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التوكسير؛ لشبهه به في أن المقصود به متعدّد.

و معنى قوله: «استحسنوا» أن الحذف في هذا و نحوه حسن، و لكن الإثبات أحسن من الحذف.

و اعلم أن ما ثبت للماضي من أحكام التأنيث، ثبت لغير الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة: ٢٨٢).

و الأصل في الفاعل أن يتصلاً و الأصل في المفعول أن ينفصلاً
و قد يجاء بخلاف الأصل و قد يجي المفعول قبل الفعل
الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل؛ لأنه كالجزء منه؛ و لذلك يسكن له آخر الفعل
إن كان ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: «ضربت» و «ضربت»، و إنما سكونه كراهة
توالي أربع متحرّكات في الكلمة الواحدة؛ فدّل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة
الواحدة.

أصالة اتصال
الفاعل بالفعل
و انفصال
المفعول عنه

و الأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل، بأن يتأخر عن الفاعل.
و يجوز تقديمه على الفاعل إلا فيما يأتي، و هذا معنى قوله: «و قد يجاء بخلاف
الأصل».

حكم تقديم
المفعول على
الفاعل و الفعل

و أشار بقوله: «و قد يجيء المفعول قبل الفعل» إلى أن المفعول قد يتقدّم على الفعل،
و هو على قسمين:

أحدهما: ما يجب تقديمه، كما إذا كان اسم شرط، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا
فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠)؛ أو اسم استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ
تُنْكِرُونَ﴾ (غافر: ٨١).

و الثاني: ما يجوز تقديمه و تأخيره، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، فنقول: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ».

وَ آخِرِ الْمَفْعُولِ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ
يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما و لم توجد قرينة تبيّن الفاعل من المفعول، نحو: «نَصَرَ عَيْسَى مُوسَى»، فيجب كون «عيسى» فاعلاً و «موسى» مفعولاً. و هذا معنى قوله: «و آخر المفعول إن لبس حذر». و مع القرينة جاز التقديم و التأخير، نقول: «أَكَلَ الْكَمَثَرِيُّ مُوسَى». و معنى قوله: «أو أضم الفاعل غير منحصر» أنه يجب أيضاً تقديم الفاعل إذا كان ضميراً غير محصور، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»؛ فإن كان محصوراً و جب تأخيره، نحو: «ما ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا».

وَ مَا بـ «إِلَّا» أَوْ بـ «إِنَّمَا» انْحَصَرَ
إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إِلَّا» أو بـ «إِنَّمَا» و جب تأخيره، فمثال الفاعل المحصور قوله تعالى: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» (فاطر: ٢٨)، و قوله تعالى: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» (آل عمران: ٧). و مثال المفعول المحصور قوله تعالى: «وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا» (يونس: ٣٦)، و قوله تعالى: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ» (الأعراف: ٣٣). و قد يتقدم المحصور على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره، كما في الحصر بـ «إِلَّا»، نحو: «ما ضَرَبَ إِلَّا عَمْرٌ وَ زَيْدًا»، و «ما ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدًا». و منه قول الشاعر: ما عابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَ لا جَفَا قَطُّ إِلَّا جَبًّا بَطْلًا وَ أَمَّا الْمَحْصُورُ بـ «إِنَّمَا» فلا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه عليه؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره.

وَ شَاعَ نَحْوُ: «خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ» وَ شَذَّ نَحْوُ: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ»

جواز تقديم
المفعول
المشتمل على
ضمير الفاعل

أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، نحو: «خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ». و إنما جاز ذلك، لأنّ الفاعل متقدم رتبة و إن تأخر لفظاً.

و قوله: «شَدَّ...» أي: شَدَّ عود الضمير من الفاعل المتقدّم على المفعول المتأخّر، نحو: «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ»؛ و إنّما شَدَّ ذلك، لأنّ فيه عود الضمير على متأخّر لفظاً و رتبةً، و هو ممنوع عند جمهور النحويّين، و أجازها المصنّف، تَبَعاً لأبي عبد الله الطّوال الكوفيّ و أبي الفتح بن جنيّ.

شُدُوذ تقدِيم
الفاعل
المشتمل على
ضمير المفعول

دفتر تدوین متون درسی حوزه های علمیه

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

ما يُنُوبُ عَنِ الْفَاعِلِ وَأَحْكَامُهُ

نيابة المفعول
به عن الفاعل

يَنْبُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنِ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَ «نَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ»
يُحذفُ الفاعلُ و يُقَامُ المفعولُ به مَقَامَهُ، و يُعَبَّرُ عنه بـ «مَفْعُولٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ»؛
فِيُعطَى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، و وجوب التأخر عن رافعه، و عدم جواز حذفه،
و نحوها. و ذلك نحو: «نَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ»، و الأصل: «نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ».

نيابة الظرف و
المصدر و الجاز
و المجرور

و قَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةِ حَرِيٍّ
أشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به، أُقيم الظرف أو المصدر أو الجار
و المجرور مَقَامَهُ، و شَرَطَ في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي صالحاً لها لفظاً
و معنًى، نحو قولك: «سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» و «ضَرَبَ ضَرْباً شَدِيداً» و «مَرَّ بَزِيدٍ».
و احترز بذلك ممّا لا يَصْلُحُ لها لفظاً، كالظرف الغير المتصرف؛ أي ما لَزِمَ النصب
على الظرفية، نحو: «سَحَرَ» - إذا أُريدَ سحر يوم بعينه - و «عِنْدَكَ»؛ و كالمصادر غير
المتصرفة، نحو: «مَعَاذَ اللَّهِ»؛ و ممّا لا يَصْلُحُ لها معنًى، و هو ما لا فائدة فيه من الظرف
و المصدر و الجار و المجرور، فلا تقول: «سِيرَ وَقْتاً» و لا «ضَرَبَ ضَرْباً» و لا «جَلَسَ
في دار».

و فُهِمَ من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه لا يجوز نيابة التمييز و لا المفعول له و لا
المفعول معه و لا غيرها من متعلقات الفعل.

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هُذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، مَفْعُولٌ بِهِ، وَمَصْدَرٌ وَظَرْفٌ وَجَارٌّ وَمَجْرُورٌ، تَعَيَّنَتْ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ». وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ مَقَامَهُ مَعَ وُجُودِهِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَاذًّا أَوْ مُؤَوَّلًا.

حكم نيابة غير
المفعول به مع
وجوده

وَبَاتَّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنَ بَابِ «كَسَا» فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى» يَجُوزُ إِقَامَةُ أَيُّهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فَتَقُولُ: «يُكْسِي زَيْدٌ جَبَّةً» وَتَقُولُ: «أَعْطَى عَمْرٌو دِرْهَمًا»، وَإِنْ شَتَّتْ أَقَمْتَ الثَّانِي، فَتَقُولُ: «يُكْسِي زَيْدًا جَبَّةً»، وَ«أَعْطَى عَمْرًا دِرْهَمًا».

حكم نيابة
المفعول الثاني
من باب «كسا»

وَأَمَّا إِذَا حَصَلَ اللَّبْسُ وَجِبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ، فَتَقُولُ: «أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا»، فِي مِثْلِ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا»، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ أَخِيذًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَبَاتَّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ...» فَإِنَّ عَنِّي بِهِ أَنَّهُ اتَّفَاقٌ مِنْ جِهَةِ النُّحُوِيِّينَ كُلِّهِمْ، فَلَيسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةً وَالثَّانِي نَكْرَةً تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَ إِنْ لَمْ يَحْصَلْ لَبْسٌ بِإِقَامَةِ الثَّانِي، فَلَا يَجُوزُ: «أَعْطَى زَيْدًا دِرْهَمًا».

فِي بَابِ «ظَنَّ» وَ«أَرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولَيْنِ مِنْ بَابِ «ظَنَّ»، أَوْ كَانَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ، كـ «أَرَى»، فَلَا شَهْرَ عِنْدَ النُّحُوِيِّينَ أَنَّهُ يَجِبُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَتَقُولُ: «ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا» وَ«أَعْلَمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا».

حكم نيابة
المفعول الثاني
والثالث من
باب «ظَنَّ» و
«أَرَى»

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْمَصْنَفَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ فِي الْبَابَيْنِ، لَكِنْ يَشْتَرَطُ الْأَوَّلُ يَحْصُلُ لَبْسٌ، فَتَقُولُ: «ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا» وَ«أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا».

إعراب ما سوى النائب

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقْنَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا
حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل؛ فكما أنّ الفعل لا يرفع إلا فاعلاً
واحداً، كذلك لا يرفع الفعل المبني للمفعول إلا مفعولاً واحداً. فلو كان للفعل معمولان
فأكثر، أقيمت واحداً مقامَ الفاعل و نصبت الباقي، فنقول - كما مرّ -: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا»
و «أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا» و «ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ».

دوره‌های علمی
مئون درسی حوزه های علمی

التمرين

(١) أعرب و وضح:

وما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّفَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا
(٢) أذكر حكم إسناد الفعل إلى الفاعل أو نائبه من حيث العدد و الجنس وجوباً أو جوازاً:

- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ (البقرة: ٢٣٣).
- ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ (المُرْسَلَات: ١١).
- ﴿قَالَ أَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (يونس: ٩٠).
- ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: ٢٣).

(٣) أذكر الفاعل أو نائب الفاعل في النصوص التالية:

- ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ (المائدة: ٧١).
- ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ (الفجر: ٢٣).
- ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ (البقرة: ٦٩).
- ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ (النمل: ٨).

التحقيق

عَيَّنْ فاعل «لَمْ يَهْدِ» و نائب فاعل «حِيلَ» و ترجم الآيتين:

- ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾ (السجدة: ٢٦).

راجع: مجمع البيان في تفسير القرآن: ج ٨، ص ٥٢٢؛ و تفسير جوامع الجامع: ج ٣، ص ٢٩٥.

- ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (سيا: ٥٤).

راجع: مغني اللبيب: ج ٢، ص ٥١٦؛ و البحر المحيط في التفسير (لأبي حيان): ج ٨، ص ٥٦٧.

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَ لُزُومُهُ

الفِعْلُ الْمُتَعَدِّي

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ «هَاءَ» غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ: «عَمِلَ»
ينقسم الفعل إلى متعدي و لازم:

المتعدي^(١): هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرٍّ، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا». و
اللازم ما ليس كذلك.

و علامة المتعدي أن تتصل به «هاء» تعود على غير المصدر، و هي «هاء» المفعول به،
نحو: «البَابُ أَغْلَقْتَهُ».

أما «هاء» المصدر، فإنها متصلة بالمتعدي و اللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، نحو:
«الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا»، و «الْقِيَامُ قُيِّمْتُهُ»: ف«الهاء» نائب عن المفعول المطلق.

فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ»
شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله، نحو: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ».
فإن ناب عنه و جب رفعه، نحو: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ».

و الأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام:
أحدها: ما يتعدى إلى مفعول واحد، كـ «ضَرَبَ».

و القسم الثاني: ما يتعدى إلى مفعولين؛ و هو قسمان: أحدهما: ما أصل المفعولين فيه
المبتدأ و الخبر، كـ «ظَنَّ» و أخواتها؛ و الثاني ما ليس أصلهما ذلك، كـ «أَعْطَى» و «كَسَا».
و القسم الثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كـ «أَعْلَمَ» و «أَرَى».

١. و يُسَمَّى أَيْضاً «وَاقِعاً» و «مَجَاوِزاً».

الفِعْلُ اللَّازِمُ

وَلَا زِمَ غَيْرَ الْمُعَدِّي وَحْتِمَ لُزُومَ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَ «نَهَمَ»
 كَذَا «أَفْعَلَّ» وَالْمُضَاهِي «أَقْعَنَسَا» وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا
 أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدِّي لَوَاحِدٍ كَ «مَدَدَهُ فَاْمَتَدَّ»
 الفعل اللازم هو ما ليس بمتعدِّ. (١) و علامته أنه لا يتصل به «هاء» غير المصدر.

تعريف الفعل
اللازم و علامته

و يَتَحْتَمُّ اللَّزُومُ لِكُلِّ فِعْلٍ دَالٌّ عَلَى سَجِيَّةٍ - وَ هِيَ الطَّبِيعَةُ -، نَحْوُ «شَرَفَ» وَ «كَرَّمَ» وَ
 «ظَرَفَ» وَ «نَهَمَ»؛ وَ كَذَا كُلُّ فِعْلٍ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلَّ»، نَحْوُ «اقْشَعَرَ» وَ «اطْمَأَنَّ»؛ أَوْ عَلَى
 وَزْنِ «أَفْعَلَّ»، نَحْوُ «أَقْعَنَسَسَ» وَ «احْرَنْجَمَ»؛ أَوْ دَلٌّ عَلَى نَظَافَةٍ، نَحْوُ: «طَهَّرَ الثَّوْبَ وَ
 نَظَّفَ»؛ أَوْ دَلٌّ عَلَى دَنَسٍ، نَحْوُ: «دَنَسَ الثَّوْبَ وَ وَسَخَ»؛ أَوْ دَلٌّ عَلَى عَرَضٍ، نَحْوُ: «مَرَضَ
 زَيْدٌ، وَ احْمَرَّ»؛ أَوْ كَانَ مُطَاوِعًا لِمَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: «مَدَدْتُ الْحَدِيدَ فَاْمَتَدَّ»
 وَ «دَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَخَّرَجَ».

الأفعال التي
تحتّم لزومها

وَ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «لِوَاحِدٍ» مِمَّا طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا إِلَى وَاحِدٍ،
 نَحْوُ: «فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهَمَهَا» وَ «عَلَّمْتُهُ النُّحُوَّ فَتَعَلَّمَهُ».

وَ عَدَّ لِأَزْمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَ إِنْ حُذِفَ فَالِنَّصْبِ لِلْمُتَجَرِّ
 نَقْلًا وَ فِي «أَنَّ» وَ «أَنَّ» يَطَّرِدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسَ كَ «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»
 تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، وَ ذَكَرْنَا أَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَصِلُ
 إِلَى مَفْعُولِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»؛ وَ قَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْهُ (٢) فَيَصِلُ إِلَى
 مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ زَيْدًا»؛ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ»
 (الأعراف: ١٦).

تعديّة الفعل
اللازم

المنصوب
بنزع الخافض

١. فهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرّ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، أو لا مفعول له، نحو: «فَامَ زَيْدٌ». وَ يُسَمَّى
 أَيْضًا «قَاصِرًا» وَ «غَيْرَ مُتَعَدِّ» وَ «مُتَعَدِّيًّا بِحَرْفِ جَرٍّ».

٢. وَ اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ - أَيْضًا -، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ اخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ
 سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا» (الأعراف: ١٥٥).

و مذهب الجمهور أنه لا ينفاس حذف حرف الجرّ مع غير «أن» و «أن»، بل يقتصر فيه على السماع، و أمّا «أن» و «أن» فيجوز حذف حرف الجرّ معها قياساً مطّرداً بشرط أمن اللبس، كقولك: «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»، و الأصل: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا»؛ أي: مِنْ أَنْ يُعْطُوا الدِّيَّةَ. و مثال ذلك مع «أن»: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ»، فيجوز حذف «من»، فتقول: «عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ»؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (البقرة: ٢٥).

فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ» أو «رَغِبْتُ فِي أَنَّكَ قَائِمٌ»، فلا يجوز حذف «في»؛ لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس. و اختلف في محل «أن» و «أن» عند حذف حرف الجرّ؛ فذهب الأخفش إلى أنّها في محل جرّ، و ذهب الكسائي إلى أنّها في محلّ نصب، و ذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

حُكْمُ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْمَفَاعِيلِ عَلَى الْآخَرِ

و الأصلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَ «مَنْ» مِنْ «أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُمْ نَسِجَ الْيَمَنِ» زَتَبُ المفاعيل إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين الثاني منها ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرْهَمًا»، فالأصل تقديم «زيد» على «درهم»؛ لأنّه فاعلٌ في المعنى، لأنّه الآخذ للدرهم. و كذا «كَسَوْتُ زَيْدًا حَبَّةً» و «أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُمْ نَسِجَ الْيَمَنِ».

و يجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنًى، لكنّه خلاف الأصل.

و يَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبِ عَرَا وَ تَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى
أي: يلزم الأصل - و هو تقديم الفاعل في المعنى - إذا طرأ ما يوجب ذلك، و هو خوف اللبس، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا»؛ فيجب تقديم الآخذ منها، و لا يجوز تقديم غيره.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى، نحو «أعطيت الدرهم صاحبه»: فلا يجوز تقديم «صاحبه» وإن كان فاعلاً في المعنى؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

حُكْمُ حَذْفِ الْمَفْعُولِ الْفَضْلَةِ

وَحَذْفُ فَضْلَةِ أَجْزٍ إِنْ لَمْ يَضُرَّ^(١) كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ الْفَضْلَةُ: ما يمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به.^(٢) فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في «ضربت زيدا»: «ضربت»، وفي «أعطيت زيدا درهماً»: «أعطيت». ومنه قوله تعالى: «فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى» (الليل: ٥)، وقوله تعالى: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» (الضحى: ٥)، وقوله تعالى: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ» (التوبة: ٢٩)، التقدير -و الله أعلم-: حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ.

جواز حذف
المفعول

فإن ضُرَّ حَذْفُ الْفَضْلَةِ، لم يجز، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتُ؟»، فتقول: «ضربت زيدا»، أو وقع محصوراً، نحو: «ما ضربت إلا زيدا». فلا يفهم المقصود عند حذفه.

عدم جواز
الحذف

حُكْمُ حَذْفِ عَامِلِ الْمَفْعُولِ

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَ قَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتُ؟» فتقول: «زيداً»، التقدير: «ضربت زيدا»، فحذف «ضربت» لدلالة ما قبله عليه. وقد يكون حذف الناصب واجباً، كما في باب الاشتغال والنداء والاختصاص والتحذير والإغراء.

١. الضَّيْرُ وَالضَّرُّ وَاحِدٌ.

٢. أي الذي لا يكون خبراً في الأصل؛ وإلا فلا يكون فضلة، وقد سبق حكم المفعول غير الفضلة في باب «ظن وأخواتها»-في الصفحتين ١٠٩ و ١١٠-.

التمرين

(١) أعرب و وضح:

و الأصل سَبَقَ فاعل مَعْنَى كَ «مَنْ» مِنْ «الْبَسَنُ مَنْ زَارَكُمْ تَسَجَ الْيَمَنُ»

(٢) عَيِّنْ موارد حذف الجارِّ سماعاً و قياساً و بيِّنْ حرف الجرِّ المحذوف:

- «أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ» (العنكبوت: ٢).
- «يُسْتُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» (الحجرات: ١٧).
- «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى» (يونس: ٣٥).

التحقيق

(١) عَيِّنْ حرف الجرِّ المحذوف في قوله تعالى:

«وَتَرَعَّبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ» (النساء: ١٢٧).

راجع: الميزان في تفسير القرآن: ج ٥، ص ١٠٠.

(٢) ما الفرق بين تعديّة الفعل بـ «الهمزة» و تعديته «الباء»؟

راجع: شرح الرضي على الكافية: ج ٤، ص ١٣٩.

حوزه های علمیه



النِّدَاءُ



حُرُوفُ النَّدَاءِ

وَلِلْمَتَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا» وَ «أَيُّ» وَ «آ» كَذَا «أَيَّا» ثُمَّ «هَيَّا»
وَ «الْهُمَزُ» لِلدَّانِي وَ «وَا» لِمَنْ نَدَبَ أَوْ «يَا» وَ غَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبَ
الْمُنَادَى إِذَا مَدَّوْبٌ، وَ إِذَا غَيْرُ مَدَّوْبٍ؛ وَ غَيْرُ الْمَدَّوْبِ إِذَا بَعِيدٌ أَوْ فِي حُكْمِهِ
- كَالنَّائِمِ وَ السَّاهِي -، أَوْ قَرِيبٌ.

حروف النداء
فإن كان بعيداً أو في حكمه، فله من حروف النداء «يَا» و «أَيُّ» و «آ» و «هَيَّا». و إن
كان قريباً فله «الهمزة»، نحو: «أ زِيدُ أَقْبَلُ».

تعريف المنادى
و إن كان مَدَّوْباً؛ وَ هُوَ الْمَتَفَجِّعُ عَلَيْهِ أَوْ الْمَتَوَجِّعُ مِنْهُ، فَهوَ «وَا»، نحو: «وَ زِيدَاهُ» وَ «وَ
ظَهْرَاهُ»، وَ «يَا» أَيْضاً، عِنْدَ عَدَمِ التَّبَاسُهِ بِغَيْرِ الْمَدَّوْبِ؛ فَإِنَّ التَّبَسُّعَ تَعَيَّنَتْ «وَ».

حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ

وَ غَيْرُ مَدَّوْبٍ وَ مُضْمَرٍ وَ مَا جَاءَ مُسْتَعْثَاً قَدْ يَعْرَى فَاعْلَمَا
لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: «وَ زِيدَاهُ»، وَ لا مع الضمير، نحو:
«يَا أَيَّاكَ»، وَ لا مع المُسْتَعْثَا، نحو: «يَا لَزِيدٍ»، وَ لا مع اسم «الله» - تعالى - إذا لم تُعَوِّضْ
في آخره «مياً» مُشَدَّدَةً، كَمَا فِي الْكَافِيَةِ.

مواضع امتناع
حذف حرف
النداء
مواضع جواز
حذفه
وَ أَمَّا غَيْرُ هَذِهِ قَدْ يَعْرَى مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ، بَأَن يُحَدَفَ جَوَازاً، فَتَقُولُ فِي «يَا زِيدُ
أَقْبَلُ»: «زِيدُ أَقْبَلُ»؛ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنَّا هَذَا﴾ (يوسف: ٢٩)، وَ: ﴿رَبِّ
اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ (نوح: ٢٨).

لكنَّ الحذف مع اسم الإشارة قليل، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)؛ أي يا هؤلاء. وكذا مع اسم الجنس، كقولهم: «أَصْبَحَ لَيْلٌ»؛ أي يا لَيْلٌ.

إِعْرَابُ الْمُنَادَى وَبِنَاؤُهُ

وَإِبْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهَدَا

أنواع المنادى

لَا يَخْلُو الْمُنَادَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا أَوْ مِضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ:

١. المنادى المفرد المعرفة أو النكرة المقصودة

فَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى مَفْرَدًا مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مَقْصُودَةً، بُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ؛ فَإِنْ كَانَ يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ بُنِيَ عَلَيْهَا، نَحْوُ: «يَا زَيْدٌ» و «يَا رَجُلٌ» و «يَا رَجُلٌ». و مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف: ٢٩) و «وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ (هود: ٤٤). و إِنْ كَانَ يُرْفَعُ بِـ «الْأَلْفِ» أَوْ بِـ «الْوَاوِ» فَكَذَلِكَ، نَحْوُ: «يَا زَيْدَانِ» و «يَا زَيْدُونَ» و «يَا رَجُلَانِ» و «يَا رَجُلَيْنِ».

و يَكُونُ الْمُنَادَى فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى، وَ نَاصِبُهُ فِعْلٌ مُضَمَّرٌ نَابَتْ «يَا» مَنَابَهُ، فَأَصْلُ «يَا زَيْدٌ»: «أَدْعُو زَيْدًا»، فَحُذِفَ «أَدْعُو» وَ نَابَتْ «يَا» مَنَابَهُ.

حكم ما كان مبنياً قبل النداء

وَ أَنْوَاعُ انْتِزَامِ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَ لِيَجْرَ مَجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا إِذَا كَانَ الْاسْمُ الْمُنَادَى مَبْنِيًّا قَبْلَ النَّدَا، قُدِّرَ بَعْدَ النَّدَا بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: «يَا هَذَا»، وَ يَجْرِي مَجْرَى مَا تَجَدَّدَ بِنَاؤُهُ بِالنِّدَاءِ^(١) فِي أَنَّهُ يَتَّبِعُ بِالرَّفْعِ مُرَاعَاةً لِلضَّمِّ الْمَقْدَّرِ فِيهِ، وَ بِالنَّصْبِ مُرَاعَاةً لِلْمَحَلِّ، فَتَقُولُ: «يَا هَذَا الْعَاقِلُ، أَوْ الْعَاقِلَ»، كَمَا تَقُولُ: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ، وَ الظَّرِيفَ».

١. أي الاسم المعرب، كـ «زيد».

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَاً وَشِبْهَهُ أَنْصَبُ عَادِمًا خَلَاْفَاً
 إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُفْرَدًا نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ أَوْ مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ^(١)، نُسِبَ،
 نَحْوَ قَوْلِ الْأَعْمَى: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي» وَ «يَا غُلَامَ زَيْدٍ» وَ «يَا حَسَنًا وَجْهَهُ»، وَ «يَا ثَلَاثَةً
 وَ ثَلَاثِينَ» فَيَمَنُ سَمِّيْتَهُ بِذَلِكَ.

٢. المنادى
 المفرد النكرة
 غير المقصودة
 أو المضاف أو
 شبهه

وَ نَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَ افْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ: «أَ زَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ»
 إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُفْرَدًا عَلَمًا، وَ وُصِفَ بِـ «ابْنٍ» مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ، وَ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ
 الْمُنَادَى وَ بَيْنَ «ابْنٍ»، جَازَ فِي الْمُنَادَى وَجْهَانِ: الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوِ: «يَا زَيْدُ بْنُ
 عَمْرٍو»؛ وَ الْفَتْحُ^(٢) إِتْبَاعًا، نَحْوِ: «يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو». وَ يَجِبُ حَذْفُ أَلْفِ «ابْنٍ» وَ الْحَالَةُ هَذِهِ خَطَأً.

٣. المنادى
 المفرد العلم
 الموصوف
 بـ «ابن»

وَ الضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ «الابْنَ» عَلَمًا أَوْ يَلِ «الابْنَ» عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
 إِذَا لَمْ يَقَعِ «ابْنٌ» بَعْدَ عَلَمٍ أَوْ لَمْ يَقَعِ بَعْدَهُ عَلَمٌ، وَجِبَ ضَمُّ الْمُنَادَى وَ امْتَنَعَ فَتْحُهُ؛
 فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: «يَا غُلَامُ ابْنَ عَمْرٍو»، وَ مِثَالُ الثَّانِي: «يَا زَيْدُ ابْنَ أَحِينَا». وَ يَجِبُ إِثْبَاتُ أَلْفِ «ابْنٍ» وَ الْحَالَةُ هَذِهِ.

وَ كَذَلِكَ يَجِبُ الضَّمُّ وَ إِثْبَاتُ «الألف» إِنْ فُصِّلَ بَيْنَ الْمُنَادَى وَ بَيْنَ «ابْنٍ»، نَحْوِ: «يَا
 سُلَيْمَانَ النَّبِيَّ ابْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

حُكْمُ نِدَاءِ ذِي «اللام»

وَ بَاضْطِرَّارِ خُصِّ جَمْعُ «يَا» وَ «أَل»
 وَ الْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ وَ شَدَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ
 يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفِ النِّدَاءِ وَ «أَل» فِي اسْمِ «اللَّهُ» تَعَالَى، تَقُولُ: «يَا اللَّهُ» بِقَطْعِ

١. المراد بشبه المضاف هو ما اتصل به شيء متمم معناه، بأن يكون معمولاً له، نحو: «يا وجهاً عند الله» أو معطوفاً قبل النداء، نحو: «يا ثلاثة و ثلاثين» فيمن سمي بذلك.
٢. و الفتح عند المصنف إعراباً، و حذف التنوين للتخفيف، كما يحذف في غير النداء، نحو: «قال محمد بن علي» (راجع شرح التسهيل: ج ٣، ص ٣٩٤ - ٣٩٥).

«الهمزة»، و وصلها. و كذلك يجوز في محكي الجَمَل، نحو: «يا الرجل مُنطَلِقٌ أَقْبَلُ». و أمّا في غيرها فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كقوله:
 فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكَمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا
 و الأكثر في نداء اسم «الله»: «اللَّهُمَّ»، بـ «ميمٍ» مُشَدَّدة مُعَوَّضة من حرف النداء؛ و شَدَّ الجمع بين «الميم» و حرفِ النداء و ذلك في الشعر، نحو قوله:
 إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

فَصَلِّ فِي أَحْكَامِ تَوَابِعِ الْمُنَادَى الْمُنْبِيِّ

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَل» الزَّمَهُ نَصْبًا كَ «أَ زَيْدٌ ذَا الْحَيْلِ»
 إذا كان تابع المنادى المضموم^(١) مضافاً غير مصاحب لـ «الألف و اللام»، و كان نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان، و جَبَّ نَصْبُهُ، نحو: «أَ زَيْدٌ ذَا الْحَيْلِ»، و نحو قول النبي ﷺ: «وَأَنْتِ يَا فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ زَوْجَتُهُ»،^(٢) أي عليّ ﷺ، و «يَا تَمِيمٌ كُلَّكُمْ»^(٣)، و «يَا زَيْدٌ صَاحِبَ عَمْرٍو».

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ وَاجْعَلًا كَمَسْتَقِيلٌ نَسَقًا وَبَدَلًا
 أي ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه و نصبه، و هو المضاف المصاحب لـ «أَل»، و المفرد، فتقول في النعت: «يَا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَبِّ» و «يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ»، برفع «الكريم» و «الظريف»، و نصبهما.

و حكم عطف البيان و التوكيد حكم النعت، فتقول: «يَا رَجُلُ زَيْدٍ، وَ زَيْدًا»، و «يَا تَمِيمٌ أَجْمَعُونَ وَ أَجْمَعِينَ».

١. إذا كان المنادى منصوباً يُنصَبُ تابعه، نحو: «يَا عَبْدَ اللَّهِ الظَّرِيفَ».

٢. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ج ١، ص ٣٦.

٣. إذا كان تابع المنادى متصلاً بضميره جاز في هذا الضمير وجهان: إتيانه ضمير غيبة، من جهة كون المنادى ظاهراً، و إتيانه ضمير خطاب، من جهة النداء، نحو: «يَا تَمِيمٌ كُلَّكُمْ، أَوْ كُلَّكُمْ».

١. حكم النعت و التوكيد و عطف البيان: أ. إذا كان التابع مضافاً بدون «أَل»

ب. إذا كان التابع مضافاً مع «أَل» أو مفرداً

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسِقِ الْمَجْرَدِ مِنْ «أَل» وَ الْبَدَلُ فِي حِكْمِ الْمَنَادَى الْمَسْتَقِلِّ؛ فَيَجِبُ ضَمُّهُ إِذَا كَانَ مَفْرَدًا، نَحْوُ: «يَا رَجُلٌ وَ زَيْدٌ»، وَ «يَا رَجُلٌ زَيْدٌ»، وَ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُضَافًا، نَحْوُ: «يَا زَيْدٌ وَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ»، وَ «يَا زَيْدٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ». وَ إِلَى هَذَا أُشَارُ بِقَوْلِهِ: «وَ اجْعَلْ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَ بَدَلًا».

٢. حكم عطف النسق المجرد من «أل» و البدل

وَ إِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَل» مَا نَسَقًا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَ رَفْعٌ يُنْتَقَى إِنْ كَانَ التَّابِعُ الْمَنَسُوقَ بِـ «أَل» جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ وَ النَّصْبُ؛ وَ الرَّفْعُ هُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ، وَ لِهَذَا قَالَ: «وَ رَفْعٌ يُنْتَقَى»؛ أَي يُخْتَارُ؛ فَتَقُولُ: «يَا زَيْدٌ وَ الْعَلَامُ». وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا جِبَالُ أُوِّبِي مَعَهُ وَ الطَّيْرُ» (سبأ: ١٠) بِنَصْبِ «الطَّيْرُ» وَ رَفْعِهِ.

٣. عطف النسق المصحوب لـ «أل»

وَ «أَيُّهَا» مَصْحُوبٌ «أَل» بَعْدَ صَفِهِ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ وَ «أَيُّهَا» «أَيُّهَا الَّذِي» وَرَدَ وَ وَصَفُ «أَيُّ» بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ قَدْ يَقَعُ «أَيُّ» مُنَادَى، فَيَجِبُ أَنْ يُوتَى بَعْدَهَا بِصِفَةٍ، فَيُقَالُ: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»؛ فَـ «أَيُّ» مُنَادَى مَفْرَدٌ، فَيُنْبِئُ عَلَى الضَّمِّ، وَ «هَا» زَائِدَةٌ، وَ «الرَّجُلُ» صِفَةٌ لـ «أَيُّ»، وَ يَجِبُ رَفْعُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ، وَ «أَيُّ» وَصَلَةٌ لِنِدَائِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ نِدَاءُ مَا فِيهِ «أَل» إِلَّا بِوَصَلَةٍ.^(١)

«أَيُّ» الوصلية و لزوم نعتها

وَ لَا يُوصَفُ «أَيُّ» إِلَّا بِاسْمِ جِنْسٍ مُحَلِّيٍّ بِـ «أَل»، كَمَا مَرَّ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ» (الانشقاق: ٦)؛ أَوْ بِاسْمِ إِشَارَةٍ، نَحْوُ: «يَا أَيُّهَا أَهَذَا أَقْبَلُ»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ:

ما توصف به «أَيُّ»

أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِسَيِّءِ نَحْتِهِ عَنِ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ أَوْ بِمَوْصُولٍ مُحَلِّيٍّ بِـ «أَل»، نَحْوُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا»؛ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» (التوبة: ١١٩).

وَ قَدْ تَزَادَ فِي «أَيُّ» «النَّاءُ» لِلْمَوْنِثِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * رَجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً» (الفجر: ٢٧ وَ ٢٨).

١. الوصلة لنداء ما فيه «أل» شيتان: «أَيُّ» و أساء الإشارة كما يأتي قريباً.

لزوم نعت
«هذا» الوصلية
و حكمه

و ذُو إِشَارَةٍ كَ «أَيِّ» فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكَهَا يُفِيئَتِ الْمَعْرِفَةَ
إِذَا جُعِلَ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَصَلَةً لِنِدَاءٍ مَا بَعْدَهُ، وَجِبَ رَفْعُ مَا بَعْدَهُ صِفَةً لَهُ، نَحْوُ: «يَا هَذَا
الرَّجُلُ»، وَ «يَا هَذَا الْقَائِمُ»، كَمَا يَجِبُ رَفْعُ صِفَةِ «أَيِّ».

حكم نعت
«هذا» غير
الوصلية

فَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَصَلَةً لِنِدَاءٍ مَا بَعْدَهُ -بَأَنَّ كَانَ مَقْصُودًا بِالنِّدَاءِ- لَمْ يَجِبْ رَفْعُ
صِفَتِهِ، بَلْ يَجُوزُ الرِّفْعُ وَ النِّصْبُ.

حكم المنادى
المكتر المضاف

فِي نَحْوِ: «سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَ ضَمٍّ وَ افْتِحَ أَوَّلًا تُصَبُّ
إِذَا كُرِّرَ الْمُنَادَى مِضَافًا، نَحْوُ: «يَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ»، فَيَجِبُ نِصْبُ الثَّانِي، وَ يَجُوزُ
فِي الْأَوَّلِ الضَّمُّ، لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ مَعْرُوفٌ، وَ النِّصْبُ، لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الثَّانِي عِنْدَ سَبْيُوِيهِ،
أَوْ إِلَى مَحْذُوفٍ عِنْدَ الْمَبْرُودِ.
فَإِنْ ضُمَّ الْأَوَّلُ كَانَ الثَّانِي مَنْصُوبًا عَلَى التَّأَكِيدِ، أَوْ عَلَى إِضْهَارِ «أَعْنِي»، أَوْ عَلَى
الْبَدَلِيَّةِ أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ، أَوْ عَلَى النِّدَاءِ، يُقَالُ: «يَا تَمِيمُ تَمِيمَ عَدِيٍّ».

حوزه های علمیه

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى «يَاءِ» الْمُتَكَلِّمِ

وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يَضْفُ لِـ «يَا» كـ: «عَبْدِ، عَبْدِي، عَبَدَ، عَبَدًا، عَبْدِيَا»
 إذا أُضِيفَ الْمُنَادَى إِلَى «يَاءِ» الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ:
 الْأَوَّلُ: ثَبُوتُ «الْيَاءِ» مَفْتُوحَةً فِيهَا آخِرُهُ «الْفَّ»، نَحْوُ: «يَا مَوْلَايَ، وَيَا فِتَايَ»، أَوْ
 «وَأَوْ»، نَحْوُ: «يَا مُسْلِمِيَّ»، أَوْ «يَاءٌ» غَيْرَ مُشَدَّدَةٍ، نَحْوُ: «يَا قَاضِيَّ».

الثَّانِي: حَذْفُ «الْيَاءِ» مَعَ كَسْرِ مَا قَبْلَهَا أَوْ فَتْحِهِ فِيهَا كَانَ آخِرُهُ «يَاءٌ» مُشَدَّدَةٍ، نَحْوُ:
 «يَا كُرْسِيَّ».

حكم المنادى
المضاف إلى
«الياء»:
١. إن كان معتلاً

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه:
 أحدها: حذف «الياء» والاستغناء بالكسرة، نحو: «يا عبدي»، وهذا هو الأكثر، ومنه
 قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ (الزمر: ١٠).
 الثاني: إثبات «الياء» ساكنة، نحو: «يا عبدي».
 الثالث: قلب «الياء» «الفاء» وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: «يا عبداً».
 الرابع: قلبها «الفاء» وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحةً، نحو: «يا عبداً».
 الخامس: إثبات «الياء» محرّكة بالفتح، نحو: «يا عبدي». ومنه أو من الثاني قوله
 تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٣).

٢. إن كان
صحيحاً

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَحَذْفُ «الْيَاءِ» اسْتَمَرَّ فِي «يَا ابْنَ أُمَّ» «يَا ابْنَ عَمِّ» لَا مَفْرَ
 إِذَا أُضِيفَ الْمُنَادَى إِلَى مُضَافٍ إِلَى «يَاءِ» الْمُتَكَلِّمِ، وَجِبَ إِثْبَاتُ «الْيَاءِ» إِلَّا فِي «ابْنِ
 أُمَّ» وَ«ابْنِ عَمِّ»، فَتُحَذَفُ «الْيَاءُ» مِنْهَا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَتُكْسَرُ «المِيمُ» أَوْ تُفْتَحُ، فَتَقُولُ:
 «يَا ابْنَ أُمَّ أَقْبَلُ»، وَ«يَا ابْنَ عَمِّ لَا مَفْرَ». وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي
 وَلَا بِرَأْسِي﴾ (طه: ٩٤).

حكم المنادى
المضاف إلى
ما أُضِيفَ إِلَى
«الياء»

حكم نداء
«الأب» و «الأم»
المضافين إلى
«الياء»

وَفِي النَّدَا «أَبْتِ» «أُمَّتِ» عَرَضَ وَاكْسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ «الْيَا» «التَّاءِ» عَوَضَ
يُقَالُ فِي النَّدَاءِ: «يَا أَبْتِ» وَ «يَا أُمَّتِ» بِفَتْحِ «التَّاءِ» وَ كَسْرِهَا، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿قَالَ يَا أَبَتِ أَفَعَلِ مَا تُؤْمَرُ﴾ (الصَّافَّاتُ: ١٠٢). وَ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ «الْيَاءِ»، فَلَا تَقُولُ: «يَا أَبْتِي»
وَ لَا «يَا أُمَّتِي»؛ لِأَنَّ «التَّاءَ» عَوَضَ مِنْ «الْيَاءِ»، وَ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوَضِ وَ الْمُعَوَّضِ مِنْهُ.

دفتر تدوین متون درسی حوزه های علمیه

الاستغاثة

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضًا بِـ «اللام» مَفْتُوحًا كـ «يَا لَمُرْتَضَى»
 إذا استُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى لِيُخَلِّصَ مِنْ شِدَّةٍ أَوْ يُعِينَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةٍ، يُجَرُّ ذَلِكَ الْاسْمُ
 الْمُسْتَغَاثُ بِـ «لام» مَفْتُوحَةً -لأنَّ الْمُنَادَى وَقَعَ مَوْجِعَ الْمُضْمَرِ، وَ «اللام» تَفْتَحُ مَعَ الْمُضْمَرِ،
 نَحْوُ: «لَكَ»-؛ فَيَقَالُ: «يَا لَزِيدٍ لَعَمْرُو» وَ «يَا لَمُرْتَضَى»؛ . وَ نَحْوَهُمَا مَا رُوِيَ عَنِ أَبِي
 الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «شِعَارُهُمْ: يَا لِنَارَاتِ الْحُسَيْنِ عليه السلام»^(١).

حكم
المستغاث

و يُجَرُّ الْمُسْتَغَاثُ لَهُ بِـ «لام» مَكْسُورَةً، كـ «عَمْرُو» فِي الْمِثَالِ.

حكم
المستغاث له

وَ افْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَ فِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اتِّبَاعًا
 إِذَا عَطَفَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ مُسْتَغَاثٌ آخَرَ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ مَعَهُ «يَا» لَزِمَهَا الْفَتْحُ، نَحْوُ:
 «يَا لَزِيدٍ وَ يَا لَعَمْرُو لِبَكْرٍ»؛ وَ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَزِمَ الْكَسْرُ -كَالْمُسْتَغَاثِ لَهُ-، نَحْوُ: «يَا لَزِيدٍ وَ
 لَعَمْرُو لِبَكْرٍ».

حكم
المستغاث
المعطوف

وَ «لام» مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ «ألف» وَ مِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ
 تُحَذَفُ «لام» الْمُسْتَغَاثِ، وَ يُؤْتَى بِـ «ألف» فِي آخِرِهِ، عِوَضًا عَنْهَا، نَحْوُ: «يَا زَيْدًا
 لَعَمْرُو».

جواز تعويض
«الألف»
عن «لام»
المستغاث

وَ مِثْلُ الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ -أَيِ اسْمٍ وَقَعَ مُنَادَى فِي مَقَامِ التَّعَجُّبِ-، نَحْوُ: «يَا
 لَلْعَجَبِ»، فَيُجَرُّ بِـ «لام» مَفْتُوحَةً كَمَا يُجَرُّ الْمُسْتَغَاثُ، وَ تُعَاقِبُ «اللام» فِي الْاسْمِ الْمُتَعَجِّبِ
 مِنْهُ «ألف»، فَتَقُولُ: «يَا عَجَبًا لَزِيدًا».

حكم
المتعجب منه

١. الأُمَالِي (لِلصَّدُوقِ): ص ١٣٠: «وَلَقَدْ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ لِنَصْرِهِ فَوَجَدُوهُ قَدْ قُتِلَ فَهُمْ
 عِنْدَ قَبْرِهِ شُعْتُ غُبْرًا إِلَى أَنْ يَقُومَ الْقَائِمُ فَيَكُونُونَ مِنْ أَنْصَارِهِ وَ شِعَارُهُمْ يَا لِنَارَاتِ الْحُسَيْنِ».

النُّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أَبْهَمَا
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي أَشْتَهَرَ كَ «بِئْرَ زَمَزَمٍ» يَلِي «وَأَمَّنْ حَفَرَ»
المندوب هو: المتفجع عليه، أو المتوجع منه. و حكمه حكم المنادى، فيُضَمُّ إن كان
مفرداً، نحو: «وا زيد» و «وا ظهراً»؛ و يُنصَبُ إن كان مضافاً، نحو: «وا عبد الله» و «وا
ظهراً زيد».

تعريف المنادى
والمندوب و
حكمه

مواضع امتناع
الندبة

و لا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَرْفُوعُ؛ فلا تُنْدَبُ النكرة، فلا يقال: «وا رجلاً»؛ و لا المبهم، كاسم
الإشارة، نحو: «وا هذا»؛ و لا الموصول، إلا إذا كان خالياً من «أل»، و اشتهر بالصلة
شهرةً تُزِيلُ إبهامه، كقولهم: «وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمَزَمَاهُ»؛ فإنه بمنزلة «وا عبد المطلباه».

جواز إلحاق
«الألف»
بالمندوب و
حذف ما قبلها
في موضعين

و مُتَّهَى الْمَنْدُوبِ صَلُّهُ بِ «الْأَلْفِ» مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نَلَتْ الْأَمَلُ
يلحق آخر المنادى المندوب «ألف» جوازا، نحو: «وا زيدا»، و يُحذف ما قبلها إن كان
«ألفاً»، نحو: «وا موسا»، فحذف «ألف» «موسى»، و أُتِي بِ «الْأَلْفِ» لِلدَّلَالَةِ عَلَى النُّدْبَةِ،
و كذلك إن كان ما قبلها تنويناً في آخر صلّة أو غيرها، نحو: «وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمَزَمَاهُ»، و
نحو: «يا غلامَ زيدا»، و الأصل: «وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمَزَمٍ» و «يا غلامَ زيد».

جواز إلحاق
«هاء» السكت
بعد «الألف»
عند الوقف

و وَاقِفَا زِدْ «هَاء» سَكَتٍ إِنْ تَرَدُّ وَ إِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَ «أَلْهَاءُ» لَا تَزِدُ
إِذَا وَقِفَ عَلَى الْمَنْدُوبِ لِحِقِّهِ بَعْدَ «الْأَلْفِ» «هَاءُ» السَّكْتِ، نَحْوُ: «وَ زَيْدَاهُ»، أَوْ وَقِفَ
عَلَى «الْأَلْفِ»، فَالْمَدُّ كَافٍ فِي الْوَقْفِ، وَ لَا تُرَادُ «الْهَاءُ»، نَحْوُ: «وَ زَيْدَا».



التَّرْخِيمُ



تَرْخِيمًا أَحَدِفَ آخِرَ الْمَتَادَى كَ «يَا سَعَا» فِيمَنْ دَعَا «سَعَادًا»
تعريف الترخيم لغة واصطلاحاً
التَّرخِيمُ فِي اللُّغَةِ: تَرْفِيقُ الصَّوْتِ؛ وَ فِي الاصطلاح: حَذْفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي النِّدَاءِ،
نحو: «يَا سَعَا» وَ الْأَصْلُ: «يَا سَعَادُ».

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَبَ بِ «الْهَاءِ» وَ الَّذِي قَدْ رُخِّمًا
كَيْفِيَّةُ التَّرْخِيمِ وَ شَرْطُهُ:

بِحَذْفِهَا وَ قَرُّهُ بَعْدَ وَ احْظَلَا
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَ إِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ
أ. ترخيم المؤنث بـ «الهاء»
إِنْ كَانَ الْمُنَادَى مُؤَنَّثًا بِ «الْهَاءِ» جَازَ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا؛ أَيِ سِوَاءِ كَانَ عَلَمًا، كَ «فَاطِمَةَ»،
أَوْ غَيْرِ عَلَمٍ، كَ «جَارِيَّةٍ»؛ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ، كَ «شَاةٍ»، فَتَقُولُ: «يَا
فَاطِمَ، يَا جَارِيَّ، وَ يَا شَا». وَ لَا يُحَدَفُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٍ آخَرَ، وَ إِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ:
«وَ الَّذِي قَدْ رُخِّمًا بِحَذْفِهَا وَ قَرُّهُ بَعْدُ».

ب. ترخيم غير المؤنث بـ «الهاء»
وَ مَا لَيْسَ مُؤَنَّثًا بِ «الْهَاءِ» لَا يُرْخَمُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:
الأول: أَنْ يَكُونَ رَبَاعِيًّا فَأَكْثَرَ.
الثاني: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا.
الثالث: الْأَلَّا يَكُونَ مَرْكَبًا تَرْكِيْبَ إِضَافَةٍ وَ لَا إِسْنَادِ.

وَ ذَلِكَ كَ «سَعَادَ» وَ «جَعْفَرَ»، فَتَقُولُ: «يَا سَعَا» وَ «يَا جَعْفَ».

وَ خَرَجَ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كَ «زَيْدٍ» وَ «عَمْرٍ»، وَ مَا كَانَ غَيْرِ عَلَمٍ، كَ «قَائِمٍ»
وَ «قَاعِدٍ»، وَ مَا رُكِّبَ تَرْكِيْبَ إِضَافَةٍ، كَ «عَبْدِ شَمْسٍ»، أَوْ تَرْكِيْبِ إِسْنَادٍ، نَحْوُ: «شَابِ»

قَرْنَاهَا؛ فلا يُرَخِّمُ شيء من هذه.

و أما المركَّبُ تركيبٍ مزجٍ، فيُرَخِّمُ بحذف عَجْزِهِ، كما سيأتي.

وقوله: «وَ احْظَلَا..» أي امنع.

حذف ما قبل
الآخر

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا
إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مَكْمَلًا
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَ الْخُلْفُ فِي
«وَاوٍ» وَ «يَاءٍ» بِهِمَا فَتَحُ قُفْيِ
أي يجب أن يُحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً، لينا أي حرف لين، ساكناً، رابعاً
فصاعداً، نحو: «عُثْمَانٍ» وَ «مَنْصُورٍ» وَ «مِسْكِينٍ»، فتقول: «يَا عُوْثْمَ» وَ «يَا مَنْصُ» وَ «يَا
مِسْكٍ».

فإن كان غير زائد، كـ «مُخْتَارٍ»، أو غير لين، كـ «قِمَطْرٍ»، أو غير ساكن، كـ «قَنُورٍ»^(١)،
أو غير رابع، كـ «مَجِيدٍ» لم يَجْزُ حذفه، فتقول: «يَا مُخْتَاً» وَ «يَا قِمَطْ» وَ «يَا قَنُوً» وَ «يَا
مَجِيً».

و أما نحو «فِرْعَوْنَ» وَ «غُرَيْبٍ»^(٢) مما كان قبل «واوه» أو «يائه» فتحةً، ففيه
خلاف؛ فمذهب غير الفراءِ وَ الجَرَمِيِّ من النحويين أنَّهما لا يُعاملان معاملة «مِسْكِينٍ» وَ
«مَنْصُورٍ»، فتقول: «يَا فِرْعَوً» وَ «يَا غُرَيْبِيً».

وَ الْعَجْزَ احْذِفِ مِنْ مُرَكَّبٍ وَ قَلَّ
تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَ ذَا عَمْرُو نَقَلَ

ترخيم المركَّب
المزجي
والمركَّب
الإسنادي

ذكر هنا أن ترخيم المركَّبِ تركيبٍ مزجٍ بحذف عَجْزِهِ، فتقول في «مَعْدِي كَرَبٍ»: «يَا
مَعْدِي»، وَ أَنَّ عَمْرًا أَي سَبِيوِيَهُ - «عَمْرُو» اسمُهُ، وَ كُنْيَتُهُ «أَبُو بَشْرٍ» وَ «سَبِيوِيَهُ» لِقَبِهِ -
نقل أن المركَّبَ تركيبَ إسنادٍ يُرَخِّمُ أيضاً قليلاً، فتقول في «تَابَّطُ شَرًّا»: «يَا تَابَّطُ».

١. أي الشديد ضخم الرأس من كل شيء.

٢. من طيور الماء طويل العنق يُقال له بالفارسية: «غاز».

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ
وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تُمَمًا
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي «ثَمُودَ»: «يَا ثَمُو» وَ «يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بِ «يَا»
يجوز في المرخم لُغَتَانِ:

جواز لغتين في
الاسم المرخم:

إحداهما: أَنْ يُنَوَى المَحْذُوفُ مِنْهُ، وَ يُعْبَرُ عَنْهَا بِ «لُغَةٍ مَنِ يَنْتَظِرُ الحَرْفَ».
و الثَّانِيَةُ: الْأَيْنَوَى، وَ يُعْبَرُ عَنْهَا بِ «لُغَةٍ مَنِ لَا يَنْتَظِرُ الحَرْفَ».
فَإِذَا رَخَّمتَ عَلَى لُغَةٍ مَنِ يَنْتَظِرُ، تَرَكْتَ البَاقِي بَعْدَ الحَذْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ
حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ، فَتَقُولُ فِي «جَعْفَرٍ»: «يَا جَعْفَ»، وَ فِي «حَارِثٍ»: «يَا حَارِ».
وَ إِذَا رَخَّمتَ عَلَى لُغَةٍ مَنِ لَا يَنْتَظِرُ، عَامَلْتَ الآخِرَ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ لَوْ كَانَ هُوَ آخِرَ
الكَلِمَةِ وَضَعًا، فَتَبْنِيهِ عَلَى الضَّمِّ، وَ تُعَامِلُهُ مَعَامِلَةَ الاسْمِ التَّامِّ، فَتَقُولُ: «يَا جَعْفُ» وَ «يَا
حَارُ».

١. لغة من ينتظر
٢. لغة من
لا ينتظر

وَ تَقُولُ فِي «ثَمُودَ» عَلَى الْأَوَّلِ: «يَا ثَمُو»، وَ عَلَى الثَّانِي: «يَا ثَمِي»، فَتَقْلِبُ «الْوَاوِ»
«يَاءً»، وَ الضَّمَّةُ كَسْرَةٌ؛ لِأَنَّكَ تُعَامِلُهُ مَعَامِلَةَ الاسْمِ التَّامِّ، وَ لَا يُوجَدُ اسْمٌ مَعْرَبٌ -غَيْرُ
الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ- آخِرُهُ «وَاوٌ» قَبْلَهَا ضَمَّةٌ إِلَّا وَ يَجِبُ قَلْبُ «الْوَاوِ» «يَاءً»، وَ الضَّمَّةُ كَسْرَةٌ.
وَ التَّزِمُ الْأَوَّلُ فِي كَدِّ «مُسْلِمِهِ» وَ جَوَزُ الْوَجْهَيْنِ فِي كَدِّ «مَسْلَمِهِ»

إِذَا رَخَّمتَ مَا فِيهِ «تَاءٌ» التَّائِيثُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ المَذْكَرِ وَ المَوْثُوتِ، وَ جِبَ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ
يَنْتَظِرُ -كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «الْأَوَّلُ»-، فَتَقُولُ فِي «مُسْلِمَةٍ»: «يَا مُسْلِمَ» بَفَتْحِ «المِيمِ»؛ لِثَلَا
يَلْتَبِسُ بِندَاءِ المَذْكَرِ.

لزوم ترخيم
ما فيه «تاء»
التائيث للفرق
على لغة من
ينتظر

وَ أَمَّا مَا كَانَتْ فِيهِ «التَّاءُ» لَا لِلْفَرْقِ، فَيُرْخَّمُ عَلَى اللُّغَتَيْنِ، فَتَقُولُ فِي «مَسْلَمَةٍ» (١) عِلْمًا
لِمَذْكَرٍ: يَا «مَسْلَمُ» بَفَتْحِ «المِيمِ» وَ ضَمِّهَا.

١. وَ نَحْوَهَا «حَمْرَةٌ» وَ «طَلْحَةٌ».

التمرين

(١) أعرب ووضّح:

- و «أيها» مَصْحُوبٌ «أل» بَعْدُ صِفَهُ
- و واقِفاً زِدْ «هاء» سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ
- (٢) عَيِّنِ المَنَادِي، و اذْكَرْ نَوْعَهُ و إِعْرَابَهُ:

- عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عليه السلام: «أَيُّ بَنِي مَنْ نَظَرَ فِي عُيُوبِ النَّاسِ وَرَضِيَ لِنَفْسِهِ بِهَا فَذَاكَ الْأَحْمَقُ بِعَيْنِهِ» (تَحَفُّ الْعُقُول: ٨٩).
- وَ عَنْهُ عليه السلام: «عِبَادَ اللَّهِ اخْذَرُوا يَوْمًا تُفْحَصُ فِيهِ الْأَعْمَالُ وَيَكْثُرُ فِيهِ الزَّلْزَالُ وَ تَشِيْبُ فِيهِ الْأَطْفَالُ» (نَهْجُ الْبَلَاغَةِ: الْخُطْبَةُ ١٥٧).

(٣) ناد الأسماء التالية:

رَجُلٌ خَذَ بِيَدِي - أَخِي الْعَزِيزُ - رَجُلٌ عَالِي الْهَمَّةِ

(٤) أُنْدُبِ الْأَسْمَاءَ التَّابِعَةَ:

عَبْدَ اللَّهِ - جَعْفَرَ - مَهْدِيَّ - أَبَ الْإِيْتَامِ

(٥) رَحِّمْ مَا يَلِي:

خَادِمِ الْمُسْلِمِينَ - فَاطِمَةَ - مَهْدِيَّ - جَعْفَرَ - سَيِّوَنَهُ

التحقيق

بَيِّنْ وَجْهَ افْتِرَاقِ الْأَسْمِ الْجَامِدِ وَ الْمَشْتَقِّ الْوَاقِعِينَ بَعْدَ «أَيِّ» الْوَدَائِيَّةِ.

رَاجِعْ: مُعْجَمُ الْمِصْطَلَحَاتِ النُّحَوِيَّةِ وَ الصَّرْفِيَّةِ: ص ٣٤٠.



الاختصاص



تعريف
الاختصاص
الاختصاص: قَصْرُ حُكْمٍ مُسْنَدٍ لضميرٍ على اسمٍ ظاهرٍ معرفةٍ يُذَكَّرُ بعده، منصوبٍ بـ «أَخْصُّ» محذوفاً وجوباً.

الْاِخْتِصَاصُ كَنْدَاءٍ دُونَ «يَا» كَ «أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ «ارْجُونِيَا»
وَ قَدْ يَرَى ذَا دُونَ «أَيِّ» تَلَوَ «أَلْ» كَمَثَلِ: «نَحْنُ الْعُرَبُ أَسْحَى مِنْ بَدَلْ»

و هو يشبه النداء لفظاً، لكن يخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يُسْتَعْمَلُ معه حرف نداء.

و الثاني: أنه لا بُدَّ أَنْ يسبقه شيءٌ.

و الثالث: أنه تُصَاحِبُهُ «الألف و اللام».

و الغرض منه إما فَخْرٌ أو تَوَاضَعٌ أو زيادةً بيانٍ، كقولك: «ارجوني أيها الفتى»، أي أَخْصُّ الْفَتَى.

و أشار بقوله: «و قد يرى ذا» إلى أن الاختصاص قد يرى دون «أي» تلو «أل»، أو مضافاً إلى المعرفة، فيُنصَبُ، نحو: «نَحْنُ الْعُرَبُ أَسْحَى مِنْ بَدَلْ»، وكقوله ﷺ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أَمْرُنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُوبِهِمْ»^(١). و التقدير: «أَخْصُّ مَنْ بَدَلْ» و «أَخْصُّ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ».

و اعلم أن الغالب في الضمير المتقدم أن يكون ضمير تكلم، كما مر، و قد يكون ضمير خطاب، و منه قوله: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» (الأحزاب: ٣٣)؛ أي أَخْصُّ أَهْلَ الْبَيْتِ.

١. الكافي: ج ١، ص ٢٣، كتاب العقل و الجهل، الحديث ١٥.

التَّحذِيرُ وَالْإِعْرَاءُ

التَّحذِيرُ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ
 وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِه «إِيَّا» انْسِبَ وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فَعَلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
 إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كـ «الضَّيِّعَمَ الضَّيِّعَمَ يَا ذَا السَّارِي»

تعريف التحذير

التَّحذِيرُ: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.^(١)

أنواع التحذير و
حكمها

فإن كان بـ «إِيَّاكَ» و أخواته -و هي «إِيَّاكَ و إِيَّاكُمْ و إِيَّاكُمْ»- وجب إضمار
 الناصب، سواء وجد عَطْفٌ أم لا؛ فمثاله مع العطف: «إِيَّاكَ و الشَّرَّ»، فـ «إِيَّاكَ» منصوبٌ
 بفعل مضمر وجوباً، و التقدير: «إِيَّاكَ أُحَذِّرُ، و أُحَذِّرُ الشَّرَّ». و منه قول أمير المؤمنين عليه السلام:
 «إِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ»^(٢). و مثاله بدون العطف: «إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا»، أي إِيَّاكَ أُحَذِّرُ مِنْ أَنْ
 تَفْعَلَ كَذَا. و منه قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إِيَّاكَ أَنْ تُعْتَرَّ بِمَا تَرَى مِنْ إِخْلَادِ أَهْلِ الدُّنْيَا إِلَيْهَا
 وَتَكَالِبِهِمْ عَلَيْهَا»^(٣).

و إن كان بغير «إِيَّاكَ» و أخواته -و هو المراد بقوله: «و ما سِوَاهُ»-، فلا يجب إضمار
 الناصب إلا مع العطف، نحو: «ماز رَأْسَكَ و السَّيْفَ»، أي يا مازنُ قِ رَأْسَكَ و أُحَذِّرُ
 السَّيْفَ؛ أو مع التكرار، نحو: «الضَّيِّعَمَ الضَّيِّعَمَ»؛ أي أُحَذِّرُ الضَّيِّعَمَ. فإن لم يكن عَطْفٌ و
 لا تكررٌ جاز إضمار الناصب و إظهاره، فيجوز: «الأسد»؛ أو «أُحَذِّرُ الأسد».

١. و أركانه عبارة عن: المُحذَّر، و المُحذِّر، و المُحذَّر منه.

٢. نهج البلاغة: الخطبة ١٢٧.

٣. نهج البلاغة: الكتاب ٣١؛ في وصيته لابنه الحسن عليه السلام.

الإغراء

وَكَمْحَذَّرِ بِلَا «إِيَّا» اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا
الإغراء: هو أمر المخاطب بلزوم ما يُحَمَّد به.

تعريف الإغراء

و هو كالتحذير في أنه إن وُجِدَ عَطْفٌ أو تَكَرَّرَ وِجِبَ إِضْهَارِ نَاصِبِهِ، و إِلَّا فَلَا؛
فالأوّل كقولك: «أَخَاكَ أَخَاكَ»، و «أَخَاكَ و الإِحْسَانَ إِلَيْهِ»؛ و الثاني كقولك: «أَخَاكَ»؛
أَي الزَّمِ أَخَاكَ. و لَا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ «إِيَّا».

أنواعه و
أحكامه

و اعلم أنه ألحق المثل و شبهه^(١) بالتحذير و الإغراء في التزام إضمار الناصب،
نحو: «الكلاب على البقر» أي أرسل، و «أهلاً و سهلاً» أي أتيت أهلاً و وطئت سهلاً، و
«مرحباً»، أي أصبت، و «امراً و نفسه» أي دَعُ.

لحاق المثل و
شبهه بالتحذير
و الإغراء

التمرين

(١) أعرب و وضح:

وَكَمْحَذَّرِ بِلَا «إِيَّا» اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا
(٢) ميّز التحذير و الإغراء و عيّن المفعول به:

• قال الرسول الأكرم ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَ كَثْرَةَ النَّوْمِ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ النَّوْمِ يَدْعُ صَاحِبَهُ فَقِيْرًا يَوْمَ
الْقِيَامَةِ» (الاختصاص للشيخ المفيد: ص ٢١٨).

• قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «الْفَرَائِضُ الْفَرَائِضُ، أَدْوَاهَا إِلَى اللَّهِ تُؤَدِّكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ»
(نهج البلاغة: الخطبة ١٦٧).

• قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «اللَّهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ لَا يَسْبِقُكُمْ بِالْعَمَلِ بِهِ غَيْرُكُمْ» (نهج
البلاغة: الخطبة ٤٧).

١. المثل و شبهه يشتركان في كثرة الاستعمال في الموارد المشابهة، و يختلفان في أن المثل استعمل مجازاً
بخلاف شبه المثل.

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ
فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

تَعْرِيفُ الْاِسْتِغَالِ

الاشتغال: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ، نَحْوُ:
«زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وَ «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ».

و هذا هو المراد بقوله: «إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ...». وَ التَّقْدِيرُ: إِنْ شَغَلَ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ
فِعْلاً عَنِ ذَلِكَ الْاسْمِ بِنَصْبِ الْمُضْمَرِ لِفِظًا، نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، أَوْ بِنَصْبِهِ مَحَلًّا، نَحْوُ:
«زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»، فَيَجُوزُ لَكَ نَصْبُ الْاسْمِ السَّابِقِ.

وَ لَا يَخْفَى أَنَّ «ضَرَبْتُ» فِي الْمِثَالِ وَصَلَ إِلَى الضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ، وَ «مَرَرْتُ» وَصَلَ إِلَيْهِ
بِحَرْفِ جَرٍّ؛ فَهُوَ مَجْرُورٌ لِفِظًا وَ مَنْصُوبٌ مَحَلًّا، وَ كُلٌّ مِنْ «ضَرَبْتُ» وَ «مَرَرْتُ» لَوْ لَمْ يَشْتِغَلْ
بِالضَّمِيرِ لَتَسَلَّطَ عَلَى «زَيْدٍ» كَمَا تَسَلَّطَ عَلَى الضَّمِيرِ.

نَاصِبُ الْاسْمِ السَّابِقِ

وَ اختلف النحويون في ناصب الاسم السابق، فالجمهور و المصنّف على أنه فعل
مضمّر و جوباً -لأنّه لا يُجمَعُ بين المفسّر و المفسّر-، وَ يَكُونُ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ مُوَافِقًا فِي
الْمَعْنَى لِذَلِكَ الْمُظْهِرِ، سِوَا تَوْافُقِ لِفْظًا وَ مَعْنَى أَوْ تَوْافُقِ مَعْنَى فَقَطْ، كَقَوْلِكَ: «زَيْدًا مَرَرْتُ
بِهِ»؛ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ «جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ». وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَ
الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا» (الإنسان: ٣١)، وَ التَّقْدِيرُ: أَوْعَدَ الظَّالِمِينَ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَ
الآخَرُونَ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْاسْمِ السَّابِقِ؛ وَ هَذَا مَذْهَبُ كُوفِيِّ.

أقسام إعراب الاسم السابق

ذكر النحويون أنّ مسائل هذا الباب على خمسة أقسام: ما يجب فيه النصب، و ما يجب فيه الرفع، و ما يجوز فيه الأمران و النصب أرجح، و ما يجوز فيه الأمران و الرفع أرجح، و ما يجوز فيه الأمران على السواء. فأشار المصنّف إلى القسم الأوّل بقوله:

وَ النَّصْبُ حَتَّمْ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَ «إِنْ» وَ «حَيْثُمَا»
أي يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات الشرط، نحو: «إِنْ» و «حَيْثُمَا»، فتقول: «إِنْ زِيدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ» و «حَيْثُمَا زِيدًا تَلَقَّه فَأَكْرَمَهُ»، فيجب نصب «زِيدًا» في المثالين، و لا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقع المبتدأ بعد هذه الأدوات.

وجوب نصب
الاسم السابق

وَ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّزِمَهُ أَبَدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرُدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ
أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرفع، و ذلك فيما إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد أداة تختصّ بالابتداء، كـ «إِذَا» التي للمفاجأة، تقول: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» برفع «زيد». و لا يجوز نصبه؛ لأنّ «إِذَا» هذه لا تقع بعدها الفعل، لا ظاهراً و لا مقدراً. بل يليها مبتدأ، نحو: «وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ» (الأعراف: ١٠٨)؛ أو خبر، نحو: «وَ إِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ صَرَاءٍ مَسْتَهْمٍ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا» (يونس: ٢١).

وجوب رفعه

و كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وليّ الفعل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط و الاستفهام و «ما» النافية، نحو: «زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ» و «زَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ؟» و «زَيْدٌ مَا لَقِيْتَهُ». فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة و نحوها، و لا يجوز نصبه؛ لأنّ ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله، لا يصلح أن يفسر عاملاً فيما قبله. و إلى هذا أشار

بقوله: «كذا إذا الفعلُ تلا...».

وَ اِخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَ بَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ رَجْحَانِ نَصْبِهِ
وَ بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلِ تَلَا مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقَرًّا أَوْ لاَ

هذا هو القسم الثالث وهو ما يُختار فيه النصب؛ وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلب - كالأمر والنهي والدعاء-، نحو: «زيداً اضربه» و «زيداً لا تضربه» و «زيداً رَحِمَهُ اللهُ»؛ فيجوز رفع «زيد» و نصبه، و المختارُ النصب، لأن الإخبار بالجمل الطلبية خلاف الأصل، لكونها لا تحتل الصدق و الكذب.

و احترز بقوله: «فِعْلٍ» من اسم الفعل، نحو: «زيدٌ دراكه»، فيجب الرفع؛ لأن أساء الأفعال لا تعمل فيها قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه.

و يجب الرفع إن كان فعلٌ أمر مراداً به العموم، نحو: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» (المائدة-٣٨)؛ قاله ابن الحاجب.

و يُختار النصب أيضاً إذا وقع الاسم بعد أداة يَغلبُ أن يليها الفعل، كـ «همزة» الاستفهام، نحو: «أ زيداً ضربتُهُ؟» و منه قوله تعالى: «أَبَشْرًا مِمَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ» (القم-٢٤). و منها «ما» و «لا» و «إن» النافيات، نحو: «ما زيداً رأيته». و منها «حيثُ» مجردة من «ما» - كما في شرح الكافية-، نحو: «حيثُ زيداً تلقاه فأكرمهُ»؛ لأنها تُشبه أدوات الشرط، فلا يليها في الغالب إلا فعل.

و كذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة فعلية و لم يفصل بين العاطف و الاسم، نحو: «قام زيدٌ و عمراً أكرمته». و المختارُ النصب، قال في شرح الكافية: «لما فيه من عطف جملة فعلية على مثلها، و تشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما».

و خرج بقوله: «بلا فصلٍ» ما إذا فصل بين العاطف و الاسم، فيكون الاسم حينئذ كما لو لم يتقدمه شيء، فيُختار الرفع في نحو: «قام زيدٌ و أمّا عمرو فأكرمته»، كما سيأتي، و

يُختار النصب في نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمُهُ»؛ لأنه وقع قبل فعل دالّ على طلب. وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفَنُ مُخَيَّرًا هو الذي تقدّم أنه القسم الخامس، وهو ما يجوز فيه الأمران على السواء، وذلك إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جملة ذات وجهين - وهي الجملة التي صدرها اسمٌ وعجزها فعلٌ -، نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ»؛ فيجوز رفع «عمرو»، مراعاةً للصدر؛ ونصبه، مراعاةً للعجز.^(١) وتُسَمَّى الجملة الأولى من هذا المثال «ذات وجهين»، لأنها اسمية بالنظر إلى أولها، و فعلية بالنظر إلى آخرها.

تساوي
الأمريين في
الاسم السابق

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَيَّحْ هذا هو الذي تقدّم أنه القسم الرابع، وهو ما يُختار فيه الرفع، وذلك كلُّ اسم لم يُوجد معه ما يُوجب نصبه ولا ما يُوجب رفعه ولا ما يُرجح نصبه ولا ما يُجوز فيه الأمرين على السواء، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ»؛ فيجوز رفع «زيد» ونصبه، والمختار الرفع؛ لأنّ عدم الإضمار أرجح من الإضمار. وجواز النصب لما نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير. فما أُبِيحَ لَكَ أَفْعَلٌ وَدَعُ أَيِ اتْرُكْ مَا لَمْ يُبَيَّحْ لَكَ. و اعلم أنّ هذا الباب لبيان المنصوب من الاسم السابق، وأمّا غير المنصوب فذكر استطراداً.

رجحان رفعه

أنواع المشغول به

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي قد تقدّم أنّ المشغول به قد يكون ضمير ذلك الاسم السابق متصلاً بالفعل المشغول؛ وذكر هنا أنه إذا انفصل الضمير منه بحرف جرٍّ، نحو: «زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ»، أو بإضافة، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ»، فهو كما يتصل الضمير به - في الأحوال الخمسة السابقة -؛ فيجب

١. و اعلم أنه يجوز العطف فيما جاز أن يقوم المعطوف مقام المعطوف عليه. فلا يجوز العطف على العجز في نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ»، لفقدان الربط.

النصب في نحو: «إِنَّ زَيْدًا مَرَّرْتُ بِهِ أَكْرَمَكَ»، و يجب الرفع في نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مَرَّ بِهِ عَمْرُو»، و يُختار النصب في نحو: «أُ زَيْدًا مَرَّرْتُ بِهِ؟»، و يُختار الرفع في نحو: «زَيْدٌ مَرَّرْتُ بِهِ»، و يجوز الأمران على السواء في نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَ عَمْرُو مَرَّرْتُ بِهِ». و كذلك الحكم في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ».

و اعلم أَنَّ المضاف إلى ضمير الاسم السابق -كـ «غلام» في المثال- يُسَمَّى «سَبَبِيَّةً».

وَ عُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٌ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ
ذكر في هذا البيت أَنَّ الملابسَ بالتابع كالملاسة بالسببي، و معناه أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي أَجْنَبِيٍّ وَ أَتْبَعَ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الْإِسْمِ السَّابِقِ -مِنْ صِفَةٍ أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ أَوْ مَعْطُوفٍ بـ «الواو» خاصة، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ»، و «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ»، و «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَ أَخَاهُ»-، حصلت الملابسُ بذلك، كما تحصل بنفس السببي؛ فيُنزَلُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ» منزلة «زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ»، و كذلك الباقي.

أنواع المشغول

وَ سَوِّفِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ
يعني أَنَّ الوصف العامل في هذا الباب يجري مجري الفعل، فيما تقدّم. و المراد بـ «الوصف العامل» اسم الفاعل و اسم المفعول، نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ أَوْ غَدًا»، و «الدَّرْهَمُ أَنْتَ مُعْطَاهُ»؛ فيجوز نصب «زيد» و «الدرهم» و رفعها.

و احترز بقوله: «ذَا عَمَلٍ» من الوصف الذي لا يعمل، كاسم الفاعل إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي، نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ»، فلا يجوز نصب «زيد».

و احترز بقوله: «إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ» عمَّا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ مَانِعٌ مِنَ الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ، كـ «الْأَلْفِ وَ اللَّامِ» الموصولة، فلا يعمل فيما قبله، نحو: «زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ».

التمرین

(۱) أعرب و وضح:

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل أضمر حتماً موافق لما قد أظهر

(۲) ميمز موارد الاشتغال و اذكر حكمه من الوجوب أو الرجحان أو التساوي:

• ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ (الإسراء: ۱۰۵ و ۱۰۶).

• ﴿وَمِرْاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ * عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (المطففين: ۲۷ و ۲۸).

• ﴿يَا إِلَهِي فَلِكَ الْحَمْدُ فَكَمْ مِنْ عَائِبَةٍ سَتَرْتَهَا عَلَيَّ فَلَمْ تَفْضَحْنِي﴾ (الصحيفة السجادية:

الدعاء ۱۶، من دعائه عليه السلام إذا استقال من ذنوبه).

(۳) أعرب الآيتين:

﴿وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءِ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: ۶ و ۷).

التَّنازُعُ في العَمَلِ

إِنْ عَامِلَانِ افْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَ الثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَ اخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرِهِ

تَعْرِيفُ التَّنازُعِ

التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: «ضَرَبْتُ و أكرمتُ زيداً»؛ فكل واحد من «ضَرَبْتُ» و «أكرمتُ» يطلب «زيداً» بالمفعولية. و منه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: ٩٦).
و العاملان إما فعلان أو اسمان أو اسم و فعل، و هما يقتضيان في الاسم عملاً رفعاً أو نصباً أو يطلب أحدهما رفعاً و الآخر نصباً.
و قوله: «قبل» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول، كما مثلنا. و مقتضاه أنه لو تأخر العاملان، لم تكن المسألة من باب التنازع.

حُكْمُ الْعَامِلَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ

و قوله: «فللواحد منهما العمل» معناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، و الآخر يهمل عنه و يعمل في ضميره.
و لا خلاف في جواز إعمال كل منهما و إهمال الآخر بين البصريين و الكوفيين، و لكن اختلفوا في الأولى منهما بالعمل، فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به، لقربه منه؛ و ذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به، لتقدمه.

لزوم إعمال
أحد المتنازعين
و إهمال الآخر

الاختلاف في
أن أي العاملين
أولى بالإعمال

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّرْمَ مَا التَّرْمَا
 كَ «يُحْسِنَانِ وَ يُسِيءُ ابْنَاكَ» وَ «قَدْ بَغَى وَ اعْتَدَى عَبْدَاكَ»
 إذا عملت أحد العاملين في الظاهر و أهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير
 الظاهر.

حكم العامل
المهمل

و التزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره و لا يجوز حذفه، كالفاعل، و
 ذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَ يُسِيءُ ابْنَاكَ»، فتقول: «يُحْسِنَانِ وَ يُسِيءُ ابْنَاكَ» أو «يُحْسِنُ وَ
 يُسِيئَانِ ابْنَاكَ». و مثله: «بَغَى وَ اعْتَدَى عَبْدَاكَ» و «بَغِيَا وَ اعْتَدَى عَبْدَاكَ». و لا يجوز ترك
 الإضمار، فلا تقول: «يُحْسِنُ وَ يُسِيءُ ابْنَاكَ» و لا «بَغَى وَ اعْتَدَى عَبْدَاكَ»؛ لأنَّ تركه يؤدي
 إلى حذف الفاعل، و الفاعل ملتزم الذكر.

امتناع حذف
الضمير المرفوع

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لَغَيْرِ رَفْعٍ أَوْ هَلَا
 بَلْ حَذْفُهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَ أَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ
 و معنى البيتين أنك إذا أهملت الأول، لم تأت معه بضمير غير مرفوع - و هو المنصوب
 و المجرور -، فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَ ضَرَبْتَنِي زَيْدٌ»، و لا «مَرَرْتُ بِهِ وَ مَرَّ بِي زَيْدٌ»، بل يلزم
 الحذف، فتقول: «ضَرَبْتُ وَ ضَرَبْتَنِي زَيْدٌ»، و «مَرَرْتُ وَ مَرَّ بِي زَيْدٌ»، إلا إذا كان المفعول
 خبراً في الأصل، فإنه لا يجوز حذفه، بل يجب الإتيان به مؤخراً، فتقول: «ظَنَنْتُ وَ ظَنَنْتُ
 زَيْدًا قَائِمًا بِأَه».

حكم حذف
الضمير عند
إهمال الأول

و مفهوم كلامه أن الثاني يوتى معه بالضمير مطلقاً؛ مرفوعاً كان، أو مجروراً، أو
 منصوباً، عمدة في الأصل أو غير عمدة.

لزوم الإتيان
بالضمير مطلقاً
عند إهمال
الثاني

التمرين

(١) أعرب ووضّح:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
(٢) عَيِّنِ الْعَامِلَ فِي الْأَسْمِ الظاهر في هذه الأمثلة:

• ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (النساء: ٢٦).

• ﴿قَالَ أَتُونِي أَقْرِعْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: ٩٦).

• ﴿هَأْوُوا أَقْرُوا كِتَابِيَةَ﴾ (الحاقة: ١٩).

• جِيءَ نَمَّ حَالِفٍ وَ قَفَّ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ
لِمَنْ أَجَارُوا ذَوَّو عَزَّ بِلا هُونِ

(٢) اجعل العمل في هذه الأمثلة للناني:

• أَحَبَّنِي وَ أَكْرَمَانِي أَبْوَاهِمِ.

• أَعْطَيْتُ وَ بَخِلُوا إِخْوَانَنَا.

• سَأَلَ وَ أَجَبْتَهُ الْمَعْلَمِ.

• مَتَى قَادِمٌ وَ حَاجَانِ صَدِيقَاكَ؟

• إِذَا كُنْتَ تُرَضِيهِ وَ يُرَضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

تَعْرِيفُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ كَ «أَمِنَ» مِنْ «أَمِنَ»
الفعل يدل على شيئين: الحدث و الزمان، و المصدر اسم الحدث ك «أَمِنَ»، فَإِنَّهُ
أحد مدلولي «أَمِنَ».

و المفعول المطلق: هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده، نحو:
«ضَرَبْتُ ضَرْباً» و «سَرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ» و «ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

و سُمِّيَ «مفعولاً مطلقاً»، لصدق «المفعول» عليه غير مقيّد بحرف جرّ و نحوه، لأنّه
المفعول الحقيقيّ الذي أوجده فاعل الفعل، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه
اسم «المفعول» إلا مقيّداً بذلك، كالمفعول به، و المفعول فيه، و المفعول معه، و المفعول له.

وجه التسمية

عَامِلُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَ كَوْنُهُ أَصْلًا لِهَدْيَيْنِ انْتِخِبَ
يَنْتَضِبُ الْمَصْدَرُ بِالْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى: «فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا» (الإسراء: ٦٣)، أَوْ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا
ضَرْبًا»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» (النساء: ١٦٤)، أَوْ بِالْوَصْفِ، نَحْوُ:
«أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالصَّافَاتِ صَفًا» (الصافات: ١).

و مذهب البصريين أن المصدر أصل، و الفعل و الوصف مشتقان منه، و هذا معنى
قوله: «و كونه أصلًا لهذين انتخب»، و هذا هو الصحيح؛ لأن كل فرع يتضمّن الأصل

الأصل هو
المصدر أو
الفعل

و زيادة، و الفعل و الوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأنّ الفعل يدلّ على المصدر و الزمان، و الوصف يدلّ على المصدر و الفاعل^(١).

أقسام المفعول المطلق

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدّد ك «سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ» المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال:
أحدها: أن يكون مؤكّداً لعامله، كقوله تعالى: ﴿وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا﴾ (الإسراء: ١١١).
الثاني: أن يكون مبيناً للنوع، نحو: «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ»، و «سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا».
الثالث: أن يكون مبيناً للعدد، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرَبَتَيْنِ وَضَرَبَاتٍ».

مَا يُنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ

وَقَدْ يُنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ ك «جَدَّ كُلَّ الْجَدِّ» وَ «أَفْرَحَ الْجَدَلَ» قد يُنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، ك «كُلَّ» مضاف إلى المصدر، نحو: «جَدَّ كُلَّ الْجَدِّ» و كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ (النساء: ١٢٩).
و ك «بعض» مضاف إلى المصدر، نحو: «جَزَيْتَهُ بَعْضَ الْجَزَاءِ».
و كالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو: «قَعَدْتُ جُلُوسًا» وَ «أَفْرَحَ الْجَدَلَ»؛ ف «الجلوس» نائبُ مَنْابِ «القعود» مُرادفته له، كما أنّ «الجدل» نائبُ مَنْابِ «الفرح». و منه قوله تعالى: ﴿فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَهْمَلَهُمْ رُؤِيدًا﴾ (الطارق: ١٧).
و هكذا اسم المصدر، نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلًا» وَ «تَوَضَّأَ وَضُوءًا»، و مصدر لفعل آخر يشاركه في مادته، نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: ٨).
و هكذا وصفه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الجمعة: ١٠):

و الأصل: ذكراً كثيراً.

١. بخلاف مذهب الكوفيين؛ حيث ذهبوا إلى أنّ الفعل أصل، و المصدر مشتقّ منه. و ذهب قوم إلى أنّ المصدر أصل، و الفعل مشتقّ منه، و الوصف مشتقّ من الفعل.

و كذلك اسم الإشارة، نحو: «ضَرَبْتَهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ». و ينوب عنه أيضاً ضميره، نحو: «ضَرَبْتَهُ زَيْدًا»؛ و منه قوله تعالى: «فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ» (المائدة: ١١٥)؛ أي لا أُعَذِّبُ الْعَذَابَ. و عدده، نحو: «ضَرَبْتَهُ عَشْرِينَ ضَرْبَةً»؛ و منه قوله تعالى: «فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً» (النور: ٤).

و نوعه، نحو: «رَجَعَ الْفَهْرِيُّ». و اسم عين، نحو: «وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا» (نوح: ١٧). و الآلة، نحو: «ضَرَبْتَهُ سَوْطًا»، و الأصل: ضَرَبْتَهُ ضَرْبَ سَوْطٍ.

حُكْمُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ إِفْرَادًا وَ تَثْنِيَّةً وَ جَمْعًا

وَمَا لَتَوَكِيدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا وَ ثَنًّا وَ أَجْمَعَ غَيْرَهُ وَ أَفْرَادًا
يجب إفراد المصدر المؤكّد لعامله، فنقول: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، و ذلك لأنّه بمثابة تكرار الفعل، و الفعل لا يُثَنَّى و لا يُجْمَع.

وجوب إفراد
المصدر المؤكّد

و يجوز في المصدر المبيّن للنوع أو العدد التثنية و الجمع، كما يجوز إفراده، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ وَ ضَرْبَاتٍ» و «سَرْتُ سَيْرِي زَيْدَ الْحَسَنِ وَ الْقَبِيحِ».

جواز الإفراد
و عدمه في
المصدر غير
المؤكّد

حُكْمُ حَذْفِ عَامِلِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ

وَ حَذْفِ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَاعٍ وَ فِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسِعٍ
المصدر المؤكّد لعامله لا يجوز حذف عامله؛ لأنّه مسوق لتقرير عامله و تقويته، و الحذف منافٍ لذلك.

امتناع حذف
عامل المؤكّد

أما غير المؤكّد فيُحذف عامله للدلالة عليه، جوازاً و وجوباً، فالمحذوف جوازاً كقولك: «سَيْرَ زَيْدٍ» لمن قال لك: «أَيُّ سَيْرٍ سَرْتَهُ؟»، «و ضَرْبَتَيْنِ» لمن قال: «كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟»، و التقدير: «سَرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ» و «ضَرَبْتَهُ ضَرْبَتَيْنِ».

جواز حذف
عامل غير
المؤكّد

و أما نحو «سَقِيًّا» و «رَعِيًّا» و «ضَرْبًا زِيدًا» فالمصدر فيه نائبٌ مَنْابٍ العامل -كما سيأتي- و ليس من قبيل المصدر المؤكَّد؛ و يدلُّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما.

وَ الْحَذْفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَ «نَدَلًا» الَّذِي كَ «أَنْدَلًا» يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا فِي مَوَاضِعَ:

مواضع وجوب حذف العامل:

١. في المصدر النائب عن فعله منها: إذا وقع المصدر بدلًا من فعله، و هو مَقْيَسٌ في الأمر و النهي، نحو: «قيامًا لا فُعُودًا»: أَي فُمْ و لا تَقْعُدْ؛ و في الدعاء، نحو: «سَقِيًّا لَكَ»: أَي سَقَاكَ اللهُ؛ و منه قوله تعالى: «فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ» (المُلْك: ١١)، أَي أَسْحَقَهُم اللهُ.

٢. في المصدر الواقع بعد الاستفهام التوبيخي منها: إذا وَقَعَ الْمَصْدَرُ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ الْمَقْصُودِ بِهِ التَّوْبِيخِ، نحو: «أَتَوَانِيَا وَ قَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟»؛ أَي أَتَوَانِي وَ قَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟

فالمصدر في هذه الأمثلة منصوبٌ بفعل محذوف وجوبًا و المصدرُ نائبٌ مَنْابٍ في الدلالة على معناه. و أشار بقوله: «كندلاً...» إلى ما أنشده سيبويه، و هو قول الشاعر: عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ فَ «نَدَلًا» نَائِبٌ مَنْابٍ فَعَلِ الْأَمْرِ، وَ هُوَ «أَنْدَلُ»، وَ «النَّدَلُ»: حَطَّفَ الشَّيْءَ بِسُرْعَةٍ.

٣. في المصدر التفصيلي وَ مَا لَتَفْصِيلُ كَ «إِمَامَنَا» عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا وَ يُحَذَفُ أَيْضًا عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ مَا تَقَدَّمَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمُوهُمُ فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فِيمَا مَتَّأ بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً﴾ (مَحْمَد: ٤)، فَ «مَنَّا» وَ «فِدَاءً» مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، وَ التَّقْدِيرُ -وَ اللهُ أَعْلَمُ-: فِيمَا تَمَنُّونَ مَنَّا، وَ إِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً.

و قوله: «عَنَّا»: أَي عَرَضَ.

٤ و ٥. في المصدر المكرر و المحصور كَذَا مُكْرَرٌ وَ ذُو حَصْرٍ وَرَدَ نَائِبَ فِعْلِ لِاسْمِ عَيْنِ اسْتَنَّدَ أَي كَذَلِكَ يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا، إِذَا نَابَ الْمَصْدَرُ عَنِ فِعْلِ اسْتَنَّدَ لِاسْمِ عَيْنِ -أَي أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ- وَ كَانَ الْمَصْدَرُ مُكْرَرًا أَوْ مَحْضُورًا؛ فَمِثَالُ الْمُكْرَرِ: «زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا»؛

و التقدير: زيدٌ يَسِيرٌ سَيْرًا؛ و مثال المحصور: «ما زيدٌ إلا سَيْرًا» و «إنما زيدٌ سَيْرًا»؛ و التقدير: ما زيدٌ إلا يَسِيرٌ سَيْرًا، و إنما زيدٌ يَسِيرٌ سَيْرًا.
فإن لم يُكْرَرْ و لم يُحْصَر لم يَجِب الحذف، نحو: «زيدٌ سَيْرًا»، التقدير: «زيدٌ يَسِيرٌ سَيْرًا». فإن شئت صرحتَ به و قلت: «زيدٌ يَسِيرٌ سَيْرًا».

و مِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ نَحْوُ: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا» وَ الثَّانِي كَ «ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا»

٦. في المصدر المؤكّد لنفسه أو لغيره

من المصدر المحذوف عامله و جوباً ما يُسَمَّى مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ لغيره:
فالمؤكّد لنفسه هو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره، نحو: «له عليّ ألفٌ عرفاً»؛ أي اعترافاً، ف«اعترافاً» مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ و جوباً، و التقدير: «أعترفُ اعترافاً». و يُسَمَّى مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ؛ لأنّه مؤكّدٌ للجملة قبله، و هي نفس المصدر، بمعنى أنّها لا تحتمل سواه. و هو المراد بقوله: «فالمبتدأ»؛ أي فالأول من القسمين.

و المؤكّد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله و تحتمل غيره، فتصير بذكره نصّاً فيه، نحو: «أنت ابني حقّاً»؛ ف«حقّاً» مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ و جوباً، التقدير: «أحقّه حقّاً». سُمِّيَ مُؤَكِّدًا لغيره، لأنّ الجملة قبله تصلح له و لغيره؛ لأنّ قولك: «أنت ابني» يحتمل أن يكون حقيقة و أن يكون مجازاً، فلما قلت: «حقّاً» صارت الجملة نصّاً في أنّ المراد البُتُوّة حقيقة.

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ «لِي بُكَيٌّ بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلَةٍ»

٧. في المصدر ذي التشبيه

أي كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: «لزيدٍ صوتٌ صوتَ حِيارٍ»، و «لي بُكاءٌ بُكاءَ الثُّكْلِيّ»؛ ف«صوتَ حِيارٍ» مصدرٌ تشبيهيّ، و هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ و جوباً، و التقدير: «يُصَوِّتُ صوتَ حِيارٍ»، و كذلك «بُكاءَ الثُّكْلِيّ» منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ و جوباً، و التقدير: «يَبْكِي بُكاءَ الثُّكْلِيّ». و الجملة السابقة على المصدر مشتملة على الفاعل في المعنى، و هو

«زيدٌ» و «الياء».

فإن لم يكن قبل المصدر جملة، أو كانت لكن ليست مشتملة على الفاعل في المعنى،
وجب الرفع، نحو: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ» و «هَذَا صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ».

التمرين

(١) أَعْرَبْ وَوَضِّحْ:

أَلْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ كَ «أَمِنَ» مِنْ «أَمِنَ»

(٢) عَيِّنِ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ وَعَامِلَهُ وَمَا نَابَ عَنِ الْمَصْدَرِ فِي الْجُمْلَةِ التَّالِيَةِ:

- «أَلَّا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ» (هود: ٩٥).
- «وَ إِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» (البقرة: ٨٣).
- «سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا» (الإسراء: ٤٣).
- عن الرسول الأعظم ﷺ: «لَوْ خِفْتُمْ اللَّهَ حَقَّ مَخَافَتِهِ لَعَلِمْتُمْ الْعِلْمَ الَّذِي لَا جَهْلَ مَعَهُ» (ميزان الحكمة: ج ٦، ص ٥٣٣).
- عن الإمام الصادق عليه السلام: «أُرِجُ اللَّهَ رَجَاءً لَا يُجْرِيكَ عَلَيَّ مَعَاصِيهِ وَ خَفِ اللَّهَ خَوْفًا لَا يُؤْيِسُكَ مِنْ رَحْمَتِهِ» (الحياة: ج ١، ص ٤٤٧).
- عن أمير المؤمنين عليه السلام: «خَالِطُوا النَّاسَ مُخَالَطَةً إِنْ مِثُّكُمْ مَعَهَا بَكُوا عَلَيْكُمْ، وَ إِنْ عَشْتُمْ حَتُّوا إِلَيْكُمْ» (نهج البلاغة: الحكمة ١٠).
- آَلْمَنِي الْجَرْحُ أَلْمَا لَا يُطَاقُ.
- فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا.

(٣) أعرب النصوص التالية:

- وما لتوكيد فوحد أبداً وثنّ و اجمع غيره و أفردا
- ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (غافر: ١١).

- قال علي بن الحسين عليه السلام: «رَبِّ صَلِّ عَلَيْهِمْ زِنَةَ عَرْشِكَ وَمَا دُونَهُ، وَمِلْءَ سَمَاوَاتِكَ وَمَا فَوْقَهُنَّ، وَعَدَدَ أَرْضِيكَ وَمَا تَحْتَهُنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ، صَلَاةً تُقَرِّبُهُمْ مِنْكَ زُلْفَى» (الصحيفة السجادية: الدعاء ٤٧، من دعائه في يوم عرفة).

التحقيق

- حَصَرَ الشارحُ المفعولَ المطلقَ في ثلاثة أقسام، ثم ذكر أنّ المصدرَ النائبَ عن فعله كـ «سَقِيًّا»- ليس من المؤكّد؛ فمن أيّ قسم يكون المصدرُ النائبُ عن فعله؟
- راجع: حاشية الصبّان: ج ٢، ص ١٧٨ - ١٧٩.



المفعول له



يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ
وَ هُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ
فَاجْرُزُهُ بِ «اللام» وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ
أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ «جُدُّ شُكْرًا وَ دِنٌ»
وَ قَتَاً وَ فَاعِلًا وَ إِنْ شَرَطُ فَقَدْ
مَعَ الشُّرُوطِ كَ «لِزُهْدٍ ذَا قَنَعٍ»

تعريف المفعول له

المفعول له: ^(١) هو المصدر المفهم علة، المُشارك لعامله في الوقت و الفاعل، نحو:
«ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا»؛ فد «تأديباً» مصدر و هو مفهم للتعليل؛ إذ يصح أن يقع في جواب
«لِمَ فَعَلْتَ الضَّرْبَ؟»، و هو مشارِك لـ «ضَرَبْتُ» في الوقت و الفاعل. و كذلك: «جُدُّ
شُكْرًا».

إعراب المفعول له

و حكمه جواز النصب إن وُجِدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ، أعني المصدرية و التعليل و
اتحاده مع عامله في الوقت و الفاعل.

فإن فقد شرط منها تَعَيَّنَ جَرُّهُ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، و هو «اللام» أو «مِنْ» أو «فِي» أو
«الباء» أو غيرها، نحو قولك: «جِتَّتْكَ لِلْسَّمَنِ»، و قوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ
إِمْلَاقٍ» (الأنعام: ١٥١)، و قولك: «قَتَلَ كَلْبٌ فِي نَاقَةٍ»، و قوله تعالى: «ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ
بِغَيْرِهِمْ» (الأنعام: ١٤٦).

و لا يمتنع جرُّه بالحرف مع استكمال الشروط، نحو: «هذا قَنَعٌ لِزُهْدٍ».

١. و يُسَمَّى «المفعول لأجله و مِنْ أَجْلِهِ».

وَقَالَ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمَجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ «أَل» وَأَنْشَدُوا
«لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَ لَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ»

المفعول له المستكمل للشروط، له ثلاثة أحوال:

أحوال
المفعول له

أحدها: أن يكون مجرداً عن «الألف و اللام» و الإضافة. و الأكثر فيه النصب، نحو:
«ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا». و منه قوله تعالى: «خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي»
(المتحنة: ١). و يجوز جرّه، فتقول: «ضَرَبْتُ ابْنِي لِتَأْدِيبٍ».

فقوله: «يَصْحَبُهَا الْمَجْرَدُ»: أي يَصْحَبُ الْمَصْدَرُ الْمَجْرَدُ «اللام» الجارة.

و الثاني: أن يكون مُحَلَّى بـ «الألف و اللام». و الأكثر جرّه، نحو: «ضَرَبْتُ ابْنِي
لِلتَأْدِيبِ». و يجوز النصب، نحو قوله:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَ لَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
ف«الْجُبْنَ» مفعول له؛ أي لأجل الجُبْنِ. و احتمال في قوله تعالى: «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ
الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ» (الأنبياء: ٤٧)، أي لأجل القسط.

و الثالث: أن يكون مضافاً، نحو: «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ»، أي لِتَأْدِيبِهِ. و منه قوله تعالى:
«يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ» (البقرة: ١٩).

و يجوز فيه الأمران -النصب و الجر- على السواء، و هذا يفهم من كلام المصنّف؛
لأنه لما ذكر أنه يَقْلُ جَرُّ الْمَجْرَدِ وَ نَصْبُ الْمُصَاحِبِ لـ «الألف و اللام»، علم أن المضاف لا
يقْلُ فيه واحدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران.

انْقِسَامُ الْمَفْعُولِ لَهُ إِلَى تَحْصِيلِيٍّ وَ حُصُولِيٍّ

و اعلم أن المفعول له إما تحصيلي و هو الذي يكون وجوده بعد الفعل، كقوله تعالى:
«وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ» (البقرة: ٢٠٧)؛ حيث
إنَّ شَرَاءَ النَّفْسِ يَحْصُلُ، فَتَحْصُلُ مَرْضَاةُ اللَّهِ؛ أو حصولي و هو الذي يكون وجوده قبل
الفعل، كقوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَسْبِيَ إِمْلَاقٍ» (الإنساء: ٣١)؛ حيث إنَّ «الْحَسْبِيَّةَ»
سَبَقَتْ عَلَى «الْقَتْلِ».

التمرين

(١) أعرب و وضح:

يُنصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنَّ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ «جُدُّ شُكْرًا وَ دِن»

(٢) عَيِّنِ الْمَفْعُولَ لَهُ:

• عن الرسول الأعظم ﷺ: «الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ انْتِظَارَ الصَّلَاةِ عِبَادَةٌ مَا لَمْ يُحْدِثْ.

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا يُحْدِثُ؟ قَالَ ﷺ: «الْاِغْتِيَابُ» (الكافي: ج ٢، ص ٢٧٥).

• عن رسول الله ﷺ: «عَجِبْتُ لِمَنْ يَحْتَمِي مِنَ الطَّعَامِ مَخَافَةَ الدَّاءِ كَيْفَ لَا يَحْتَمِي

مِنَ الذُّنُوبِ مَخَافَةَ النَّارِ» (من لا يحضره الفقيه: ج ٣، ص ٣٥٩).

(٣) بَيِّنْ وَجْهَ جَرِّ الْمَصْدَرِ:

• «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (الإسراء: ٧٨).

• «فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ» (النساء: ١٦٠).

• «كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ» (الحج: ٢٢).

• «جِئْتِكَ الْيَوْمَ لِلْإِكْرَامِ غَدًا».

• «جَاءَ زَيْدٌ لِلْإِكْرَامِ عَمْرُو لَهُ».

• لَهُ مَلَكٌ يُنَادِي كُلَّ يَوْمٍ لِيَدُوا لِلْمَوْتِ وَ ابْتُوا لِلْخَرَابِ

التحقيق

(١) هل يجوز تعدد المفعول له؟

راجع: النحو الوافي: ج ٢، ص ٢٢٨.

(٢) بَيِّنْ شُرَائِطَ الْمَفْعُولِ لَهُ عَلَى رَأْيِ الشَّيْخِ الرُّضِيِّ.

راجع: شرح الكافية، مبحث المفعول له.

المَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

تَعْرِيفُ الظَّرْفِ

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا «فِي» بِاطْرَادِ كَ «هَنَا امْكُثْ أَزْمَنًا»
الظرف: زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَ مَعْنَى «فِي»، نحو: «امْكُثْ هَنَا أَزْمَنًا»؛ ف «هَنَا» ظرف
مكان، و «أزْمَنًا» ظرف زمان، و كلٌّ منهما تَضَمَّنَ مَعْنَى «فِي»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى «امْكُثْ فِي هَذَا
المَوْضِعِ وَفِي أَزْمَنٍ»، و كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا»
(طه: ١٣٠).

فإن لم يتضمَّن اسم الزمان أو المكان معنى «فِي»، كما إذا جُعِلَ مُبْتَدَأً أَوْ خَبْرًا فَلَا
يُسَمَّى ظَرْفًا، نحو: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ» و «الدارُ لزيدٍ». و كذلك ما وقعَ مِنْهَا
مَجْرُورًا، نحو: «سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ» و «جَلَسْتُ فِي الدارِ»، و ما نُصِبَ مَفْعُولًا بِهِ، نحو:
«بَنَيْتُ الدارَ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ».

و احترز بقوله: «باطرادٍ» مِنْ نَحْوِ: «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» و «سَكَنْتُ الدارَ»؛ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
مِن «البيت» و «الدار» مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى «فِي» و لَكِنْ تَضَمَّنَهُ مَعْنَاهَا لَيْسَ مَطْرَدًا؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ
المكانِ الْمُخْتَصَّةَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ «فِي» مَعَهَا، فَلَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَنْصُوبًا عَلَى الظرفية،
بل على التشبيه بالمفعول به؛ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى «فِي» لَا بِاطْرَادِ.

هذا تقرير كلام المصنّف، و فيه نظر؛ لِأَنَّهُ إِذَا جُعِلَ هَذَا وَ نَحْوُهَا مَنْصُوبًا عَلَى
التشبيه بالمفعول به، لم تكن متضمّنة معنى «فِي»؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ غَيْرَ مُتَضَمِّنٍ مَعْنَى «فِي»؛
فكذلك ما شبه به؛ فلا يحتاج إلى قوله: «باطرادٍ» ليخرجها؛ فَإِنَّهَا خَرَجَتْ بِقَوْلِهِ: «مَا
ضَمَّنَ مَعْنَى فِي»، و اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

إِعْرَابُ الظَّرْفِ وَعَامِلُهُ

فَأَنْصَبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مَظْهَرًا كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مَقْدَرًا
حكم ما تَضَمَّنَ معنى «في» جواز النصب.

أقسام العامل
فيه

و الناصب له ما وقع فيه، وهو المصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ الْأَمِيرِ»؛ أو الفعل، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ». ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ (إبراهيم: ٤١)؛ أو الوصف، نحو: «أنا ضاربٌ زَيْدًا يَوْمَ الْيَوْمِ عِنْدَكَ»، ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام: «تَكَلَّمُوا تُعْرَفُوا، فَإِنَّ الْمَرْءَ مَحْبُوءٌ تَحْتَ لِسَانِهِ»^(١).

حذف عامله
جوازاً أو وجوباً

و الناصب له إما مذكورٌ كما مثَّل، أو محذوفٌ جوازاً أو وجوباً، فجواز الحذف نحو أن يقال: «مَتَى جِئْتَ؟» فتقول: «الْيَوْمَ»، و «كَمْ سِرْتِ؟» فتقول: «فَرَسَخَيْنِ»، و التقدير: «جِئْتُ الْيَوْمَ» و «سِرْتُ فَرَسَخَيْنِ».

و وجوب الحذف كما إذا وقع الظرفُ صفةً، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ»؛ أو صلةً، نحو: «جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ»؛ أو حالاً، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ»؛ أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ» و «ظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ». فالعامل محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها، و التقدير في غير الصلة: «اسْتَقَرَّ» أو «مُسْتَقَرٌّ»، و في الصلة: «اسْتَقَرَّ»؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة، و الفعل مع فاعله جملة، بخلاف اسم الفاعل.

مَا يَتَعَنَّ ظَرْفًا

وَ كُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَ مَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مَبْهَمًا
نَحْوُ الْجِهَاتِ وَ الْمَقَادِيرِ وَ مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كـ «مَرَمَى» مِنْ «رَمَى»

اسم الزمان

يعني أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية، مبهماً كان، و هو ما دلَّ على زمن غير مقدر، نحو: «سِرْتُ لِحِطَّةً» و «تَفَكَّرْتُ سَاعَةً» و «غَابَ مُدَّةً»؛ أو مختصاً، إما بإضافة، نحو:

«سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»؛ أو بوصف، نحو: «سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا»؛ أو بعدد، نحو: «سِرْتُ يَوْمَيْنِ». و أما اسم المكان فلا يقبل النصب إلا نوعان منه:

اسم المكان و
نوعاه

أحدهما: المبهم؛ وهو ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه، كالجهاث الست، نحو: «فَوْقَ» و «تَحْتَ» و «أَمَامَ» و «خَلْفَ» و «يَمِينِ» و «شِمَالِ»، و ما أشبهها، كـ «نَاحِيَةِ» و «جَانِبِ»؛ و كالمقادير، نحو: «غَلْوَةٍ» و «مِيلِ» و «فَرَسَخٍ» و «بَرِيدِ»، تقول: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ» و «سِرْتُ غَلْوَةً»، فتنصبها على الظرفية.

الثاني: ما صيغ من المصدر، نحو: «مَجْلِسَ زَيْدٍ» و «مَقْعَدَ زَيْدٍ». و شرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه، نحو: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ» و «فَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ»؛ و منه قوله تعالى: «وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ» (الجن: ٩). فلو كان عامله من غير لفظه، تعيّن جرّه بـ «في» نحو: «جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ». و إلى هذا أشار بقوله:

شرط نصب
ما صيغ من
المصدر قياساً

وَ شَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ
أي شرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً، أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في
أصله، أي أن ينتصب بفعل أو شبهه يجتمعان معه في الاشتقاق من أصل واحد، كاجتماع
«جَلَسْتُ» و «مَجْلِسٍ» في الاشتقاق من «الجلوس».

فإن لم يقع كذلك، كان شاذاً يسمع و لا يقاس عليه، كقولهم: «هُوَ عَمْرٌو مَرْجَرِ الْكَلْبِ» و «هُوَ عَبْدُ اللَّهِ مَنَاطُ الثُّرَيَّا».

و اعلم أن ظاهر كلام المصنف أن المقادير و ما صيغ من المصدر مبهمان؛ أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة؛ لأنها مجهولة الصفة، و إن كانت معلومة المقدار. و أما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً و مختصاً، نحو: «جَلَسْتُ مَجْلِسًا» و «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ».

و ظاهر كلامه -أي قوله: «كَمَرَمَى مِنْ رَمَى»- أن «مَرَمَى» مشتق من «رَمَى»، و مذهب البصريين أنه مشتق من المصدر، لا من الفعل.

و إذا تقرر أن المكان المختص - وهو ما له أقطارٌ تحويه - لا ينتصب على الظرفية، فاعلم أنه سُمع نَصْبُ كُلِّ مَكَانٍ مَخْتَصٍّ مَعَ «دَخَلَ» و «سَكَنَ»، نحو: «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» و «سَكَنْتُ الدَّارَ». و اختلف الناس في أنها منصوبة على الظرفية شذوذاً، أو على إسقاط حرف الجر «في»، أو على التشبيه بالمفعول به.

قسماً الظرف
باعتبار
التصرف و
عدمه

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
وَغَيْرِ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ
ينقسم اسم الزمان و المكان إلى متصرف و غير متصرف.

فالمتصرف ما استعمل ظرفاً و غير ظرف، ك «يَوْمٍ» و «مَكَانٍ»؛ فكلُّ منهما يُستعمل ظرفاً، نحو: «سِرْتُ يَوْمًا» و «جَلَسْتُ مَكَانًا»، و يُستعمل مبتدأً أو خبراً، نحو: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ» و «مَكَانُكَ حَسَنٌ»؛ و منه قوله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» (البقرة: ١٨٥)، و: «هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكذِّبُونَ» (الصافات: ٢١)؛ أو فاعلاً، نحو: «جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» و «ارْتَفَعَ مَكَانُكَ»؛ و منه قوله تعالى: «أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ» (البقرة: ٢٥٤)؛ أو مفعولاً به، نحو: «مَا رَأَيْتُ يَوْمًا أَشَدَّ مِنْهُ»، و منه قوله تعالى: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» (البقرة: ٢٨١)؛ أو مضافاً إليه، كقوله تعالى: «إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ» (الشعراء: ١٣٥).

و غير المتصرف ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه.

فالذي لزم الظرفية، نحو: «سَحَرَ» إذا أردته من يوم بعينه، و إلا فهو متصرف، كقوله تعالى: «إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ» (القمر: ٣٤).

و الذي لزم الظرفية أو شبهها، نحو: «عِنْدَ» و «لَدُنْ» و «فَوْقَ»؛ و المراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ «مِنْ»، فلا يرفع أبداً، نحو: «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ»، و قوله تعالى: «وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ» (آل عمران: ١٢٦)، و:

﴿وَإِنَّكَ لَتَلَقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ (النمل: ٦)، و﴿لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ﴾ (الزُّمَر: ١٦).

ما يَنُوبُ عَنِ الظَّرْفِ

١. نيابة المصدر
وَقَدْ يَنُوبُ عَنِ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَ ذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ
ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً، كقولك: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ»؛ أي مَكَانَ قُرْبِ
زيد، فحُذِفَ المضافُ و أُقِيمَ المضافُ إليه مَقَامَهُ، فَأُعْرِبَ بِإِعْرَابِهِ، وَ هُوَ النِّصْبُ عَلَى
الظرفية، وَ لَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ.
وَ يَكْثُرُ إِقَامَةُ المَصْدَرِ مَقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ، نَحْوُ: «أَتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ» وَ الأَصْلُ:
وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فحُذِفَ المضافُ وَ أُعْرِبَ المضافُ إليه بِإِعْرَابِهِ. وَ هُوَ مَقْيَسٌ فِي
كُلِّ مَصْدَرٍ^(١).

وَ قَدْ يَنُوبُ عَنِ الظَّرْفِ أُمُورٌ غَيْرُ المَصْدَرِ:

٢. نيابة غير
المصدر

منها الوصف، نحو: «نَمِتُّ طَوِيلًا».

وَ مِنْهَا العَدَدُ، نَحْوُ: «سَرْتُ حَمْسَةَ أَيَّامٍ».

وَ مِنْهَا اسْمُ الإِشَارَةِ، نَحْوُ: «وَقَفْتُ تِلْكَ النَّاحِيَةَ».

وَ مِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى كَلِّيَّةِ لَهُ، نَحْوُ: «مَشَيْتُ كُلَّ النَّهَارِ».

وَ مِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى جَزَائِيَّةِ لَهُ، نَحْوُ: «مَشَيْتُ نِصْفَ اللَّيْلِ».

التمرين

(١) أعرب و وضح:

فَأَنْصَبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظَهَّرًا كَانَ وَ إِلَّا فَأَنْوَهُ مُقَدَّرًا

١. نحو: «جئتُ قُدُومَ الحاجِّ، وَ خَرُوجَ زَيْدٍ».

(٢) عَيْنُ الْمَفْعُولِ فِيهِ وَنَوْعُهُ:

- ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قَوْلٌ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ (الإسراء: ٥١).
- ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١١٥).
- ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ (الإسراء: ٨٠).
- ﴿نَمْتَعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ (الإسراء: ٨٠).
- قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ» (نهج البلاغة: الخطبة ٤٢).
- قال أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ رَضِيَ بِالْعَافِيَةِ مِمَّنْ دُونَهُ رَزَقَ السَّلَامَةَ مِمَّنْ فَوْقَهُ» (الأمالي للصدوق: ص ٤٤٧).
- عن أبي جعفر عليه السلام: «أَمَا لَأَنَّ رَجُلًا قَامَ لَيْلُهُ وَصَامَ نَهَارُهُ وَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَحَجَّ جَمِيعَ دَهْرِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ وَلَايَةَ وَلِيِّ اللَّهِ فَيُؤَالِيَهُ وَيَكُونُ جَمِيعُ أَعْمَالِهِ بَدَلًا لَيْتِهِ إِلَيْهِ مَا كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ جَلٌّ وَعَزٌّ حَقٌّ فِي ثَوَابِهِ» (الأمالي للصدوق: ص ٤٤٧).
- فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ أ يَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ (٣) عَيْنُ عَامِلِ الظَّرْفِ فِي هَذِهِ النَّهَاجِ:
- ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ (الكهف: ٧٩).
- خُذْ هَذَا بَدَلِ ذَاكَ.
- أَرَأَيْتَ طَائِرًا فَوْقَ الْعُصْنِ؟
- رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ.

التحقيق

بَيْنَ الظَّرْفِ الْمُتَصَرِّفِ وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ.

راجع: شرح الرضوي على الكافية: ج ١، ص ٤٩٥؛ وحاشية الصبان: ج ٢، ص ١٣١.



المفعول معه



تعريف المفعول معه و ناصبه

يُنْصَبُ تَالِي «الواو» مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ: «سِيرِي وَ الطَّرِيقَ مُسْرَعَهُ»
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَ شِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لِابٍ «الواو» فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ
المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد «واو» بمعنى «مع».

تعريف
المفعول معه

و الناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه، أي اسم فيه معناه و حروفه. و زعم قوم
أن الناصب له «الواو»، و هو غير صحيح؛ لأن كل حرف اختص بالاسم و لم يكن كالجزء
منه - كحروف الجر - لم يعمل إلا الجر، بخلاف «الألف و اللام»، فإنها اختصت بالاسم، و
لم تعمل فيه شيئاً، لأنها كالجزء منه، لتخطي العامل لها، نحو: «مررت بالغلام».

الناصب له

فمثال نصبه بالفعل: «سيري و الطريق مسرعة»؛ أي سيري مع الطريق، فد «الطريق»
منصوب بـ «سيري». و منه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَ تَذَكِيرِي
بِآيَاتِ اللَّهِ فَاعْلَى اللَّهُ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَ شُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: ٧١). و مثال نصبه بشبه
الفعل: «زيد سائر و الطريق» و «أعجبني سيرك و الطريق».

و يُستفاد من قول المصنّف: «في نحو سيري و الطريق» أن المفعول معه مقيس في
كل اسم وقع بعد «واو» بمعنى «مع»، و تقدمه فعل أو شبهه.

لزوم تقديم
الناصب

و يفهم أيضاً من قوله: «بما من الفعل و شبهه سبق» أن عامله لا بد أن يتقدم عليه،
فلا تقول: «و النيل سرت».

وقوع المفعول
معه بعد «ما»
و «كَيْفَ»
الاستفهاميتين

وَبَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ أَوْ «كَيْفَ» نَصْبٍ بِفِعْلِ «كَوْنٍ» مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ سَمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ «مَا» وَ «كَيْفَ» الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ، نَحْوُ: «مَا أَنْتَ وَ زَيْدًا؟» وَ «كَيْفَ أَنْتَ وَ قَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟»؛ وَ خَرَجَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مُشْتَقٍّ مِنَ «الْكَوْنِ»، وَ التَّقْدِيرُ: «مَا تَكُونُ وَ زَيْدًا؟» وَ «كَيْفَ تَكُونُ وَ قَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟»، فَ«زَيْدًا» وَ «قَصْعَةٌ» مَنْصُوبَانِ بِ«تَكُونُ» الْمُضْمَرَةِ. وَ لَا يَخْفَى أَنَّ أَكْثَرَهُمْ رَفَعَهُ.

حكم الاسم الواقع بعد «الواو»

وَ الْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَ النَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ وَ النَّصْبُ إِنْ لَمْ يَحْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ الاسم الواقع بعد هذه «الواو» إما أن يُمْكِنَ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَوْ لَا؛ فَإِنْ أُمْكِنَ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَضْعُفٍ أَوْ بِلَا ضَعْفٍ:

رجحان العطف

فَإِنْ أُمْكِنَ عَطْفُهُ بِلَا ضَعْفٍ، فَهُوَ أَحَقُّ مِنَ النَّصْبِ، نَحْوُ: «كُنْتُ أَنَا وَ زَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ»؛ فَإِنَّ الْعَطْفَ مُمْكِنٌ لِلْفَصْلِ، وَ التَّشْرِيكَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي مَعْنَى «الواو» أَوْلَى مِنْ عَدَمِ التَّشْرِيكِ. وَ مِثْلُهُ: «سَارَ زَيْدٌ وَ عَمْرٌو».

رجحان
النصب

وَ إِنْ أُمْكِنَ الْعَطْفُ بَضْعُفٍ، فَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ أَوْلَى مِنَ التَّشْرِيكِ؛ لِسَلَامَتِهِ مِنْ الضَّعْفِ، نَحْوُ: «سِرْتُ وَ زَيْدًا»؛ فَإِنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِلَا فَاصِلٍ ضَعِيفٌ، فَالنَّصْبُ أَوْلَى مِنَ الرَّفْعِ.

تعيين النصب

وَ إِنْ لَمْ يُمْكِنَ عَطْفُهُ، تَعَيَّنَ النَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ، أَي عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَ مَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا
فـ«مَاءً» مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَعْيَةِ أَوْ عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَلِيقُ بِهِ، وَ التَّقْدِيرُ: «وَ سَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا»، وَ نَحْوُ: «مَا لَكَ وَ زَيْدًا؟»؛ لِأَنَّ عَطْفَهُ عَلَى «الْكَافِ» لَا يَجُوزُ؛ إِذْ لَا

يعطف على ضمير الجرِّ إلا بإعادة الجارِّ، قاله في شرح الكافية.
 و منه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: ٧١)؛ فلا يجوز عطف
 «شُرَكَاءَكُمْ» على «أَمْرَكُمْ»؛ لأنَّ العطف على نية تكرار العامل؛ إذ لا يصحَّ أن يقال:
 «أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي»، و إنما يُقال: «جَمَعْتُ شُرَكَائِي»، لأنَّ «الإجماع» -أي مصدر
 «أَجْمَعْتُ»- لا يتعدى إلى الأعيان، كما في شرح الكافية؛ فـ «شُرَكَاءَكُمْ» منصوب على
 المعية، و التقدير -و الله العالم-: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ مَعَ شُرَكَائِكُمْ»، أو منصوب بفعل، و
 التقدير: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ، و اجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ».
 و اعلم أنَّه لو لم يَجْزِ النصبُ لوجب العطف، نحو: «تَشَارَكَ زَيْدٌ و عمروٌ»؛ لافتقاره
 إلى فاعلين.

تعيّن العطف

التمرين

- (١) أعرب و وضح:
 و العطف إن يَمَكِنُ بلا ضَعْفِ أَحَقِّ و النَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
 (٢) مَيِّزْ بَيْنَ «وَاوِ المَعِيَّةِ» و «وَاوِ العَطْفِ»:
 • قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إِيَّاكَ وَ مُصَادَقَةَ الأَخْمَقِ، فَإِنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَنْفَعَكَ فَيُضْرِّكَ» (نهج
 البلاغة: الحكمة ٣٧).
 • كَيْفَ حَالُكَ و الحَوَادِثُ؟
 • لا تَأْكُلِ السَّمَكَ و تَشْرَبِ اللَّبْنَ.
 • تَخَاصَمَ زَيْدٌ و بَكْرٌ.
 • كُنْتُ أَنَا و زَيْدٌ كالأَخَوَيْنِ.

التحقيق

بَيِّنْ وَجْهَ نَصْبِ «الفَخْر» فِي قَوْلِ أمير المؤمنين عليه السلام: «مَا لِابْنِ آدَمَ وَالْفَخْر؟ أَوَّلُهُ نُظْفَةٌ، وَآخِرُهُ
 حِيْفَةٌ، لَا يَزُرُقُ نَفْسَهُ، وَلَا يَدْفَعُ حَنْفَهُ» (نهج البلاغة: الحكمة ٤٤٥).
 راجع: علوم العربية: ج ٢، ص ١٨٤.



الاستثناء



تعريف
الاستثناء

الاستثناء: هو إخراج بـ «إلا» أو إحدى أخواتها حقيقةً أو حكماً من متعدد.

الاستثناء بـ «إلا»

إعراب
المستثنى
بـ «إلا»:
أ. بعد تمام
الكلام الموجب

مَا اسْتَثْنَتْ «إلا» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتَحِبُ
إِتْبَاعَ مَا اتَّصَلَ وَ انْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَ عَنِ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

إذا وقع المستثنى بـ «إلا» بعد تمام الكلام الموجب، فحكمه النصب، سواء كان متصلاً
أو منقطعاً، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» و «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا» و «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا
زَيْدًا» و «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا».

و معنى قوله: «ما استثنت «إلا» مع تمام ينتصب» أن الناصب له «إلا»، و الصحيح
أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا».

و إن وقع بعد الكلام الذي ليس بموجب - و هو المشتمل على النفي أو شبه النفي^(١) -،
فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً، و المراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما
قبله، و بالمنقطع: ألا يكون بعضاً مما قبله.

ب. بعد تمام
الكلام غير
الموجب

فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، كما جاز إتباعه لما قبله على أنه بدلٌ منه
بدلٌ بعض من كل، و هو المختار، نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، و إلا زيداً» و «ما ضربتُ
أحدًا إلا زيداً»^(٢) و «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ و إلا زيداً»، و نحو: «لا يقم أحدٌ إلا زيدٌ، و

١. و المراد بشبه النفي: النهي و الاستفهام.

٢. إذا كان المستثنى منه في غير الموجب منصوباً كما في المثال، يجوز في المستثنى أن يكون منصوباً على
الاستثناء، و أن يكون منصوباً على البدلية من المستثنى منه، و هذا هو المختار.

إِلَّا زَيْدًا»، و «هَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ؟، و إِلَّا زَيْدًا؟».

و هذا معنى قوله: «و بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِيٍّ اِتِّبَاعَ مَا اتَّصَلَ».

و منه قوله تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ» (النور: ٦)، «وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ

أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ» (هود: ٨١)، «قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ» (الحجر: ٥٦).

و إن وقع بعد الكلام الذي ليس بموجب و كان الاستثناء منقطعاً، تعيّن النصب عند

جمهور العرب، فنقول: «ما قام القوم إلا حماراً». و منه قوله تعالى: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ

إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ» (النساء: ١٥٧). و هذا هو المراد بقوله: «و انصب ما انقطع».

و أما بنو تميم فيجيزون إتياعه، فنقول: «ما قام القوم إلا حماراً، و ما ضربت القوم إلا

حماراً، و ما مررت بالقوم إلا حماراً»، قال شاعرهم:

وَ بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَ إِلَّا الْعَيْسُ

وَ غَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَ لَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه و كان الكلام موجباً، و جب نصب المستثنى،

نحو: «قام إلا زيداً القوم»، و إن كان غير موجب فالمختار نصبه، فنقول: «ما قام إلا زيداً

القوم»، و منه قول الكُمَيْتِ فِي آلِ الْبَيْتِ؟ عَهِمْ؟:

وَ مَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَ مَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(١)

و قد روي رفعه، فنقول: «ما قام إلا زيداً القوم»، و منه قول حسان:

فَأَيْتَهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعٌ^(٢)

فأعربوا الثاني بدلاً من الأول.

١. البيت من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل النبي ﷺ و أولها:

طَرِبْتُ وَ مَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَ لَا لِعِبَاءٍ مِنِّي وَ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

و بعده:

إِلَى النَّفْرِ الْبَيْضِ الَّذِينَ يَحِبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ فِيمَا نَابَنِي أَتَقَرَّبُ

راجع الأمالي (للسيد المرتضى رحمته الله) ١: ٦٦ و ٦٧.

٢. البيت لحسان بن ثابت، شاعر النبي ﷺ، من قصيدة قالها في يوم البدر.

ج. إذا تقدم
المستثنى على
المستثنى منه

وَأِنْ يُفْرَغَ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ «إِلَّا» عُدِمَا
 إذا تفرَّغَ عاملٌ سابقٌ «إِلَّا» لاسم بعدها، كان الاسم الواقع بعد «إِلَّا» معرباً بإعراب
 ما يقتضيه العامل قبل «إِلَّا» قبل دخولها، كما لو لم تُذكر «إِلَّا»، نحو: «ما قام إلا زيد» و
 «ما ضربت إلا زيدا» و «ما مررت إلا بزيدا». ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾
 (المائدة: ٩٩) و ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

و هذا هو الاستثناء المفرَّغ، و لا يقع في كلامٍ موجب، فلا تقول: «ضربتُ إلا زيدا».
 وَ أَلْعِ «إِلَّا» ذاتَ توكيدٍ كـ «لَا تَمُرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَاءُ»
 إذا تكرَّرت «إِلَّا» لقصد التوكيد، لم تُفدِ غيرَ توكيد الأولى، أي لم تُفدِ استثناءً
 مستقلاً، و هذا معنى إلغائها في قوله: «و أَلْعِ «إِلَّا»...». و ذلك في البدل و العطف:
 فمثال البدل: «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد، إلا أخيك»؛ ف «أخيك» بدلٌ من «زيد»،
 كأنك قلت: «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد أخيك». و مثله: «لا تمرُّرُ بهم إلا الفتى إلا العلاء»،
 ف «العلاء» بدلٌ من «الفتى»، و كررت «إِلَّا» توكيداً.
 و مثال العطف: «قامَ القومُ إلا زيدا و إلا عمراً»؛ و الأصل: إلا زيدا و عمراً، ثم
 كررت «إِلَّا» توكيداً.

و قد اجتمع تكرارها في البدل و العطف في قوله:
 مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ و إِلَّا رَمَلُهُ
 و الأصل: إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ و رَمَلُهُ، ف «رَسِيمُهُ» بدلٌ من «عَمَلُهُ»، و «رَمَلُهُ» معطوف
 على «رَسِيمُهُ»، و كررت «إِلَّا» فيهما توكيداً.

وَأِنْ تُكْرَرُ لَا لِتَوْكِيدِ فَمَعُ تَفْرِيفِ التَّأثيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ
 فِي وَاحِدٍ مِمَّا بـ «إِلَّا» اسْتِثْنِي وَ لَيْسَ عَن نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي
 إذا كررت «إِلَّا» لغير التوكيد، أي للاستثناء، فإن كان الاستثناء مفرَّغاً، شغلت العامل

د. إذا كان
المستثنى
مفرَّغاً

هـ. مع تكرر
«إِلَّا» للتوكيد

و. مع تكرر «إِلَّا»
لغير التوكيد و
تفريغ الاستثناء

بواحدٍ وَنَصَبَتِ الْبَاقِي، فَنَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكَرًا»، وَلَا يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ مِنْهَا لِشُغْلِ الْعَامِلِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَمَعَ تَفْرِيعٌ...».

وَإِنْ كَانَ الْإِسْتِنَاءُ غَيْرَ مَفْرَغٍ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

وَ دُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمُ بِهِ وَ التَّمْرِزِ
وَ انْصَبْ لِتَأْخِيرٍ وَ جِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
كَ «لَمْ يَفُؤَا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلِيٌّ» وَ حُكْمَهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَايَاتُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ تَتَأَخَّرُ:

فَإِنْ تَقَدَّمَتْ، وَجَبَ نَصَبُ الْجَمِيعِ، سِوَاءَ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا أَوْ غَيْرَ مُوجِبٍ، نَحْوُ: «قَامَ إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا بَكَرًا الْقَوْمُ»، وَ «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكَرًا الْقَوْمُ».

وَإِنْ تَأَخَّرَتْ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا، وَجَبَ نَصَبُ الْجَمِيعِ، فَنَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكَرًا»؛ وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ، عَوَمِلَ وَاحِدٌ مِنْهَا بِمَا كَانَ يُعَامَلُ بِهِ لَوْ لَمْ يَتَكَرَّرَ الْإِسْتِنَاءُ، فَيُبَدَّلُ مِمَّا قَبْلَهُ - وَ هُوَ الْمُخْتَارُ -، أَوْ يُنْصَبُ - وَ هُوَ قَلِيلٌ -، كَمَا تَقَدَّمَ؛ وَ أَمَّا بَاقِيهَا فَيَجِبُ نَصَبُهُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكَرًا»، وَ إِنْ شِئْتَ أَدَلَّتْ غَيْرَ «زَيْدٍ». وَ مِثْلُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «لَمْ يَفُؤَا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلِيٌّ^(١)»، فَ «أَمْرًا» بَدَلَ مِنَ الْوَاوِ فِي «يَفُؤَا». وَ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَ انْصَبْ لِتَأْخِيرٍ...»: أَيُّ وَ انْصَبِ الْمُسْتَثْنَايَاتُ كُلَّهَا إِذَا تَأَخَّرَتْ عَنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ.

وَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَ حُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ» أَنَّ مَا يَتَكَرَّرُ مِنَ الْمُسْتَثْنَايَاتِ حُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ، مِنَ الدُّخُولِ وَ الْخُرُوجِ، فِي قَوْلِكَ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكَرًا» الْجَمِيعِ مُخْرَجُونَ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكَرًا».

١. قَوْلُهُ: «عَلِيٌّ» مَنْصُوبٌ بِالْوَقْفِ عَلَى السُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رُبَيْعَةَ، أَيُّ «إِلَّا عَلِيًّا»، فَ «أَمْرًا» مَرْفُوعٌ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ.

ز. مع تكرر «إلا»
لغير التوكيد
وعدم تفرغ
الاستثناء:

١. مع تقدم
المستثنيات
على المستثنى
منه

٢. مع تأخرها
عنه

الاستثناء بـ «غَيْرٍ»

وَ اسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ «غَيْرٍ» مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِـ «إِلَّا» نِسْبًا
 اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى «إِلَّا» فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْفَاطِظُ، مِنْهَا مَا هُوَ اسْمٌ، وَ هُوَ «غَيْرٌ»
 وَ «سَوِيٌّ» وَ «سَوِيٌّ» وَ «سَوَاءٌ»؛ وَ مِنْهَا مَا هُوَ فِعْلٌ، وَ هُوَ «لَيْسَ» وَ «لَا يَكُونُ»؛ وَ مِنْهَا
 مَا هُوَ فِعْلٌ وَ حَرْفٌ، وَ هُوَ «عَدَا» وَ «حَلَا» وَ «حَاشَا».

أنواع أداة
 الاستثناء التي
 بمعنى «إلا»

إعراب
 المستثنى
 بالأسماء
 إعراب «غَيْرٍ»

فَأَمَّا حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِالْأَسْمَاءِ فَالْجَرُّ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ.

وَ تُعْرَبُ «غَيْرٌ» بِمَا كَانَ يُعْرَبُ بِهِ الْمُسْتَثْنَى مَعَ «إِلَّا»، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بِنِصْبِ
 «غَيْرٍ»، كَمَا تَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» بِنِصْبِ «زَيْدٍ»؛ وَ تَقُولُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ وَ
 غَيْرَ زَيْدٍ» بِالِاتِّبَاعِ وَ النِّصْبِ، وَ الْمُخْتَارُ الْإِتِّبَاعُ، وَ «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ» بِالنِّصْبِ عِنْدَ
 غَيْرِ بَنِي تَمِيمٍ.

الاستثناء بـ «سَوِيٌّ»

وَ أَمَّا «سَوِيٌّ» فَالْمَشْهُورُ فِيهَا كَسْرُ «السِّينِ» وَ الْقَصْرُ. وَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ «سِينَهَا»
 وَ يَمُدُّ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ «سِينَهَا» وَ يَقْصُرُ.
 وَ مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَ الْجُمْهُورُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا، فَـ «سَوِيٌّ» عِنْدَهُمْ مَنْصُوبَةٌ
 عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(١)، مُشْعِرَةٌ بِالِاسْتِثْنَاءِ؛ وَ اخْتَارَ الْمَصْنِفُ أَنَّهَا كـ «غَيْرٍ»، فَتُعَامَلُ بِمَا تُعَامَلُ
 بِـ «غَيْرٍ»، مِنَ الرَّفْعِ وَ النِّصْبِ وَ الْجَرِّ، وَ إِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ:

اللغات في
 «سوى»

إعراب «سوى»

وَ لـ «سَوِيٌّ» «سَوِيٌّ» «سَوَاءٌ» اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لـ «غَيْرٍ» جُعِلَا
 فَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَجْرُورَةٌ قَوْلُهُ ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي إِلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سَوِيٍّ
 أَنْفُسِهَا»^(٢). وَ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَرْفُوعَةٌ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ:

وَ إِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَ أَنْتَ الْمُشْتَرَى

١. وَ لَا تَخْرُجُ عَنْهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ.

٢. صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ج ٤، ص ٢٢١٥، الْحَدِيثُ ٢٨٨٩.

و قول الفند الزماني:

و لَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
 فـ «سواك» مرفوع بالابتداء، و «سوى العُدوان» مرفوع بالفاعلية؛ و من استعمالها
 منصوبة على غير الظرفية قول الشاعر:
 لَدَيْكَ كَفَيْلٌ بِالْمَنْىِ لِمُؤْمَلٍ وَ إِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشَقَى
 هذا تقرير كلام المصنّف، و لكن ما استشهد به له يحتمل التأويل عند الجمهور.

الاستثناء بـ «ليس» و «لا يكون» و «خلا» و «عدا»

وَ اسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ «لَيْسَ» وَ «خَلَا» وَ بِـ «عَدَا» وَ بِـ «يَكُونُ» بَعْدَ «لَا»
 أي استثنى بـ «ليس» و ما بعدها ناصبًا، فتقول: «قام القوم ليس زيداً، و لا يكون
 زيداً، و خلا زيداً، و عدا زيداً».

فـ «زيداً» منصوبٌ على أنه خبر «ليس» و «لا يكون»، و اسمها ضميرٌ مستترٌ
 وجوباً، و المشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، و التقدير: «ليس بعضهم
 زيداً، و لا يكون بعضهم زيداً». (١) و منه ما روي عن النبي ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَ ذَكَرَ اسْمُ
 اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ فَكُلُوهُ لَيْسَ السِّنُّ وَ الظُّفْرُ» (٢).

و «زيداً» المستثنى بـ «خلا» و «عدا» منصوب على المفعولية، و «خلا» و «عدا»
 فعلان فاعلها - في المشهور - ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من «القوم»، و هو مستترٌ
 وجوباً، و التقدير: «خلا بعضهم زيداً، و عدا بعضهم زيداً».

و نَبّه بقوله: «و بـ «يكون» بعد لا» على أنها لا تستعمل في الاستثناء إلا بعد «لا»،
 فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: «لم و إن و لن و لَمَّا و ما».

إعراب
 المستثنى
 بـ «ليس» و ما
 بعدها

اشتراط وقوع
 «يكون» بعد
 «لا»

١. قيل: موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال. و قيل: مستأنفة لا موضع لها؛ قاله
 الأشموني.

٢. صحيح البخاري: ج ٥، ص ١٨٩، الحديث ٢٢٥٤. و لا يخفى أن قوله ﷺ: «لَيْسَ السِّنُّ وَ الظُّفْرُ»
 استثناء من «ما» في قوله: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ».

حكم المستثنى
بـ «خَلا» و «عَدَا»

وَ اجْرُرُ بِسَابِقِي «يَكُونُ» إِنْ تُرِدُ وَ بَعْدَ «مَا» أَنْصِبُ وَ اجْرُرُ قَدْ يَرِدُ
إِذَا لَمْ تَتَقَدَّمْ «مَا» عَلَى «خَلا» وَ «عَدَا» فَاجْرُرُ بِهِمَا إِنْ شِئْتَ، فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ خَلا
زَيْدًا، وَ عَدَا زَيْدًا».

وَ إِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا «مَا» وَجِبَ النَّصْبُ بِهِمَا عِنْدَ الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّهَا فِعْلَانِ، إِذْ «مَا»
الِدَاخِلَةُ عَلَيْهَا مُصَدَّرِيَّةٌ، وَ هِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ؛ فَ «مَا» فِي نَحْوِ:
«قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلا زَيْدًا، وَ مَا عَدَا زَيْدًا» مُصَدَّرِيَّةٌ، وَ «خَلا» وَ «عَدَا» صَلَّتْهَا،^(١) وَ فَاعِلُهَا
ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ، وَ «زَيْدًا» مَفْعُولٌ. وَ مِنْهُ قَوْلُ لَبِيدٍ:
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللَّهُ بَاطِلٌ وَ كُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
وَ أَجَازَ الْكَسَائِي الْجُرَّ بِهِمَا بَعْدَ «مَا»، عَلَى جَعَلِ «مَا» زَائِدَةً، وَ جَعَلِهَا حَرْفِي جُرٌّ،
فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلا زَيْدًا، وَ مَا عَدَا زَيْدًا». وَ قَدْ حَكَى الْجَرَمِيُّ الْجُرَّ بَعْدَ «مَا» عَنِ
بَعْضِ الْعَرَبِ، وَ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَ اجْرُرُ قَدْ يَرِدُ».

وَ حَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ
أَيُّ إِنْ جَرَّتْ بِـ «خَلا» وَ «عَدَا» فَهِيَ حَرْفَا جُرٍّ، وَ إِنْ نَصَبَتْ فَهِيَ فِعْلَانِ اسْتَتَرَ
فَاعِلُهَا وَ جُوبًا، كَمَا سَبَقَ.

الاستثناء بـ «حَاشَا»

وَ كـ «خَلا» «حَاشَا» وَ لَا تَصْحَبُ «مَا» وَ قِيلَ: «حَاشَا» وَ «حَاشَا» فَاحْفَظْهُمَا
الْمَشْهُورَ أَنَّ «حَاشَا» لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفَ جُرٍّ، فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا».
وَ ذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَ الْجَرَمِيُّ وَ الْمَازِنِيُّ وَ الْمُبَرِّدُ وَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّهَا مِثْلُ
«خَلا» تُسْتَعْمَلُ فِعْلًا، فَتَنْصَبُ مَا بَعْدَهَا، وَ حَرْفًا، فَتَجُرُّ مَا بَعْدَهَا، فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا
زَيْدًا، وَ حَاشَا زَيْدًا».

رأى المشهور
في «حاشا»

رأى المصنف
و جماعة فيها

١. و موضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق؛ أما وجهه فقال السيرافي: على الحال؛ وقيل: على الظرف، و
«ما» وقتية؛ و قال ابن خروف: على الاستثناء؛ قاله الأشموني.

وقول المصنّف: «و لا تصحّب ما»، معناه أنّ «حاشا» مثل «خلا»، لكن لا تتقدّم عليها «ما»، فلا تقول: «قام القوم ما حاشا زيدا». وقد صحّبتها «ما» قليلاً، كقول الأخطل: رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا وَيُقَالُ فِي «حَاشَا»: «حَاشَ» وَ «حَاشَا».

التمرين

(١) أعرب و وضح:

- و إن يفرغ سابق «إلا» لما بعد يكن كما لو «إلا» عدما
- (٢) عيّن الاستثناء، و اذكر من أيّ قسم هو، و عيّن إعراب المستثنى:
- «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» (البقرة: ٢٤٩).
 - «وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» (البقرة: ١١٣٠).
 - الإمام الحسين عليه السلام: «فإني لا أرى الموت إلا سعادةً ولا الحياة مع الظالمين إلا برماً». (تحف العقول: ص ٢٤٥).
 - الإمام الصادق عليه السلام: «حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ أَنْ لَا تَرْجُو إِلَّا اللَّهَ وَلَا تَخَافَ إِلَّا ذَنْبَكَ» (الكافي: ج ٢، ص ٧٢، الحديث ٤).
 - أمير المؤمنين عليه السلام: «إِنَّهُ لَيْسَ لِأَنْفُسِكُمْ تَمَنُّ إِلَّا الْجَنَّةَ فَلَا تَبِعُوهَا إِلَّا بِهَا» (نهج البلاغة: الحكمة ٤٥٦).
 - أمير المؤمنين عليه السلام: «كُلُّ مُعْطٍ مُنْتَقِصٍ سِوَاهُ وَكُلُّ مَانِعٍ مَذْمُومٌ مَا خَلَاهُ» (نهج البلاغة: الخطبة ٩١).
 - أمير المؤمنين عليه السلام: «لَا تَكْمُلُ الْمَكَارِمُ إِلَّا بِالْعَفَافِ وَالْإِيْتَارِ» (غرر الحکم: ص ٧٨١).

- ٣) عَيْنُ إِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى، وَ أَعْطَ «غَيْرَ» وَ «سَوَى» مَا يَسْتَحِقُّانِ مِنَ الْإِعْرَابِ:
- «وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرَجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ» (فاطر: ٣٧).
 - عن الرسول الأعظم ﷺ: «يَا عَلِيُّ طُوبَى لِيُصَوِّرَ نَظَرَ اللَّهِ إِلَيْهَا تَبْكِي عَلَى ذَنْبٍ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ الذَّنْبِ أَحَدٌ غَيْرَ اللَّهِ» (تحف العقول: ص ١٣).
 - عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ضَاعَ مَنْ كَانَ لَهُ مَقْصَدٌ غَيْرَ اللَّهِ». (غُرَّرَ الْحَكَمَ: ص ٤٢٦).
 - عن أمير المؤمنين عليه السلام: «وَكُلُّ عَزِيزٍ غَيْرُهُ دَلِيلٌ». (نهج البلاغة: الخطبة ٦٥).
 - عن الإمام الصادق عليه السلام: «كُلُّ الذُّنُوبِ مَغْفُورَةٌ سِوَى عُفُوقِ أَهْلِ دَعْوَتِكَ» (تحف العقول: ص ١٣٠٣).
 - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِّنْ عِيَالِكََا

التحقيق

- (١) بَيِّنُ شُرُوطِ «الْمُسْتَثْنَى الْمَفْرُغِ».
- راجع: شرح الرضي على الكافية: ج ٢، ص ٩٩؛ والنحو الوافي: ج ٢، ص ٢٩٣.
- (٢) ما معنى «(إِلَّا)» في هذه الآية الشريفة: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ» (الأنبياء: ٢٢).
- راجع: مغني اللبيب: ج ١، ص ٧٠.

روزبه هاى علميه



الْحَالُ



تَعْرِيفُ الْحَالِ

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ «فِي حَالٍ» كَ «فَرْدًا أَذْهَبُ»
عَرَّفَ الْحَالُ ^(١) بِأَنَّهُ وَصْفٌ ^(٢) فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَيْئَةٍ، نَحْوُ: «فَرْدًا أَذْهَبُ».
و خَرَجَ بِقَوْلِهِ: «فَضْلَةٌ» الْوَصْفُ الْوَاقِعَ عَمْدَةً، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ وَ بـ «لِلدَّلَالَةِ عَلَى
هَيْئَةٍ» النَّعْتُ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا»، وَ التَّمْيِيزُ الْمَشْتَقَّ، نَحْوُ: «لِللَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءً»؛ فَإِنَّهَا لَمْ
يَسُوِّقًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ، بَلِ الْأَوَّلُ لِتَخْصِيسِ الرَّجُلِ، وَ الثَّانِي لِرَفْعِ الْإِبْهَامِ.
وَ قَوْلُهُ: «مُفْهِمٌ فِي حَالٍ» هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: «لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَيْئَةٍ».

حُكْمُ الْحَالِ مِنْ حَيْثُ الْإِنْتِقَالُ وَ الْإِشْتِقَاقُ

وَ كَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا
الأكثر في الحال أن تكون منتقلة، مشتقة.
وَ مَعْنَى الْإِنْتِقَالِ: أَلَّا تَكُونَ مَلَازِمَةً لِلْمُنْتَصِفِ بِهَا، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»؛ فَ «رَاكِبًا»
يَجُوزُ أَنْفِكَاهُ عَنْ «زَيْدٍ» بِأَن يَجِيءَ مَاشِيًا.

معنى الانتقال

وَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا» أَنَّ كَوْنَ الْحَالِ مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً هُوَ الْغَالِبُ، لِأَنَّهُ
لَا زِمَ. فَقَدْ تَجِيءُ الْحَالُ غَيْرَ مُنْتَقِلَةً؛ أَيْ وَصْفًا لَازِمًا. وَ ذَلِكَ قِيَاسِيٌّ فِي الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا» (مريم: ٣٣)؛ وَ فِي الْحَالِ الَّتِي دَلَّ عَامِلُهَا عَلَى تَجَدُّدِ ذَاتِ
صَاحِبِهَا، نَحْوُ: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أُطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا»؛ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يُرِيدُ اللَّهُ

أقسام الحال
غير المنتقلة

١. «الحال» يجوز فيه التذكير و التأنيث، و هي في اللغة: صفة الشيء.

٢. و هو ما دلَّ على معنى و صاحبه.

أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا» (النساء: ٢٨)؛ و سماعي، كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ (آل عمران: ١٨).

مواضع جمود
الحال

و قد تأتي الحال جامدة، و يكثر ذلك في مواضع ذكر المصنّف بعضها بقوله:

وَ يَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَ فِي مَبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكَلُّفٍ
كَ «بَعَهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ» وَ «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا» أَي كَأَسَدٍ

يَكْثُرُ مَجِيءُ الْحَالِ جَامِدَةً إِنْ دَلَّتْ عَلَى سِعْرِ، نَحْوُ: «بَعَهُ مُدًّا بَدْرَهُمْ»؛ فَ «مُدًّا» حَالٌ جَامِدَةٌ، فِي مَعْنَى الْمَشْتَقِّ؛ إِذِ الْمَعْنَى «مُسَعَّرًا كُلُّ مُدٍّ بَدْرَهُمْ».

وَ يَكْثُرُ جُمُودُهَا أَيْضًا فِيمَا دَلَّتْ عَلَى تَفَاعُلٍ، نَحْوُ: «بَعْتَهُ يَدًا بِيَدٍ»^(١)؛ أَي مُنَاجَزَةً؛ وَ مِنْهُ قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا يَبْتَاعُ رَجُلٌ فِضَّةً بِذَهَبٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ»^(٢)؛ أَوْ عَلَى تَشْبِيهِهِ، نَحْوُ: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا»؛ أَي مُشَبِّهًا الْأَسَدَ، فَ «يَدًا» وَ «أَسَدًا» صَحَّ وَقُوعُهَا حَالًا؛ لظُهُورِ تَأْوُلِهَا بِمَشْتَقِّ، وَ إِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فِي مَبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكَلُّفٍ».

وَ كَذَلِكَ فِيمَا دَلَّتْ عَلَى التَّرْتِيبِ، نَحْوُ «تَعَلَّمَ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا» وَ «أَدْخَلُوا رَجُلًا رَجُلًا». فَإِذَا كَانَتِ الْحَالُ غَيْرَ مُؤَوَّلَةٍ بِالمَشْتَقِّ وَ لَا دَالَّةً عَلَى سِعْرِ وَ لَا عَلَى التَّرْتِيبِ، فَقَلَّ جُمُودُهَا، وَ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ:

إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفًا، نَحْوُ: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشْرًا سَوِيًّا» (مريم: ١٧)؛

أَوْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى عَدَدٍ، نَحْوُ: «فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» (الأعراف: ١٤٢)؛

أَوْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى تَفْضِيلٍ، نَحْوُ: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا»؛

أَوْ كَانَتْ نَوْعًا لِصَاحِبِهَا، نَحْوُ: «هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا»؛

أَوْ فَرَعًا لَهَا، نَحْوُ: «هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا»؛

أَوْ أَصْلًا، نَحْوُ: «هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا».

١. أَي بَعْتَهُ حَالٌ كَوْنِ إِقْبَاضِي لِلْمَبِيعِ يُقَابِلُ إِقْبَاضَ الْمُشْتَرِي لِلثَّمَنِ. وَ هَذَا التَّعْبِيرُ كِنَايَةٌ عَنِ كَوْنِ الْبَيْعِ نَقْدًا مَنْجَزًا؛ وَ لَذَا فَسَّرَهُ الشَّارِحُ بِ «مُنَاجَزَةٍ».

٢. الكافي: ج ٥، ص ٢٥١.

حُكْمُ الْحَالِ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ

وَ الْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقَدُ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَ «وَحَدَّكَ اجْتَهَدُ»
 مذهب الجمهور أن الحال لا تكون إلا نكرة، و أن ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكرٌ
 مَعْنَى، كقولهم: «جَاءُوا الْجَبَاءَ الْغَفِيرَ» و «كَلَّمْتَهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ» و «اجْتَهَدُ وَحَدَّكَ» و قوله
 تعالى: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدَّهُ﴾ (غافر: ٨٤)، و التقدير: «جاءوا جميعاً»، و «كَلَّمْتَهُ مُشَافَهَةً»
 أي مُشَافِهَيْنِ، و «اجْتَهَدُ مُنْفَرِدًا».

لزوم تنكير
الحال عند
الجمهور

و قال الكوفيون: إِنْ تَصَمَّنتَ معنى الشرط جازَ تعريفها، نحو: «زَيْدٌ الرَّاكِبُ أَحْسَنُ»
 منه الماشي؛ ف «الراكب» و «الماشي» حالان، و صَحَّ تعريفها، لتأولها بالشرط، و
 التقدير: «زَيْدٌ إِذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى».

رأي الكوفيين

و يجوز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل عند البغداديين و يونس، فأجازوا «جاءَ
 زَيْدٌ الرَّاكِبُ».

جواز تعريف
الحال مطلقاً
عند بعض

وَ مَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَ «بَعْتَهُ زَيْدٌ طَلَعَ»
 حقُّ الحال أن تكون وصفاً - و هو ما دلَّ على معنى و صاحبه - ك «قائم»، و قد كثرَ
 مَجِيءُ الحال مصدرًا نكرةً على خلاف الأصل؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى، و
 منه قولك: «زَيْدٌ طَلَعَ بَعْتَهُ»، و قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِتْكُمْ
 كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (التوبة: ٥٣).

وقوع المصدر
المنكر حالاً

هذا، و لكن ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية.

حُكْمُ ذِي الْحَالِ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ

وَ لَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِينُ
 مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَ «لَا يَبِيعُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيٍّ مُسْتَسْهِلًا»
 حقُّ صاحبِّ الحال أن يكون معرفةً؛ و لا يُنْكَرُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ مَسْوُوعٍ،

أصالة تعريف
ذي الحال

مسوّغات تنكير
ذي الحال

و هو أحدُ أمور:

منها: أن يتقدّم الحال على النكرة، نحو: «فيها قائماً رجلاً».

و منها: أن تُخصّص النكرة بوصفٍ أو بإضافة، فمثال ما تُخصّص بوصفٍ قوله تعالى: «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ» (الدخان: ٤ و ٥)؛ و مثال ما تُخصّص بإضافة قوله تعالى: «وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ» (فصلت: ١٠).
و منها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، أي الاستفهام و النهي - و هو المراد بقوله: «أَوْ يَبِينُ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ»-، نحو قوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ» (الحجر: ٤)؛ ف «لَهَا كِتَابٌ» جملةٌ في موضع الحال من «قَرْيَةٍ». و مثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

يَا صَاحِبَ هَلْ حَمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُدْرَةَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا
و مثال ما وقع بعد النهي قول المصنّف: «لَا يَبْغُ أَمْرٌ عَلَيَّ مُسْتَسْهَلًا».
و احترز بقوله: «غالباً» ممّا قلّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوّغ، كما في الحديث: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا»^(١).

قلّة تنكير ذي
الحال
بلا مسوّغ

حُكْمُ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بَحْرَفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَ لَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ
مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ، فَلَا تَقُولُ
فِي «مَرَرْتُ بِهَيْدٍ جَالِسَةً»: «مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهَيْدٍ».
و ذهب الفارسيّ، و ابنُ كَيْسَانَ، و ابنُ بَرّهَانَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَ تَابَعَهُمُ الْمَصْنُفُ؛
لِوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ» (سَبَأًا: ٢٨).
و منه قول عُرْوَةَ بْنِ حِزَامٍ الْعُدْرِيِّ:
لَيْسَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا^(٢) إِلَيَّ حَبِيبًا، إِنَّهَا لِحَبِيبُ
١. صحيح البخاريّ: ج ٢، ص ٣٤٧، الحديث ١١١٧.
٢. «الهيّان» و «الصادي» بمعنى عطشان.

حكم تقديم
الحال على
صاحبها
المجروور بحرف

ف«هَيَّان» و«صَادِيًّا» حالان من الضمير المجرور بـ«إِلَى»، و هو «الِيَاء». و أما تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب فجائز، نحو: «جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ» و «ضَرَبْتُ مُجْرَدَةً هِنْدًا». و سَبَقْتُهَا الْمَحْصُورَ وَاجِبٌ، كـ «مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ». و سَبَقْتُهَا وَ هِيَ مَحْصُورَةٌ مَمْتَنَعٌ، كقوله تعالى: «وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَ مُنذِرِينَ» (الأنعام: ٤٨).

حكم تقديم
الحال على
صاحبها
المرفوع أو
المنصوب

مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ

وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا
لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في
الحال، كاسم الفاعل، و المصدر و نحوها مما تضمن معنى الفعل، فتقول: «هذا ضاربٌ
هندٌ مُجْرَدَةٌ» و «أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا»، و منه قوله تعالى: «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا»
(يونس: ٤).

مواضع مجيء
الحال من
المضاف إليه:

١. إذا صح
عمل المضاف
في الحال

و كذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف جزءاً من المضاف
إليه، أو مثل جزئه في صحّة الاستغناء بالمضاف إليه عنه. مثال الأوّل قوله تعالى: «وَ
نَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ» (الحجر: ٤٧)؛ فـ«إِخْوَانًا» حال من
الضمير المضاف إليه «صُدُورٍ»، و «الصدور» جزءٌ من المضاف إليه. و مثال الثاني قوله
تعالى: «ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» (النحل: ١٢٣)؛ فـ«حَنِيفًا» حال من
«إِبْرَاهِيمَ»، و «الملة» كالجزء من المضاف إليه؛ لصحّة الاستغناء به عنها في غير القرآن،
بأن قيل: «أَنْ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا».

٢ و ٣. إذا كان
المضاف جزءاً
من المضاف
إليه، أو مثل
جزئه

فإن لم يكن المضاف كذلك، لم يجز أن يجيء منه الحال، فلا تقول: «جاء غلامٌ هندٍ
ضاحكاً»، خلافاً للفارسيّ.

حُكْمُ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا

مواضع جواز
تقديم الحال
على عاملها

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صَفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ «مُسْرَعَا» ذَا رَاحِلٍ وَ مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً، نحو: «مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»، أو صفةً تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها ما تضمن معنى الفعل و حروفه، وقَبَلِ التَّانِيثِ، و التثنية و الجمع، كاسم الفاعل و اسم المفعول، و الصفة المشبهة، نحو: «مُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ»، و منه قوله تعالى: ﴿خُشَعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ (القم: ٧). هذا إذا لم يمتنع من التقديم مانع؛ فإن منع منه مانع لم يجوز و لو كان العامل متصرفاً، و ذلك في مواضع:

مواضع امتناع
تقديم الحال
على عاملها

منها: أن يكون عاملها صلة لـ «الألف و اللام»، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ (العاديات: ١).

و منها: أن يكون العامل صلة لحرفٍ مصدرِيٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُزِيلِينَ﴾ (آل عمران: ١٢٤).

و منها: أن يكون العامل مقروناً بـ «لام» القسم، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾ (القلم: ١٧).

و منها: أن يكون العامل مقروناً بـ «لام» الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٩).

و منها: أن تكون جملة معها «الواو»، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة: ٥٥).

فإن كان الناصب لها غير فعل، كاسم الفعل، كقولك: «صَهْ مُسْتَمِعًا»، أو المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس: ٤) لم يجوز تقديمها عليه.

و كذلك إن كان فعلاً غير متصرف، كفعل التعجب، فلا تقول: «ضاحكاً ما أحسن زيداً». و كذلك إن كان الناصب لها صفةً لا تشبه الفعل المتصرف، كـ «أفعل» التفضيل في

بعض حالاته^(١)؛ لأنه لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله المتقدم، فلا تقول: «زيدٌ ضاحكاً أحسن من عمرو»، بل يجب تأخير الحال، فتقول: «زيدٌ أحسن من عمرو ضاحكاً».

و اعلم أن جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا «كان» وأخواتها و«عسى» على الأصح.

امتناع عمل
«كان» وأخواتها
و«عسى» في
الحال

و عاملٌ ضمَّنَ معنى الفعل لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ
كَ «تِلْكَ» «لَيْتَ» وَ «كَانَ» وَ نَدَرَ نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقْرَأً فِي هَجْرٍ»
و لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، و هو ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة، نحو: «هذا صديقك مقبلاً»؛ و حروف التمني، نحو: «لَيْتَ زيداً أميراً أخوك»؛ و حروف الترجي، نحو: «لَعَلَّ زيداً أميراً قادمٌ»؛ و حروف التشبيه، نحو: «كَانَ زيداً ركباً أسدً»؛ و حروف التنبيه، نحو: «ها إنَّه الخطيبُ مصقفاً»؛ و حروف النداء، نحو: «يا زيدُ هاجباً»؛ و الظرف، نحو: «عمرو عندك قائماً»؛ و الجارُّ و المجرور، نحو: «زيدٌ في الدارِ قائماً». فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه الأمثلة و نحوها، فلا تقول: «مقبلاً هذا صديقك»، و لا «أميراً لَيْتَ زيداً أخوك» و هكذا.
و قد ندرَ تقديمها على عاملها و هو الظرف و الجارُّ و المجرور، نحو: «زيدٌ قائماً عندك»، و «سَعِيدٌ مُسْتَقْرَأً فِي هَجْرٍ».

ندرة تقديمها
على عاملها
الظرف

وَ نَحْوُ: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ
تَقَدَّمَ أَنْ «أَفْعَلُ» التفضيل لا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ مُتَقَدِّمَةً، وَ اسْتُنِي مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا
فُضِّلَ شَيْءٌ فِي حَالٍ، عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي حَالٍ أُخْرَى، فَ«أَفْعَلُ» التفضيل يعمل في
حَالَيْنِ: إِحْدَاهُمَا مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ، وَ الْأُخْرَى مُتَأَخَّرَةً عَنْهُ. فَالتفضيل على نفسه نحو: «زيدٌ
قائماً أحسن منه قاعداً»، و التفضيل على غيره نحو: «زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا».
و هذا مذهب الجمهور.

موضع جواز
تقديم الحال
على «أفعل»
التفضيل

١. كتجرده من «الألف و اللام» و الإضافة.

ولا يجوز تقديم هذين الحالين معاً على «أفعل» التفضيل، ولا تأخيرهما عنه.

تَعَدُّ الْحَالِ

وَ الْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّ لِمُقَرَّدٍ فَاعْلَمَ وَ غَيْرِ مُقَرَّدٍ
يجوز تعدد الحال، وصاحبها مفرد أو متعدّد، كما يجوز كونها مفردةً وصاحبها متعدّد.
فمثال الأوّل: «جاء زيدٌ ركباً ضاحكاً»، وقول أمير المؤمنين عليه السلام: «وأشتمّديه قريباً
هادياً وأستعينه قاهراً قادراً وأتوكّل عليه كافياً ناصراً»^(١).

و مثال الثاني: «لقيتُ هنداً مُصعداً مُنحدرَةً»؛ فـ «مُصعداً» حال من «التاء»، و
«مُنحدرَةً» حال من «هند»، و العامل فيها «لقيتُ».

فإذا ظهر المعنى تردّد كلّ حال إلى ما تليق به، و إذا لم يظهر يُجعل أوّل الحالين
لثاني الاسمين، و ثانيهما لأوّل الاسمين، ففي قولك: «لقيتُ زيدا مُصعداً مُنحدرًا» يكون
«مُصعداً» حالاً من «زيد»، و «مُنحدرًا» حالاً من «التاء».

و مثال الثالث قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ
... وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ (الأعراف: ٥٤).

الحال المؤكّدة

وَ عَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا فِي نَحْوِ: «لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا»
تنقسم الحال إلى مؤكّدة، و غير مؤكّدة. و المؤكّدة على قسمين:

فالقسم الأوّل منها ما أكّدت عاملها -و هي المراد بهذا البيت-، و هي كل وصف
دلّ على معنى عامله و خالفه لفظاً، و هو الأكثر، أو وافقه لفظاً، و هو دون الأوّل في
الكثر؛ فمثال الأوّل: «لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا»، و منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَثُّوا فِي
الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: ٧٤)، و قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ﴾ (التوبة: ٢٥)؛ و من
الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (النساء: ٧٩).

وَأَنَّ تُوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَ لَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
 هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي ما أكدت مضمون الجملة، و شرط
 الجملة أن تكون اسمية، و جزءا هما معرفتان جامدان، نحو: «زيدٌ أخوكَ عَطُوفًا» و «أنا
 زيدٌ معروفًا»، ف «عَطُوفًا» و «مَعْرُوفًا» حالان، و هما منصوبان بفعل محذوف وجوباً، و
 التقدير: «أحَقُّهُ^(١) عَطُوفًا» و «أحَقُّهُ معروفًا».

الحال المؤكدة
لمضمون
الجملة

و لا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، و لا توسطها بين المبتدأ و الخبر،
 فلا تقول: «عَطُوفًا زيدٌ أخوكَ» و لا «زيدٌ عَطُوفًا أخوكَ».

لزوم تأخر هذه
الحال

و قد تؤكد الحال صاحبها، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ
 جَمِيعًا﴾ (يونس: ٩٩).

الحال المؤكدة
لصاحبها

الجملة الحالية و رابطها

و مَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كَ «جَاءَ زَيْدٌ وَ هُوَ نَاوٍ رَحْلَهُ»
 الأصل في الحال و الخبر و الصفة الإفراد. و قد تقع الجملة موقع الحال، كما تقع
 موقع الخبر و الصفة. و لا بد فيها من رابط.

أصالة إفراد
الحال و الخبر
و الصفة

و الرابط في الجملة الحالية إما ضمير، نحو: «جاءَ زيدٌ يدُه على رأسِه»؛ أو «واو» و
 تُسَمَّى «واو الحال»، و «واو الابتداء»، و علامتها صحّة وقوع «إذ» موقعها، نحو: «جاءَ
 زيدٌ و عمرٌو قائمٌ»، التقدير: «إذ عمرٌو قائمٌ»؛ أو الضمير و «الواو» معاً، نحو: «جاءَ زيدٌ
 و هو ناوٍ رَحْلَهُ».

أنواع الرابط في
الجملة الحالية

و ذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا وَ مِنْ «الْوَاوِ» خَلَّتْ
 وَ ذَاتُ «وَاوٍ» بَعْدَهَا اِنْوِ مَبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مَسْتَدَا
 إن صُدِّرَتِ الجملة الواقعة حالاً بمضارع مثبت، لم يجز أن تقترن بـ «الواو»، بل
 لا تُرْبَطُ إِلَّا بِالضَمِيرِ، نحو: «جاءَ زيدٌ يَضْحَكُ»، فلا تقول: «جاءَ زيدٌ و يَضْحَكُ». و منه

الرابط في
الجملة الحالية
المصدرة
بمضارع مثبت

١. أي جعلته ثابتاً لازماً، كما في المصباح.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا تَسْتَكْبِرُوا﴾ (المدثر: ٦).

فإن جاء ما ظاهره دخول الواو، أوَّل على إضمار مبتدأ بعدها، ويكون المضارع خبراً عنه، نحو: «قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ»، و التقدير: «و أنا أَصُكُ».

و ذات بدء بمضارع مُثَبَّتٍ مقرونٍ بـ «قَدَ» لَزِمَهَا الواو، نحو: ﴿لَمَّا تُوذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ (الصف: ٥)، قاله في التسهيل.

الرابط في سائر
الجمل الحالية

وَ جُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ بِ «واو» أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا
الجملة الحالية إما اسمية أو فعلية، و الفعل إما ماضٍ أو مضارع، و كل واحد من
الاسمية و الفعلية إما مثبتة أو منفية. و قد تقدم حكم الجملة الحالية المصدرية بمضارع
مثبت. و ذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز أن يربط بـ «الواو» وحدها، أو
بالضمير وحده، أو بهما. فيدخل في ذلك الجملة الحالية الاسمية مثبتة أو منفية، فتقول:
«جاء زيدٌ و عمرو قائمٌ»، و «جاء بكرٌ يده على رأسه» أو «و يده على رأسه»، و منه قوله
تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (البقرة: ٣٦)، و ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ
وَهُمُ الْوَفِيُّ حَذَرِ الْمَوْتِ﴾ (البقرة: ٢٤٣).

و كذلك الماضي المثبت، نحو: «جاء زيدٌ و قد قام عمرو»، «جاء بكرٌ قد قام أبوه»
أو «و قد قام أبوه»، و منه قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ
يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٧٥).

و كذلك الماضي المنفي، نحو: «جاء زيدٌ و ما قام عمرو»، و «جاء بكرٌ ما قام أبوه»
أو «و ما قام أبوه».

و كذلك المضارع المنفي بـ «لم»، نحو: «جاء زيدٌ لم يضحك» أو «و لم يضحك»
أو «و لم يقم عمرو»، و منه قوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضِّلْ لَمْ يَمَسَّسَهُمْ
سَوْءٌ﴾ (آل عمران: ١٧٤)، و ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ
أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (النور: ٦).

و يدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفيّ بـ «لا»، وقد ذكر المصنّف في غير هذا الكتاب أنّه لا يجوز اقترانه بـ «الواو»، فلا تقول: «جاء زيدٌ ولا يضربُ عمرًا»؛ بل تقول: «جاء زيدٌ ولا يضربُ عمرًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ (الصافات: ٢٥).
وقد يقع موقع الحال ظرفاً أو مجروراً متعلّقاً بمحذوف وجوباً، نحو: «رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ»، ونحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (القصص: ٧٩).

وقوع الظرف أو شبهه موضع الحال

حُكْمُ حَذْفِ عَامِلِ الْحَالِ

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ
يُحْذَفُ عَامِلُ الْحَالِ جَوَازاً أَوْ وَجُوباً:

أمّا ما حُذِفَ جوازاً فهو إمّا لدليل حاليّ، كقولك للمسافر: «راشداً مهدياً»، أي تُسافرُ راشداً مهدياً؛ أو مقاليّ، كأن يقال: «كَيْفَ جِئْتَ؟» فتقول: «راكباً»؛ أي جِئْتُ راكباً؛ وكقولك: «بَلَى مُسْرِعاً» لمن قال لك: «لَمْ تَسِرْ»، و التقدير: بلى سِرْتُ مُسْرِعاً؛ ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ (القيامة: ٣ و ٤).

حذف عامل الحال جوازاً

و أمّا ما حُذِفَ وجوباً فكالحال المؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: «زيدٌ أخوكَ عَطُوفاً»؛ وكالحال النائية مناب الخبر، نحو: «ضُرِبِي زيدا قائماً»، و التقدير: إذا كان قائماً؛ و كالمذكورة للتوبيخ، نحو: «أقاعداً وقد قام الناسُ؟». و ممّا حُذِفَ عامله وجوباً ما زاد أو نقص بتدرّج، نحو قولهم: «اشترينته بدرهم فصاعداً»؛ فد «صاعداً» حالٌ عاملها محذوفٌ، و التقدير: فذهبَ الثَّمَنُ صاعداً. و نحوه: «تصدّقتُ بدينار فسافلاً»؛ أي فذهبَ المْتَصَدِّقُ به سافلاً. و هذا معنى قوله: «و بعض ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ»؛ أي مُنِعَ ذِكْرُهُ.

حذف عامل الحال وجوباً

و اعلم أنّ الأصل في الحال جواز الحذف، و قد يعرضُ مانعٌ منه، كأن تكون جواباً، نحو: «راكباً» لمن قال: «كَيْفَ جِئْتَ؟»؛ أو محصوراً فيها، نحو قول تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ (الإسراء: ١٠٥) و ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢)؛ أو

أصالة جواز حذف الحال و مواضع امتناعه

نأبئة عن خبر، نحو: «ضَرَبِي زِيداً قَائِماً»؛ أو منهيّاً عنها، نحو قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ» (النساء: ٤٣).

التمرين

(١) أعرب و وَّضَحَّ:

و ذاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ تَبَّتْ حَوَتْ صَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ

(٢) ميِّز الحال و صاحبها و عاملها، و اذكر حالة الحال من كونها معرفة أو نكرة، جامدة أو مشتقة و هكذا:

- ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (السجدة: ٢).
- ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ * فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ (البقرة: ٢٣٨ و ٢٣٩).
- عن الرسول الأعظم ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! تَعِيشُ وَخَدَكَ وَتَمُوتُ وَخَدَكَ وَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَخَدَكَ» (الخصال: ج ١، ص ١٨٣، الحديث ٢٤٩).
- و عنه ﷺ: «مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا وَهُوَ صَاحِبُكَ دَخَلَ النَّارَ وَهُوَ بَاكٍ» (ثواب الأعمال و عقاب الأعمال: ص ٢٢٣).
- قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَحْتُكُمْ عَلَى طَاعَةٍ إِلَّا وَأَسْبِقُكُمْ إِلَيْهَا وَلَا أَنهَاكُمْ عَنْ مَعْصِيَةٍ إِلَّا وَأَتْنَاهِي قَبْلَكُمْ عَنْهَا» (نهج البلاغة: الخطبة ١٧٥).
- و قال عليه السلام: «عَجِبْتُ لِمَنْ يَفْتَنُ وَمَعَهُ الْإِسْتِغْفَارُ» (نهج البلاغة: الحكمة ٨٧).
- عن الإمام العسكري عليه السلام: «مَنْ وَعَظَ أَخَاهُ سِرًّا فَقَدْ زَانَهُ وَمَنْ وَعَظَهُ عَلَانِيَةً فَقَدْ شَانَهُ» (تحف العقول: ص ٤٨٩).

(٣) أعرب الآيتين:

- ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِينِ﴾ (الصافات: ٩٩).
- ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ (الحجر: ٩٨).

التحقيق

- (١) ما هو وجه نصب «باباً» الثاني في «عَلَّمْتَهُ باباً باباً»؟
راجع: النحو الوافي: ج ٣، ص ٤٥٨؛ و الحدائق النديّة: ص ٣١٢.
- (٢) بيّن الفرق بين هذين المثالين: «زيدٌ أبوكَ عَطُوفاً»، «جاءَ زيدٌ رَاكِباً».
راجع: أوضح المسالك: ج ٢، ص ٢٩٤؛ و معجم النحو العربيّ: ص ١٤٠.
- (٣) ما الفرق بين الحال المقترنة و المقدّرة و المحكيّة؟
راجع: معجم النحو العربيّ: ص ١٤١؛ و البيان في إعراب القرآن: ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

دفتر لکویین متون درسی حوزه های علمیه



التَّمْيِيزُ



تَعْرِيفُ التَّمْيِيزِ

اسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبَيِّنٌ نَكَرَهُ
كَ «شَبْرٍ أَرْضاً» وَ «قَفِيزٍ بُرّاً»
وَ «مَنَوَيْنَ عَسَلاً وَ تَمَراً»
التَّمْيِيزُ: ^(١) هُوَ كُلُّ اسْمٍ نَكَرَةٌ مَتَضَمِّنٌ مَعْنَى «مِنْ» مُبَيِّنٌ مَا قَبْلَهُ مِنْ إِجْمَالٍ، نَحْوُ:
«طَابَ زَيْدٌ نَفْساً»، وَ «عِنْدِي شَبْرٌ أَرْضاً».

فَخَرَجَ بِ: «مَتَضَمِّنٌ مَعْنَى مِنْ» الْحَالُ؛ فَإِنَّهَا مَتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى «فِي»؛ وَ بِ: «مُبَيِّنٌ مَا قَبْلَهُ» مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى «مِنْ» وَ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ، كَاسْمِ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ.

انْقِسَامُ التَّمْيِيزِ إِلَى نَوْعَيْنِ وَ عَامِلٌ كُلُّهُمَا

وَ قِيدٌ: «مُبَيِّنٌ مَا قَبْلَهُ مِنْ إِجْمَالٍ» يَشْمَلُ نَوْعِي التَّمْيِيزِ، وَ هُمَا الْمُبَيِّنُ إِجْمَالِ ذَاتٍ، وَ الْمُبَيِّنُ إِجْمَالِ نَسْبَةٍ.

فَالْمُبَيِّنُ إِجْمَالِ الذَّاتِ هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ - وَ هِيَ الْمَسْوُوحَاتُ، نَحْوُ: «لَهُ شَبْرٌ أَرْضاً»، وَ الْمَكِيلَاتُ، نَحْوُ: «لَهُ قَفِيزٌ بُرّاً»، وَ الْمَوْزُونَاتُ، نَحْوُ: «لَهُ مَنَوَانٌ عَسَلاً وَ تَمَراً»، كَمَا ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ - وَ شَبَهُ الْمَقَادِيرِ، نَحْوُ: «وَ عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَبَداً»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ» (الزَّلْزَلَةُ: ٧)، وَ بَعْضُ الْأَعْدَادِ ^(٢)، نَحْوُ: «عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا».

وَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّمْيِيزِ مَنْصُوبٌ بِمَا فَسَّرَهُ، وَ هُوَ «شَبْرٌ وَ قَفِيزٌ وَ مَنَوَانٌ وَ عِشْرُونَ

وَ مِثْلٌ وَ مِثْقَالٌ».

١. وَ يُسَمَّى «مُفَسِّراً وَ تَفْسِيراً»، وَ مُبَيِّنًا وَ تَبْيِينًا، وَ مُمَيِّزًا وَ تَمْيِيزًا».

٢. كَالْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ، نَحْوُ «أَحَدَ عَشَرَ»، وَ الْعُقُودِ، نَحْوُ «عِشْرُونَ».

التمييز المبيّن
لإجمال النسبة

و المبيّن إجمال النسبة هو المَسْوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول، نحو: «طابَ زيدٌ نفساً»؛ فـ«نفساً» تمييزٌ منقولٌ من الفاعل، و الأصل: «طابتَ نفسُ زيدٍ»، و مثله قوله تعالى: «قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً» (مريم: ٤)؛ و كذلك «غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا»؛ فـ«شَجَرًا» منقولٌ من المفعول، و الأصل: «غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ»؛ و مثله قوله تعالى: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» (القمر: ١٢).

و الناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله.

عامل نصبه

إعراب التَّمْيِيزِ

و بَعْدَ ذِي وَ نَحْوَهَا اجْرُرُهُ إِذَا أَضْفَتَهَا كَ «مُدُّ حِنْطَةَ غِذَا»
وَ النَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»
إذا أضفت المقدرات - و هو ما دلّ على مساحة أو كيل أو وزن - أو شبهها إلى التمييز، فاجررُهُ بإضافتها إليه، نحو: «عندي شبرٌ أرضٍ» و «مُدُّ حِنْطَةَ غِذَا»، و «عندي مَنَوَا عَسَلٌ وَ تَمَّرٌ». و إليه أشار بقوله: «و بعد ذي و شبهها...».

و يجوز أيضاً جرُّه بـ «من» كما سيأتي، نحو: «شبرٌ من أرضٍ»، و رفعه على البدل، نحو: «شبرٌ أرضٍ».

إعراب تمييز
المقادير

فإن أُضِيفَ الدالُّ على مقدارٍ إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ، نحو: «ما في السماء قَدْرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا». و منه قوله تعالى: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا» (آل عمران: ٩١).

و أمّا تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

وَ الْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِـ «أَفْعَلًا» مَقْضًى كَ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»
التمييز الواقع بعد «أفعل» التفضيل، إن كان فاعلاً في المعنى و جب نصبه، و إن لم يكن كذلك و جب جرُّه بالإضافة. و علامة ما هو فاعلٌ في المعنى أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل «أفعل» التفضيل فعلاً، نحو: «أنتَ أَعْلَى مَنْزِلًا وَ أَكْثَرُ مَالًا»؛ إذ يصح: «أنتَ عَلَا مَنْزِلَكَ، وَ كَثُرَ مَالُكَ».

إعراب التمييز
الواقع بعد
«أفعل»
و التفضيل

و مثال ما ليس بفاعل في المعنى: «زيدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ»، فيجب جرّه بالإضافة، إلا إذا أُضِيفَ «أَفْعَلٌ» إلى غيره، فإنه يجب نصبه، نحو: «أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا».

إعراب التمييز
بعد ما دلّ على
التعجب

و بَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزُكَ «أَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبًا»
يقع التمييز منصوباً بعد كل ما دلّ على تعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا» و «لِلَّهِ دَرْكٌ عَالِمًا» و «حَسْبُكَ بَزِيدٍ رَجُلًا» و «كَفَى بِهِ عَالِمًا».

جواز جرّ التمييز
بـ «من» إلا في
موضعين

و أَجْرُ بـ «مِنْ» إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَ الْفَاعِلِ الْمَعْنَى، كـ «طَبَّ نَفْسًا تَفَدُّ»
يجوز جرّ التمييز بـ «مِنْ» إن لم يكن مميّزاً لعدد، و لا فاعلاً في المعنى، تقول:
«عِنْدِي شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ»، و «غَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ»؛ فالأوّل تمييز المقادير، و الثاني
مفعول في المعنى، أي غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ. و لا تقول: «عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ دَرَاهِمٍ» و
لا «طَبَّ مِنْ نَفْسٍ».

حُكْمُ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ

وَ عَامِلِ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَ الْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سَبِقًا
مذهب سيبويه: أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير
متصرف، فلا تقول: «نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ»، و لا «عِنْدِي دَرَاهِمًا عِشْرُونَ».

مذهب
الكسائي و
المازني والمبرد

و أجاز الكسائي و المازني و المبرد تقديمه على عامله المتصرف، و وافقهم المصنّف
و جعله في هذا الكتاب قليلاً، و منه قول الشاعر:

أَنْفُسًا تَطِيَّبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَ دَاعِي الْمُنُونِ يَنَادِي جَهَارًا
فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم، سواء كان العامل فعلاً أو غيره،
نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا»، و «عِنْدِي عِشْرُونَ دَرَاهِمًا».

موضع امتناع
التقديم عند
الجميع

و قد يكون العامل متصرفاً و يمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، نحو: «كَفَى بَزِيدٍ
رَجُلًا»؛ فإنه بمعنى فعل غير متصرف، و هو فعل التعجب، فالمعنى: «مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا».

التمرين

(١) أَعْرَبْ وَوَضِّحْ:

اسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ نَكِرَةٌ
يُنصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
(٢) مَيِّزَ التَّمْيِيزِ وَنَوْعَهُ وَعَامِلَهُ:

• «انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً»
(الإسراء: ٢١).

• عن أمير المؤمنين عليه السلام: «كَمْ مِنْ مُسَوِّفٍ بِالْعَمَلِ حَتَّى هَجَمَ عَلَيْهِ الْأَجَلُ» (عُرِّرَ الْحِكْمَ وَ
دُرِّرَ الْكَلِمَ: ص ٥١٤، الحديث ٣٤).

• عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يَطْلُبُ عِلْماً شَيْعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ
يَسْتَعْفِرُونَ لَهُ» (بحار الأنوار: ج ١، ص ١٧٠).

• عن الإمام الباقر عليه السلام: «ذُرِّهْمُ رَبِّاً أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَرْبَعِينَ زُنْبِيَةً» (بحار الأنوار: ج ١٠٠،
ص ١١٦).

• عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله: «كَفَى بِالْمَوْتِ وَاعْظَاءً وَكَفَى بِالْتَّقَى غِنًى وَكَفَى بِالْعِبَادَةِ شُغْلاً
وَكَفَى بِالْقِيَامَةِ مَوْئِلاً وَبِاللَّهِ مُجَازِيًا» (تُحَفُ الْعُقُولِ: ص ٣٥).

• فاضَّ الْإِنَاءَ مَاءً.

• أَنْتَ غَيْرِي قَدْرًا.

التحقيق

ما الفرق بين الإبهام الذاتي والإبهام الاستعمالي، و المعدود و المميز؟

راجع: شرح الجامي: ج ١، ص ٣٦١، و ١٤٠.



حُرُوفُ الْجَرِّ



هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَ هِيَ: مَنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَآشَا، عَدَا، فِي، عَن، عَلَيُ
مُذُ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيُّ، وَآوُ، وَتَا، وَ الْكَافُ، وَ الْبَا، وَ لَعَلُّ، وَ مَتَى

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء وهي تعمل فيها الجرّ.

و تقدّم الكلام على «خَلَا» و «حَآشَا» و «عَدَا» في الاستثناء.

و قلّ من ذكر «كَيُّ» و «لَعَلُّ» و «مَتَى» في حروف الجرّ.

«كَيُّ» الجازة

فأما «كَيُّ» فحرف جرّ في موضعين:

أحدهما: إذا دخلت على «ما» الاستفهامية، نحو: «كَيْمَه؟»؛ أي لِمَه؟ ف«ما» استفهامية

مجرورة بـ«كَيُّ»، و الهاء للسكّت.

الثاني: قولك: «جِئْتُ كَيُّ أَكْرَمَ زَيْدًا»؛ ف«أَكْرَمَ» مضارع منصوب بـ«أَنْ»، و التقدير:

«جِئْتُ كَيُّ إِكْرَامِ زَيْدٍ»، أي لإكرام زيد.

«لَعَلُّ» الجازة

و أمّا «لَعَلُّ» فالجرّ بها لغة عَقِيلٌ، و منه قول كَعْبِ بْنِ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَ ارْفَعْ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

ف«أبي المغوار» مبتدأ و «لَعَلَّ» حرف جرّ زائد، و «قَرِيبٌ» خبر.

«مَتَى» الجازة

و أمّا «مَتَى» فالجرّ بها لغة هُدَيْلٍ. و من كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمَّه»؛ أي مِنْ كُمَّه.

«لَوْلَا» الجازة

و عدّ المصنّف في غير هذا الكتاب «لَوْلَا» من حروف الجرّ. و مذهب سيبويه أيضًا

أنّها من حروف الجرّ، لكن لا تجرّ إلّا المضمّر، كما صرّح به المصنّف في الكافية، فتقول:

«لَوْلَايَ، وَ لَوْلَاكَ، وَ لَوْلَاهُ». و زعم الأخفش أنّها في موضع رفع بالابتداء، و وُضِعَ ضمير

الجرّ موضع ضمير الرفع^(١)، فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً كما لا تعمل في الظاهر، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ».

و هذا التركيب أي «لولاك» و نحوه ثابت عن العرب -خلافاً للمبرد-، كقوله:
أ تَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا وَ لَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ^(٢)

الْحُرُوفُ الْجَارَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالظَّاهِرِ

بِالظَّاهِرِ اخْصَصُ «مُنْدٌ»، «مُدٌّ» وَ «حَتَّى» وَ «الْكَافَ» وَ «الْوَاوَ» وَ «رُبٌّ» وَ «التَّاءُ»
وَ اخْصَصْ بِـ «مُدٌّ» وَ «مُنْدٌ» وَ قَتْنَا وَ بِـ «رُبٌّ»
وَ مَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: «رَبَّهُ فَتَى»
و «الْكَافَ» وَ «الْوَاوَ» وَ «رُبٌّ» وَ «التَّاءُ»
مُنْكَرًا وَ «التَّاءُ» لـ «اللَّهِ» وَ «رَبٌّ»
نَزَرٌ، كَذَا «كَهَا» وَ نَحْوُهُ أَتَى
من حروف الجرّ ما لا يجرّ إلا الظاهر، و هي هذه السبعة المذكورة في البيت الأوّل،
فلا تقول: «مُنْدُهُ»، و كذا الباقي.

و لا تجرّ «مُنْدٌ» و «مُدٌّ» إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضراً كانتا بمعنى «في»،
نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ يَوْمِنَا»؛ أي في يومنا؛ و إن كان الزمان ماضياً كانتا بمعنى «من»، نحو:
«مَا رَأَيْتُهُ مُدٌّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»؛ أي من يوم الجمعة، و هذا معنى قوله: «وَ اخْصَصْ بِـ «مُدٌّ»
وَ «مُنْدٌ» وَ قَتْنَا».

اختصاص
«مُنْدٌ» و «مُدٌّ»
باسم الزمان

وَ أَمَّا «حَتَّى» فَشَدَّ جَرَّهَا لِلزَّمِينِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
فَلَا وَ اللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَاَسٌ فَتَى حَتَّى يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ
وَ أَمَّا «الْوَاوُ» فَمُخْتَصَّةٌ بِالْقَسَمِ، وَ كَذَلِكَ «التَّاءُ»، وَ لَا يَجُوزُ ذِكْرُ فِعْلِ الْقَسَمِ مَعَهَا،
فَلَا تَقُولُ: «أُقْسِمُ وَ اللَّهِ»، وَ لَا «أُقْسِمُ تَاللَّهِ».

اختصاص
«الواو» و
«التاء» بالقسم

١. أي وُضِعَ «ي» و «ك» و «ه» موضع «أنا» و «أنت» و «هو».

٢. البيت لعمر بن العاص يقوله لمعاوية في شأن الحسن بن عليّ عليه السلام.

الإعراب: «لولا»: حرف جرّ شبيهه بالزائد بمعنى امتناع الوجود، و الكاف في محلّ جرّ بها، و لها محلّ
آخر و هو الرفع بالابتداء، كما هو مذهب سيبويه، و الخبر محذوف وجوباً، و التقدير: لولاك موجود، و
جملة «يعرض...» لا محلّ لها من الإعراب، جواب «لولا».

و لا تَجْرُ «التاء» إِلَّا لَفْظَ «الله»، فتقول: «تَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»، و قد سَمِعَ جَرَّهَا لـ «رَبِّ» مضافاً إلى «الكعبة»، قالوا: «تَرَبُّ الكعبة»؛ و هذا معنى قوله: «و التاء لله و رَبِّ»، و سَمِعَ أيضاً «تَالرَّحْمَنِ».

و لا تَجْرُ «رُبِّ» إِلَّا نَكْرَةً، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيْتُ»، و هذا معنى قوله: «و بـ «رُبِّ» مُنْكَرًا؛ أي اخصص بـ «رُبِّ» النكرة. و قد شُدَّ جَرُّهَا ضمير الغيبة و جرُّ «الكاف» له، نحو: «رَبِّهِ فَتَى»، و «كها»، و هذا معنى قوله: «و ما رَوَوْا...».

مَعَانِي حُرُوفِ الْجَرِّ

بَعْضٌ وَ بَيِّنٌ وَ ابْتَدَى فِي الْأَمَكْنَه بِـ «مِنْ» وَ قَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَرْزَمَه وَ زِيدَ فِي نَفْسِي وَ شَبَّهَهُ فَجَرَّ نَكْرَةً كـ «مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرٍ» تجيء «مِنْ» للتبعية، نحو: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ»، و نحو قوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ» (البقرة: ٨)؛ و لبيان الجنس، نحو قوله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» (الحج: ٣٠)؛ و لابتداء الغاية في المكان كثيراً، نحو قوله تعالى: «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» (الإسراء: ١)؛ و في الزمان قليلاً، كقوله تعالى: «لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» (التوبة: ١٠٨).

و تأتي زائدة، نحو: «ما جاءني من أحد»، و منه قوله تعالى: «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ» (فاطر: ٣). و اشترطوا في كونها زائدة أن يكون المجرور بها نكرة، و أن يسبقها نفي أو شبهة؛ أي النهي و الاستفهام، نحو: «لا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ».

لِلأَنْتَهَا «حَتَّى» وَ «لَاَمْ» وَ «إِلَى» وَ «مِنْ» وَ «بَاءٌ» يُفْهَمَانِ بَدَلًا و يدلُّ على انتهاء الغاية «إِلَى» وَ «حَتَّى» وَ «اللام». و الأصل منها «إِلَى»، و لذلك تَجْرُ الْآخِرَ وَ غَيْرَهُ، نحو: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ أَوْ إِلَى نِصْفِهِ».

اختصاص
«التاء» بلفظ
«الله»

اختصاص
«رُبِّ» بالنكرة

شروط زيادة
«مِنْ»

و لا تَجْرُ «حَتَّى» إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ، نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا»، و كقوله تعالى: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» (القدر: ٥).

و استعمال «اللام» للانتهاء قليل، كقوله تعالى: «وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلَّ يَوْمٍ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى» (الرعد: ٢) و «وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِنَا لَهُ لِبَدًا مِّمَّتٍ» (الأعراف: ٥٧).

و يُسْتَعْمَلُ «مِنْ» و «الْبَاءُ» بمعنى «بَدَلٌ»، كقوله تعالى: «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ» (التوبة: ٣٨)، و قوله تعالى: «وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ» (الزخرف: ٦٠)؛ أي بَدَلَكُمْ، و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «وَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّ لِي بِكُمْ أَلْفَ فَارِسٍ مِنْ بَنِي فِرَاسٍ بِنِ غَمٍّ»^(١).

وَ «اللَّامُ» لِلْمَلِكِ وَ شِبْهِهِ وَ فِي تَعْدِيَةِ أَيْضًا وَ تَعْلِيلِ قُفِي وَ زَيْدٍ وَ الظَّرْفِيَّةِ اسْتَبْنَبَ «بِ» وَ «فِي» وَ قَدْ بَيَّنَّا السَّبَبَا ذَكَرَ هُنَا أَنَّ «اللَّامُ» تَكُونُ لِلْمَلِكِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» (آل عمران: ١٠٩)، و قولك: «المالُ لزيدٍ»؛ و لَشِبْهِ الْمَلِكِ، وَ هُوَ الْاِخْتِصَاصُ، نَحْوُ: «الْجُلُّ لِلْفَرَسِ»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا» (فاطر: ١٠)؛ وَ لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «وَهَبْتُ لَزَيْدٍ مَالًا»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا» (مريم: ٥)؛ وَ لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ»، وَ نَحْوَ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحِبُّونِي لِحُبِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ أَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي حُبِّي»^(٢)، وَ تَأْتِي زَائِدَةً قِيَاسًا، نَحْوُ: «لَزَيْدٍ ضَرَبْتُ»، وَ قَدْ تَسَمَّى «لَامُ التَّقْوِيَةِ»^(٣)، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ» (يوسف: ٤٣)، وَ «إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ» (هود: ١٠٧)؛ وَ سَمَاعًا، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ لَزَيْدٍ».

١. نهج البلاغة: الخطبة ٢٥.

٢. الأمالي (للصدوق ص ٣٦٤): المجلس ٥٨، الحديث ٦.

٣. و قد يقال: التقوية معنى بين التعدية و الزائدة. و تأتي إذا ضَعَفَ العاملُ إمَّا لتقديم المَعْمُولِ عليه، و إمَّا لكونه فرعًا في العمل.

و أشار بقوله: «و الظرفية استبن...» إلى أن «الباء» و «في» اشتركا في إفادة الظرفية و السببية، فمثال «الباء» للظرفية قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ﴾ (الصفات: ١٣٧-١٣٨)، أي و في الليل؛ و مثالها للسببية قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (النساء: ١٦٠)؛ و مثال «في» للظرفية قولك: «زيد في المسجد»، و منه قوله تعالى: ﴿غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ (الروم: ٢-٤). و مثالها للسببية قوله ﷺ: «دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا»^(١).

و اعلم أنه قد استعملت «في» بمعنى «على»، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: ٧١)، أي على جذوع النخل.

بـ «البا» استعن و عدّ عوض الصق و مثل «مع» و «من» و «عن» بها انطق ذكر هنا أن «الباء» تكون للاستعانة أيضاً، نحو: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ»، و منه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة: ١) على إعراب؛ و للتعدية، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ (يوسف: ١٣)؛ و لا يجمع بينها و بين همزة التعدية؛ و للتعويض، نحو: «اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ»، و منه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوْا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ (البقرة: ٨٦)؛ و للإلصاق، إما حقيقة، نحو: «بَزِيدٍ دَاءً»، و منه قوله تعالى: ﴿مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ (سيا: ٤٦)، و إما مجازاً، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، و بمعنى «مع» أي المصاحبة، نحو: «بِعْتِكَ الثَّوْبَ بِطِرَازِهِ»؛ أي مع طرازه، و منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ (البقرة: ٣٠)؛ و بمعنى «من»، كقول أبي ذؤيب يصف السحاب: شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجِ خُضْرٌ لَهْنٌ نَبِيحٌ أَي مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، و منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا

١. صحيح البخاري: ج ٤، ص ١٧٩، الحديث ٢١٢٩ (مع اختلاف يسير). و يمكن أن يُعَدَّ منه ما ورد من أبي الحسن الرضا عليه السلام في زيارة السيدة فاطمة المعصومة بنت الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: «يَا فَاطِمَةُ اشْفَعِي لِي فِي الْجَنَّةِ» (زاد المعاد: ص ٥٤٨).

تَقْجِيرًا» (الإنسان: ٦)؛ و بمعنى «عَنْ»، نحو قوله تعالى: «سَأَلُ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ» (المعارج: ١)، أي عَنْ عَذَابٍ وَاقِعٍ.

«عَلَى» لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى «فِي» وَ«عَنْ» بِ«عَنْ» تَجَاوُزًا عَنِّي مَن قَدْ فَطَنَ وَقَدْ تَجَبَّى مَوْضِعَ «بَعْدٍ» وَ«عَلَى» كَمَا «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَا تُسْتَعْمَلُ «عَلَى» لِلِاسْتِعْلَاءِ كَثِيرًا، إِمَّا حَسًّا، نَحْوُ: «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ» (المؤمنون: ٢٢)؛ وَ إِمَّا مَعْنَى، نَحْوُ: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرُونَ دِرْهَمًا»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي»^(١) (يوسف: ١٠٨)؛ وَ بِمَعْنَى «فِي»، نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا» (القصص: ١٥)؛ أَي فِي حِينٍ غَفْلَةٍ، وَ «وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ» (البقرة: ١٠٢).

وَ تُسْتَعْمَلُ «عَنْ» لِلْمَجَاوِزَةِ كَثِيرًا، نَحْوُ: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ»؛ وَ بِمَعْنَى «بَعْدٍ»، نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ» (الانشقاق: ١٩)؛ أَي بَعْدَ طَبَقٍ؛ وَ بِمَعْنَى «عَلَى»، نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ» (محمد: ٣٨)؛ وَ مِنْهُ قَوْلُ ذِي الْإِصْبَعِ الْعَدَوَانِيِّ، حُرْثَانَ بْنِ مُحَرَّرِ بْنِ الْحَارِثِ:

لَاهُ ابْنُ عَمِّكَ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي
أَي لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَلَيَّ.

كَمَا اسْتَعْمَلَتْ «عَلَى» بِمَعْنَى «عَنْ» فِي قَوْلِ الْقَحِيفِ الْعُقَيْلِيِّ:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا
أَي إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي.

١. يجوز في إعرابه وجهان: الأول أن يكون الضمير «أَنَا» مؤكِّدًا للفاعل المستتر في «أَدْعُو»، و «مَنْ» معطوفاً على الفاعل، و الثاني أن يتم الكلام عند قوله تعالى: «أَدْعُو إِلَى اللَّهِ»، فيكون قوله تعالى: «عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي» جملة اسمية (مجمع البيان في تفسير القرآن: ج ٥، ص ٦٢٧).

شَبَّهُ بِـ «كافٍ» وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَ زَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِ
تَأْتِي «الكاف» للتشبيه كثيراً، كقولك: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»؛ وَ قَدْ تَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَادْكُرْهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٨)؛ أَي لِهَدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ؛ وَ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)؛ أَي لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ.

وَ اسْتَعْمَلَ اسْمًا وَ كَذَا «عَنْ» وَ «عَلَى» مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا «مِنْ» دَخَلًا
اسْتَعْمَلَ «الكاف» اسماً قليلاً، كقول الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ وَ لَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ^(١) كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّبْتُ وَ الْفُتْلُ
أَي لَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلَ الطَّعْنِ؛ فَـ«الكاف» اسْمٌ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.
وَ اسْتَعْمِلَتْ «عَلَى» وَ «عَنْ» اسْمَيْنِ عِنْدَ دَخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِمَا، وَ تَكُونُ «عَلَى» بِمَعْنَى
«فَوْقَ»، وَ مِنْهُ قَوْلُ مُزَاحِمِ الْعَقِيلِيِّ:

غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءِ مَجْهَلِ
أَي غَدَتُ مِنْ فَوْقِهِ. وَ تَكُونُ «عَنْ» بِمَعْنَى «جَانِبَ»، وَ مِنْهُ قَوْلُ قَطْرِيِّ بْنِ الْفُجَاءَةِ:
وَ لَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَ أَمَامِي
أَي مِنْ جَانِبِ يَمِينِي.

وَ «مُنْذُ» وَ «مُنْذُ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ كـ «جِئْتُ مُنْذُ دَعَا»
وَ إِنْ يَجْرَأُ فِي مُضِيِّ فَكـ «مِنْ» هُمَا وَ فِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» اسْتَبِينُ
تُسْتَعْمَلُ «مُنْذُ» وَ «مُنْذُ» اسْمَيْنِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا الْاسْمُ مَرْفُوعاً أَوْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا فِعْلٌ؛
فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، فَـ«مُنْذُ» مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَ كَذَلِكَ «مُنْذُ».
وَ الثَّانِي نَحْوُ: «جِئْتُ مُنْذُ دَعَا»، فَـ«مُنْذُ» مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

وَ إِنْ وَقَعَ الْاسْمُ بَعْدَهُمَا مَجْرُوراً فَهِيَ حَرْفٌ جَرٌّ بِمَعْنَى «مِنْ» أَوْ «فِي» كَمَا سَبَقَ.

١. «الشَّطَطُ» هُوَ الْجَوْرُ وَ الظُّلْمُ وَ مُجَاوَزَةُ الْحَدِّ.

زِيَادَةُ «مَاءٍ» بَعْدَ بَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ وَحُكْمُهَا

زِيَادَةُ «مَاءٍ» بَعْدَ «مِنْ» وَ «عَنْ» وَ «بِأَنَّ» زَيْدٌ «مَاءٍ» فَلَمْ يَعْشَقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
 «مِنْ» وَ «عَنْ» وَ «بِأَنَّ» بَعْدَ «مِنْ» وَ «عَنْ» وَ «بِأَنَّ»، فَلَا تَكْفُهَا عَنِ الْعَمَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «مِمَّا
 خَطَبْتُمْ أَعْرَابًا» (نوح: ٢٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ» (المؤمنون: ٤٠)،
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ» (آل عمران: ١٥٩).

وَعَلِمَ أَنَّ مَعْنَى «رُبَّ» التَّكْثِيرُ، وَ التَّقْلِيلُ بِهَا نَادِرٌ، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ. مَعْنَى «رُبَّ»

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رُبَّ» وَ «الْكَافِ» فَكَفَّ وَ قَدْ يَلِيهِمَا وَ جَرَّ لَمْ يَكْفَ
 تَزَادَ «مَاءٍ» بَعْدَ «الْكَافِ» وَ «رُبَّ» فَتَكْفُهَا عَنِ الْعَمَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ
 كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» (الحجر: ٢)، وَ نَحْوُ قَوْلِ زِيَادٍ الْأَعْجَمِ:

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْجَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ
 وَ قَدْ تَزَادَ بَعْدَهَا وَ لَا تَكْفُهَا عَنِ الْعَمَلِ، نَحْوُ قَوْلِ عَمْرٍو بْنِ بَرَّاقَةَ الْهَمْدَانِيِّ:
 وَ نَنْصُرُ مَوْلَانَا وَ نَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَ جَارِمٌ

حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ وَ حُكْمُهُ

حَذْفُ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ» وَ «الْفَاءِ» وَ بَعْدَ «الْوَاوِ» شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
 لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ وَ إِبْقَاءُ عَمَلِهِ إِلَّا فِي «رُبَّ» بَعْدَ «الْوَاوِ» وَ فِيهَا سَنَذَكُرُهُ،
 نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَ لَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ
 وَ يُحَذَفُ بَعْدَ «الْفَاءِ» وَ «بَلْ» قَلِيلًا، نَحْوُ قَوْلِ رَبِيعَةَ بْنِ مَقْرُومٍ الضَّبِّيِّ:

فَإِنَّ أَهْلِكَ فَذِي حَنْقٍ لظَاهُ
 وَ نَحْوُ قَوْلِ رُوْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ:

بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ
 وَ الشَّاعِرُ مِنْ ذَلِكَ حَذْفُهَا بَعْدَ الْوَاوِ. لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَ جَهْرَمُهُ

الجرّ بغير
«رُبَّ» محذوفاً

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى «رُبَّ» لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا
الجرّ بغير «رُبَّ» محذوفاً على قسمين: مُطَّرِدٌ وَغَيْرُ مُطَّرِدٍ؛ فغير المطرّد كقول رُوْبَةَ
لَمَنْ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟»: «خَيْرٌ وَالحَمْدُ لِلَّهِ»؛ وَالتقدير: «عَلَى خَيْرٍ»؛ وَالمطرّد
كقولك: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟»؛ فـ «دِرْهَمٍ» مجرور بـ «مِنْ» محذوفة عند سيبويه وَ
الخليل، فَالجارُّ قَدْ حُذِفَ وَأَبْقِيَ عَمَلُهُ، وَهَذَا مُطَّرِدٌ عِنْدَهُمَا فِي مُمَيِّزِ «كَمْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ
إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ.

دروس تدوین متون درسی حوزه های علمیه

التمرين

(١) أعرب ووضح:

- شَبَّهُ بِـ «كافٍ» و بها التعليل قد يُعْنَى و زائداً لتوكيد و رد
 (٢) ميّز حروف الجرّ المشتركة من المختصة، و عيّن متعلّق الجار فيما يلي:
 • «وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا
 مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ» (الأنعام: ٣٤).
 • «فَمَنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (آل عمران: ٩٤).
 • عن الرسول الأعظم ﷺ: «الْمُتَعَبِّدُ بِغَيْرِ فِقْهِ كَالْحِمَارِ فِي الطَّاحُونِ» (ميزان الحكمة: ج ٦،
 ص ٥٠٤).

- قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ بِيَدِهِ لَأَلْفُ ضَرْبَةٍ بِالسَّيْفِ
 أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنْ مِيتَةٍ عَلَيَّ الْفِرَاشِ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ» (نهج البلاغة: الخطبة ١٢٣).
 (٣) عيّن حروف الجرّ و اذكر معانيها و متعلّقاتها في الجمل التالية:
 • عن الرسول الأعظم ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ لَمْ تَزُلْ قَدَمَا عَبْدٍ حَتَّىٰ يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ،
 عَنْ عُمْرِهِ فِيهِمْ أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيهِمْ أَبْلَاهُ، وَعَمَّا اكْتَسَبَهُ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ
 حُبِّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ» (تحف العقول: ص ٥٦).
 • قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «رُبَّ مَفْتُونٍ بِحُسْنِ الْقَوْلِ فِيهِ» (نهج البلاغة: الحكمة ٤٦٢).
 • قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «صَاحِبُ السُّلْطَانِ كَرَكَبِ الْأَسَدِ يُغَبِّطُ بِمَوْقِعِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ
 بِمَوْضِعِهِ» (نهج البلاغة: الحكمة ٢٦٣).

التحقيق

- (١) ما الفرق بين حرف الجرّ الأصليّ و الزائد و شبه الزائد؟
 راجع: النحو الوافي: ج ٤: ص ٤١٧ - ٤٢١.
 (٢) ما هو معنى و متعلّق «لام» المستغاث منه؟
 راجع: همع الهوامع: ج ٢، ص ٤٣؛ و حاشية الصّبّان: ج ٣، ص ٢٤٣.



الإضافة



نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذَفُ كَ «طُورَ سَيْنَا»
وَ الثَّانِي اجْرُرُ وَ اَنُو «مِنْ» أَوْ «فِي» إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَ «اللام» خُذَا
لَمَّا سَوَى ذَيْنِكَ وَ أَخْصَصْ أَوْ لَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

إذا أضيف اسم إلى آخر، حُذِفَ ما في المضاف من نون تلي الإعراب - أي حروفه -،
أو تنوين،^(١) و جَرَّ المضاف إليه.

و اختلف في الجار للمضاف إليه، فهو الحرف المقدر عند المصنّف. و الصحيح أنه
مجرور بالمضاف، تقول: «هذا طُورٌ سَيْنَاءٌ» و «جاء غلاماً زيد، و بنوه، و صاحبه».

مَعْنَى الإِضَافَةِ^(٢)

ثمّ الإضافة تكون بمعنى «اللام» عند جميع النحويين، و تكون بمعنى «مِنْ» أو «فِي»
أيضاً عند بعضهم، كالمصنّف، كما أشار إليه بقوله: «و اَنُو «مِنْ» أو «فِي»...»؛ فيتعيّن
تقدير «مِنْ» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: «هذا ثوبٌ خزٌّ» و «خاتمٌ حديدٌ»،
و التقدير: مِنْ خَزٍّ وَ مِنْ حَدِيدٍ.

و يتعيّن تقدير «فِي» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، نحو: «أعجبتني
ضربُ اليومِ زيداً»؛ أي ضَرَبُ زِيدٍ فِي اليَوْمِ، و منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ
مَشْهُوداً﴾ (الإسراء: ٧٨)، و قوله تعالى: ﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، و قوله تعالى:
﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (سبأ: ٣٣).

١. لأنّ الإضافة تُؤدّن بالاتّصال، و التنوين و النون تُؤدّن بالانفصال.

٢. أي معنى الإضافة المعنويّة، لا اللفظيّة.

فإن لم يتعيّن تقدير «من» أو «في»، فالإضافة بمعنى «اللام»، نحو: «هذا غلامٌ زيدٍ» و «هذه يدٌ عمرو»، كما قال المصنّف: «و اللامُ خُذًا...»، أي «اللامُ» خُذَنَ ناويًا لها لما سوى ذَيْنِكَ.

موضع تقدير
«اللام»

قسما الإضافة وفائدة كل منهما

و أشار بقوله: «وَ اخْصُصْ أَوْلًا»، إلى قوله: «مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ» إلى أنّ الإضافة على قسمين: مَحْضَةٌ و غير مَحْضَةٌ:

فغير المَحْضَةُ لا تُفِيدُ تخصيصاً و لا تعريفاً؛ بخلاف المَحْضَةُ، فإنّها تُفِيدُ الاسمَ الأوّلَ تخصيصاً، إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: «هذا غلامٌ رجلٍ»، و تعريفاً، إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «هذا غلامٌ زيدٍ».

فائدة الإضافة
المحضّة

وَ إِن يُشَابِهِ الْمُضَافُ «يَفْعَلُ» وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
كَ «رُبَّ رَاجِحِينَ عَظِيمِ الْأَمَلِ» مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ
وَ ذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا «لَفْظِيَّةٌ» وَ تِلْكَ «مَحْضَةٌ» وَ «مَعْنَوِيَّةٌ»
هذا هو الثاني من قسَمي الإضافة، و هو غير المحضّة، و هو ما إذا كان المضاف وصفاً يشبه «يَفْعَلُ» أي الفعل المضارع، و هو كلّ اسم فاعلٍ أو مفعولٍ بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبّهة.

الإضافة غير
المحضّة

مثال اسم الفاعل: «هذا ضاربٌ زيدٍ الآنَ أو غداً» و «هذا راجحينا»؛ و مثال اسم المفعول: «هذا مضروبٌ الأب و مُرَوِّعُ الْقَلْبِ»، و مثال الصفة المشبّهة: «هذا حَسَنُ الْوَجْهِ، و قَلِيلُ الْحَيْلِ و عَظِيمُ الْأَمَلِ».

فإن كان المضاف غير وصفٍ أو وصفاً غير عاملٍ فالإضافة محضّة، كالمصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ»، و اسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو: «هذا ضاربٌ زيدٍ أمْسٍ»، و سُمِّيَتْ «محضّة» لأنّها خالصة من نيّة الانفصال، بخلاف غير المحضّة.

الإضافة
المحضّة

فائدة الإضافة
غير المحضة

و أشار بقوله: «فَعَنْ تَنْكِيهِ لَا يُعْزَلُ» إلى أن غير المحضة لا يُفيد تخصيصاً و لا تعريفاً، و لذا تَدَخُلُ «رُبَّ» عليه، نحو: «رُبَّ راجينا»، و توصف به النكرة، نحو: «هَدِيًّا بِالْعِ الْكَعْبَةِ» (المائدة: ٩٥)، و نُصِبَ على الحال، كقوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِي عِظْفِهِ» (الحج: ٨ و ٩)؛ فـ «ثَانِي» حال من الضمير في «يُجَادِلُ». و إنما يُفيد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو النون، و فائدته ترجع إلى اللفظ، فسميت الإضافة فيه «لَفْظِيَّةً». بخلاف المحضة، فإن فائدتها أمر معنوي و هو التخصيص أو التعريف فلذلك سُميت «معنويَّةً».

حُكْمُ دُخُولِ «الْأَلْفِ وَاللَّامِ» عَلَى الْمُضَافِ

وَ وَصَلُ «أَل» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنْ وَصَلَتْ بِالثَّانِ كَ «الْجَعْدِ الشَّعْرِ»
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضْيَفَ الثَّانِي كَ «زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي»
لا يجوز دخول «الألف و اللام» على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول: «هذا الغلام رجل»؛ لأن الإضافة منافية لـ «الألف و اللام».

عدم جواز
دخول «أل»
على المضاف
في المحضة

شروط دخول
«أل» على
المضاف في
غير المحضة:

و أمّا ما كانت غير محضة فاغتفر ذلك فيه - لكونه في حكم الانفصال -، بشرط أن تدخل «الألف و اللام» على المضاف إليه، كـ «الْجَعْدِ الشَّعْرِ»، و «الضَّارِبِ الرَّجْلِ»، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه، كـ «زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي».

هذا إذا كان المضاف مفرداً، كما مُثِّلَ، أو جَمَعَ تكسير، نحو: «الضَّوَارِبِ أَوْ الضُّرَابِ الرَّجْلِ، أَوْ غِلَامِ الرَّجْلِ»، أو جمع سلامة لمؤنث، نحو: «الضَّارِبَاتِ الرَّجْلِ أَوْ غِلَامِ الرَّجْلِ».

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف، و هو المراد بقوله:

وَ كَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مِثْنَى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعَ
أي وجود «الألف و اللام» في الوصف المضاف إذا كان مثنى أو جمعاً اتبع سبيل المثنى - أي جمع المذكر السالم - يُغني عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: «هذان

الضاربا زيد» و «هؤلاء الضاربو زيد»، و تُحذف «النون» للإضافة.

اشتراط تغاير المضاف والمضاف إليه معنى

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى وَ أَوَّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدَ
لا بد من كون المضاف غير المضاف إليه؛ إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه. فلا
يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ فِي الْمَعْنَى، كَالْمُرَادِفِينَ، وَ كَالْمَوْصُوفِ وَ صِفَتِهِ، فَلَا يُقَالُ: «قَمَحٌ
بُرٌّ»، وَ لَا «رَجُلٌ قَائِمٌ».

و ما ورد مؤهلاً لذلك مؤول، كقولهم: «سعيد كُرز»، فيؤول الأول بـ «المسمى»، و
الثاني بـ «الاسم»، فكانه قال: جاءني مسمى «كُرز»؛ أي مسمى هذا الاسم، و على ذلك
يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين، كـ «يَوْمَ الْخَمِيسِ».

و أمّا ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف
بتلك الصفة، كقولهم: «حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ» وَ «صَلَاةُ الْأُولَى»، وَ الْأَصْلُ: حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمْقَاءِ،
وَ صَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى.

وَ كَذَلِكَ يُؤُولُ مَا ظَاهِرُهُ إِضَافَةُ صِفَةٍ إِلَى مَوْصُوفٍ، كَقَوْلِهِمْ: «جَرْدٌ قَطِيفَةٌ» الْمُوُولُ
بـ «شيء جرد من جنس القطيفة».

اكتساب التانيث أو التذكير من المضاف إليه

وَ رَبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوهِلًا
قد يكتسب المضاف المذكور من المضاف إليه التانيث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً
للحذف، نحو: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ».

و ربما كان المضاف مؤنثاً فاكسب التذكير من المضاف إليه، بالشرط المتقدم، كقوله
تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: ٥٦)؛ فـ «رَحْمَةٌ» مؤنثة، و اكتسبت
التذكير بإضافتها إلى «اللَّهِ» تعالى.

تأويل موارد
الإيهام

و خرج بقوله: «إن كان لِحَدَفٍ مُوهَلًا» ما ليس أهلاً له، فإن لم يصلح المضاف للحذف، بأن اختل الكلام لو حُذِفَ، فلا يكسبه ما ذكر، ولم يجز التأنيث، فلا نقول: «خَرَجَتْ غَلامٌ هِنْدٌ»؛ إذ لا يجوز أن يُحَدَفَ «غلام» و يقال: «خَرَجَتْ هِنْدٌ».

الأسماء المُلَازِمَةُ للإضافة و حُكْمُهَا

وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدِ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا
الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة و الأفراد، لكن منها ما يلزم الإضافة،
و هو قسامان:

أقسام الاسم
اللازم للإضافة:

أحدهما: ما يلزم الإضافة لفظاً و معنئ، فلا يُستعمل مُفْرَدًا -أي بلا إضافة-، نحو:
«عِنْدِي» و «لَدَيَّ» و «سَوِيٌّ» و «قُصَارِي الشَّيْءِ» و «حَمَادَاهُ»، أي غابته.
و الثاني: ما يلزم الإضافة معنئ، دون لفظ، نحو: «كُلٌّ» و «بَعْضٌ» و «أَيٌّ»؛ فيجوز
أن يُستعمل بلا إضافة، و هو المراد بقوله: «و بَعْضٌ ذَا...»، نحو قوله تعالى: «وَلَهُ مَنْ فِي
السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ» (الروم: ٢٦) و «تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ»
(البقرة: ٢٥٣) و «قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» (الإسراء:
١١٠).

ما لا يضاف إلا
إلى الضمير

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ
كـ «وَحَدَّ» «لَبِّي» و «دَوَالِي» «سَعْدِي»
إِبِلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
و شَدَّ إِبِلَاءً «يَدَيَّ» لـ «لَبِّي»
مما يلزم الإضافة لفظاً، ما لا يضاف إلا إلى المضمرة، نحو: «وَحَدَّهُ»، أي مُفْرَدًا -و منه
قوله تعالى: «وَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالأخِرَةِ» (الزمر: ٤٥)-؛ و
«لَبِّيكَ»، أي إقامة على إجابتك بعد إقامة؛ و «دَوَالِيكَ»، أي إدالة بعد إدالة؛ و «سَعْدِيكَ»،
أي إسعاداً بعد إسعادٍ و شدَّ إضافة «لَبِّي» إلى الظاهر، و أنشد سيبويه:
دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِّي، فَلَبِّي يَدَيَّ مِسُورٍ

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجَمَلِ «حَيْثُ» وَ «إِذُ» وَ إِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ
إِفْرَادُ «إِذُ» وَ مَا كَ «إِذُ» مَعْنَى كَ «إِذُ» أَضِفَ جَوَازاً نَحْوُ: «حِينَ جَاءَ نُبْدُ»

من الأسماء اللازمة للإضافة ما لا يُضَافُ إلَّا إلى الجملة، و هو «حَيْثُ» و «إِذُ» و «إِذَا».

ما لا يضاف إلَّا
إلى الجملة:

فأما «حَيْثُ» فتُضَافُ إلى الجملة الاسميَّة، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ» و إلى
الجملة الفعلية، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ أَوْ يَجْلِسُ زَيْدٌ». و منه قوله تعالى: «اللَّهُ أَعْلَمُ
حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ» (الأنعام: ١٢٤)، و شدَّدَ إضافتها إلى مفرد، كقوله:

١. «حَيْثُ»

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لِامِعَا
وَأَمَّا «إِذُ» فتُضَافُ أيضاً إلى الجملة الاسميَّة و الفعلية، نحو: «جِئْتِكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَ
إِذْ قَامَ زَيْدٌ». و منه قوله تعالى: «وَإِذْ كُفِّرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَفَّرَكُمْ» (الأعراف: ٨٦)، و «وَ
إِذْ كُفِّرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ» (الأنفال: ٢٦).

٢. «إِذُ»

و يجوز حذف الجملة التي تضاف إليها و يُوتَى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى:
«وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ» (الواقعة: ٨٤)، و هذا معنى قوله: «وَ إِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ «إِذُ»».

جواز حذف
جملة مضافة
إليها «إِذُ»

وَأَمَّا «إِذَا» فلا تُضَافُ إلَّا إلى جملة فعلية، نحو: «آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، و لا يجوز
إضافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول: «آتَيْكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، و سيذكرها المصنّف.
و أشار بقوله: «وَ مَا كَ «إِذُ» مَعْنَى كَ «إِذُ»...» إلى أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ «إِذُ» فِي كَوْنِهِ
اسْمَ زَمَانٍ مُبْهَمٍ مَاضٍ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَ الْفِعْلِيَّةِ، وَ ذَلِكَ نَحْوُ: «حِينَ»
وَ «وَقْتُ» وَ «زَمَانٌ» وَ «يَوْمٌ»، تقول: «جِئْتِكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَ وَقْتُ جَاءَ عَمْرُو، وَ زَمَانٌ
قَدِمَ بَكْرٌ، وَ يَوْمٌ خَرَجَ زَيْدٌ»، و كذلك تقول: «فَجِئْتِكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، و كذلك الباقي. و
يُضَافُ مَا كَانَ مِثْلَ «إِذُ» إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازاً، لَا وَجُوباً.

٣. «إِذَا»

المراد بـ«ما
كإِذُ» و جواز
إضافته إلى
الجملة

فإن كان الظرف غير ماضٍ أو محدوداً، لم يُجَرَ مُجْرَى «إِذُ»؛ بل يُعَامَلُ غير الماضي
- و هو المستقبل - معاملة «إِذَا»، فيُضَافُ إلى الجملة الفعلية، فتقول: «أَجِئْتُكَ حِينَ يَجِيءُ
زَيْدٌ»؛ و لا يُضَافُ المحدود إلَّا إلى المفرد، نحو: «شَهْرٌ كَذَا» و «حَوْلٌ كَذَا».

حكم الظرف
الغير الماضي
أو المحدود

وَ ابْنٍ أَوْ أَعْرَبُ مَا كَ «إِذْ» قَدْ أُجْرِيَا وَ اخْتَرُ بِنَا مَتَلُو فَعَلَ بُنِيَا
وَ قَبْلَ فَعَلَ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرَبُ وَ مَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

جواز الإعراب
و البناء فيما
يُضاف إلى
الجملة جوازاً

أشار إلى أن ما يُضاف إلى الجملة جوازاً، يجوز فيه الإعراب و البناء، سواء أُضيف إلى جملة فعلية أو اسمية، نحو: «هذا يومٌ جاء زيدٌ، أو يومٌ يقومُ عمرو»، و «هذا يومٌ بكرٌ قائمٌ»، ببناء «اليوم» على الفتح، أو الرفع على الإعراب. و قد قرئ قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة: ١١٩) بالوجهين. و هذا مذهب الكوفيين و تبعهم الفارسي و المصنف؛ لكن المختار البناء فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماضٍ، كما قال: «وَ اخْتَرُ بِنَا مَتَلُو فَعَلَ بُنِيَا» أي اختَر بناء ما ك «إِذْ» فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماضٍ؛ و الإعراب فيما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ، و يجوز البناء أيضاً، و هذا معنى قوله: «وَ مَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا»؛ أي فلن يُغلَطَ.

لزوم البناء
فيما يُضاف
إليها وجوباً

أما ما يُضاف إلى الجملة وجوباً فلازم للبناء؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، ك «حَيْثُ» و «إِذْ» و «إِذَا».

لزوم إضافة
«إِذَا» إلى
الفعلية

وَ أَلْزَمُوا «إِذَا» إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَ «هُنْ إِذَا اعْتَلَى»
أي لا تُضاف «إِذَا» إلا إلى جملة فعلية، نحو: «آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»؛ و منه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَعْتَ فَإِنَّصَبْ﴾ (الشرح: ٧). و لا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية، خلافاً للأخفش و الكوفيين؛ و نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١) مؤوَّل.

«كَلَا» و «كَلْنَا»

لِمَنْفِهِمِ اثْنَيْنِ مُعْرَفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ «كَلْنَا» وَ «كَلَا»
و من الأسماء المُلزمة للإضافة لفظاً و معنى «كَلْنَا» و «كَلَا»، و لا يُضافان إلا إلى معرفة مثني لفظاً و معنى، نحو: «جاءني كِلا الرجلينِ و كَلْنَا المرأتينِ»؛ و منه قوله تعالى: ﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ (الكهف: ٣٣)، أو مثني معنى دون لفظ، نحو: «جاءني كلاهما، و كَلْنَاهما»؛ و منه قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (الإسراء: ٢٣)، و قوله:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى وَ كِلَا ذَلِكَ^(١) وَجَهٌ وَ قَبْلٌ
وَ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «بَلَا تَفَرَّقْ» مِنْ مَعْرِفِ أَفْهَمِ اثْنَيْنِ بِتَفَرَّقِ، فَلَا تَقُولُ: «كِلَا زَيْدٍ وَ
عَمْرُو جَاءَ».

وَ اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ «كِلَا» لَفْظَ الْوَاحِدِ، وَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْمُثْنِيِّ، فَتَجُوزُ مِرَاعَاةُ لَفْظِهِ كَمَا
تَجُوزُ مِرَاعَاةُ مَعْنَاهُ. وَ كَذَلِكَ «كُلْتَا».

وَلَا تُضَفُّ لِمُفْرَدٍ مَعْرِفٍ «أَيًّا» وَ إِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضَفَ
أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءَ وَ اخْصَصْنَا بِالْمَعْرِفَةِ
وَ إِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتَفْهَامًا
فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا
مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ مَعْنَى «أَيُّ»، وَ هِيَ تَكُونُ اسْتَفْهَامِيَّةً وَ شَرْطِيَّةً وَ صِفَةً
وَ مَوْصُولَةً^(٢).

«أَيُّ» وَ
أقسامها:

أَمَّا الْاسْتَفْهَامِيَّةُ فَتُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَ إِلَى النِّكَرَةِ مُطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَا مُثْنِيَيْنِ أَوْ
مَجْمُوعَيْنِ أَوْ مُفْرَدَيْنِ، إِلَّا الْمَفْرَدَ الْمَعْرِفَةَ، نَحْوُ: «أَيُّ رَجُلٍ أَوْ أَيُّ رَجُلَيْنِ أَوْ الرَّجُلَيْنِ، أَوْ
أَيُّ رِجَالٍ أَوْ الرِّجَالِ عِنْدَكَ؟». أَمَّا الْمَفْرَدَ الْمَعْرِفَةَ فَلَا تُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَرَّرْتَهَا، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ:
أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّي وَ أَيُّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَ أَكْرَمًا
أَوْ قَصَدَتْ مِنَ الْمَفْرَدِ أَجْزَاءَهُ، كَقَوْلِكَ: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟»؛ أَيُّ أَيُّ أَجْزَائِهِ أَحْسَنُ؟، وَ
لِذَلِكَ يُجَابُ بِالْأَجْزَاءِ، فَيُقَالُ: «عَيْنُهُ» أَوْ «أَنْفُهُ».

١. الاستفهامية

وَ أَمَّا الْمَوْصُولَةُ فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ غَيْرِ مُفْرَدٍ، تَقُولُ: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ»؛ وَ
مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» (مريم: ٦٦). وَ ذَكَرَ
غَيْرَ الْمَصْنُفِ أَنَّهَا تُضَافُ أَيْضًا إِلَى نِكَرَةٍ، وَ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلَيْنِ قَامَا».
وَ أَمَّا الصِّفَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا مَا كَانَ صِفَةً لِنِكَرَةٍ أَوْ حَالًا مِنْ مَعْرِفَةٍ، فَتَكُونُ دَالَّةً عَلَى

٢. الموصولة

٣. الوصفية

١. فَإِنَّ «ذَلِكَ» مَثَلَةٌ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ مُشَارٌّ بِهَا إِلَى اثْنَيْنِ، وَ هُمَا «الْخَيْرِ» وَ «الشَّرِّ» عَلَى مَعْنَى «كِلَا مَا ذَكَرِ»

عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا فَاِرِضْ وَلَا يَكْرِعُونَ بَيْنَ ذَلِكَ» (البقرة: ٦٨).

٢. أَمَّا «أَيُّ الْوَصْلِيَّةِ» فَلَا تُضَافُ.

معنى الكمال؛ ولا تُضاف إلا إلى نكرة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ» و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيِّ فَتَى».

٤. الشرطية و أما الشرطية فهي كالاستفهامية تُضاف إلى المعرفة و إلى النكرة مطلقاً، إلا المفرد المعرفة. نحو: «أَيِّ رَجُلٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُ» و «أَيِّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرِبُ» و هكذا. و هذا معنى قوله: «و إن تكن شرطاً...»، أي و إن تكن «أَيِّ» شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً سواء أُضيفت إلى معرفة أو نكرة- كَمَلَّ بها الكلام، نحو: قوله تعالى: «أَيُّمَّا الْأَجَلَيْنِ فَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ» (الفصص: ٢٨)؛ و «فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعَدَ اللَّهُ وَأَيَّاتِهِ يُؤْمِنُونَ» (البقرة: ٦). لكن الشرطية تفرق عن الاستفهامية بأنها لا تُضاف إلى المفرد المعرفة أصلاً، بخلاف الاستفهامية، فإنها تُضاف إليه إذا كررتها أو قصدت الأجزاء، كما تقدّم.

ملازمة «أَيِّ» للإضافة لفظاً و معنى أو لفظاً

و اعلم أن «أَيّاً» إن كانت صفةً أو حالاً فهي ملازمة للإضافة لفظاً و معنى، فلا تُستعمل مفرداً أي بلا إضافة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، و بزيدٍ أَيِّ فَتَى». و إن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً، فيجوز أن تُستعمل بلا إضافة، نحو: «أَيِّ عِنْدَكَ؟»، و «أَيّاً تَضْرِبُ أَضْرِبُ»، و «يُعْجِبُنِي أَيٌّ عِنْدَكَ».

و الزموا إضافة «لَدُنْ» فَجَرَّ وَ نَصَبُ «عُدْوَةَ» بِهَا عَنْهُمْ نَدَرَ وَ «مَعَ» «مَعَ» فِيهَا قَلِيلٌ وَ نَقَلَ فَتُحَّ وَ كَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ من الأسماء الملازمة للإضافة «لَدُنْ» و «مَعَ»:

«لَدُنْ» بناء «لَدُنْ» عند الأكثر

أما «لَدُنْ» فلابتداء غاية زمان أو مكان. و هي مبنية عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد، و هو الظرفية، و عدم جواز الإخبار بها، و لا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بـ «مِنْ» نحو: «وَعَلَّمْتَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا» (الكهف: ٦٥).

إعراب الاسم التالي لـ «لَدُنْ»

و يجرُّ ما ولي «لَدُنْ» بالإضافة إلا «عُدْوَةَ» فإنهم نصبوها بعدها، كقول الشاعر: و مَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ عُدْوَةَ حَتَّى دَنَتْ لِعُرُوبِ و هي منصوبة على التمييز، و هو اختيار المصنّف و لهذا قال: «و نَصَبُ عُدْوَةَ بِهَا

عنهم نَدَرَ». و قيل: هي منصوبةٌ خبراً لـ «كَانَ» المحذوفة، أي لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غُدُوَّةً. و يجوز في «غُدُوَّة» الجرُّ، و هو القياس؛ و نصبها نادرٌ في القياس. فيجوز في المعطوف على «غُدُوَّة» المنصوبة، النصبُ عَطْفاً على اللفظ، و الجرُّ مراعاةً للأصل، فنقول: «لَدُنْ غُدُوَّةٌ و عَشِيَّةٌ أو عَشِيَّةٌ»، ذكر ذلك الأَخْفَشُ.

و أمَّا «مَعَ» فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وقته، و المشهور فيها فتح العين، فهي مَعْرَبَةٌ منصوبة على الظرفية، فَفَتْحُهَا فَتْحَةُ إعراب، نحو: «جَلَسَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو». و منه قول أمير المؤمنين عليه السلام: «وَمَعَ أَيَّ إِمَامٍ بَعْدِي تُفَاتِلُونَ؟»^(١).

و هي عند رِبْعَةِ مَبْنِيَّةٌ على السكون. و لكن هذا الفتح و التسكين إذا وَلِيَهَا متحرِّكٌ الأوَّل، كـ «عَمْرٍو» و «أَيٌّ» في المثالين؛ فإن وَلِيَهَا ساكنٌ الأوَّل، فعلى لغة المشهور يُبْقَى فَتْحُهَا، فيقال: «مَعَ ابْنِكَ»، و على لغة رِبْعَةٍ تُكْسَرُ، لالتقاء الساكنين، فيقال: «مَعَ ابْنِكَ». و اعلم أنه إذا كانت «مَعَ» حالاً بمعنى «جَمِيع» تنفك عن الإضافة، كقول حَسَّانَ:

يَا رَبِّ فَاجْمَعْنَا مَعاً وَ نَبِيَّنَا فِي جَنَّةٍ تُنْبِي عِيُونَ الْحُسَّادِ
وَ اضْمُمْ بِنَاءً «غَيْرًا» إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًّا مَا عُدِمَا
«قَبْلُ» كـ «غَيْرُ» «بَعْدُ» «حَسْبُ» «أَوَّلُ» وَ «دُونُ» وَ الْجِهَاتُ أَيضاً وَ «عَلُّ»
وَ أَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نَكَّرَا «قَبْلاً» وَ مَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا

ذَكَرَ المصنّف هنا أسماءً لها أربعة أحوال، تُبْنَى في حالة منها و تُعْرَبُ في بقيتها، و هي: «غَيْرُ»، «قَبْلُ»، «بَعْدُ»، «حَسْبُ»، «أَوَّلُ»، «دُونُ»، و الجِهَاتُ السَّتُّ، و هي: «أمامك، و خَلْفُكَ، و فَوْقُكَ، و تَحْتُكَ، و يَمِينُكَ، و شِمَالُكَ»، و «عَلُّ» بمعنى فوق.

فَتُعْرَبُ إذا أُضِيفَتْ لفظاً، و لم يُحذف ما تُضَافُ إليه، نحو: «أَصَبْتُ دَرَهَمًا لا غَيْرَهُ، و جِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ»، و منه قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَنِي يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ» (البقرة: ٢٥٤) و «وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» (آل عمران: ١٧٣).

أحوال «غير»
و أسماء في
حكمها

أحوال إعرابها

و تُعْرَبُ أَيْضاً إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَ نُويَ اللَّفْظُ، وَ تَبْقَى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَالْمُضَافِ لِفِظاً، فَلَا تُنَوَّنُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ
والتقدير: «و من قبل ذلك». و حَكَى الكَسَائِيُّ: «أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ» بِالنَّصْبِ،
أَيُّ أَوْفَقَ هَذَا.

وَ كَذَلِكَ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَ لَمْ يُنَوِّ لَفْظُهُ وَ لَا مَعْنَاهُ، فَتَكُونُ حِينئِذٍ نَكْرَةً، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِجَرِّ «قَبْلُ» وَ «بَعْدُ» وَ
تَنوِينِهِمَا، وَ كَقَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الصَّعِقِ:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَ كُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ
هَذِهِ هِيَ الْأَحْوَالُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تُعْرَبُ فِيهَا.

أَمَّا الْحَالَةُ الَّتِي تُبْنَى فِيهَا، فَهِيَ إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَ نُويَ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ،
فَإِنَّهَا تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤) عَلَى قِرَاءَةِ
المَشْهُورِ؛ وَ كَقَوْلِهِمْ: «يَا عَلِيُّ أَتِهِمْ مِنْ عَلٍ»^(١)، أَيُّ مِنْ فَوْقِهِمْ؛ وَ كَقَوْلِكَ: «قَبَضْتُ عَشْرَةَ
فَحَسْبُ»، أَيُّ فَحَسْبِي ذَلِكَ.

وَ حَكَى أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ قَوْلَهُمْ: «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» بِالضَّمِّ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى الْمُضَافِ
إِلَيْهِ؛ وَ الجَرِّ عَلَى نِيَّةٍ لَفْظِهِ؛ وَ الفَتْحِ عَلَى تَرْكِ نِيَّتِهِ، وَ مَنَعَ صَرْفَهُ لِلوزنِ وَ الوَصْفِ.

فَقَوْلُ المَصْنُفِ: «وَ اضْمُمُ بِنَاءً...» إِشَارَةٌ إِلَى الْحَالَةِ الرَّابِعَةِ، وَ قَوْلُهُ: «نَاوِيًا مَا عُدْمًا»
مَرَادُهُ أَنَّكَ تَبْنِيهَا عَلَى الضَّمِّ، إِذَا حُذِفَتْ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَ نُويَتْهُ مَعْنَى لَا لِفِظاً.

وَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَ أَعْرَبُوا نَصْباً» إِلَى الْحَالَةِ الثَّلَاثَةِ، وَ هِيَ مَا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ
وَ لَمْ يُنَوِّ لَفْظُهُ وَ لَا مَعْنَاهُ، فَإِنَّهَا تَكُونُ نَكْرَةً مَعْرَبَةً، وَ قَوْلُهُ: «نَصْباً» مَعْنَاهُ أَنَّهَا تُنْصَبُ إِذَا لَمْ
يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌّ، فَإِنْ دَخَلَ جَرَّتْ، نَحْوُ: «مِنْ قَبْلِ» وَ «مِنْ بَعْدٍ».

١. الكافي: ج ٥، ص ٤٧. وَ هُوَ شِعَارُ المُسْلِمِينَ يَوْمَ خَيْبَرَ.

ثمَّ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فِي «قَبْلَ» وَ مَا بَعْدَهُ، أَمَا «حَسَبَ»، فَمَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَّةِ^(١).
وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْمَصْنَفُ لِلْحَاتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ -أَعْنِي الْأُولَى، وَ الثَّانِيَةَ-؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا ظَاهِرٌ
مَعْلُومٌ مِنْ أَوَّلِ الْبَابِ، وَ هُوَ: الْإِعْرَابُ، وَ سَقُوطُ التَّنْوِينِ.

حُكْمُ حَذْفِ الْمُضَافِ أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ

وَ مَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي حَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ
يُحَذَفُ الْمُضَافُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَ يُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَيَعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَسْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ» (البقرة: ٩٣)؛ أَيْ حَبَّ الْعِجْلِ، وَ «وَجَاءَ
رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا» (الفجر: ٢٢)، وَ «وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ» (الواقعة: ٨٢)،
أَي بَدَلَ شُكْرِ رِزْقِكُمْ.

جواز حذف
المضاف وقيام
المضاف إليه
مقامه

وَ رَبِّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطِفَ
قَدْ يُحَذَفُ الْمُضَافُ وَ يَبْقَى الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورًا، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ
مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطِفَ، كَقَوْلِ أَبِي دُوَادِ الْإِيَادِيِّ:

شروط بقاء جز
المضاف إليه
بعد حذف
المضاف

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَ نَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
التَّقْدِيرُ: «وَ كُلُّ نَارٍ»، وَ الشَّرْطُ مَوْجُودٌ، وَ هُوَ الْعَطْفُ عَلَى مِثَالِ الْمَحذُوفِ^(٢)، وَ هُوَ
«كُلُّ».

وَ يُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصَلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَ إِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْمَتِ الْأَوَّلَا
يُحَذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَ يَبْقَى الْمُضَافُ كَحَالِهِ لَوْ كَانَ مُضَافًا، فَلَا يُنَوَّنُ؛ وَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ

جواز حذف
المضاف إليه و
بقاء المضاف
كحاله قبل
الحذف

١. كما إذا قلت: «قبضت عشرة فحسباً».

٢. وإنما لم نجعل «نار» المجرور معطوفاً على «امرئ» المجرور، لأنه يلزم عليه العطف على معمولي عاملين
مختلفين -أي عطف «امرئ» على «نار» و عطف «ناراً» على «امرءاً»-، وذلك لا يجوز.

ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، كقولهم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَن قَالَهَا»؛ و التقدير: «يَدَ مَن قَالَهَا»؛ فحذف «مَن قَالَهَا»، لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه، ومثله ما أنشده الفراء:

سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثَ سَهْلًا وَ حَزَنَهَا فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَ الضَّرْعِ
أَي سَهْلَهَا وَ حَزَنَهَا.

لكن قد يُحذف و إن لم يُعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول - كما مر في «قبل» و «بعد» و غيرها-، كقوله:

وَ مِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ
و التقدير: «و مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ». و منه قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: ٣٨) على قراءة ابن مُحَيِّصٍ، أَي فَلَا خَوْفٌ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ.

حُكْمُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ

فَصْلٌ مُضَافٌ شَبْهُ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ وَ لَمْ يُعَبَّ
فَصْلٌ يَمِينٌ وَ اضْطِرَارًا وَجَدًا بِأَجْتَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا
أجاز المصنف أن يفصل اختياراً بين المضاف الذي هو شبه الفعل - أي المصدر و اسم
الفاعل - و المضاف إليه، بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف.

ما يفصل بين
المضاف و
المضاف إليه
اختياراً:

١. المفعول به

فمثال ما فصل فيه بينها بمفعول المضاف قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأنعام: ١٣٧) في قراءة ابن عامر، بنصب «أَوْلَادٍ» و
جر «شُرَكَاءٍ»، و كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾
(إبراهيم: ٤٧) في قراءة بعض السلف بنصب «وَعْدٍ» و جر «رُسُلٍ».

٢. الظرف

و مثال ما فصل فيه بينها بظرف نصبه المضاف قول بعض من يوثق بعربيته: «تَرَكَ
يَوْمًا نَفْسِكَ وَ هَوَاهَا سَعِيَّ لَهَا فِي رَدَاهَا».
و هذا معنى قوله: «فصل مضاف ...».

٣. القَسَمُ و جاءَ فَصَلَ القَسَمِ فِي الاختِيَارِ، حَكَى الكَسَائِيُّ: «هَذَا غُلَامٌ وَ اللهُ زَيْدٌ»، وَ لِهَذَا قَالَ المَصْنُفُ: «وَ لَمْ يُعَبَّ فَصْلُ يَمِينٍ».

١. الأَجْنَبِيُّ ما يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا اضْطِرَارًا: وَ أشارَ بِقَوْلِهِ: «وَ اضْطِرَارًا وَجِدًا...» إِلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا فِي الضَّرُورَةِ بِـ «أَجْنَبِيٍّ مِنَ المِضَافِ»، وَ بِـ «نَعْتِ المِضَافِ»، وَ بِـ «النِّدَاءِ».

٢. النَعْتُ فَمِثَالُ الأَجْنَبِيِّ قَوْلُ أَبِي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ: كَمَا خَطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ فـ «يَوْمًا» أَجْنَبِيٍّ مِنَ «كَفِّ»؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لـ «خَطَّ».

٣. النِّدَاءُ وَ مِثَالُ النِّعْتِ قَوْلُ مُعَاوِيَةَ: وَ نَجَوْتُ وَ قَدْ بَلَ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طالِبِ وَ الأَصْلُ: مِنْ ابْنِ أَبِي طالِبِ شَيْخِ الأَبَاطِحِ.

٣. النِّدَاءُ وَ مِثَالُ النِّدَاءِ قَوْلُ بَجِيرِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى مُخَاطِبًا لِأَخِيهِ كَعْبُ: وَ فِاقَ -كَعْبُ- بَجِيرٍ مُنْقِذَ لَكَ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلُكَةِ وَ الخُلْدِ فِي سَقَرِ وَ الأَصْلُ: وَ فِاقَ بَجِيرٍ يَا كَعْبُ.

المِضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

أَخَرَ مَا أُضِيفَ لـ «الْيَا» اكْسَرُ إِذَا أَوْ يَكُ كـ «ابْنَيْنِ» وَ «زَيْدَيْنِ» فَذِي وَ تُدْغَمُ «الْيَا» فِيهِ وَ «أَلِوَاؤُ» وَ إِنْ وَ «أَلْفَاءُ» سَلَّمُ وَ فِي المَقْصُورِ عَنُ

يُكْسَرُ آخِرُ المِضَافِ إِلَى «يَاءِ» المُتَكَلِّمِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَلًّا -أَيَّ مَقْصُورًا وَ مُنْقُوصًا- وَ لَا مِثْنًا وَ لَا مَجْمُوعًا جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ، كَالْمَفْرُودِ وَ جَمَعَ التَّكْسِيرِ وَ جَمَعَ السَّلَامَةَ لِلْمَوْثُوثِ وَ المَعْتَلِّ الجَارِيِ مَجْرَى الصَّحِيحِ، نَحْوُ: «غَلَامِي» وَ «غِلْمَانِي» وَ «فَتَيَاتِي» وَ «دَلُوي» وَ «ظَبِي».

حُكْمُ المَفْرُودِ جَمَعَ التَّكْسِيرِ وَ جَمَعَ المَوْثُوثِ السَّلَامِ وَ المَعْتَلِّ الجَارِيِ مَجْرَى الصَّحِيحِ

- حكم المنقوص
وإن كان معتلاً، فإما أن يكون مقصوراً أو منقوصاً؛ فإن كان منقوصاً، أدغمت «ياؤه» في «ياء» المتكلم وفتحت «ياء» المتكلم، فتقول: «قاضي» رفعاً و نصباً و جرّاً.
- حكم المثني و جمع المذكر السالم
و كذلك تُفعل بالمثنى و جمع المذكر السالم في حالتي الجرّ و النصب، تقول: «غلامي» و «زيدي»، و أصلهما «و غلامين لي» و «زَيدَين لي»^(١).
- أما جمع المذكر السالم في حالة الرفع، فتقول فيه أيضاً: «جاءَ زَيدِي». و هذا معنى قوله: «و تُدغمُ اليا فيه و الواو ...».
- و أشار بقوله: «و إن ما قبلَ واوِ صُمِّ» إلى أنه إذا انضمَّ ما قبل «واو» الجمع، يجب كسره عند قلبها «ياء» لتسلم «اليا»، و إن انفتح بقِي على فتحه، فتقول في «مُصطَفَوْنَ»: «مُصطَفَيَّ».
- أما المثني في حالة الرفع، فتسلم «ألفه» و تفتح «ياء» المتكلم بعده، تقول: «زَيدَايَ». و أما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثني المرفوع، فتقول: «عصاي» و «فتاي»، و هذا معنى قوله: «ألفاً سلم». و هُذَيْلٌ تَقَلِّبُ «ألفه» «ياءً» و تُدغمُها في «ياء» المتكلم و تفتح «ياء» المتكلم، فتقول: «عصَيَّ» و «هُويَّ»، كما أشار إليه بقوله: «و في المقصور عن هُذَيْل ...».
- فالحاصل أن «ياء» المتكلم تُفتح مع المنقوص، كـ «رامي»، و المقصور، كـ «عصاي»، و المثني، كـ «غلامي» رفعاً و «غلامي» نصباً و جرّاً، و جمع المذكر السالم، كـ «زَيدِي» رفعاً و نصباً و جرّاً. و هذا معنى قوله: «فذي جميعها ليا بعدُ فتحها احتدي».
- و أما ما عدا هذه الأربعة -أي المفرد الصحيح الآخر، و جمع التكسير الصحيح الآخر، و المفرد المعتل الشبيه بالصحيح، و جمع المؤنث السالم- فيجوز في «اليا» معه الفتح و التسكين، فتقول: «غلامي، و غلامي» و «غلامي، و غلامي»، و «ظبيي، و ظبيي»، و «فتياتي، و فتياتي».
- و اعلم أنه إذا أُضيفت «أب» و «أخ» و «حم» و «هن» إلى «اليا» فيقال: «أبي» و

١. حذفت «النون» و «لام» الجرّ للإضافة، ثم أدغمت «اليا» في «اليا» و فتحت «ياء» المتكلم.

«أَخِي» و «حَمِي» و «هَنِي». و أمَّا «فَم» فيقال فيه: «فِي»، و قَلَّ «فَمِي». و أمَّا «ذُو» فلا تُضاف إلى «الياء» و غيرها من الضمائر؛ فإنَّها اختصَّت بأن تُضاف إلى الاسم.

التمرين

(١) أعرب و وضح:

و رُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَد كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

(٢) عيِّن نوع الإضافة و الجارَّ المقدرَّ في الإضافة المعنويَّة فيما يلي:

• «إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ» (المزمل: ٢٠).

• «مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ» (الحجر: ٥).

• «وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمْرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ» (الأنعام: ٩٣).

• عن رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَعْجَلَ الْخَيْرِ ثَوَابًا صَلَوةُ الرَّجِيمِ» (الكافي: ج ٢، ص ١٥٢).

• عن رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ مَجْلِسًا فَلْيَجْلِسْ حَيْثُ مَا انْتَهَىٰ مَجْلِسُهُ» (مكارم الأخلاق: ص ٢٦).

• عن أمير المؤمنين عليه السلام: «هَبْنِي لِابْتِدَاءِ كَرَمِكَ وَسَالِفِ بَرَكَ بِي» (دعاء كميل، المصباح للكفعمي: ص ٥٥٧).

• قال أمير المؤمنين عليه السلام: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْمُرُوءَاتِ عَشْرَتِهِمْ، فَمَا يَعْتُرُ مِنْهُمُ عَائِرٌ إِلَّا وَيَدُ اللَّهِ بِيَدِهِ يَرْفَعُهُ» (نهج البلاغة: الحكمة ٢٠).

التحقيق

(١) ما هو نوع إضافة العدد و إضافة الظرف إلى الجملة؟

راجع: النحو الوافي: ج ٣، ص ٧-٢٤؛ و حاشية الصبَّان: ج ٢، ص ٣٤٥-٣٥٢.



إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ



بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ

مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ «أَلَّ»

مَحَلَّهُ وَ لِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

موضعا عمل
المصدر:

١. المصدر
النائب مناب
الفعل

٢. المصدر
المقدر بـ «أَنْ»
و الفعل

أحوال المصدر
المقدر بـ «أَنْ»

يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلُ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أحدهما: أن يكون نائباً مناب الفعل، نحو: «ضَرَبًا زِيدًا»؛ فـ «زِيدًا» منصوب بـ «ضَرَبًا»؛
لنيابته مناب «اضرب»، وفيه ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ به، كما في «اضرب».

و الثاني: أن يكون المصدر مقدرًا بـ «أَنْ» و الفعل أو بـ «مَا» و الفعل - و هو المراد
بهذا الفصل -، فيقدر المصدر بـ «أَنْ» إذا أريد المضي أو الاستقبال، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ
ضَرْبِكَ زِيدًا أَمْسٍ أَوْ غَدًا»، و التقدير: «مَنْ أَنْ ضَرَبْتَ زِيدًا أَمْسٍ، أَوْ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ زِيدًا
غَدًا»، و يُقَدَّرُ بـ «مَا» إذا أريد به الحال، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زِيدًا الْآنَ»، و التقدير:
«عَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِبُ زِيدًا الْآنَ».

و هذا النوع الثاني من المصدر يعمل في ثلاثة أحوال:

مضافًا، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زِيدًا»؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ
بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١).

و مُجَرَّدًا عن الإضافة و «أَلَّ» - أي مُنَوَّنًا -، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زِيدًا»؛ و منه
قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد: ١٤ و ١٥).

و مُحَلِّي بـ «الألف و اللام»، نحو: «عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زِيدًا»؛ و منه قول الشاعر:
ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ
و إعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال المجرد و المحلّي بـ «أَلَّ»، و إعمال المنون أكثر

من إعمال المحلّي، ولذا بدأ المصنّف بذكر المضاف، ثمّ المجرد ثمّ المحلّي. و أشار بقوله: «و لِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلٌ» إلى أنّ اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل^(١)، و المراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة، و خالفه بخلوه -لفظاً و تقديراً- من بعض ما في فعله، من دون تعويض، كـ «عطاء»، فإنّه مساوٍ لـ «إعطاء» معنّى، و مخالف له بخلوه من «الهمزة» الموجودة في فعله، و هو خالٍ منها لفظاً و تقديراً، و لم يعوّض عنها شيء. فما خلا من بعض ما في فعله لفظاً، و لم يخل منه تقديراً، نحو «قتال»^(٢)، أو خلا لفظاً و تقديراً، و لكن عوّض عنه شيء، نحو «عدّة»، فإنّه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر. و في إعمال اسم المصدر خلاف مشهور، و لكن إعماله قليل، و من إعماله قول القُطاميّ:

تعريف اسم
المصدر و
حكمه

أ كُفِرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَ بَعْدَ عَطَائِكَ الْهَائَةِ الرَّتَاعَا
ف «المائة» منصوب بـ «عطائك».

وَ بَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعٍ عَمَلَهُ
يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فَيَجْرُهُ، ثُمَّ يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الْعَسَلِ»؛ و منه قوله تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتْهُم مِّنَاسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا» (البقرة: ٢٠٠). و يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ، ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ الْمَذْكُورَ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدًا»، و هو قليل، حتّى خصّه بعضهم بالشعر: أو غير مذکور، و هو كثير، كقوله تعالى: «لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ» (فُصِّلَتْ: ٤٩).

أحكام المصدر
المضف

١. اسم المصدر إمّا أن يكون علماً، نحو: «سُبْحَانَ» و «يَسَار» و «بِرَّة» و «فَجَار» و «حَادٍ»؛ و إمّا أن يكون مبدؤاً بـ «ميم» زائدة، كـ «المحمّدة» و «المرتبّة»؛ و إمّا لا يكون واحداً منها، كـ «عطاء». فالأول لا يعمل إجماعاً، و الثاني أي الميميّ يعمل إجماعاً، كقوله:
أ ظَلَمُوا إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمُوا
و الثالث هو محلّ الخلاف.

٢. «قتال» مصدر «قاتل»، و قد خلا من «الألف» التي قبل «التاء» لفظاً، و لكن لم يخل منها تقديراً، و لذلك قد ينطق بها، نحو: «قاتل قينالاً» و «ضارب ضيراباً»، لكن انقلبت «الألف» «ياء» لكسر ما قبلها.

و قد يُضَافُ المَصْدَرُ أَيْضاً إِلَى الظَّرْفِ ثُمَّ يَرْفَعُ الفَاعِلُ وَ يَنْصَبُ المَفْعُولُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا»، وَ «حُبُّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهْوًا صَبًّا».

إعراب تابع
معمول المصدر
المجرور
بالإضافة

وَ جُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ وَ مَنْ رَاعَى فِي الإِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنَ إِذَا أُضِيفَ المَصْدَرُ إِلَى الفَاعِلِ، ففَاعِلُهُ يَكُونُ مَجْرورًا لفظًا، مرفوعًا محلاً؛ فيجوزُ فِي تَابِعِهِ -مِنِ الصِّفَةِ وَ العَطْفِ وَ غيرِهِمَا- مِرَاعَاةُ اللفظِ، وَ مِرَاعَاةُ المَحَلِّ، تَقُولُ: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ، وَ الظَّرِيفِ».

وَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى المَفْعُولِ، فَهُوَ مَجْرورٌ لفظًا، وَ مَنْصوبٌ محلاً؛ فيجوزُ أَيْضاً فِي تَابِعِهِ مِرَاعَاةُ اللفظِ وَ المَحَلِّ. وَ مِنْ مِرَاعَاةِ المَحَلِّ قَوْلُ زِيَادِ العَنْبَرِيِّ^(١):

قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَ اللِّيَانِ
فـ «اللِّيَانُ» مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ «الإِفْلَاسِ».

١. وَ نُسِبَ إِلَى رُوْبَةِ أَيْضاً.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَشُرُوطُهُ

شروط عمل
اسم الفاعل
المجزئ:
١. كونه
مستقبلاً أو حالاً

كَفَعَلِهِ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنِ مَضِيَّهِ بِمَعَزَلِ
اسم الفاعل إما أن يكون مجرداً أو معرفاً بـ «أل»؛ فإن كان مجرداً عَمِلَ فَعَلَهُ
إِنْ كَانَ حَالاً أَوْ مُسْتَقْبِلاً، نحو: «هذا ضاربٌ زيدا الآن، أو غداً». ولم يعمل إن كان بمعنى
الماضي،^(١) ويجب إضافته، نحو: «هذا ضاربٌ زيد أمس». وأجاز الكسائي إعماله، و
جعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: ١٨). وخرجه غيره
على أنه حكاية حال ماضية.

وإنما عمل إذا كان حالاً أو مستقبلاً، لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو
المضارع؛ ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات؛ لموافقة «ضارب»
لـ «يضرِب»، فهو مُشَبَّهٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ لَفْظاً وَمَعْنَى، وأما إذا كان بمعنى الماضي،
فلم يجر على الفعل الذي هو بمعناه، فيجب إضافته، فتقول: «هذا ضاربٌ زيد أمس».

٢. الاعتماد
على شيء قبله

وَوَلِيِّ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفِيّاً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَنْدَا
اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد^(٢) على شيء قبله، كأن يقع بعد الاستفهام، نحو:

١. وهناك خلاف في رفعه، فقال بعض: كونه بمعنى الحال والاستقبال شرط فيه، كما هو شرط نصبه على المشهور، وقال بعض: إنه شرط النصب فقط.
٢. هذا شرط لإعماله في الاسم الظاهر أو في الضمير البارز رفعاً أو نصباً، ولكن إعماله في الضمير المستتر غير مشروط بالاعتقاد.

«أضاربُ زيدَ عمرًا؟»؛ أو بعد النفي، نحو: «ما ضاربُ زيدَ عمرًا»^(١)؛ أو بعد حرف النداء، نحو: «يا طالعًا جبالًا»^(٢)؛ أو يقع نعتًا، نحو: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا»؛ أو حالًا، نحو: «جاءَ زيدٌ راكبًا فرسًا». و إلى هذين أشار بقوله: «أو جاءَ صفةً».

و كذلك يعمل إذا وقع خبرًا، سواءً كان خبرَ المبتدأ أو خبرَ ناسخه أو مفعوله، كما أشار إليه بقوله: «أو مُسندًا»، نحو: «هذا ضاربُ عمرًا» و «كانَ زيدٌ ضاربًا عمرًا» و «إنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا» و «ظننتُ زيدًا ضاربًا عمرًا» و «أعلمتُ زيدًا عمرًا ضاربًا بكرًا».

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ
و قد يعتمد اسم الفاعل على موصوفٍ مقدرٍ فيعمل عمل فعله، كما لو اعتمد على المذكور، نحو قوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ» (فاطر: ٢٨)؛ أي صنفٌ مختلفٌ.

اعتماد اسم
الفاعل على
موصوفٍ مقدرٍ

وَأِنْ يَكُنْ صِلَةً «أَل» فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ
إذا وقع اسم الفاعل صلة لـ «الألف و اللام» عمل ماضيًا و حالًا و مستقبلًا من غير اعتماد على ما ذكر؛ لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل؛ إذ حق الصلة أن تكون جملة، فتقول: «هذا الضاربُ زيدًا الآن أو غدًا أو أمس». هذا هو المشهور من قول النحويين. و زعم جماعة منهم الرماني أنه إذا وقع صلة لـ «الألف و اللام» لا يعمل إلا ماضيًا؛ و زعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقًا، و أن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل.

عمل اسم
الفاعل
المقترن به «أل»
مطلقاً

«فَعَالٌ» أَوْ «مَفْعَالٌ» أَوْ «فَعُولٌ» فِي كَثْرَةٍ عَنِ «فَاعِلٍ» بَدِيلٌ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَ فِي «فَعِيلٍ» قَلٌّ ذَا وَ «فَعَلٍ»
إذا قصد التثنية و المبالغة باسم فاعلٍ يكون على وزن «فاعل» عدل به إلى «فَعَالٌ»

صيغ المبالغة
و شروط عملها

١. و اسم الفاعل في هاتين الصورتين إما مبتدأ و صفي، كما هو المفروض، و إما خبر مقدم، فهو خارج عن محل الكلام.
٢. قال بعضٌ بخروج النداء عن إعمال اسم الفاعل، لأنَّ التقدير عندهم: «يا رجلاً طالعًا جبالًا»، فلا اعتماد على الموصوف المقدر (حاشية الصبان: ج ٢، ص ٤٥٢).

و «مَفْعَالٍ» و «فَعُولٍ» و «فَعِيلٍ» و «فَعِلٍ»، فَنَعْمَلُ عمل الفعل على حدّ اسم الفاعل. هذا هو المراد بقوله: «في كثرة عن «فاعلٍ» بديلٍ». و إعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال «فَعِيلٍ» و «فَعِلٍ»، و إعمال «فَعِيلٍ» أكثر من «فَعِلٍ».

فَمِنْ إعمال «فَعَالٍ» قولُ بعض العرب: «أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ». و مِنْ إعمال «مَفْعَالٍ» قولُ بعضهم: «و إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا»، فـ«بَوَائِكُهَا» منصوبٌ بـ «مِنْحَارٍ». و مِنْ إعمال «فَعُولٍ» قولُ الشاعر:

ضَرْوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِيَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ
فـ«سُوْقَ» منصوبٌ بـ «ضَرْوبٍ». و مِنْ إعمال «فَعِيلٍ» قولُ بعض العرب: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ».

و مِنْ إعمال «فَعِلٍ» ما أنشده سيبويه:

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَ آمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ
فـ«أُمُورًا» منصوبٌ بـ «حَذِرٍ».

حكم اسم
الفاعل المثني
أو المجموع

وَ مَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَ الشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ
حكم المثني و المجموع - من اسم الفاعل و بديله - حكم المفرد في العمل و سائر ما تقدم ذكره من الشروط، تقول: «هذان ضاربان زيداً» و «هؤلاء الناصرون بكرًا»، و هكذا. و منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ... وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٣٥).

جواز إضافة
اسم الفاعل
إلى مفعوله و
نصبه له

وَ انْصَبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا وَ اخْفِضْ وَ هُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
يجوز إضافة اسم الفاعل العامل إلى ما يليه من مفعول، و نصبه له، فنقول: «هذا ضاربٌ زيدٍ، و ضاربٌ زيداً»، و قد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْعِزِّ أَمْرُهُ﴾ (الطلاق: ٣).

فإن كان له مفعولان، وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر، كما أشار بقوله: «و هو لنصب ما سواه مقتضي»، نحو: «هذا مُعْطِي زَيْدٍ درهماً، و مُعْطِي درهم زَيْدًا». و خرج بـ «ذي الأعمال» ما بمعنى الماضي؛ فلا يجوز إلا جرُّ تاليه، فَيَنْصَبُ ما عداه بفعلٍ مقدرٍ.

و أَجْرُ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَ «مُبْتَغِي جَاهٍ وَ مَالًا مَنْ نَهَضَ» يجوز في تابع معمولٍ اسمِ الفاعلِ المجرورِ بالإضافةِ الجرُّ والنصبُ، نحو: «هذا ضاربُ زَيْدٍ و عمرو، أو عمرًا»، و كقول الناظم: «مُبْتَغِي جَاهٍ وَ مَالًا مَنْ نَهَضَ»؛ فالجرُّ مراعاةُ اللفظِ، و النصبُ إمَّا على إضمارِ فعلٍ و هو الصحيح، و التقدير: «و يَضْرِبُ عمرًا»، أو مراعاةُ محلِّ المخفوضِ، و هو المشهور.

حكم تابع
المعمول
المجرور
بالإضافة

إِعْمَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ

وَ كُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ فَهُوَ كَفِعْلِ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي» جميع ما تقدّم في اسمِ الفاعلِ - من أنه إن كان مجرداً عَمِلَ إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتقاد، و إن كان بـ «الألف و اللام» عَمِلَ مطلقاً- يَثْبُتُ لاسمِ المفعول، فتقول: «أ مَضْرُوبُ الزَيْدَانِ الآنَ أو غداً؟».

شروط عمل
اسم المفعول

و حكمه في المعنى و العملِ حكمِ الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ، فَيَرْفَعُ المفعولَ نائباً عنِ الفاعلِ، كما يرفعه فعله، فكما تقول «ضربَ الزيدان» تقول: «أ مَضْرُوبُ الزَيْدَانِ؟»؛ و إن كان له مفعولان، رَفَعَ أحدهما و نَصَبَ الآخرَ، نحو: «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»؛ فالمفعولُ الأوَّلُ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على «الألف و اللام» في «الْمُعْطَى»، و «كَفَافًا» هو المفعولُ الثاني.

حكم اسم
المفعول معنًى
و عملاً

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَ «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ»
 يجوز في اسم المفعول أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا كَانَ مَرْفُوعاً بِهِ، تَقُولُ فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ
 مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ الْعَبْدِ». وَ مِثْلُهُ: «الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ»، وَ الْأَصْلُ:
 «الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ». وَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، فَلَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 ضَارِبٍ الْأَبِ زَيْدًا» تُرِيدُ «ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْدًا».

جواز إضافة
اسم المفعول
إلى مرفوعه

التمرين

(١) أعرب ما يلي:

- وَ اجْرُرْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَ «مُبْتَغِي جَاهٍ وَ مَالاً مَنْ نَهَضَ»
- زَيْدٌ مُعْطٍ أَخُوهُ ثَوْباً.
- زَيْدٌ مُعْطِي الْأَخِ ثَوْباً.
- بَكَرٌ مُعَلِّمٌ أَبُوهُ أَخَاكَ فَاضِلاً.
- زَيْدٌ مُعَلِّمٌ الْأَبِ أَخَاكَ فَاضِلاً.

(٢) حَوِّلِ الْفِعْلَ الْمَكْتَنَفَ بِهَلَالِينَ إِلَى اسْمِ مَفْعُولٍ مُجَرَّدٍ مِنْ «الْأَلْفِ وَ اللَّامِ» أَوْ مَقْرُونٍ
 بِهَا، وَ أَعْطِهِ الْعَمَلَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ:

- الْأَدِيبُ (عَرَفَ) صِلَاحَهُ.
- هَذَا الْبَطْلُ (ذَكَرَتْ) سِيرَتَهُ فِي قِصَصِ مَشَاهِيرِ الْعَالَمِ.
- مَا أَعْظَمَ سَعَادَةَ الشُّهَدَاءِ (سَفَكَتْ) دِمَاؤَهُمْ.
- هُوَ (أَعْطَى) ابْنَهُ خَاتِماً مِنْ ذَهَبٍ.

التحقيق

أذْكَرُ مَا افْتَرَقَ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ عَنِ اسْمِ الْمَفْعُولِ.

راجع: علوم العربية: ج ١، ص ٣١٧.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

تَعْرِيفُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُرَادُ بِالصِّفَةِ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَذَاتٍ؛ وَهَذَا يَشْمَلُ اسْمَ الْفَاعِلِ، وَاسْمَ الْمَفْعُولِ، وَ«أَفْعَلٌ» التَّفْضِيلُ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ.

المراد
بـ«الصفة» هنا

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ عِلْمَةَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ اسْتِحْسَانُ جَرِّ فَاعِلِهَا بِهَا، نَحْوُ: «حَسَنَ الْوَجْهِ» وَ«مُنْطَلِقَ اللِّسَانِ» وَ«طَاهِرَ الْقَلْبِ»؛ وَالأَصْلُ «حَسَنٌ وَجْهٌ» وَ«مُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ» وَ«طَاهِرٌ قَلْبُهُ»؛ فـ«وَجْهٌ» مَرْفُوعٌ بِـ«حَسَنٍ»، وَ«لِسَانُهُ» مَرْفُوعٌ بِـ«مُنْطَلِقٍ»، وَ«قَلْبُهُ» مَرْفُوعٌ بِـ«طَاهِرٍ».

علامة الصفة
المشبهة

وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ يَجُوزُ إِضَافَتَهُ إِلَى مَرْفُوعِهِ، فَتَقُولُ: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأَبِ» وَهُوَ حِينَئِذٍ جَارٌ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ.

مَا تُصَاغُ مِنْهُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

وَ صَوِّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كـ«طَاهِرِ الْقَلْبِ» «جَمِيلِ الظَّاهِرِ» يَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لَا تُصَاغُ إِلاَّ مِنْ فِعْلِ لَازِمٍ، نَحْوُ: «طَاهِرِ الْقَلْبِ» وَ«جَمِيلِ الظَّاهِرِ».

صوغ الصفة
المشبهة من
فعل لازم

وَ لَا تَكُونُ إِلاَّ لِلْحَالِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لِحَاضِرٍ»، فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ غَدًا أَوْ أَمْسًا».

و نبه بقوله: «طاهر القلب جميل الظاهر» على أنها إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين: أحدهما ما وَاَزَنَ المضارع، نحو: «طاهر»، وهذا قليل؛ والثاني ما لم يوازنه، وهو الكثير، نحو: «جميل» و «حسن».

و إن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع، نحو: «مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ».

عَمَلُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهِةِ

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ

يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي، وهو الرفع و النصب، نحو: «زيد حسن الوجه» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل، و «الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن «حسنًا» شبيهة بـ «ضارب» فعمل عمله.

و أشار بقوله: «على الحد الذي قد حدًا» إلى أن الصفة المشبهة كاسم الفاعل في اشتراط عملها بالاعتداد على ما ذكر.

عمل الصفة
المشبهة

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَ كَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل، قصرت عنه؛ فلم يجز تقديم معمولها المنصوب عليها، بخلاف اسم الفاعل، فلا تقول: «زيد الوجه حسن» كما تقول: «زيد عمرًا ضاربًا»؛ و لم تعمل إلا في سببي، أي المتصل بضمير موصوفها، لفظاً أو معنًى، نحو: «زيد حسن وجهه»، و «زيد حسن الوجه» أي منه؛ و لا تعمل في أجنبي، فلا تقول: «زيد حسن عمرًا»؛ بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل في السببي و الأجنبي، فتقول: «زيد ضارب غلامه، و ضارب عمرًا».

عدم جواز
تقديم معمولها

و اعلم أن غير معمولها المنصوب، كالجار و المجرور، يجوز تقديمه عليها، نحو: «زيد بك فرح».

فَارْفَعُ بِهَا وَ انْصَبْ وَ جَرِّ مَعَ «أَل» وَ دُونَ «أَل» مَصْحُوبَ «أَل» وَ مَا اتَّصَلَ
بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً وَ لَا تَجَرُّرُ بِهَا مَعَ «أَل» سُبّاً مِنْ «أَل» خِلا
وَ مِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَيْهَا وَ مَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَ سَمَا
الصفة المشبهة إما أن تكون مع «أَل»، نحو «الحَسَن»، أو مجردة عنها، نحو «حَسَن»؛

أحوال الصفة
المشبهة و
معمولها

و على كلِّ من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستّة:
الأوّل: أن يكون المعمول مع «أَل»، نحو: «مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجّه»، و برجلِ
حَسَنِ الوجّه».

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه «أَل»، نحو: «مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجّهِ الأب، و
برجلِ حَسَنِ وجّهِ الأب».

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجّهه»،
و برجلِ حَسَنِ وجّهه».

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررتُ بالرجلِ
الحَسَنِ وجّه غلامه، و برجلِ حَسَنِ وجّه غلامه».

الخامس: أن يكون مجرداً من «أَل» دون الإضافة، نحو: «مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ
وجّه أب، و برجلِ حَسَنِ وجّه أب».

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من «أَل» و الإضافة، نحو: «مررتُ بالرجلِ
الحَسَنِ وجّه و وجّهاً، و برجلِ حَسَنِ وجّه و وجّهاً».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، و المعمول في كلِّ واحدة من هذه المسائل المذكورة إما أن
يُرفَع أو يُنْصَب أو يُجَرِّ. فيتحصّل حينئذٍ ستُّ و ثلاثون صورةً. و إلى هذا أشار بقوله:
«فارفع بها...».

فقوله: «فارفع بها...» أي ارفع بالصفة المشبهة مصحوب «أَل»، كـ «حَسَنِ الوجّه»،
و ما - أي معمولا - اتّصل بالصفة، مضافاً كان ذلك المعمول، كـ «حَسَنِ وجّهه»، أو وجّه
الأب، أو وجّه أب»، أو مجرداً، كـ «حَسَنِ وجّه»؛ و كذلك انصب المعمول و جرّه في

الحالات المذكورة.

ثمَّ الرفع على الفاعليَّة، و النصب في المعرفة على التشبُّه بالمفعول به، كـ «حَسَنٍ الوجه»، و في النكرة على التمييز كـ «حَسَنٍ وجهاً»، و الجرُّ بالإضافة.

و أشار بقوله: «و لا تَجْرُرُ بِهَا مَعَ «أَلٍ»...» إلى أنَّ هذه المسائل ليست كُلِّها على الجواز، بل إذا كانت الصفةُ مَعَ «أَلٍ» لا يجوز أن تَجْرُرَ بِهَا المَعْمُولَ الخالي من «أَلٍ» أو من الإضافة لما فيه «أَلٍ»، فيمتنع حينئذٍ أربع مسائل:

الأولى: جَرُّ المَعْمُولِ المضافِ إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحَسَنِ وجهه».

الثانية: جَرُّ المَعْمُولِ المضافِ إلى ما أُضِيفَ إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحَسَنِ وجهه غلامه».

الثالثة: جَرُّ المَعْمُولِ المضافِ إلى المجرَّدِ من «أَلٍ» دون الإضافة، نحو: «الحَسَنِ وجهه أب».

الرابعة: جَرُّ المَعْمُولِ المجرَّدِ من «أَلٍ» و الإضافة، نحو: «الحَسَنِ وجهه».

فما لم يَخْلُ من ذلك جوز جَرُّه، كما يجوز رفعه و نصبه، كـ «الحَسَنِ الوجه، و الحَسَنِ وجه الأب»، كما يجوز جَرُّ المَعْمُولِ و نصبه و رفعه إذا كانت الصفةُ بغير «أَلٍ» على كُلِّ حال، كـ «حَسَنِ الوجه، أو وجه الأب».

التمرین

(۱) أعرب و وضح:

صِفَةٌ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

(۲) استخرج الصفة المشبهة مما يلي و اذكر معمولها و أعربها:

• «صُمَّ بَكْمٌ عُمِّي فَهَمْ لَا يَعْقِلُونَ» (البقرة: ۱۷۱).

• «إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ» (آل عمران: ۱۹۹).

• قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «نِعْمَ الطَّيِّبُ الْمِسْكُ، خَفِيفٌ مَحْمَلُهُ، عَطِرٌ رِيحُهُ» (نهج

البلاغة: الحكمة ۳۷۹).

(۲) أعرب ما يلي:

«فَإِنَّ الدُّنْيَا رَنَقٌ مَشْرَبُهَا، رَدِغٌ مَشْرَعُهَا، يُوْنِقُ مَنْظَرُهَا وَ يُوْبِقُ مَخْبَرُهَا، غُرُورٌ حَائِلٌ» (نهج

البلاغة: الخطبة ۸۳).

التحقيق

أذكر افتراق الصفة المشبهة عن اسم الفاعل.

راجع: معجم النحو العربي: ۳۷۴ - ۳۷۵.

دفتر نشر و چاپ کتاب‌های علمی
حوزه های علمی



التَّعَجُّبُ



صِيغَتَا التَّعَجُّبِ

بِ «أَفْعَلٍ» انْطَقَ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبًا أَوْ جِئْتُ بِ «أَفْعَلٍ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِ «بَا»
 وَ تَلَوُ «أَفْعَلٍ» انْصَبَنَّهُ كَ «مَا» أَوْ فِى خَلِيلَيْنَا» وَ «أَصْدَقَ بِهِمَا»
 للتعجب صيغتان: (١) «مَا أَفْعَلُهُ» و «أَفْعَلُ بِهِ»، نحو: «مَا أَحْسَنَ زِيدًا» و «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا» - و منه قوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ (عبس: ١٧) - و «أَحْسَنَ بِالزَّيْدَيْنِ» و «أَصْدَقَ بِهِمَا».

فـ «ما» مبتدأ، و هي نكرة تامّة عند سيبويه، و هو الصحيح، و «أَحْسَنَ» فعلٌ ماضٍ إعراب
 فاعله ضميرٌ عائِدٌ على «ما»، و «زِيدًا» مفعولٌ «أَحْسَنَ»، و الجملة خبرٌ عن «ما»، و «ما أَفْعَلُهُ»
 التقدير: «شيءٌ أَحْسَنَ زِيدًا»، أي جَعَلَهُ حَسَنًا، و كذلك «أَوْفَى خَلِيلَيْنَا».

و ذهب الأَخفش إلى أنّ «ما» موصولة، و الجملة التي بعدها صلتها، و الخبر محذوف، و التقدير: «الَّذِي أَحْسَنَ زِيدًا شَيْءٌ عَظِيمٌ». و ذهب بعضهم إلى أنّها استفهامية، و الجملة التي بعدها خبرٌ عنها، و التقدير: «أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ زِيدًا؟». و ذهب بعضهم إلى أنّها نكرة موصوفة، و الجملة التي بعدها صفة لها، و التقدير: «شيءٌ أَحْسَنَ زِيدًا عَظِيمٌ».

و أمّا «أَفْعَلٍ» ففعلٌ أمرٌ، و معناه التَّعَجُّبُ، لا الأمرُ، و فاعله مجرورٌ بالباء الزائدة. إعراب
 «أَفْعَلٍ بِهِ»

١. اعلم أنّ ألفاظ التَّعَجُّبِ على قسمين: الأوّل صيغتان وُضِعَتَا للتَّعَجُّبِ - و هو المبوب له في النحو: - و الثاني غيرهما، نحو قولهم: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، و «لِلَّهِ دَرَّةٌ مُّجَاهِدًا». و منه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَ كُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨)، و ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ (الإسراء: ٩٣).

حَذْفُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ

وَ حَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحُ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَصِحُّ

يجوز حذف المتعجب منه - و هو المنصوب بعد «أفعل» و المجرور بـ «الباء» بعد «أفعل»- إذا دل عليه دليل، فمثال الأول قول أمير المؤمنين عليه السلام:

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا صَابِرُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى النَّاسِ حُرًّا مَا أَعَفَّ وَ أَكْرَمًا^(١)
أي ما أعتفهم و أكرمهم. فحذف مفعول «أفعل»؛ للدلالة عليه بما تقدم.

و مثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ (مريم: ٣٨)، التقدير - و الله العالم -: «أبصر بهم».

عَدَمُ تَصَرُّفِ فِعْلِي التَّعَجُّبِ

وَ فِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفِ بِحُكْمِ حُتْمَا
لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كلُّ منهما طريقة واحدة، فلا يستعمل من «أفعل» غير الماضي، و لا من «أفعل» غير الأمر. قال المصنف: و هذا مما لا خلاف فيه.

مَا يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلًا التَّعَجُّبِ

وَ صُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرْفًا قَابِلِ فَضْلِ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَ غَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي «أَشْهَلًا» وَ غَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ «فِعْلًا»

يُشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلًا التَّعَجُّبِ شَرْطُ سَبْعَةٍ:

أحدها: أن يكون ثلاثيًا؛ فلا يُبْنِيان من نحو «دَحْرَجَ» و «انطَلَقَ».

الثاني: أن يكون متصرفًا؛ فلا يُبْنِيان من نحو «نَعِمَ» و «بُئِسَ».

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة؛ فلا يُبْنِيان من نحو «مَاتَ» و «فَنِيَ»، إذ لا

مزية فيها لشيء على شيء.

١. شرح نهج البلاغة (لابن أبي الحديد): ج ٥، ص ٢٢٧؛ و وقعة صفين: ص ٢٨٩.

الرابع: أن يكون تاماً؛ واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو «كان»، فلا تقول: «ما أكونَ زيداً قائماً»؛ وأجازه الكوفيون.

الخامس: ألا يكون منفيّاً، واحترز بذلك من المنفيّ.

السادس: ألا يكون الوصف منه على «أفعل»، واحترز بذلك من الأفعال الدالّة على الألوان، كـ «سود» و «حمر»، و العيوب، كـ «حول» و «عور»، فلا تقول: «ما أسودّه»، و لا «أعور به».

السابع: ألا يكون مبنياً للمفعول، نحو: «ضرب زيد»، فلا تقول: «ما أضربَ زيداً»؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه.

و «أشد» أو «أشد» أو شبههما
و مصدر العادم بعد يتصب
و «أشد» أو «أشد» أو شبههما
و مصدر العادم بعد يتصب

يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ «أشد» ونحوه، و نحوه إلى التعجب من الفاقدة للشروط

يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ «أشد» ونحوه، و نحوه إلى التعجب من الفاقدة للشروط

بـ «أشد» و نحوه؛ و ينصب مصدر ذلك الفعل بعد «أشد» مفعولاً، و يجز بعد «أشد» بـ «الباء»، تقول: «ما أشد دحرجته»، و «أشد دحرجته»، و «ما أشد حمرته»، و «أشد بحمرته». و ما كان منفيّاً أو مبنياً للمفعول يقع المصدر المؤول منه بعد «أشد» أو «أشد»، كـ «ألا يضرب»، و «أن يضرب».

و بالندور احكم لغير ما ذكر
و لا تقس على الذي منه أثر

بناء فعل التعجب من الفاقدة للشروط سماعاً

إذا ورد بناء فعل التعجب من الأفعال التي سبق أنه لا يبنى منها حكم بالندور، و لا يقاس على ما سَمِعَ، كقولهم: «ما أخصره» من «اختصر»، مع كونه زائداً على ثلاثة أحرف مبنياً للمفعول، و قولهم: «ما أحمقه» من «حمق» مع كون الوصف منه على «أفعل»، و قولهم: «ما أعساه» و «أعس به»، من «عسى» و هو فعل غير متصرف.

حُكْمُ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَفَضْلِهِ

وَ فِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ وَ وَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا
وَ فَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ وَ الْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: «زيداً ما أحسن»، ولا «ما زيداً
أحسن»، ولا «بزيد أحسن».

عدم جواز
تقديم معموله
عليه

و يجب وصله بعامله، فلا يفصل بينهما بأجنبي، فلا تقول: «ما أحسن الدرهم
مُعْطِيكَ» و لا «ما أحسن بزيد ماراً»، و لا «ما أحسن عندك جالساً». فإن كان الظرف أو
المجرور معمولاً لفعل التعجب، فالمشهور جواز الفصل بكلّ منهما بين فعل التعجب و
معموله، و ما ورد فيه الفصل في النثر قول عليّ عليه السلام - و قد مرّ بعمار، فمسح التراب عن
وجهه: «أعزّ عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلاً»، و ما ورد منه من النظم قول العباس

عدم جواز
الفصل بين
فعل التعجب
و معموله

بن مرداس:

وَ قَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا وَ أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا^(١)

١. قوله: «أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا» في تأويل مصدرٍ مجرورٍ بباءٍ زائدةٍ مقدّرة، و هو فاعل فعل التعجب، و التقدير:
قالوا: «أحبُّ إلينا بكونك المقدّما».

التمرين

(١) أعرب و وَّصَّح:

و حَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَ إن كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضَح

(٢) أعرب ما يلي:

قال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «مَا أَحْسَنَ تَوَاضَعَ الْأَغْنِيَاءِ لِلْفُقَرَاءِ طَلِبًا لِمَا عِنْدَ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ مِنْهُ تَبَهُ الْفُقَرَاءِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ اتِّكَالًا عَلَى اللَّهِ» (نهج البلاغة: الحكمة ٤٠٦).

التحقيق

(١) ما الفرق بين المتعجب منه في «ما أفعله» و «أفعل به»؟

راجع: جامع الدروس العربية: ص ٥٢؛ و الفوائد الصمدية: ص ٥٨ و ٥٩.

(٢) بين الوجوه المحتملة في «أفعل به» صيغة و فاعلاً.

راجع: حاشية الصبان: ج ٣، ص ٣٠.

دروس في النحو
حوزه های علمیه

أفعال المدح والذم

«نِعْمَ» و «بِئْسَ»

فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ «نِعْمَ» وَ «بِئْسَ» رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنِي «أَلِّ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَ «نِعْمَ عَقْبِي الْكُرْمَا»
وَ يَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزًا كَ «نِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ»

مذهب جمهور النحويين أن «نِعْمَ» و «بِئْسَ» فعلان، بدليل دخول «تاء» التانيث الساكنة عليها، فتقول: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ» و «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ». و ذهب بعض الكوفيين كالفرّاء إلى أنها اسمان.

كونهما فعليين
غير متصرفين
عند الجمهور

و هذان الفعلان لا يتصرفان، فلا يُستعمل منهما غير الماضي.

و لا بدّ لهما من مرفوع هو الفاعل، و هو على ثلاثة أقسام:

أقسام فاعلهما

الأول: أن يكون محلّي بـ «الألف و اللام»، و منه قوله تعالى: «فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ» (الأنفال: ٤٠). و اختلف في هذه اللام، فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كلّ من أجل زيد، ثم خصصت زيدا بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين؛ و قيل: هي للجنس مجازاً، و كأنك جعلت زيدا الجنس كلّ مبالغة؛ و قيل: هي للعهد.

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه «الألف و اللام»، نحو: «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ

دَارَ الْمُتَّقِينَ» (النحل: ٣٠).

الثالث: أن يكون مضمراً مفسّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو: «نِعْمَ قَوْمًا

مَعَشْرَهُ؛ ففي «نِعْمَ» ضميرٌ مستترٌ يفسره «قوماً»، و «مَعَشْرَهُ» هو المخصوصُ بالمدح، مبتدأٌ خبره الجملةُ السابقة، و مثله قوله تعالى: ﴿يُنْسِ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(١) (الكهف: ٥٠).

اختلافهم في اجتماع التمييز والفاعل الظاهر

وَ جَمْعُ تَمْيِيزٍ وَ فَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز و الفاعل الظاهر في «نِعْمَ» و أخواتها، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ»؛ فقال قوم: لا يجوز؛ و ذهب قوم إلى الجواز، و استدلوا بقول جرير بن عطية:

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا و اختار المصنف الثاني، لأن التمييز قد يُجاء به توكيداً، كما سبق.

فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه و بين التمييز اتفاقاً، نحو: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ».

وَ «مَا» مُمَيِّزٌ وَ قِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ: «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»

وقوع «ما» بعد «نِعْمَ» و «يُنْسِ»

تقع «ما» بعد «نِعْمَ» و «يُنْسِ»، فتقول: «نِعْمَ مَا» أو «نِعْمًا» و «يُنْسِ مَا»؛ و منه قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾ (البقرة: ٢٧١)، و ﴿يُنْسِمَا اسْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ (البقرة: ٩٠).

اختلافهم في إعراب «ما»

و اختلف في «ما» هذه، هل هي نكرة منصوبة على التمييز بمعنى «شيئاً»، و فاعل «نِعْمَ» ضمير مستتر، أو هي اسم معرفة و فاعله؟ و هذا مذهب ابن خروف و نسبته إلى سيبويه.

و على الثاني فإن وقع بعد «ما» مفرد فهي معرفة تامة بمعنى «الشيء»، و المفرد مخصص، كالمثال الأول؛ و إن وقع بعدها جملة فهي موصولة، و الجملة صلتها، كالمثال الثاني.

ذكر المخصوص بعد «نِعْمَ» و «يُنْسِ»

وَ يُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا يُذَكَّرُ بَعْدَ «نِعْمَ» و «يُنْسِ» و فاعلها اسم مرفوع، و هو المخصوص بالمدح و الذم؛

١. تمام الآية: ﴿وَ إِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَ فَتَتَّخِذُونَهُ وَ ذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَ هُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ يُنْسِ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.

و علامته أن يَصْلُحَ لجعله مبتدأ، و جعل الفعل و الفاعل خبراً عنه، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و «بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو».

و في إعرابه وجهان مشهوران: أحدهما: أنه مبتدأ، و الجملة قبله خبر عنه؛ و الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً، و التقدير: «هو زيدٌ» و «هو عمرو»، أي الممدوح زيدٌ، و المذموم عمرو.

المخصوص
مبتدأ أو خبر

و إن يُقَدَّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كـ «الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَ الْمُقْتَنَى» إذا تقدّم ما يدلّ على المخصوص أغنى عن ذكره آخرأ، كقوله تعالى: «وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ» (ص: ٣٠)؛ أي نعم العبد سليمانُ. و نحوه قوله تعالى: «بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» (الكهف: ٥٠)، و التقدير: «بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا مِنَ اللَّهِ إِبْلِيسُ وَ ذُرِّيَّتُهُ».

جواز حذف
المخصوص
مع تقدّم ما
يدل عليه

الأفعال التي بمعنى «نعم» أو «بئس»

وَ اجْعَلْ كـ «بِئْسَ» «سَاءَ» وَ اجْعَلْ «فَعَلًا» مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كـ «نِعْمَ» مُسْجَلًا تُسْتَعْمَلُ «سَاءَ» فِي الذَّمِّ اسْتِعْمَالُ «بِئْسَ»، فَيَكُونُ فَاعِلَهَا إِمَّا الْمَحَلِّيُّ بـ «الألف و اللام»، نحو: «سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، و إِمَّا الْمُضَافُ إِلَى مَا فِيهِ «الألف و اللام»، نحو: «سَاءَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ»، إِمَّا الْمُضْمَرُ الْمَفْسَّرُ بِنَكْرَةِ بَعْدِهِ، نَحْوُ: «سَاءَ رَجُلًا زَيْدٌ»، و يُذَكَّرُ بَعْدَهَا الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ؛ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا» (الأعراف: ١٧٧). و قد تقع بعد ساء «ما» موصولةً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (التوبة: ٩).

«سَاءَ»

و أشار بقوله: «وَ اجْعَلْ فَعَلًا» إِلَى أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ عَلَى «فَعَلٍ» لِقَصْدِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَ يُعَامَلُ مَعَامِلَةَ «نِعْمَ» وَ «بِئْسَ»، فَتَقُولُ: «شَرَّفَ الرَّجُلُ، أَوْ غُلَامَ الرَّجُلِ، أَوْ شَرَّفَ رَجُلًا زَيْدًا» وَ كَذَا «لَوْمًا».

وزن «فَعَلٌ»

وَ صَرَّحَ غَيْرُ الْمَصْنُفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَحْوِيلُ «عَلِمَ» وَ «جَهَلَ» وَ «سَمِعَ» إِلَى «فَعَلٍ»، بَلْ تُبْقِيهَا الْعَرَبُ عَلَى حَالِهَا، فَتَقُولُ: «عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا» وَ «جَهَلَ الرَّجُلُ عَمْرٌو» وَ «سَمِعَ

الرجل بكرًا».

وَمِثْلُ «نِعَم» «حَبَّذَا» الْفَاعِلُ «ذَا» وَإِنْ تَرَدَّدَ ذَمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا» و «حَبَّذَا» و «لاَحَبَّذَا» يُقَالُ فِي الْمَدْحِ: «حَبَّذَا زَيْدٌ» وَ فِي الذَّمِّ: «لَا حَبَّذَا زَيْدٌ»؛ وَ مِنْهُ قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَبَّذَا نَوْمُ الْأَكْبَاسِ وَإِفْطَارُهُمْ»^(١).

و اختلف في إعرابها، فذهب أبو علي الفارسي و ابن برهان و ابن خروف -و اختاره المصنف- إلى أن «حَبَّ» فعل ماضٍ و «ذَا» فاعله، و أن المخصوص يكون مبتدأ، و الجملة قبله خبره، كما يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، و تقديره: «هو زيد»؛ أي الممدوح أو المذموم زيد.

و ذهب المبرِّد و ابن السراج -و اختاره ابن عصفور- إلى أن «حَبَّذَا» اسم، و هو مبتدأ، و المخصوص خبره، أو خبر مقدم، و المخصوص مبتدأ مؤخر؛ فركبت «حَبَّ» مع «ذَا» و جعلتا اسماً واحداً.

وَأَوَّلُ «ذَا» الْمَخْصُوصَ أَيَّامًا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِ «ذَا» فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا أَي أَوْقَعَ الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بَعْدَ «ذَا» عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ مِنَ الْإِفْرَادِ وَ التَّنْيِةِ وَ الْجَمْعِ وَ التَّذْكِيرِ وَ التَّنْأِيثِ، وَ لَا تُغَيَّرُ «ذَا» لِتَغْيِيرِ الْمَخْصُوصِ، بَلْ يَلْزِمُ الْإِفْرَادَ وَ التَّذْكِيرَ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْمَثَلَ، وَ الْمَثَلُ لَا يُغَيَّرُ، فَكَمَا تَقُولُ: «الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ»، لِلْمَذْكَرِ وَ الْمُؤنَّثِ وَ الْمَفْرَدِ وَ الْمُثَنَّى وَ الْجَمْعِ، تَقُولُ: «حَبَّذَا زَيْدٌ» وَ «حَبَّذَا هِنْدٌ» وَ «حَبَّذَا الزَّيْدَانِ» وَ «حَبَّذَا الزَّيْدُونَ».

وَمَا سِوَى «ذَا» أَرْفَعُ بِ «حَبَّ» أَوْ فَجَّرُ بِ «الْبَاءِ» وَ دُونَ «ذَا» أَنْضِمُ «الْحَاءَ» كَثُرَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ «حَبَّ» غَيْرُ «ذَا» مِنَ الْأَسْمَاءِ جَازٍ فِيهِ وَجْهَانُ: الرَّفْعُ بِ «حَبَّ»، نَحْوُ: «حَبَّ زَيْدٌ»، وَ الْجَرُّ بِ «بَاءِ» زَائِدَةٌ، نَحْوُ: «حَبَّ بِزَيْدٍ».

١. نهج البلاغه: الحكمة ١٤٥؛ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَمْ مِنْ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ وَ الظَّمْأُ وَ كَمْ مِنْ قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ وَ الْعَنَاءُ حَبَّذَا نَوْمُ الْأَكْبَاسِ وَ إِفْطَارُهُمْ».

و أصل «حَبَّ»: «حَبَبَ»، ثم أُدغمت «الباء» في «الباء»، فصار «حَبَبٌ».
ثم إن وقع بعد «حَبَّ» «ذًا» وجب فتح «الحاء»، فتقول: «حَبَّذًا»، و إن وقع بعدها
غير «ذًا»، جاز ضمُّ «الحاء»، و هو كثيرٌ، و فتحها، فتقول: «حَبَّ زيدٌ» و «حَبَّ زيدٌ».

حركة حاء
«حَبَّ»

التمرين

(١) أعرب و وضح:

و أول «ذًا» المخصوص أيًا كان لا تعدل بـ «ذًا» فهو يضاها المَثَلًا
(٢) استخراج أفعال المدح و الذم من الجمل الآتية و عين الفاعل و المخصوص بالمدح
أو الذم:

- ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (ص: ٤٤).
- ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٥).
- ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة: ٢٧١).
- ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٩٣).
- ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤).
- عن أبي عبد الله عليه السلام: «حَبَّذًا شِيعَتُنَا مَا أَقْرَبَهُمْ مِنْ عَرْشِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَحْسَنَ صُنْعِ اللَّهِ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (الكافي: ج ٨، ص ٢١٤، كتاب الروضة، الحديث: ٢٦٠).

التحقيق

(١) بين الفرق بين «فَعَلَ» التي من ملحقات «نِعَمَ» و «بِئْسَ» بالأصالة، و بين ما كانت
كذلك بالتحويل.

راجع: مبادي العربية: ج ٤، ص ١٨٢ و ١٨٣.

(٢) بين إعراب قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف: ٥).

راجع: مجمع البيان: ج ٦، ص ٦٩٢.

(٣) بين إعراب قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿فِيهَا وَنِعَمْتُ﴾ (سنن أبي داود: ج ١، ص ١٨٧، الحديث: ٣٥٤).

راجع: حاشية الصبان، ج ٣، ص ٥١.

«أَفْعَلُ» التَّفْضِيلُ

ما يُصاغُ مِنْهُ اسْمُ التَّفْضِيلِ

صُغُ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجَبِ «أَفْعَلُ» لِلتَّفْضِيلِ وَ أَبَ الدُّ أَبِي
 يُصاغُ مِنَ الأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجَبُ مِنْهَا وَصَفَ عَلَيَّ وَزْنَ «أَفْعَلُ»، لِلدَّلالةِ عَلَيَّ
 التَّفْضِيلِ، فَتَقُولُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَ أَكْرَمٌ مِنْ خَالِدٍ». وَ ما اِمتنعُ بِناءِ فِعْلِ التَّعْجَبِ
 مِنْهُ، اِمتنعُ بِناءِ «أَفْعَلُ» التَّفْضِيلِ مِنْهُ. فَلا يُبْنَى مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَيَّ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ، وَ لا مِنْ
 غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، وَ لا مِنْ فِعْلِ لا يَقْبَلُ المِفاضلةَ، وَ لا مِنْ فِعْلِ ناقِصٍ، وَ لا مِنْ فِعْلِ مَنْفِيٍّ،
 وَ لا مِنْ فِعْلِ يَأْتِي الوِصفَ مِنْهُ عَلَيَّ «أَفْعَلُ»، وَ لا مِنْ فِعْلِ مَبْنِيٍّ للمَفْعُولِ. وَ شَدَّ ما سَمِعَ
 عَلَيَّ خِلافَ ما ذَكَرَ، كَقَوْلِهِمْ: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا».

شروط الأفعال
المصوغ
منها «أفعل»
التفضيل

وَ ما بِهِ إِلى تَعْجَبٍ وَصِلَ لِمَناعِ بِهِ إِلى التَّفْضِيلِ صِلُ
 أَشارَ هِنا إِلى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلى التَّفْضِيلِ مِنَ الأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشُّرُوطَ بِما
 يُتَوَصَّلُ بِهِ فِي التَّعْجَبِ، مِنْ «أَشَدَّ» وَ نَحْوِهِ، فَتَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْراجاً مِنْ زَيْدٍ»، وَ
 «هُوَ أَشَدُّ حُمرةً مِنْ زَيْدٍ»، لَكِنَّ المِصدرَ يَنْتَصبُ فِي بابِ التَّعْجَبِ بَعْدَ «أَشَدَّ» مَفْعولاً، وَ
 هِنا تَمييزاً.

التوصل إلى
التفضيل بما
يتوصل به في
التعجب

أحوالِ اسْمِ التَّفْضِيلِ وَ حُكْمُ كُلِّ مِنْها

وَ «أَفْعَلُ» التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَداً تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ «مِنْ» إِنْ جُرِّدَا
 لا يَخْلُو «أَفْعَلُ» التَّفْضِيلِ عَن أَحَدِ ثَلَاثَةِ أحوالٍ: الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَجْرَدًا؛ الثَّانِي: أَنْ
 يَكُونَ مِضافاً؛ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ بِ «الألفِ وَ اللامِ».

حكم اتصال
«من» باسم
التفضيل

فإن كان مجرداً، لا بد أن يتصل به «من» لفظاً أو تقديرًا، جارةً للمفضل، نحو: «زيدٌ أفضلٌ من عمرو». وقد تحذف «من» و مجرورها، للدلالة عليه، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (الكهف: ٣٤)؛ أي و أعز منك نفرًا.
و فهم من كلامه أن «أفعل» التفضيل إذا كان بـ «أل» أو مضافاً لا تصحب «من»، كما سيأتي.

وإن لمَنكُور يُضَفْ أو جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَ أَنْ يُوَحِّدَا
أي يلزم «أفعل» التفضيل المجرد الإفراد و التذكير، و كذلك المضاف إلى نكرة،
فتقول: «زيدٌ أفضلٌ من عمرو، و أفضلٌ رجل»، و «هندٌ أفضلٌ من عمرو، و أفضلٌ امرأة»،
و «و الزيدان أفضلٌ من عمرو، و أفضلٌ رجلين». و منه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَ
أَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾ (يوسف: ٨).

حكم اسم
التفضيل من
حيث العدد و
الجنس:
أ. إذا كان
مجرداً أو
مضافاً إلى نكرة

وَ تَلَوْ «أَل» طَبَقَّ وَ مَا لِمَعْرِفِهِ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفِهِ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَ إِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقَّ مَا بِهِ قُرِنَ
إذا كان «أفعل» التفضيل بـ «أل» لزمَ مطابقتُهُ لما قبله في الإفراد و التذكير و
غيرهما، تقول: «زيدٌ الأفضَلُ» و «الزيدان الأفضَلان» و هكذا. و لا يجوز أن يقترن
بـ «من»، فلا تقول: «زيدٌ الأفضَلُ من عمرو».

ب. إذا كان
محلّي بدأل

و أشار بقوله: «و ما لمعرفة...» إلى أن «أفعل» التفضيل إذا أُضِيفَ إلى معرفة و قُصِدَ
به التفضيل، جاز فيه وجهان:

ج. إذا كان
مضافاً إلى
معرفة:

أحدهما: استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله، فتقول: «الزيدان أفضل القوم» و
«هندٌ أفضل النساء»، و هكذا، كما ورد في القرآن: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾
(البقرة: ٩٦).

١. إذا قُصِدَ
التفضيل

و الثاني: استعماله كالمقرون بـ «الألف و اللام»، فيطابق ما قبله، فتقول: «الزيدان
أفضلاً القوم» و «الزيدون أفضلو القوم»، و هكذا.

و قد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا»^(١).

و أشار المصنّف بقوله: «هذا إذا نويت معنى من...»، إلى أن جواز الوجهين مشروط بما إذا نُويَ بالإضافة معنى «من»؛ أي إذا نُويَ التفضيل.

٢. إذالم يُقصد التفضيل

و إن لم يُقصد التفضيل^(٢) تعيّن المطابقة، كقولهم: «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ»؛ أي عادلا بني مروان. هذا ما أشار إليه المصنّف بقوله: «و إن لم تنو...». و عدّ منه قوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ» (الروم: ٢٧)، أي و هو هينٌ عليه، و قوله تعالى: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ» (الإسراء: ٥٤) أي ربكم عالمٌ بكم.

حُكْمُ تَقْدِيمِ «مِنْ» وَ مَجْرُورِهَا عَلَى اسْمِ التَّفْضِيلِ

وَ إِنْ تَكُنْ تَتَلَوُ «مِنْ» مُسْتَفْهَمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
كَمِثْلِ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» وَ لَدَى إِيخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا
لا يجوز تقديم «من» و مجرورها على «أفعل» التفضيل إذا كان مجرداً؛ لأنّها معه بمنزلة المضاف و المضاف إليه، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» و «مِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟».

و أشار بقوله: «وَ لَدَى إِيخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا» إلى ورود التقديم شذوذاً في غير الاستفهام، و من ذلك قول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهَا: لَا تَجْزَعِي وَ تَصْبِرِي فَقَالَتْ بِحَقٍّ: إِنَّنِي مِنْكَ أَصْبِرُ
فَقُلْتُ لَهَا: وَ اللَّهُ مَا قُلْتَ بَاطِلاً وَ إِنْنِي أَصْبِرُ مِنْكَ وَ إِنْنِي أَبْصِرُ مِنْكَ.

١. سَنَّ التَّرْمِذِيُّ: ج ٤، ص ١٣٧، الحديث ٢٠١٨.

٢. بل كان المراد معناه الوصفي فقط.

عَمَلُ اسْمِ التَّفْضِيلِ فِي الظَّاهِرِ

وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا وَمَتَى عَاقِبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

لا يخلو «أفعل» التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، أو لا:

فعلی الأول لا يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زيدٌ أفضلٌ من عمرو»،

فلا تقول: «مررتُ برجلٍ أفضلٍ منه أبوه».

و على الثاني صحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً؛ و ذلك في كلِّ موضع وقع فيه

«أفعل» بعد نفي أو شبهه، و كان مرفوعه أجنبياً، مُفضَّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «ما

رأيتُ رجلاً أحسنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ»؛ فد «الكُحْلُ» مرفوع بـ «أحسنَ»؛

لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: «ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عَيْنِهِ الكُحْلُ كزيدٍ»، و

«مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ».

شرط عمل
اسم التفضيل
في الظاهر

دروس حوزه های علمیه

التمرين

(١) أعرب و وَّصَّح:

و مَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِل لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صَلِّ

(٢) على أي وجه من الأوجه الثلاثة يُستعمل اسم التفضيل فيما يذكر؟

• ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ (الأنعام: ١٢٣).

• ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين: ٤).

• ﴿الَّذِي يَصَلِّي النَّارَ الْكُبْرَى﴾ (الأعلى: ١٢).

• ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

(٣) أعرب:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إِنَّ أَخُوفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ اثْنَتَانِ اتِّبَاعُ الْهَوَى وَطُولُ الْأَمَلِ» (نهج

البلاغة: الخطبة ٢٨).

التحقيق

ما الفرق بين «آخر» و «آخر»؟

راجع: النحو الوافي: ج ٤، ص ١٧٥؛ و معجم الفروق اللغوية: ص ٦؛ و معجم المصطلحات النحوية و

الصرفية: ص ١٣.

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَابِ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

مَا نَابَ عَنِ فِعْلِ كَ «شَتَّانَ» وَ «صَه» هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ وَ كَذَا «أَوْه» وَ «مَه» وَ مَا بِمَعْنَى «أَفْعَلُ» كَ «آمِينَ» كَثُرَ وَ غَيْرُهُ كَ «وَيَ» وَ «هَيْهَاتَ» نَزُرَ

تعريف أسماء
الأفعال

أَسَاءَ الْأَفْعَالِ: الْفَاعِلُ تَقُومُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ، فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهَا، وَ فِي عَمَلِهَا. وَ هِيَ إِذَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، كَ «مَه» بِمَعْنَى «اَكْفُفْ»، وَ «آمِينَ» بِمَعْنَى «اسْتَجِبْ»، وَ «صَه» بِمَعْنَى «اسْكُتْ»؛ وَ إِذَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، كَ «شَتَّانَ» بِمَعْنَى «افْتَرَقَ»، وَ «هَيْهَاتَ» بِمَعْنَى «بَعُدَ»؛ وَ إِذَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ، كَ «أَوْه» بِمَعْنَى «اتَّوَجَّعَ»، وَ «وَيَ» بِمَعْنَى «أَعْجَبَ». وَ كُلُّهَا غَيْرُ مَقْسُومٍ.

معانيها

وَ يَنْقَاسُ اسْتِعْمَالُ «فَعَالٍ» اسْمِ فِعْلٍ مَنِبِّئاً عَلَى الْكَسْرِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، فَتَقُولُ: «ضَرَابَ زَيْدًا» أَيْ «أَضْرِبْهُ»، وَ «نَزَالَ» أَيْ «انزَلَ»، وَ «كَتَابَ» أَيْ «اَكْتُبْ». وَ اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ كَثُرَ وَرُودُهُ، وَ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي نَزُرَ أَيْ قَلَّ.

وَ الْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ «عَلَيْكََا» وَ هَكَذَا «دُونِكَ» مَعَ «إِلَيْكََا» كَذَا «رُويِدَ» «بَلَّه» نَاصِبِيْنِ وَ يَعْمَلَانِ الْخَفْضُ مَصْدَرِيْنِ وَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَا هُوَ فِي أَصْلِهِ ظَرْفٌ، أَوْ مَجْرُورٌ بِحَرْفٍ، نَحْوُ: «دُونِكَ زَيْدًا»، أَيْ «خُذْهُ»، وَ «عَلَيْكَ زَيْدًا»؛ أَيْ «الزَّمَّهُ»، وَ «إِلَيْكَ»؛ أَيْ «تَنَحَّ».

بعض أشكال
أخرى لأسماء
الأفعال:

١. ما هو في
أصله ظرف أو
مجرور بحرف

وَ مِنْهَا مَا يُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا إِنْ أَنْجَرَ مَا بَعْدَهُ، وَ اسْمَ فِعْلٍ إِنْ انْتَصَبَ مَا بَعْدَهُ؛ فَالْأَوَّلُ

٢. ما يُسْتَعْمَلُ
مَصْدَرًا وَ اسْمَ
فِعْلٍ

نحو: «رُوَيْدَ زَيْدًا»؛ أي «إروادَ زَيْدٍ»؛ أي إمهاله، و هو منصوبٌ بفعلٍ مضمر، و الثاني نحو: «رُوَيْدَ زَيْدًا»؛ أي «أمهله». و هكذا «بَلَّه».

تبعية عمل
أسماء الأفعال
لما نابت عنه

وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَ آخِرُ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ
يَثْبُتُ لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَا يَثْبُتُ لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ، مِنْ عَمَلٍ، وَ هُوَ الرَّفْعُ فَقَطْ،
كَمَا فِي «صَه» وَ «مَه» وَ «هَيْهَاتَ»، أَوْ الرَّفْعُ وَ النَّصْبُ، كَمَا فِي «دَرَاكُ زَيْدًا»، وَ «ضَرَابِ
عَمْرًا».

و أشار بقوله: «و آخِرُ ...» إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه، فلا تقول:
«زَيْدًا دَرَاكُ».

الدليل على
أنها أسماء
أقسام أسماء
الأفعال باعتبار
التعريف و
التنكير

وَ أَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا وَ تَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيِّنِ
الدليل على أن ما سُمِّيَ بأسماء الأفعال أسماءً لِحَاقِ التَّنْوِينِ لَهَا؛ فَتَقُولُ فِي «صَه»:
«صَه». فَيَلْحَقُ التَّنْوِينُ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّنْكِيرِ؛ فَمَا نَوَّنَ مِنْهَا كَانَ نَكْرَةً،
نَحْوُ: «صَه» أَيْ «اسْكُتْ سَكُوتًا» أَيْ افْعَلْ مُطْلَقَ السَّكُوتِ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ، فَلَا تَعْيِينَ
فِيهِ. وَ مَا لَمْ يَنْوَّنْ كَانَ مَعْرِفَةً، نَحْوُ: «صَه» أَيْ «اسْكُتْ السُّكُوتَ الْمَعْهُودَ الْمَعْيَنَ عَنْ هَذَا
الْحَدِيثِ الْخَاصِّ مَعَ جَوَازِ التَّكَلُّمِ بغيره».^(١)

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

تعريف أسماء
الأصوات

وَ مَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَ «قَبْ» وَ الزَّمُ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ
أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ: الْفَاظُ اسْتَعْمِلَتْ كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا دَالَّةٌ عَلَى خُطَابِ
مَا لَا يَعْقِلُ، نَحْوُ: «هَلَّا» لَزَجْرِ الْخَيْلِ، وَ «عَدَسٌ» لَزَجْرِ الْبَعْلِ، أَوْ عَلَى حِكَايَةِ صَوْتٍ مِنَ
الْأَصْوَاتِ، كَ «قَبْ» لَوْقِ السَّيْفِ، وَ «غَاقٍ» لِلْغُرَابِ.

لزوم بناء
أسماء الأفعال
و الأصوات

و أشار بقوله: «وَ الزَّمُ بِنَا النَّوْعَيْنِ» إلى أن أسماء الأفعال و الأصوات كلها مبنية.

١. راجع شرح الرضي على الكافية: ج ٣، ص ٩١.

التمرین

(۱) أعرب و وضح:

- و ما لِمَا تَتُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَ آخِرُ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ
- (۲) استخراج أسماء الأفعال فيما يلي و عيّن معمولاتها:
- ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ﴾ (الإسراء: ۲۳).
 - ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (القصص: ۸۲).
 - ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَذَا مَا أقرءُوا كِتَابِيَةَ﴾ (الحاقة: ۱۹).
 - عن أمير المؤمنين عليه السلام: «يَا دُنْيَا يَا دُنْيَا إِلَيْكَ عَنِّي» (نهج البلاغة: الحكمة ۷۷).

دفتر تدوین متنون درسی حوزه های علمیه



التَّوَابِعُ



يَتَّبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلَ نَعْتٌ وَ تَوْكِيدٌ وَ عَطْفٌ وَ بَدَلٌ

تعريف التابع

التابع: هو الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقاً، فيدخل في قولك: «الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه» جميع التوابع، و خبر المبتدأ، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، و حال الاسم المنصوب، نحو: «نَصَرْتُ زيداَ رَاكِباً»؛ و يخرج بقولك: «مطلقاً» الخبر و حال الاسم المنصوب، فَإِنَّهَا يُشَارِكَانِ ما قبلهما في بعض أحواله لا مطلقاً، بخلاف التوابع، فَإِنَّهَا تَشَارِكُ ما قبلها في سائر أحوالها من الإعراب، نحو: «مَرَرْتُ بِزيدِ الكَرِيمِ»، و «رَأَيْتُ زيداَ الكَرِيمِ» و «جاءَ زيدٌ الكَرِيمُ».

أنواع التابع

و التابع على خمسة أنواع: «النَّعْتُ وَ التَّوْكِيدُ وَ عَطْفُ البَيَانِ وَ عَطْفُ النَّسْقِ وَ البَدَلُ».

حوزه های علمیه



النَّعْتُ



تَعْرِيفُ النَّعْتِ

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مَّتَمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ
النَّعْتُ هُوَ التَّابِعُ الْمَكْمَلُ مَتَّبِعُهُ بَيَانُ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الْكَرِيمِ»،
أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ، وَهُوَ سَبَبِيَّةٌ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوهُ».

تعريفُ النَّعْتِ
وأنواعه

أَعْرَاضُ النَّعْتِ

و النعت يكون للتوضيح، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخِيَّاطِ»؛ و للتخصيص، نحو: «مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ كَرِيمٍ»، و منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً﴾ (النساء: ٩٢)؛
و للمدح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ»، و منه قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
(الفاتحة: ٢)، و للذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاسِقِ»، و منه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ
الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل: ٩٨)، و للترحم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ»، و منه ذكر
السجدة القرآنية: ﴿بَلْ أَنَا عَبْدٌ ذَلِيلٌ خَائِفٌ مُسْتَجِيرٌ﴾^(١)، و للتأكيد، نحو: «أَمْسِ الدَّابِرَ لَا
يَعُودُ». و منه قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْبِ اثْنَيْنِ إِنَّهُمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (النحل: ٥١).

حُكْمُ مُطَابَقَةِ النَّعْتِ لِلْمَنْعُوتِ

وَ لِيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَ التَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَكَ «أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا»
النعت يتبع ما قبله في إعرابه و تعريفه و تنكيره، نحو: «أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمَاءَ، وَ بِالرَّجُلِ

لزوم مطابقة
النعت للمنعوت
في الإعراب
والتعريف و
التنكير

١. الكافي: ج ٣، ص ٣٢٨، باب السجود و التسبيح، الحديث ٢٣.

الفاضل:»؛ فلا تُنَعَّتُ المعرفةُ بالنكرة، ولا تُنَعَّتُ النكرةُ بالمعرفة.

حكم مطابقتها
له في العدد و
الجنس:

وَ هُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَ التَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَّوْا
تقدّم أنّ النعت لا بُدَّ من مطابقتها للمنعوت في الإعراب، و التعريف أو التنكير، أما
مطابقتها له في التوحيد و التنبيه و الجمع و التذكير و التأنيث فحكمه حكم الفعل:

أ. إن رفع النعت
ضميراً مستتراً

فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً، نحو: «زيدٌ رجلٌ حسنٌ»، و «الزيدان
رجلان حسنان»، و «هندٌ امرأةٌ حسنةٌ»، و «الهندان امرأتان حسنتان»، و هكذا، كما
يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل، فقلت: «رجلٌ حسنٌ»، و «رجلان حسناً»، و
هكذا.

ب. إن رفع
اسماً ظاهراً

و إن رفع اسماً ظاهراً، كان بحسب التذكير و التأنيث على حسب ذلك الظاهر. و
لكن بحسب التنبيه و الجمع يكون مفرداً، فيجري النعت مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً،
تقول: «مررتُ برجلٍ حسنةٍ أمه»، كما تقول: «حسنتُ أمه»، و «بامرأتين حسن أبواهما، و
برجالٍ حسن أبؤهم»، كما تقول «حسن أبواهما، و أبؤهم». و منه قوله تعالى: ﴿الْمَرْءُ تَرَانَّ
اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَمْرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ (فاطر: ٢٧).

فالحاصل أنّ النعت إذا رفع ضمير المنعوت طابقه في أربعة من عشرة، أي واحدٍ
من ألقاب الإعراب، و هي: الرفع و النصب و الجر؛ و واحدٍ من التعريف و التنكير؛ و
واحدٍ من التذكير و التأنيث؛ و واحدٍ من الإفراد و التنبيه و الجمع. و إذا رفع ظاهراً
طابقه في اثنين من خمسة.

مَا يَقَعُ نَعْتًا

وَ انْعَتَ بِمُشْتَقِّ كَدٍّ «صَعْبٌ» وَ «دَرِبٌ» وَ شَبَّهَهُ كَدٌّ «ذَا» وَ «ذِي» وَ الْمُنتَسِبِ
لا يكون النعت إلا مشتقاً لفظاً أو تأويلاً. و المراد بالمشتق لفظاً هنا ما أُخِذَ من
المصدر للدلالة على معنى و صاحبه، كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة باسم
الفاعل و اسم التفضيل، نحو: «صَعْبٌ» وَ «دَرِبٌ» وَ هُوَ الْخَبِيرُ بِالأشْيَاءِ الْمُجَرَّبُ لَهَا.

المراد بالنعت
المشتق

المراد بالمشقّق
تأويلاً

و المشتقّ تأويلاً - وهو المراد بقوله: «و شبهه»-، كاسم الإشارة، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا»؛ أي المشار إليه؛ و منه قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ (الأعراف: ٥١)؛ و كذا «ذو» بمعنى صاحب، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ»؛ أي صاحب مال؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٢٧)؛ و «ذو» الموصولة، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ذُو قَامٍ»؛ أي القائم؛ و المنتسب، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ»؛ أي مُنْتَسِبٍ إِلَى قُرَيْشٍ؛ و منه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (النحل: ١٠٣).

الجملة
الوصفيّة

و نَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مَنَكَّرًا فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا
تقع الجملة نعتاً، و هي مؤوَّلة بالنكرة، و لذلك لا يُنعت بها إلا النكرة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامٍ أَبُوهُ». و زعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة بـ «الألف و اللام» الجنسية بالجملة، و جعل منه قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ (يس: ٣٧)، و قول الشاعر:

و لَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي
و لا يتعيّن ذلك؛ لجواز كون «نَسْلَخُ» و «يَسْبُنِي» حاليّن من «اللَّيْلِ» و «اللَّيْمِ». فإذا وقعت الجملة نعتاً أُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ حَالٌ كونهَا خَبْرًا، فلا بدّ للجملة الواقعة صفةً من ضمير يربطها بالموصوف، و قد يُحذف للدلالة عليه، نحو:

وَمَا أَدْرِي أَغَيْرَهُمْ تَنَاءٍ وَ طُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟
التقدير: أم مالٌ أصابوه، و كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٤٨)؛ أي يوماً لا تجزي فيه.

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَ«الْقَوْلُ» أَضْمَرُ تُصَبِّحُ
لا تقع الجملة الطلبية صفةً، فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ»، و تقع خبراً - خلافاً لابن الأنباري -، فتقول: «زَيْدٌ أَضْرِبُهُ».

عدم وقوع
الجملة
الطلبية نعتاً

و لما كان قول المصنّف: «فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا» يُوهِمُ أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَبْرًا

يجوز أن تقع صفة، قال: «وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ»؛ أي أَمْنَعُ وَقَوْعَ الْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ فِي بَابِ النِّعْتِ.

تأويل ما يُؤهِمُ
خلافه

ثم قال: «وإن أتت...» أي وإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فِيهِ بِالْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ فَيُخْرَجُ عَلَى إِضْهَارِ «القول»، و يكون المضمَرُ -أي «القول»- صفةً، و الجملة معمول «القول»، كقول الشاعر:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَ اخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ؟
فقوله: «هل رأيت الذنْبَ قَطُّ؟» معمول لـ «قول» مضمَرٍ هو صفة لـ «مذْق»، و التقدير: «بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هل رأيت الذنْبَ قَطُّ؟».

كثرة استعمال
المصدر نعتاً

و نَعَتْوَا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَ التَّذْكِيرَ
يكثر استعمال المصدر نعتاً، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَ بامرأةٍ عَدْلٍ» و هكذا. و يلزم حينئذ الإفراد و التذكير.

و النعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، و هو مؤوَّلٌ إِمَّا عَلَى وَضْعِ «عَدْلٍ» مَوْضِعِ «عَادِلٍ»، أَوْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، وَ الْأَصْلُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي عَدْلٍ»، ثُمَّ حُذِفَ «ذِي»، وَ أَقِيمَ «عَدْلٍ» مُقَامَهُ، وَ إِمَّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ بِجَعْلِ الْعَيْنِ -أَي رَجُلٍ- نَفْسَ الْمَعْنَى -أَي عَدْلٍ- مِجَازًا، أَوْ ادِّعَاءً.

حُكْمُ نَعْتِ غَيْرِ الْوَاحِدِ

اختلاف النعت
معنى

وَ نَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ
إذا نُعِتَ غَيْرُ الْوَاحِدِ، وَ هُوَ الْمُثَنَّى وَ الْمُجْمُوعُ، فَإِنْ اخْتَلَفَ النِّعْتُ مَعْنَى وَجِبَ التَّفْرِيقُ بِالْعَطْفِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَعَدِّدًا، فَتَقُولُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ وَ الْبَخِيلِ، وَ بِرِجَالٍ فَفِيهِ وَ كَاتِبٍ وَ شَاعِرٍ»؛ وَ إِنْ اتَّفَقَ مَعْنَى جِيءَ بِهِ مِثْنَى أَوْ مُجْمُوعًا، فَلَا يَكُونُ مُتَعَدِّدًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَ بِرِجَالٍ كَرَمَاءَ».

اتفاق النعت
معنى

حُكْمُ نَعْتِ الْمَعْمُولَيْنِ لِعَامِلَيْنِ

وَ نَعْتِ مَعْمُولِي وَ حِيدِي مَعْنَى وَ عَمَلٍ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَانَا
إِذَا نَعَتَ مَعْمُولَانِ لِعَامِلَيْنِ مِتَّحِدِي الْمَعْنَى وَ الْعَمَلِ، أَتْبَعُ النِّعْتَ الْمَنْعُوتَ رَفْعاً وَ
نَصَباً وَ جَرّاً، نَحْوُ: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَ انْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ» وَ «حَدَّثْتُ زَيْدًا وَ كَلَّمْتُ عَمْرًا
الْكَرِيمَيْنِ» وَ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَ جُرْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالِحَيْنِ».

اتِّحَادِ الْعَامِلَيْنِ
مَعْنَى وَ عَمَلًا

فَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلَهُمَا، وَجِبَ الْقَطْعُ عَنِ الْإِتْبَاعِ، فَتَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَ
ذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَيْنِ، أَوْ الْعَاقِلَانِ» بِالنِّصْبِ عَلَى إِضْهَارِ فِعْلِ، أَيْ «أَعْنِي»، وَ بِالرَّفْعِ عَلَى
إِضْهَارِ مَبْتَدَأٍ، أَيْ هُمَا الْعَاقِلَانِ.

اِخْتِلَافُهُمَا
مَعْنَى أَوْ عَمَلًا

حُكْمُ تَكَرُّرِ النُّعُوتِ

وَ إِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَ قَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هُنَّ أَتْبَعَتْ
إِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ وَ كَانَ الْمَنْعُوتُ لَا يَتَّضِحُ إِلَّا بِهَا جَمِيعًا وَجِبَ إِتْبَاعُهَا، نَحْوُ:
«مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ».

وَجُوبُ إِتْبَاعِ
النُّعُوتِ إِذَا
تَوَقَّفَ اتِّضَاحُ
الْمَنْعُوتِ عَلَيْهَا

وَ اقْطَعْ أَوْ أَتْبَعْ إِنْ يَكُنْ مَعِينًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعَلَّنًا
إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَتَّضِحًا بِدُونِهَا كُلِّهَا، جَازٍ فِي جَمِيعِهَا الْإِتْبَاعُ وَ الْقَطْعُ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ
بِبَكْرِ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ» إِذَا كَانَ بَكْرٌ مَعِينًا بِدُونِ ذِكْرِ أَحَدِهَا. وَ إِنْ كَانَ مَعِينًا بِبَعْضِهَا
دُونَ بَعْضٍ وَجِبَ فِيهَا لَا يَتَّعِينَ إِلَّا بِهِ الْإِتْبَاعُ، وَ جَازٍ فِيهَا يَتَّعِينَ بِدُونِهِ الْإِتْبَاعُ وَ الْقَطْعُ،
نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ» إِذَا كَانَ عَمْرٌو مَعِينًا بِ«الْفَقِيهِ» فَقَطْ.

جَوَازُ الْإِتْبَاعِ
وَ الْقَطْعِ إِذَا
اتَّضَحَ بِدُونِهَا

حُكْمُ النَّعْتِ الْمَقْطُوعِ

وَ أَرْفَعْ أَوْ أَنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ
إِذَا قُطِعَ النَّعْتُ عَنِ الْمَنْعُوتِ رَفَعَ عَلَى إِضْهَارِ مَبْتَدَأٍ، أَوْ نُصِبَ عَلَى إِضْهَارِ فِعْلِ، تَقُولُ:
«مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، أَوْ الْكَرِيمِ»، أَيْ هُوَ الْكَرِيمُ، أَوْ أَعْنِي الْكَرِيمَ.

رَفْعُ النَّعْتِ
الْمَقْطُوعِ أَوْ
نِصْبُهُ

حُكْمُ حَذْفِ النَّعْتِ أَوِ الْمَنْعُوتِ

جواز حذف
المنعوت و
النعته مع
الدليل

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل، نحو قوله تعالى:

﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ (سبا: ۱۱)؛ أي دُرُوعاً سَابِغَاتٍ، و﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾

(الصافات: ۴۸)، أي أزواج قاصرات الطرف.

و كذلك النعت، لكنّه قليل، و منه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَأْيَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ

سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ (الكهف: ۷۹)، أي كلّ سَفِينَةٍ صَحِيحَةٍ، و قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ

مِنْ أَهْلِكَ﴾ (هود: ۴۶)، أي أَهْلِكَ النَّاجِينَ.

دوره‌های آموزشی
مبتون درسی حوزه های علمیه

التمرين

(١) أعرب و وضح:

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

(٢) مَبِيزِ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ:

• «رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا» (النساء: ٧٥).

• قال أمير المؤمنين عليه السلام: «قَلِيلٌ تَدُومُ عَلَيْهِ أُجْبَى مِنْ كَثِيرٍ مَمْلُولٍ مِنْهُ» (نهج البلاغة:

الحكمة ٢٧٨).

• وعنه عليه السلام: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً عَرَفَ قَدْرَهُ وَلَمْ يَتَعَدَّ طَوْرَهُ» (عُرَّرَ الْحَكَم: ص ٣٧٣).

(٣) أعرب ما يلي:

• جاءتني امرأة كريمة الأب

• رأيت امرأة كريماً عبداً

• لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لعلبنا

• له عندي عشرة إلا درهم

(٤) عَيِّنِ الصَّحِيحَ مِمَّا يَلِي:

• هذه كُتِبَ تَضَمَّنَتْ فَوَائِدَ (كثيرة، كثيرة، الكثيرة).

• أكرم امرأتين (المؤدبين، مؤدبين، مؤدباً) ولدهما.

• هذان تلميذان (حسن، حسان، حسنين) خطهما.

التحقيق

قس بين ما يأتي من النعت في هاتين العبارتين: «رأيتُ فارساً أيَّ فارسٍ» و «رأيتُ رجلاً أيَّ رجلٍ».

راجع: النحو التعليمي: ص ٥١٠ و ٥١١.

التوكيد

التوكيد المعنوي

بـ «النَّفْس» أو بـ «العَيْن» الاسم أكدًا
و أجمعهما بـ «أفعل» إن تبعًا

قسما التوكيد

التوكيد قسان:

أحدها: التوكيد اللفظي و سيأتي.

نوعا التوكيد
المعنوي:

و الثاني: التوكيد المعنوي. و هو على ضربين:

النوع الأول و
لفظه

أحدها: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكّد، و له لفظان: «النَّفْس» و «العَيْن»، نحو:
«جاء زيدٌ نَفْسُهُ»، فـ«نَفْسُهُ» توكيدٌ لـ«زيد»، و هو يرفع توهم أن يكون التقدير: «جاءَ خَبْرُ
زيد، أو رسوله»، و كذلك «جاءَ زيدٌ عَيْنُهُ».

و لا بدّ من إضافة «النَّفْس» و «العَيْن» إلى ضمير يطابق المؤكّد، نحو: «جاءَ زيدٌ
نَفْسُهُ أو عَيْنُهُ، و هندٌ نَفْسُها أو عَيْنُها».

ثم إن كان المؤكّد بهما مثني أو مجموعاً جمعتها على «أفعل»، فتقول: «جاءَ الزيدان
أنفُسُهما، أو أعينُهما» و «جاءَ الهندانِ أنفُسُهما، أو أعينُهما» و «جاءَ الزيدونَ أنفُسُهم، أو
أعينُهم»، و هكذا.

النوع الثاني و
ألفاظه:

و «كَلًّا» اذْكَرَ في الشُّمُولِ و «كَلًّا» «كَلْتًا» «جَمِيعًا» بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا
و الضرب الثاني منه: ما يرفع توهم عدم إرادة الشُّمُولِ، و المستعملُ لذلك «كُلٌّ» و

«كُلٌّ» و «كَلًّا»
و «كَلْتًا» و
«جَمِيع»

«كَلًّا» و «كَلْتًا» و «جَمِيعٌ». و لا بدّ من إضافتها كلّها إلى ضمير يطابق المؤكّد، نحو: «جاءَ
الرَّكْبُ كُلُّهُ، و القَبِيلَةُ جَمِيعُها، و الزيدانِ كِلَاهِما، و الهندانِ كِلْتَاهِما».

و اعلم أنه يُؤكِّد بـ «كُلٌّ» و «جَمِيعٌ» ما كان ذا أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه، كما مرّ و كقولك: «أكلتُ الخُبْزَ كُلَّهُ»؛ فلا يقال: «جاءَ زيدٌ كُلَّهُ». و يُؤكِّد بـ «كُلِّ» المتنى المذكور و بـ «كُلِّنا» المتنى المؤنث، كما مرّ.

وَ اسْتَعْمَلُوا أَيضاً كـ «كُلٌّ» «فَاعِلَهُ» مِنْ «عَمٌّ» فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ
 أي استعمل العربُ للدلالة على الشمول لفظاً كـ «كُلٌّ»، مضافاً إلى ضمير المؤكِّد،
 و هي «عامّة» - و هي مشتقة من «عمٌّ» على وزن «فاعلة»-، نحو: «جاءَ القومُ عامَّتْهم».
 و إنما قال: «مِثْلَ النَّافِلَةِ»؛ لأنَّ عدّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي الزيادة؛ لأنَّ
 أكثر النحويين لم يذكرها.

وَ بَعْدَ «كُلٌّ» أَكْدُوا بِـ «أَجْمَعَاءُ» «جَمَعَاءُ» «أَجْمَعِينَ» ثُمَّ «جَمَعَاءُ»
 أي يجاء بعد «كُلٌّ» بـ «أَجْمَعُ» و ما بعدها، لتقوية قصد الشمول، نحو: «جاءَ الركبُ
 كُلُّهُ أَجْمَعُ»، و «جاءت القبيلةُ كُلُّها جَمَعَاءُ»، و «جاءَ الرجالُ كُلُّهم أَجْمَعُونَ»، و «جاءت
 الهندياتُ كُلُّهنَّ جَمَعُ».

وَ دُونَ «كُلٌّ» قَدْ يَجِيءُ «أَجْمَعُ» «جَمَعَاءُ» «أَجْمَعُونَ» ثُمَّ «جَمَعُ»
 أي قد ورد استعمال «أَجْمَعُ» و «جَمَعَاءُ» و «أَجْمَعِينَ» و «جَمَعُ» في التوكيد غير
 مسبوقه بـ «كُلَّهُ» و «كُلِّها» و «كُلِّهم» و «كُلِّهنَّ»، نحو: «جاءَ الجيشُ أَجْمَعُ، و القبيلةُ
 جَمَعَاءُ، و القومُ أَجْمَعُونَ، و النساءُ جَمَعُ». و منه قوله تعالى: «قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ
 أَجْمَعِينَ» (ص: ٨٢)، و «وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ» (الحجر: ٤٣).

وَ إِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَ عَن نُّحَاةِ الْبُصْرَةِ الْمُنْعِ شَمِلَ
 مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة، و مذهب الكوفيين - و اختاره المصنّف -
 جواز توكيد النكرة المحدودة^(١)، نحو: «يومٍ» و «ليلةٍ» و «شهرٍ» و «حوْلٍ»، لحصول

١. و النكرة غير المحدودة نحو: «وقتٍ» و «زمنٍ» و «حينٍ».

«عامّة»

تأكيد «كُلٌّ»
 بـ «أَجْمَعُ» و ما
 بعدها

استعمال
 «أَجْمَعُ» و
 «جَمَعَاءُ» و
 «أَجْمَعِينَ» و
 «جَمَعُ» بدون
 «كُلٌّ»

جواز توكيد
 النكرة
 المحدودة

الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، ومنه قول الشاعر:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وَاعْنَبَ بِـ «كَلْتًا» فِي مُثْنَى وَ «كِلَا» عَنِ وَزْنِ «فَعْلَاءَ» وَ وَزْنِ «أَفْعَلَاءَ»

عدم جواز توكيد
المثنى بغير
«النفس» و
«العين» و «كلا»
و «كلتا» عند
البصريين

مذهب البصريين أن المثنى لا يُؤكَّد بغير «النفس» و «العين» و «كلا» و «كلتا»، فلا تقول: «جاءَ الجَيْشَانِ أَجْمَعَانِ، وَ الْقَبِيلَتَانِ جَمْعَاوَانِ»، استغناءً بـ «كلا» و «كلتا» عنهما، و أجاز ذلك الكوفيون.

وَ إِنْ تُؤكَّد الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِـ «النَّفْسِ» وَ «الْعَيْنِ» فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ

عَيْنُتُ ذَا الرَّفْعِ وَ أَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَ الْقَيْدُ لَنْ يَلْتَزِمَا

حكم توكيد
الضمير
المتصل معنويًا

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بـ «النفس» أو «العين» إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، فتقول: «قَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ، أَوْ أَعْيُنَكُمْ»، و لا تقول: «قَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ». فإذا أكدته بغير «النفس» أو «العين» لم يلزم ذلك، فتقول: «قَوْمُوا كُلُّكُمْ». و كذا إذا كان المؤكَّد ضمير نصبٍ أو جرٍّ، فتقول: «مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، وَ رَأَيْتَكَ عَيْنَكَ».

التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ

وَ مَا مِنْ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيءُ مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: «ادْرُجِي ادْرُجِي»

تعريف التوكيد
اللفظي

هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ

الأول بعينه اعتناءً به.

و يكون في المفرد و الجملة؛ فالأول إما بلفظه، كـ «جاءَ زيدٌ زيدٌ»؛ و منه قوله تعالى:

﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ (الفجر: ٢١)، أو بمُرادفه، كقولك: «أنتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ».

و الثاني إما أن يفترن بحرفٍ عطفٍ، و هو الأكثر، كقوله تعالى: ﴿أَوَّلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾

﴿القيامة: ٣٤ و ٣٥﴾؛ أو لا، كقولك: «ادْرُجِي ادْرُجِي».

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ
إذا أُريدَ تَكريرَ لَفظِ الضميرِ المُتَّصِلِ للتوكيدِ، لم يَجْزُ ذلكُ إلا بشرطِ اتِّصالِ المؤكِّدِ بما
اتَّصَلَ بالمؤكِّدِ، نحو: «مَرَرْتُ بِكَ بِكَ»؛ و لا تقول: «مَرَرْتُ بِكَ».

حكم توكيد
الضمير
المتصل لفظياً

و سَكَتَ عَنِ الضميرِ المنفصلِ لوضوحِ أمره، نحو: «جَاءَ هُوَ هُوَ»، و «إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَعْنِي»،
كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَ «نَعَمْ» وَ كَ «بَلَى»
إذا أُريدَ توكيدَ الحرفِ الَّذي ليس للجوابِ، يجب أن يُعادَ مع الحرفِ المؤكِّدِ ما
يُنْتَصَلُ بالمؤكِّدِ، نحو: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و لا يجوزُ «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و منه قوله
تعالى: «أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَ كُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ» (المؤمنون: ٣٥).

شرط توكيد
الحرف الذي
ليس للجواب

فإن كان الحرف جواباً - كـ «نَعَمْ» و «بَلَى» و «جَيْرٍ» و «أَجَلٌ» و «إِي» و «لا» - جاز
إِعَادَتُهُ وحده، فيقال لك: «أَقَامَ زَيْدٌ؟» فنقول: «نَعَمْ، نَعَمْ»، أو «لا، لا»، و «أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟»
فتقول: «بَلَى بَلَى».

توكيد حرف
الجواب

و مَضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ
أي يجوز أن يُوكَّدَ بضميرِ الرِّفْعِ المنفصلِ كُلُّ ضميرٍ مُتَّصِلٍ، مرفوعاً كان، نحو:
«قُمْتَ أَنْتَ» و منه قوله تعالى: «وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ» (البقرة: ٣٥)؛ أو
منصوباً، نحو: «أَكْرَمْتَنِي أَنَا»؛ أو مجروراً، نحو: «مَرَرْتُ بِهِ هُوَ».

جواز توكيد كل
ضمير متصل
بضمير الرفع
المنفصل

و أما ضميرُ النصبِ المنفصلِ في نحو: «رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ» فتوكيدُ، لا بَدَلٌ، وفاقاً للكوفيِّين،
كما في التسهيل.

روضة
العلمية

التمرين

(١) أعرب البيتين ووضحهما:

بِـ«النَّفْسِ» أَوْ بِـ«العَيْنِ» الاسمَ أَكْثَرًا
وَأَجْمَعُهُمَا بِـ«أَفْعَلٍ» إِنْ تَبِعَا

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

(٢) ميز المؤكّد من المؤكّد، واذكر نوع التوكيد:

• عن الرسول الأعظم ﷺ: «وَيْلٌ لِمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا بِالدِّينِ، وَيْلٌ لَهُ» (مِيزَانُ الْحِكْمَةِ: ج ٧، ص ٤٧٥).

• لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلَّهُمْ
الْجُودُ يُفْقِرُ وَ الْإِقْدَامُ قَتَّالٌ

(٣) أعرب ما يلي:

• «وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ» (الحجر: ٤٣).

• «وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَى بِمَا آتَتْهُنَّ كُلُّهُنَّ» (الأحزاب: ٥١).

• «وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ» (الروم: ٧).

• عن أمير المؤمنين عليه السلام: «الدُّنْيَا كُلُّهَا جَهْلٌ إِلَّا مَوَاضِعَ الْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ كُلُّهُ حُجَّةٌ إِلَّا مَا عَمِلَ بِهِ» (التوحيد للصدوق: ص ٣٧١، الباب الستون، الحديث ١٠).

التحقيق

بيّن الفرق بين الافتراق الحسيّ والحكميّ.

راجع: شرح الرضيّ على الكافية: ج ٢، ص ٣٧١.



عَطْفُ الْبَيَانِ



الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ
فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَّهُ الصِّفَةَ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ
العطف - كما ذكر - ضربان: أحدهما عطف النسق، و سياتي؛ والثاني عطف البيان، و
هو المقصود بهذا الباب.

تَعْرِيفُ عَطْفِ الْبَيَانِ

و هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه و عدم استقلاله، لكنه مخالف
لها في أنه لا يكون مشتقاً و لا مؤولاً به، كقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾
(النازعات: ١٦)؛ فـ ﴿طُوًى﴾ عطف بيان، لأنه موضح ﴿الواد﴾.
فخرج بقوله: «الجامد» الصفة؛ لأنها مشتقة أو مؤولة به. و خرج بما بعد ذلك
التوكيد و عطف النسق؛ لأنها لا يوضحان متبوعهما، و البدل الجامد؛ لأنه مستقل.

وجه شبه
عطف البيان
بالصفة و
مخالفتها لها

حُكْمُ مُطَابَقَةِ عَطْفِ الْبَيَانِ لِمَتَّبِعِهِ

فَأَوْلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي
لَزِمَ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ مَوَافَقَةُ الْمَتَّبِعِ كَالنَّعْتِ^(١)، فَيُؤَافِقُهُ فِي إِعْرَابِهِ، وَ تَعْرِيفِهِ أَوْ
تَنْكِيرِهِ، وَ تَذْكِيرَهُ أَوْ تَأْنِيثَهُ، وَ إِفْرَادَهُ أَوْ تَنْثِيثَهُ أَوْ جَمْعَهُ.

لزوم موافقة
عطف البيان
لمتبعه

١. و المقصود من النعت هو الحقيقي لا السببي.

جواز كون
عطف البيان و
متبوعه نكرتين
عند المصنّف

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ
ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان و متبوعه نكرتين، و ذهب قومٌ
منهم المصنّف إلى جواز ذلك، لأنّ احتياج النكرة إلى البيان أشدّ من غيرها، و عدّ منه
قوله تعالى: ﴿مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَ يُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾^(١) (إبراهيم: ١٦)، و قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ
مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ (النور: ٣٥).

النسبة بين عطف البيان و البدل

وَ صَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ: «يَا غُلَامُ يَعْمُرًا»
وَ نَحْوِ «بَشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَ لَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

جواز كون كلّ
عطف بيان
بدلاً إلا في
مسألتين

كلّ ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلاً، نحو: «رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا»؛
و استثنى المصنّف من ذلك مسألتين يتعيّن فيهما كون التابع عطف بيان:
الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً، و المتبوع مُنادى، نحو: «يَا غُلَامُ يَعْمُرَ»،
فلا يجوز أن يكون «يَعْمُرَ» بدلاً؛ لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فكان يجب بناء
«يَعْمُرَ» على الضمّ.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من «أل»، و المتبوع بـ «أل»، و قد أُضيفت إليه صفةٌ
بـ «أل»، نحو: «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ»؛ فيتعيّن كون «زيدٍ» عطف بيان، و لا يجوز
كونه بدلاً من «الرجل»؛ لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: «أنا
الضاربُ زيدٍ»، و هو لا يجوز، لأنّ الصفة إذا كانت بـ «أل» لا تُضاف إلا إلى ما فيه «أل»،
أو ما أُضيف إلى ما فيه «أل». و هكذا قول المرّارِ بنِ سَعِيدِ الْفَقْعَسِيِّ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَ قُوْعَا

١. الصّدِيدُ: ما يسيل من أهل النار من الدّم و القيح.

التمرین

(١) أَعْرَبُ وَ وَضَّحُ:

فَأَوْلَيْنَهُ مَنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَ لِي
(٢) اسْتَخْرَجَ عَطْفَ الْبَيَانِ مَا يَلِي وَ أَعْرَبَ الْمَبِينِ:
• ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَةً لَهُمْ الْأَبْوَابُ﴾ (ص: ٤٩ و
.٥٠).

• ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ... أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ﴾ (المائدة: ٩٥).

• ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ (مريم: ٢).

(٣) أَعْرَبُ مَا يَلِي:

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ فَيَمَّا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ﴾
(المائدة: ٩٧).

التحقيق

ما الفرق بين عطف البيان فيما يلي؟ «هذا الرجل» و «أبو حفص عمر».

راجع: شرح الجامي، ج ١، ص ٣٦٢.



عَطْفُ النَّسَقِ



تعريف عطف النسق

تالٍ بحرفٍ متبوعٍ عطفُ النَّسَقِ كـ «أَخْصَصْ بَوْدٌ وَ ثَنَاءٌ مِنْ صَدَقَ»
القسم الآخر من قسمي العطف: عطف النسق، وهو التابع المتوسط بينه وبين
متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها.

و «النسق» -بفتح السين في قوله: «عطف النسق»-: هو اسم مصدر لـ «نَسَقْتُ
الكلامَ أَنَسَقُهُ»، أي عَطَفْتُ بعضه على بعض؛ والمصدر بالتسكين.

حُرُوفُ الْعَطْفِ

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِـ «وَاوٍ» «ثُمَّ» «فَا» «حَتَّى» «أَمْ» «أَوْ» كـ «فِيكَ صِدْقٌ وَ وَفَا»
حروف العطف على قسمين:

قسما حروف
العطف

أحدهما: ما يُشْرِكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً، أي لفظاً و حكماً؛ وهي «الواو»
و «ثُمَّ» و «الفاء» و «حَتَّى» و «أَمْ» و «أَوْ».

و الثاني: ما يُشْرِكُ لفظاً فقط، وهو المراد بقوله:

وَ أَتَبَعْتَ لَفْظاً فَحَسَبُ «بَلْ» وَ «لَا» «لَكِنْ» كـ «لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»

هذه الثلاثة -أي «بَلْ» و «لَا» و «لَكِنْ»- تُشْرِكُ الثانيَ مع الأولِ لفظاً، أي في إعرابه،
لا معنًى، أي في حكمه، نحو: «لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»، أي وَلَدَ بَقْرَ الْوَحْشِ.

معاني حروف
العطف و
أحكامها:

فَاعْطَفْ بِـ «وَاوٍ» لَاحِقاً أَوْ سَابِقاً فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً

لَمَّا ذَكَرَ حُرُوفَ الْعَطْفِ التَّسْعَةَ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَعَانِيهَا:

١. «الواو»

ف«الواو» لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت: «جاء زيد و عمرو» دل ذلك على اجتماعها في نسبة المجيء إليهما، و إلى ذلك أشار المصنف بقوله: «موافقاً» أي يعطف بواو ما يكون موافقاً لما قبله في الحكم. و احتمال كون مجيء عمرو بعد مجيء زيد، أو قبله، أو مصاحباً له، و إنما يتبين ذلك بالقرينة، فقد يكون المعطوف لاحقاً في الحكم، نحو: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ» (الحديد: ٢٦)؛ أو سابقاً في الحكم، نحو: «كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» (الشورى: ٣)؛ أو مُصَاحِباً لما قبله في الحكم، نحو: «فَأَتَجَنَّبَهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ» (العنكبوت: ١٥).

و مذهب الكوفيين أنها للترتيب؛ و ردُّ بما ذُكِرَ و بقوله تعالى: «إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا» (المؤمنون: ٣٧).

وَ اخْصَصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ كَ «اصْطَفَّ هَذَا وَ ابْنِي»
 اختصت «الواو» بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه، نحو: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَ عَمْرُو»، و مثله: «اصْطَفَّ هَذَا وَ ابْنِي» و «تَشَارَكَ زَيْدٌ وَ عَمْرُو»؛ و منه قوله تعالى: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» (الزمر: ٩). و لا يجوز أن يعطف في هذه المواضع غيرها فلا تقول: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرُو».

وَ «الفاء» لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ
 أي تدل «الفاء» على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به، نحو: «جاء زيد فعمرو»؛ و منه قوله تعالى: «الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى» (الأعلى: ٢). لكن الاتصال في كل موضع بحسبه، فلا يرد عليه نحو قوله تعالى: «وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى» (الأعلى: ٥ و ٥).

٢. «الفاء»

وَ تَدُلُّ «ثُمَّ» عَلَى تَأْخُرِهِ عَنْهُ مَنْفَصِلاً، أَي مَتْرَاحِياً عَنْهُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو»؛ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ» (عبس: ٢١ و ٢٢).

٣. «ثُمَّ»

وَاحْصُصْ بِـ«فَاءٍ» عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَهِ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَهِ
اخْتَصَّتْ «الفاء» بِأَنَّهَا تَعَطِفُ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً -لِخَلْوِهِ عَنْ ضَمِيرِ الْمَوْصُولِ-
عَلَى مَا يَصْلُحُ لَهُ، نَحْوُ: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الدُّبَابِ»؛ لِأَنَّ «الفاء» تَدُلُّ عَلَى السَّبَبِيَّةِ،
فَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا فِي حَكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَاسْتُغْنِيَ بِهَا عَنِ الرَّابِطِ.

بَعْضًا بِـ«حَتَّى» اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا .٤ «حَتَّى»
يُشْتَرَطُ فِي الْمَعْطُوفِ بِـ«حَتَّى» أَنْ يَكُونَ بَعْضًا^(١) مِمَّا قَبْلَهُ، وَغَايَةً لَهُ فِي زِيَادَةٍ أَوْ
نَقْصٍ، نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ» وَ«قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاءِ»، وَ قَدْ اجْتَمَعَا
فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَانْتَمَّ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا

وَ «أَم» بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ «هَمْزٍ» التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةً عَنِ لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَةٍ

«أَم» عَلَى قَسْمَيْنِ: مَنْقُطَةٌ، وَ سِتَانِيٌّ، وَ مِتَّصَةٌ، وَ هِيَ الَّتِي تَرْتَبِطُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا
بِحَيْثُ لَا يَسْتُغْنَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَ تُعْرَبُ حَرْفَ عَطْفٍ. وَ تَقَعُ بَعْدَ «هَمْزَةٍ» التَّسْوِيَةِ،
نَحْوُ: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَمْ قَعَدْتَ»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا
لَنَا مِنْ مَحِيصٍ» (إِبْرَاهِيمَ: ٢١)، وَ تَقَعُ بَعْدَ «هَمْزَةٍ» مُغْنِيَةٍ عَنِ «أَيٍّ» -بِأَنْ طُلِبَ بِهَا وَ بِـ«أَم»
التَّعْيِينِ-، نَحْوُ: «أُ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟»؛ أَي «أَيُّهَا عِنْدَكَ؟». وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَأَنْتُمْ
أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا» (النَّازِعَاتِ: ٢٧).

وَ رَبَّمَا أُسْقِطَتِ «الْهَمْزَةُ» إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ حَذَفَ «هَمْزَةً» التَّسْوِيَةَ أَوْ الِاسْتِفْهَامَ عِنْدَ أَمِنْ اللَّبْسِ، وَ تَكُونُ «أَم» مِتَّصَةً
كَمَا كَانَتْ وَ «الْهَمْزَةُ» مَوْجُودَةً، وَ مِنْهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَحِيصِنٍ: «وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» (يَسَ: ١٠) بِإِسْقَاطِ «الْهَمْزَةِ» مِنْ «أَأَنْذَرْتَهُمْ». لَكِنْ قَدْ تَبَقِيَ تِلْكَ
«الْهَمْزَةُ» وَ تُحَذَفُ «الْهَمْزَةُ» المِتَّصَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ
تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ» (الْمُنَافِقُونَ: ٦)؛ أَي أَسْتَغْفَرْتَ.

١. وَ فِي حَكْمِ الْبَعْضِ مَا كَجِزءٍ مِمَّا قَبْلَهُ، نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حَتَّى حَدِيثُهُ».

حذف «الهمزة»
عند أمن اللبس

٥. «أم»
المتصلة و
علامتها

«أم» المنقطعة
ومعناها

وَبَانِقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَلِّ» وَقَتَّ إِنَّ تَكُ مِمَّا قِيَدَتْ بِهِ خَلَّتْ
إذا لم يتقدّم على «أم» «همزة» التسوية، و لا «همزة» مغنيّة عن «أي» فهي منقطعة،
و تُفِيدُ الإِضْرَابَ، كـ «بَلِّ»، و لا تقع إلا بين الجملتين،^(١) و ما قبله إمّا خبر محض،
كقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ (السجدة: ٢
و ٣)؛ أي بَلِّ يَقُولُونَ افتراه. و مثله: «إِنَّهَا لِأَبَلِّ أَمْ شَاءَ»؛ أي بَلِّ هي شاء. أو استفهامٌ بغير
«الهمزة»، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾
(الرعد: ١٦)، أو بـ «همزة» لغير الاستفهام الحقيقي، كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا
أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٩٥).

٦. «أو»

خَيْرٌ أَبَحُّ قَسِيمٍ بِـ «أَوْ» وَ أَبْهَمٌ وَ اشْكُكَ وَ إِضْرَابٌ بِهَا أَيضاً نَمِي
تُستعمل «أو» للتخيير، نحو: «خُذْ مِنْ مَالِي دَرَهْمًا أَوْ دِينَارًا»؛ و للإباحة، نحو: «تَعَلَّمْ
فَقْهًا أَوْ نَحْوًا». و الفرق بين الإباحة و التخيير: أن الإباحة لا تمنع الجمع، و التخيير
يمنعه. و تأتي أيضاً للتقسيم، نحو: «الكلمة اسمٌ أَوْ فعلٌ أَوْ حرفٌ»؛ و للإيهام على
السامع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (سبا: ٢٤)؛ و
للشك نحو قولك: «جاء زيدٌ أَوْ عمرو» إذا لم تعلم الجائي منها، و منه قوله تعالى: ﴿قَالُوا
لَبِئْسَ مَا يَوْمُكُمْ أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (المؤمنون: ١١٣). و للإضراب، نحو قول جرير بن عطية:
مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي
أي بَلِّ زادوا.

وَ رَبِّمَا عَاقَبَتْ «الواو» إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا
قد تُستعمل «أو» بمعنى «الواو» عند أمن اللبس، كما قال: «إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ»

١. قال المصنّف في شرحي الكافية و التسهيل: «أما «أم» المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة». و عليه فلا تكون المنقطعة عاطفة، بل هي حرف ابتداء.

أي لم يجد المتكلم للبس مَنفَذاً، بل أمنه، كقول جرير بن عطية:
جَاءَ الْخَلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ
أي «و كانت له قدرًا». ومنه قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ
تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (البقرة: ٢٣٦)، أي «و تفرضوا». و عد منه أيضاً قوله تعالى:
﴿وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا
صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (النساء: ٤٣)، أي «و جاء أحد».^(١)

كون «إما»
الثانية بمعنى
«أو»

و مِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَ إِمَّا الثَّانِيَةِ»
«إمّا» المسبوقة بمثلها تفيده ما تفيده «أو»، من التخيير، نحو: «خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دَرَهْمًا
وَ إِمَّا دِينَارًا»، و نحو: «انكح إِمَّا ذِي وَ إِمَّا الثَّانِيَةَ»؛ و الإباحة، نحو: «تَعَلَّمْ إِمَّا فِقْهًا وَ إِمَّا
نَحْوًا»؛ و التقسيم، نحو: «الكلمة إِمَّا اسْمٌ وَ إِمَّا فِعْلٌ وَ إِمَّا حَرْفٌ»؛ و الإبهام و الشك،
نحو: «جاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَ إِمَّا عَمْرٌو».

هذا، و لكن ليست «إمّا» هذه عاطفة -خلافًا للمشهور-، و ذلك لدخول «الواو»
عليها، و حرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

و اعلم أنه قد يستغنى عن «إمّا» بـ «أو»، نحو: «قَامَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو»، و عن الأولى
بالثانية، كقوله:

نَهَاضٌ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَ إِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا

وَ أَوَّلِ «لِكِنْ» نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَ «لَا» نَدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا تَلَا ٠٧ «لِكِنْ»

لزوم النفي
و النهي في
العطف بها

يُعْطَفُ بـ «لِكِنْ» بَعْدَ النِّفْيِ، نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لِكِنْ عَمْرًا»؛ وَ بَعْدَ النِّهْيِ، نَحْوُ:
«لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لِكِنْ عَمْرًا». وَ لَا يُعْطَفُ بـ «لِكِنْ» فِي الْإِثْبَاتِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ لِكِنْ
عَمْرٌو».

٠٨ «لَا»

لزوم النداء و
الأمر و الإثبات
في العطف بها

وَ يُعْطَفُ بـ «لَا» بَعْدَ النِّدَاءِ، نَحْوُ: «يَا زَيْدٌ لَا عَمْرٌو»؛ وَ بَعْدَ الْأَمْرِ، نَحْوُ: «اضْرِبْ زَيْدًا

١. الوجيز في تفسير القرآن العزيز، للعاملي.

لا عمراً؛ و بعد الإتيان، نحو: «جاء زيدٌ لا عمرو»، و لا يُعطف بـ «لا» بعد النفي، نحو: «ما جاء زيدٌ لا عمرو».

٩. «بَلْ» وَ «بَلْ» كَ «لَكِنْ» بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَ «لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا»^(١) وَ انْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَ الْأَمْرِ الْجَلِيِّ وَ يُعْطَفُ بـ «بَلْ» فِي النَّفْيِ وَ النَّهْيِ، فَتَكُونُ كـ «لَكِنْ» فِي أَنَّهَا تُقَرَّرُ حُكْمَ مَا قَبْلَهَا، وَ تُثَبَّتُ نَقِيضَهُ لَمَّا بَعْدَهَا، نَحْوُ: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ»، وَ نَحْوُ: «لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا»، وَ «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا».

العطف بها في
النفي والنهي
أو في الخبر
المثبت والأمر

وَ يُعْطَفُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَ الْأَمْرِ، فَتُنْفِيذُ الْإِضْرَابَ عَنِ الْأَوَّلِ وَ تَنْقُلُ الْحُكْمَ إِلَى الثَّانِي، حَتَّى يَصِيرَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ»، وَ «اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا».

حُكْمُ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ

وَ إِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مَتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَافْصَلِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ أَوْ فَاصلٍ مَّا وَ بِلَا فَصْلِ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيَاءً وَ ضَعْفَهُ اعْتَقَدَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَتَّصِلِ وَ جَبَّ أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَ يَقَعُ الْفَصْلُ كَثِيرًا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» (الأنبياء: ٥٤)؛ فـ «آبَاؤُكُمْ» مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي «كُنْتُمْ»، فَفُصِّلَ بـ «أَنْتُمْ».

حكم العطف
على الضمير
المرفوع
المتصل

وَ وَرَدَ أَيْضًا الْفَصْلُ بغير الضمير، وَ إِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «أَوْ فَاصلٍ مَّا»، وَ ذَلِكَ كَالْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ: «جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ» (الرعد: ٢٣)؛ فـ «مَنْ» مَعْطُوفٌ عَلَى «الواو» فِي «يَدْخُلُونَهَا»، لِلْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ وَ هُوَ الْهَاءُ.

١. الْمَرْبَعُ: مَنْزِلُ الْقَوْمِ فِي الرَّبِيعِ. وَ التَّيْهَاءُ: الْأَرْضُ الَّتِي لَا يُهْتَدَى فِيهَا، مِنْ «تَاهَ فِي الْأَرْضِ»: أَي ذَهَبَ مَتَحِيرًا؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ» (المائدة: ٢٦).

و مثله الفصل بـ «لا» النافية، كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا﴾ (الأنعام: ١٤٨).

و الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمرفوع المتصل، نحو: «اضرب أنت و زيد». و منه قوله تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (الأعراف: ١٩).

و أشار بقوله: «و بلا فصل يرد ...» إلى أنه قد ورد في النظم كثيراً العطف على الضمير المذكور بلا فصل، كقوله:

وَرَجَا الْأَخِي طَلَّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَ أَبَّ لَهُ لَيْتَالَا
و مع ذلك ضَعَفَهُ اعْتَقَدَ.

و عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْعُطْفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى فَصْلِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَ عَمْرٌ»، وَ كَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ الْمَتَّصِلُ وَ الْمُنْفَصِلُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَ عَمْرٌ، وَ مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَ عَمْرٌ».

حكم العطف
على الضمير
المرفوع
المنفصل و
المنصوب

و أَمَّا الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ، فَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ لَهُ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ وَ بَزِيدٍ»، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ وَ الْمُصَنِّفِ، وَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

حكم العطف
على الضمير
المجرور

وَ عَوْدُ خَافِضِ لَدَى عَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ خَفِضٍ لِأَنَّ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
وَ لَيْسَ عِنْدِي لِأَنَّ لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَ النَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

أَي جَعَلَ جُمْهُورُ النَّحَاةِ إِعَادَةَ الْخَافِضِ لِأَنَّ لَازِمًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ
أُنْتِ يَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ (فصلت: ١١)، وَ: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَ إِلَهَ آبَائِكَ﴾ (البقرة: ١٣٣). وَ لَا
أَقُولُ بِهِ؛ لِوُرُودِ السَّمَاعِ نَثْرًا وَ نَظْمًا بِذَلِكَ؛ فَمِنَ النَّثْرِ قِرَاءَةُ حَمْرَةَ، وَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَ الْحَسَنُ،
وَ غَيْرُهُمْ: ﴿وَ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَ الْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) بِجَرِّ «الْأَرْحَامِ» عَطْفًا
عَلَى «الْهَاءِ» الْمَجْرُورَةِ بِـ «الْبَاءِ»؛ وَ مِنَ النَّظْمِ مَا أَنْشَدَهُ سَبِيوِيَه:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَ تَشْتِمْنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَ الْيَّامِ مِنْ عَجَبِ
بِجَرِّ «الْيَّامِ» عَطْفًا عَلَى «الْكَافِ» الْمَجْرُورَةِ بِـ «الْبَاءِ».

حُكْمُ حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ أَوْ الْمَعْطُوفِ أَوْ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ

و «الْفَاءُ» قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَ «الْوَاوُ» إِذْ لَا لَبْسَ وَ هِيَ انْفَرَدَتْ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقِي قَدْ تُحْذَفُ «الْفَاءُ» مَعَ مَعْطُوفِهَا لِلدَّلَالَةِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤)؛ أَيْ «فَأُفْطِرَ فَعَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»؛ فَحُذِفَ «أُفْطِرَ» وَ «الْفَاءُ» الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ.

حذف «الفاء»
مع معطوفها

وَ كَذَلِكَ «الْوَاوُ»، وَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ»؛ أَيْ رَاكِبُ النَّاقَةِ وَ النَّاقَةُ طَلِيحَانٍ، أَيْ ضَعِيفَانٍ؛ فَكُونَ الْخَبَرِ مَثْنً دَلِيلٌ عَلَى حَذْفِ الْمَعْطُوفِ. وَ انْفَرَدَتْ «الْوَاوُ» بِأَنَّهَا تَعَطَّفُ عَامِلاً مَحْذُوفاً بَقِيَ مَعْمُولُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ (الحشر: ٩)؛ أَيْ وَ أَلْفُوا الْإِيمَانَ.

حذف «الواو»
مع معطوفها

وَ قَوْلِهِ: «دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقِي» أَيْ لَمْ يُجْعَلِ الْعَطْفُ فِيهِ عَلَى الْمَوْجُودِ فِي الْكَلَامِ دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقِي، وَ هُوَ: كُونَ الْإِيمَانَ مُتَّبِئاً.

وَ حَذْفَ مُتَّبِئِ عَدَا هُنَا اسْتَبِخْ وَ عَطْفِكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ قَدْ يُحْذَفُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَ جُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ (المؤمنون: ١٠٥)؛ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: التَّقْدِيرُ: «أَلَمْ تَأْتِكُمْ آيَاتِي فَلَمْ تَكُنْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ»، فَحُذِفَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، وَ هُوَ «أَلَمْ تَأْتِكُمْ». وَ مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْقَيْثُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ (طه: ٣٩)؛ أَيْ لِتُرْحَمَ وَ لِتُصْنَعَ.

حذف
المعطوف
عليه للدلالة**عَطْفُ الْفِعْلِ وَالْعَطْفُ عَلَى الْفِعْلِ**

وَ عَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ إِنْ اتَّحَدَا فِي الزَّمَانِ يَصِحُّ، نَحْوُ: ﴿لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتاً وَ نُسْقِيهِ﴾ (الفرقان: ٤٩). وَ لَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهَا فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَ يُجْعَلُ لَكَ قُصُوراً﴾ (الفرقان: ١٠).

وَ اعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلاً فِعْلاً وَ عَكْساً اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلاً

جواز عطف
الفعل على شبه
الفعل و عكسه

يجوز أن يُعْطَفَ الفِعْلُ عَلَى الاسْمِ المُشْبِهِ للفعل كاسم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَنْزَرَ بِهِ نَقْعاً﴾ (العاديات: ٣ و ٤) و ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَ أَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾ (الحديد: ١٨).

و يجوز أيضاً عكس هذا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ (الأنعام: ٩٥). و منه قول الشاعر:
بَاتَ يَغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَ جَائِرٍ
ف «جائر» معطوف على «يقصد».

التمرين

(١) أعرب و وضح:

..... وَ هِيَ انْفَرَدَتْ

مَعْمُولُهُ دَفْعاً لَوْ هُمِ اتَّقِي

بِعُطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ

(٢) اسْتَخْرِجِ النِّعْتَ مِمَّا يَلِي وَ اذْكَرْ نَوْعَهُ:

• ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الحشر: ٢٤).

• ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّازِرِينَ﴾ (البقرة: ٦٩).

• ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ (النحل: ٦٩).

(٣) مَيِّزِ الْجُمْلَةَ الْحَالِيَّةَ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ فِيمَا يَلِي:

• ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ (البقرة: ٢٦٣).

• ﴿وَ اتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٨١).

• ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ (البقرة: ٢٥٢).

• ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ (آل عمران: ٧).

التحقيق

بَيِّنْ مَا افْتَرَقَ فِيهِ الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ وَ الْوَاوُ الْمَعِيَّةُ وَ الْوَاوُ الْمَعِيَّةُ الْعَاطِفَةُ.

راجع: النحو الوافي: ج ٤، ص ٢٨٣؛ و شرح الجامي: ج ١، ص ٣٣١؛ و مباهي العربية: ج ٤، ص ٢٠.

الْبَدَلُ

تَعْرِيفُ الْبَدَلِ

التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا واسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى «بَدَلًا»
الْبَدَلُ: هُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ^(١) بِلَا واسِطَةٍ.

ف«التابع» جنسٌ؛ و«المقصود بالنسبة» فصلٌ أخرج النعتَ و التوكيدَ و عطفَ البيان؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها ليس مقصوداً بالنسبة، بل مُكَمَّلٌ لها. و«بلا واسطة» أخرج المعطوف بـ «بَلْ»، نحو: «جاءَ زيدٌ بَلْ عمروٌ»؛ فإنَّ «عمراً» هو المقصود بالنسبة لكن بواسطة - و هي «بَلْ»-؛ و أخرج المعطوف بـ «الواو» و نحوها، كقولك: «جاءَ زيدٌ و عمروٌ»؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها مقصودٌ بالنسبة بواسطة.

أقسامُ البَدَلِ

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بـ «بَلْ»
وَدَا لِالإِضْرَابِ اعْزِزْ إِنْ قَصِدَا صَحِبَ وَ دُونَ قَصْدِ غَلَطٍ بِهِ سَلَبَ
كَ «زُرُهُ خَالِدًا» وَ «قَبْلَهُ الْيَدَا» وَ «اعْرِفُهُ حَقَّهُ» وَ «خُذْ نَبْلًا مَدَى»

أشار بهذا الأبيات إلى أنَّ البَدَل على أربعة أقسام:

الأول: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ؛ وَ هُوَ البَدَلُ المِطَابِقُ لِلْمُبَدَلِ مِنْهُ المِساوِي لَهُ فِي المَعْنَى،
نحو: «مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدًا»، وَ «زُرُهُ خَالِدًا».

الثاني: بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، نحو: «أَكَلْتُ الرِّغِيْفَ ثُلْثَهُ»، وَ «قَبْلَهُ الْيَدَا». وَ مِنْهُ قَوْلُهُ
تعالى: ﴿وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ (آل عمران: ٩٧).

١. وَ هِيَ «الحَكْمُ» فِي قولِ المِصْنَفِ: «التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ».

الثالث: بَدَل الاشتغال، وهو الدالُّ على معنَى في متبوعه، نحو: «أعجَبَنِي زَيْدٌ عَلِمَهُ»،
و «أَعْرِفُهُ حَقَّهُ». ومنه قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ» (البقرة: ٢١٧).

الرابع: البَدَل المُبَايِن للمُبَدَل منه، وهو المراد بقوله: «أو كمعطوف ببدل»، وهو على

قسمين:

أحدهما: ما يُقصدُ متبوعه كما يُقصدُ هو، ويُسمى «بَدَل الإِضْرَاب» و «بَدَل البَدَاء»،
نحو: «أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْماً»، قصدت بهذا القول أولاً الإخبار بأنك أَكَلْتَ خُبْزاً، ثم بدا لك
أن تُخبرَ أنك أَكَلْتَ لَحْماً أيضاً، وهو المراد بقوله: «وذا للإِضْرَابِ اعْزُ إِذْ قَصِدَا صَحَبَ».
أي انسب هذا القسم إلى الإِضْرَاب^(١) إن صحب المُبَدَل منه قَصداً.

الثاني: ما يكون المقصودُ فيه البَدَل فقط، و إنما غَلَطَ المتكلمُ فذَكَرَ المُبَدَل منه؛ و
يُسمى «بَدَل الغَلَطِ» و «بَدَل النَّسْيَانِ»، نحو: «رَأَيْتُ رَجُلًا حَارًّا»، وهو المراد بقوله: «و
دُونَ قَصْدِ غَلَطٍ بِهِ سَلَبٌ». أي سَلَبَ بهذا القسم من البَدَل غَلَطٌ وَقَعَ فِي الكَلَامِ، أي ذكر
المُبَدَل منه.

وقوله: «حُدَّ نَبْلاً مُدًى^(٢)»، يصلح أن يكون مثلاً لكلٍّ من القسمين، فإن قُصِدَ النَّبْلُ
و المُدًى معاً، فهو مثالٌ لبَدَل الإِضْرَابِ، و إن قُصِدَ المُدًى فقط فهو بَدَل الغَلَطِ.

إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ مِثْلِهِ أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ

وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا
أَوْ اقْتَضَى بَعْضاً أَوْ اشْتَمَالاً
تُبَدِّلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا
كَ «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالاً»
يُبَدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ، معرفتين كانا، نحو: «جاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»؛ أو نكرتين، نحو:
«رَأَيْتُ رَجُلًا غَلَامًا»، أو مختلفتين، كقوله تعالى: «وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ*
صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي...» (الشورى: ٥٢ و ٥٣).

١. بأن تقول: هذا بَدَلُ إِضْرَابِ.

٢. «النَّبْلُ» هو السَّهَامُ، لا واحد له من لفظه. و «مُدًى» جَمْعُ «مُدْيَةٍ»، و هي السَّكِينُ.

و يُبدَل الظاهرُ من ضميرِ الغائبِ مطلقاً، نحو: «رأيتُه زيداً»، و منه قوله تعالى: «وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» (الأنبياء: ٣).

و لا يُبدَل من ضميرِ الحاضرِ إلّا في ثلاثة مواضع:

الأوّل: إذا كان البدلُ بدلَ كلِّ و اقتضى الإحاطةَ و الشمولَ، كقوله تعالى: «رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا» (المائدة: ١١٤)؛ فـ «أَوَّلِنَا» بدلٌ من «نَا» في «لَنَا». فيمتنع نحو: «رأيتُكَ زيداً»؛ لعدم الإحاطة.

الثاني: إذا كان بدلٌ بعضٍ من كلِّ، كقول عُديّ بنِ الفَرخ:

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَ الْأَدَاهِمِ رَجُلِي، فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ
فـ «رَجُلِي» بدلٌ بعضٍ من «البياء» في «أَوْعَدَنِي».

الثالث: إذا كان بدلٌ اشتغال، نحو قولك: «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَبَالَ»، و قولِ عديّ بنِ زيدِ العباديِّ:

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يَطَاعَا وَ مَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَاً
فـ «حِلْمِي» بدلٌ اشتغال من البياء في «أَلْفَيْتِنِي».

حُكْمُ الْبَدْلِ عَنِ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ

وَ بَدَلِ الْمُضْمَنِ «الْهَمْزَ» يَلِي «هَمْزاً» كـ «مَنْ ذَا؟ أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيٌّ؟»
إذا أُبدِل من اسمِ الاستفهامِ وَجَبَ دُخُولُ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى الْبَدْلِ، نحو: «مَنْ ذَا؟ أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيٌّ؟»، و «مَا تَفَعَلُ؟ أَمْ خَيْرًا أَمْ شَرًّا؟»، و «مَتَى تَأْتِينَا؟ أَمْ بَعْدَ غَدٍ؟»، و «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ أَمْ قَوِيًّا أَمْ ضَعِيفًا؟».

فظهر أن المراد من قوله «الْمُضْمَنُ الْهَمْزُ» هو اسمِ الاستفهامِ، لأنّه ضَمَّنَ فِيهِ مَعْنَى هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ.

و اعلم أن بدلَ المضمّنِ معنى الشرطِ يلي حرفَ الشرطِ، نحو: «مَهْمَا تَصْنَعُ، إِنْ خَيْرًا وَ إِنْ شَرًّا، تُجْزَبُ بِهِ».

جواز إبدال
الظاهر من
ضمير الحاضر
في غير البدل
المباين

إِبْدَالُ الْفِعْلِ وَالْجُمْلَةِ

وَيُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ»
يُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا يُبَدَّلُ الْاسْمُ مِنَ الْاسْمِ، نَحْوُ «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ»؛ فـ «يَسْتَعِينُ بِنَا» بَدَلٌ مِنْ «يَصِلُ إِلَيْنَا»، فإِعْرَابُهُ بِإِعْرَابِهِ، وَهُوَ الْجَزْمُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (الفرقان: ٦٨ - ٦٩)، وَقَوْلُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُرِّ الْجُعْفِيِّ:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا
لَآنَ الْإِمَامِ هُوَ الْإِتْيَانُ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ تَبَدَّلَ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ *
أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنِينَ﴾ (الشعراء: ١٣٢ و ١٣٣)؛ وَ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَفْرَدِ، نَحْوُ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:
إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَ بِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
فـ «كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ» بَدَلٌ مِنْ «حَاجَةً» وَ «أُخْرَى».

التمرين

(١) أعرب و وضح:

و بَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَ «مَنْ ذَا؟ أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيٌّ؟»

(٢) اسْتَخْرِجِ الْبَدَلَ مِمَّا يَلِي وَ اذْكَرْ نَوْعَهُ:

• ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٧١).

• ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (علق: ١٥ و ١٦).

• ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١).

التحقيق

أذْكَرُ الْفَرْقَ بَيْنَ بَدَلِ التَّفْصِيلِ وَ عَطْفِ التَّفْصِيلِ.

رَاجِعْ: عُلُومُ الْعَرَبِيَّةِ: قِسْمُ النَحْوِ، ص ٥٧٧ وَ ٥٧٨.



مَا لَا يَنْصَرِفُ



تَعْرِيفُ الْمُنْصَرِفِ وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا
الاسم إن لم يُشبه الحرف سُمِّي «مُعْرَبًا» و «مُتَمَكِّنًا»؛ ثمَّ المعرب على قسمين:
أحدهما: ما أشبه الفعل، و يُسَمَّى «غير مُنْصَرِفٍ» و «مُتَمَكِّنًا غيرَ أَمْكَنٍ»،
و الثاني: ما لم يُشبه الفعل، و يُسَمَّى «مُنْصَرِفًا» و «مُتَمَكِّنًا أَمْكَنًا».

و علامة المنصرف أن يُجَرَّ بالكسرة مع «الألف و اللام» و الإضافة، و بدونها؛ و أن
يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ، و هو التَّنْوِينُ الَّذِي لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ على معنى يستحقُّ
به الاسم أن يُسَمَّى «أَمْكَنًا». و ذلك المعنى هو عدم شَبَهِهِ الفِعْلَ، نحو: «مَرَرْتُ بِغُلَامٍ و
غُلَامٍ زَيْدٍ و الغُلَامِ».

و احْتَرَزَ بقولنا: «لغير مقابلة أو تعويض» من تنوين نحو «أذرعَاتٍ» عَلَمًا، فَإِنَّهُ
تنوينُ جمعِ المؤنَّثِ السالمِ، و من تنوينِ نحو «جَوَارٍ»، فَإِنَّهُ عَوْضٌ مِنَ «الِيَاءِ»، و التقدير:
«جَوَارِيٍّ»؛ فَإِنَّهُمَا يَصْحَبَانِ غيرَ المنصرفِ أَيْضًا.

و أمَّا غيرَ المنصرفِ فلا يدخل عليه هذا التَّنْوِينُ، و يُجَرَّ بالفتحة إن لم يُضَفَّ أو لم تَدْخُلْ
عليه «أل»، نحو: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ».

عِلَلُ مَنْعِ الصَّرْفِ

و إنما يَمْنَعُ الاسمُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا وُجِدَ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنَ عِلَلِ تِسْعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم
مقامَ العِلَّتَيْنِ؛ و العِلَلُ التِسْعُ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

علامة
المنصرف

علامة غير
المنصرف

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ
وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ
وَوَزْنُ فِعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ

ما يَقُومُ مَقَامَ
عَلْتَيْنِ:

و ما يَقُومُ مِنْهَا مَقَامَ عَلْتَيْنِ اثْنَانِ:

أحدهما: أَلِفُ التَّأْنِيثِ، كـ «حُبْلَى»، و «حَمْرَاءَ».

و الثاني: الجَمْعُ المِنتَاهِي، كـ «مَسَاجِدَ» و «مَصَابِيحَ»، و سِيَّاتِي.

و أشار إلى الأَوَّلِ بقوله:

فَدِ «أَلِفُ» التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ
«أَلِفُ» التَّأْنِيثِ تَقُومُ مَقَامَ عَلْتَيْنِ، فَتَمْنَعُ مِنْ صَرَفِ مَا هِيَ فِيهِ مُطْلَقًا، أَي سِوَاهُ كَانَتْ
الأَلِفُ مَقْصُورَةً، كـ «حُبْلَى»، أو مَمْدُودَةً، كـ «حَمْرَاءَ»، عَلِمًا كَانِ مَا هِيَ فِيهِ، كـ «زَكَرِيَاءَ»،
أو غَيْرَ عَلِمٍ، كَمَا مَرَّ.

وَزَائِدًا «فَعْلَانٌ» فِي وَصْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يَرَى بِـ «تَاءٍ» تَأْنِيثِ حُتَمٍ
يُمنَعُ الأِسْمُ مِنَ الصَّرْفِ لِلصِّفَةِ وَ زِيَادَةِ «الأَلِفِ وَ النُّونِ»، بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ مُؤَنَّثَةً
مِخْتِومًا بِـ «تَاءٍ» التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: «سَكْرَانٌ»؛ فَإِنَّ مُؤَنَّثَةَ «سَكْرَى» لَا «سَكْرَانَةٌ». فَتَقُولُ: «هَذَا
سَكْرَانٌ» و «رَأَيْتُ سَكْرَانًا» و «مَرَرْتُ بِسَكْرَانٍ». وَ كَذَلِكَ «عَطْشَانٌ» و «غَضْبَانٌ»، فَتَقُولُ:
«أَمْرَأَةٌ عَطْشَى وَ غَضْبَى»، لَا «عَطْشَانَةٌ وَ غَضْبَانَةٌ».

الوصف
مع «الألف»
و النون
الزائدتين

فَإِنْ كَانَ المَذْكُورَ عَلَى «فَعْلَانٍ»، وَ المِؤَنَّثَ عَلَى «فَعْلَانَةٍ» صُرِفَتْ، نَحْوُ «سَيْفَانٌ»؛ فَإِنَّ
مِؤَنَّثَةَ «سَيْفَانَةٍ» أَي طَوِيلَةً، فَتَقُولُ: «هَذَا رَجُلٌ سَيْفَانٌ، وَ رَأَيْتُ رَجُلًا سَيْفَانًا، وَ مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ سَيْفَانٍ».

وَ وَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَ وَزْنٌ «أَفْعَالًا» مَمْنُوعَ تَأْنِيثِ بِـ «تَاءٍ» كـ «أَشْهَالًا»
تَمْنَعُ الصِّفَةُ مِنَ الصَّرْفِ أَيْضًا بِشَرَطِ كَوْنِهَا أَصْلِيَّةً -أَي غَيْرَ عَارِضَةً-، إِذَا انضَمَّ إِلَيْهَا
كَوْنُهَا عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٍ»، وَ لَمْ تَقْبَلِ «التَّاءَ»، نَحْوُ «أَحْمَرَ» وَ «أَخْضَرَ»، فَتَقَالُ لِلْمِؤَنَّثَةِ:
«حَمْرَاءُ» وَ «خَضْرَاءُ»، لَا «أَحْمَرَةٌ» وَ «أَخْضَرَةٌ».

الوصف مع
وزن الفعل

فإن قَبَلت «التاء» صُرِفَت، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَرْمَلٍ»؛ أي فقير؛ فَتَصَرَّفَهُ لِأَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُؤَنَّثَةِ: «أَرْمَلَةٌ».

وإن كانت الصفة عارضة، كـ «أَرْبَعٍ» - فإنه اسم عدد في الأصل، ثم استعمل صفة في قولهم: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ» -، فلا يؤثر ذلك في منعه من الصِّرف. وإليه أشار بقوله:

وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كـ «أَرْبَعٍ» وَ عَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ
فـ «أَدَهَمَ» الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِع فِي الْأَصْلِ وَصَفًا أَنْصِرَافُهُ مَنِعَ
وَ «أَجْدَلٌ» وَ «أَخِيْلٌ» وَ «أَفْعَى» مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنَعَا

عدم الاعتداد
بعارض
الوصفية

إذا لم يكن اسم على وزن «أفعل» صفة في الأصل، بل عَرَضَتْ عليه كـ «أَرْبَعٍ»، فألغى، أي لا تتعدَّ به في منع الصِّرف، كما لا تتعدُّ بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل، كـ «أَدَهَمَ»، فإنه صفة في الأصل، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطابق على كلِّ قَيْدٍ: «أَدَهَمَ». ومع هذا تمنعه من الصِّرف نظراً إلى الأصل.

و أشار بقوله: «و «أَجْدَلٌ» ...» إلى أن هذه الألفاظ - أي «أَجْدَلٌ» و «أَخِيْلٌ» و «أَفْعَى» - ليست بصفات في الأصل، بل أسماء للصِّقْرِ والطَّائِرِ والحَيَّةِ، فَحَقُّهَا أَلَّا تَمْنَعَهَا من الصِّرف، و لكن مَنَعَهَا بعضهم، لتخيُّل الوصف - أي القُوَّة و التخْيُّل و الخُبْث - فيها، فَمَنَعَهَا لوزن الفعل و الصفة المتخيَّلة. و الكثير فيها الصِّرف؛ إذ لا وصفيَّة فيها مُحَقَّقَةٌ.

وَ مَنَعَ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظِ «مَثْنَى» وَ «ثَلَاثَ» وَ «أَخْرَ»
وَ وَزْنَ «مَثْنَى» وَ «ثَلَاثَ» كَهَمَا مِنْ «وَاحِدٍ» لِـ «أَرْبَعٍ» فَلْيَعْلَمَا

الوصف مع
العدل

مما يمنع صِرْفَ الاسم العَدْلُ و الصِّفَةُ. و ذلك في أسماء العدد التي على وزن «فُعَالٌ» و «مَفْعَلٌ»، كـ «ثَلَاثَ» و «مَثْنَى»، فد «ثَلَاثَ» معدولة عن «ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةَ»، و «مَثْنَى» معدولة عن «اَثْنَيْنِ اَثْنَيْنِ»، فتقول: «جاءَ القومُ ثَلَاثَ و مَثْنَى»، أي ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةَ، و اَثْنَيْنِ اَثْنَيْنِ. و سَمِعَ اسْتِعْمَالَ هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ - أي «فُعَالٌ» و «مَفْعَلٌ» - من «وَاحِدٍ» و «اَثْنَيْنِ» و «ثَلَاثَةَ»

و «أربعة»، نحو «أحَادَ وَ مَوْحَدَ»، و «ثَنَاءَ وَ مَثْنَى»، و «ثَلَاثَ وَ مَثَلثَ» و «رُبَاعَ وَ مَرَبَعَ». و سُمِعَ أيضاً فِي «خَمْسَةَ» و «عَشْرَةَ»، نحو: «خُمَاسَ وَ مَخْمَسَ»، و «عُشَارَ وَ مَعْشَرَ». و مِمَّا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِدَلَالَةِ -أَيِ الْعَدْلِ وَ الصَّفَةِ- «أُخْرَى»، نحو: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخْرَى»، وَ هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ «الْأُخْرَى».

و تَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الصَّفَةَ تَمْنَعُ مَعَ «الْأَلْفِ وَ النُّونِ» الزَائِدَتَيْنِ، وَ مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ، وَ مَعَ الْعَدْلِ.

صيغة منتهى
الجموع

وَ كُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ «مَفَاعِلًا» أَوْ «الْمَفَاعِيلِ» بِمَنْعِ كَافِلا
الجموع المنتاهي هي العلة الثانية التي تستقل بالمنع؛ و ضابطه كل جمع بعد ألف
تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن، نحو: «مَسَاجِدَ» و «مَصَابِيحَ». فإن تحرك
الأوسط صُرِفَ، نحو: «صَيَاقِلَةٌ»^(١).

وَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: «مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلِ» عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مُنْعٍ، وَ إِنْ لَمْ
يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ مِيمٌ، نَحْوُ: «صَوَارِبَ» وَ «قِنَادِيلَ».

جريان الجمع
المنتاهي
المعتل
الآخر مجرى
المنقوص

وَ ذَا عِتْلَالٍ مِنْهُ كَ «الْجَوَارِي» رَفَعًا وَ جَرًّا أَجْرَهُ كَ «سَارِي»
إذا كان الجمع المنتاهي معتل الآخر ك «جَوَارِي» أَجْرِيَّتُهُ فِي الْجَرِّ وَ الرِّفْعِ مَجْرَى
المنقوص، ك «سَارِي»، فَتُنُونُهُ وَ تُقَدَّرُ رَفَعُهُ أَوْ جَرُّهُ، وَ يَكُونُ التَّنْوِينُ عَوْضًا مِنَ «الْيَاءِ»
المحذوفة، وَ أَمَّا فِي النِّصْبِ فَتَثَبِتُ «الْيَاءِ» وَ تُحَرِّكُهَا بِالْفَتْحِ بغير تنوين، فنقول: «هُؤَلَاءِ
جَوَارٍ وَ عَوَاشٍ، وَ رَأَيْتُ جَوَارِيَّ وَ عَوَاشِيَّ، وَ مَرَرْتُ بِجَوَارٍ وَ بَعَوَاشٍ»، كَمَا نَقُولُ: «هَذَا
سَارٍ، وَ رَأَيْتُ سَارِيًّا، وَ مَرَرْتُ بِسَارٍ». وَ الْأَصْلُ فِي الْجَرِّ وَ الرِّفْعِ «جَوَارِيٌّ وَ عَوَاشِيٌّ»،
فَحُذِفَ «الْيَاءُ» وَ عَوَّضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ.

١. وَ كَذَلِكَ: «صَيَارِفَةٌ، وَ أَشَاعِرَةٌ، وَ أَحَامِرَةٌ، وَ عَبَاقِرَةٌ، وَ أَشَاعِنَةٌ، وَ مَنَازِرَةٌ، وَ أَرَامِلَةٌ».

وَلِ «سَرَاوِيلٍ» بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهَ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ
لَمَّا كَانَتْ صِيغَةُ «سَرَاوِيلٍ» كصِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ،^(١) امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ، لِشَبَهِهِ بِهِ،
هَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ.

حكم الشبيه
بصيغة منتهى
الجموع

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحِقٍ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ
إِذَا سُمِّيَ بِالْجَمْعِ الْمُتْنَاهِي، كـ «مَسَاجِدٍ» وَ «مَصَابِيحٍ»، أَوْ بِمَا أُلْحِقَ بِهِ لكونه على
زنته، كـ «سَرَاوِيلٍ»؛ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لوجود الضابط فيه وَهُوَ كونه على صيغة
منتهى الجموع وَ لَا يُعْتَدُّ بَزْوَالِ الْجَمْعِ. فَنَقُولُ فِيمَنْ اسْمُهُ «مَسَاجِدٌ» أَوْ «مَصَابِيحٌ» أَوْ
«سَرَاوِيلٌ»: «هَذَا مَسَاجِدٌ، وَرَأَيْتُ مَسَاجِدَ، وَ مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ». وَ كَذَلِكَ الْبَوَاقِي.

حكم ما
يُسمى بالجمع
المتناهي

وَ الْعِلْمَ امْتَنَعَ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجِ نَحْوِ: «مَعْدِيكِرَبَا»
مِمَّا يَمْنَعُ صَرْفَ الْأَسْمِ الْعِلْمِيَّةِ وَ التَّرْكِيبِ مَزْجًا، نَحْوِ: «مَعْدِيكِرَبٍ» وَ «بَعْلَبَكَّ»،
فَتَجْعَلُ إِعْرَابَهُ عَلَى الْجِزْءِ الثَّانِي، وَ تَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، فَنَقُولُ: «هَذَا مَعْدِيكِرَبٌ، وَرَأَيْتُ
مَعْدِيكِرَبَ، وَ مَرَرْتُ بِمَعْدِيكِرَبٍ»، بِخِلَافِ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ أَوْ إِسْنَادٍ.

العلمية مع
التركيب

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي «فَعْلَانَا» كـ «عَطْفَانَ» وَ كـ «أَصْبَهَانَ»
أَي كَذَلِكَ يَمْنَعُ الْأَسْمُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ عَلَمًا وَ فِيهِ «أَلْفٌ وَ نُونٌ» زَائِدَتَانِ،
كَ «عَطْفَانَ» وَ «أَصْبَهَانَ»، فَنَقُولُ: «هَذَا عَطْفَانٌ، وَرَأَيْتُ عَطْفَانَ، وَ مَرَرْتُ بِعَطْفَانَ».
هَذَا وَ قَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ الصِّفَةِ مَعَ زِيَادَةِ «الْأَلْفِ وَ النُّونِ».

العلمية
مع «الألف
والنون»
الزائديين

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِ «هَاءٍ» مُطْلَقًا وَ شَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كـ «جُورٍ» أَوْ «سَقَرٍ» أَوْ «زَيْدٍ» اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ
وَ جِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ وَ عَجْمَةً كـ «هِنْدٍ» وَ الْمَنَعُ أَحَقُّ
وَ مِمَّا يَمْنَعُ صَرْفَهُ أَيْضًا الْعِلْمِيَّةُ وَ التَّأْنِيثُ:

العلمية مع
التأنيث

فَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ مُؤَنَّثًا بِ «الْهَاءِ» امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ مُطْلَقًا، أَي سِوَاءِ كَانَ عَلَمًا لِمَذْكَرٍ،

١. بناء على كونه مفرداً، لا جمعاً لـ «سَرَاوِيلَةٍ».

ك «طَلْحَةَ»؛ أو لَمُوْثٌ، ك «فَاطِمَةَ»؛ زائداً على ثلاثة أحرف، كما مثَّل؛ أم لم يكن كذلك، ك «نُبَّة» و «قُلَّة» عَلَمَيْن.

وإن كان مؤنثاً عارياً من «الهاء» و «الألف»، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد؛ فإن كان على أزيد، امتنع من الصرف، ك «زَيْب» و «سَعَاد» عَلَمَيْن.

وإن كان على ثلاثة أحرف، فإن كان مُحَرِّكِ الوَسَطِ مُنْعِ أيضاً ك «سَقَر»، و إن كان ساكن الوسط، فإن كان أَعْجَمِيًّا، ك «جُور» اسم بلد، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث، ك «زَيْد» اسم امرأة، مُنْعِ أيضاً. و إن لم يكن أَعْجَمِيًّا، و لا منقولاً من مذكر، ك «هِنْد»، ففيه وجهان، و منعه من الصرف أولى.

العلمية مع
العجمة

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَاعٌ
وَيَمْنَعُ صَرْفَ الاسْمِ أَيْضاً الْعُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ، أَي الْعَلَمِيَّةُ. وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا فِي
اللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، ك «إِبْرَاهِيمَ»؛ فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، فَتَقُولُ:
«هَذَا إِبْرَاهِيمٌ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ».

فإن لم يكن الاسم علمًا في لسان العجم، ك «لجام»، سواء كان علمًا في لسان العرب، أو كان نكرة في لسان العرب و العجم، صرفته، فتقول: «هذا لجام»، و رأيت لجامًا، و مررت بلجام». و كذلك ما كان علمًا أَعْجَمِيًّا على ثلاثة أحرف، سواء كان مُحَرِّكِ الوسط، ك «شَتْر»، أو ساكنه، ك «نُوح» و «لُوط».

العلمية مع
وزن الفعل

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبَ ك «أَحْمَد» و «يَعْلَى»
أَي كَذَلِكَ يَمْنَعُ الاسْمُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ عَلَمًا وَهُوَ عَلَى وَزْنِ يَخْصُ الْفِعْلَ؛ أَي
لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ إِلَّا نَدْوَرًا، ك «فَعَلَ» و «فَعِلَ»، نَحْو: «شَمَّرَ» و «دُئِلَ»، أَوْ وَزْنٍ يَغْلِبُ
فِيهِ؛ وَالمَرَادُ بِمَا يَغْلِبُ أَنْ يَكُونَ الْوِزْنُ يُوجَدُ فِي الْفِعْلِ كَثِيرًا، ك «أَفْعَلَ» و «أَفْعَلَّ»، نَحْو:
«إِثْمَدَ» و «إِصْبَعَ»، أَوْ يَكُونُ فِيهِ زِيَادَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْفِعْلِ، وَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى
فِي الْاسْمِ، ك «أَحْمَدَ» و «بَزِيدَ» و «يَعْلَى»، فَإِنَّ كَلًّا مِنَ الْهَمْزَةِ وَ الْبَاءِ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى

في الفعل، وهو التكلّم والعَيْبَة، فهذا الوزن غالب في الفعل، بمعنى أنّه به أولى؛ فإن سَمَّيت رجلاً بأحدها مَنَعْتَهَا من الصرف، للعلميّة ووزن الفعل.

أما نحو «ضَرَبَ» علماً لرجل، فلا يُمنع من الصرف، لأنّه يُوجَد في الاسم كـ «حَجَرَ»، وفي الفعل، كـ «ضَرَبَ»، فتقول في رجل اسمه «ضَرَبَ»: «هذا ضَرَبٌ، و رأيتُ ضَرَباً، و مررتُ بضَرَبٍ».

وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفَهُ اِنْ عُدِلَا كَ «فُعَلٍ» التَّوَكُّيدِ اَوْ كَ «ثُعَلَا»
وَالْعُدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانَعَا «سَحَرُ» اِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

العلميّة مع
العدل

يُمنع الاسم من الصرف للعلميّة أو شِبْهَهَا و للعدل، و ذلك في ثلاثة مواضع:
الأول: ما كان على «فُعَلٍ» من ألفاظ التوكيد، نحو: «جاءَ النَّساءُ جُمعٌ، و رأيتُ النَّساءَ جُمعٌ، و مررتُ بالنِّساءِ جُمعٌ»؛ فإنّه يُمنع من الصرف، لشبّه العلميّة و العدل، فإنّه مُعرّف بالإضافة المقدّرة؛ أي جُمعهنّ، فأشبهه تعريفه تعريف العلميّة، من جهة أنّه معرفة، و لم يُلَفِظ معه بمُعرّف.

الثاني: العلم المدول إلى «فُعَلٍ»، كـ «عُمَرَ» و «زُفَرَ» و «ثُعَلٍ»، و الأصل «عامِرٌ» و «زافرٌ» و «ثاعِلٌ».

الثالث: «سَحَرٌ» إذا أُريد من يومٍ بعينه، نحو: «جئتُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ سَحَرٌ»؛ فإنّه ممنوع من الصرف للعدل و شبّه العلميّة، و ذلك أنّه معدول عن «السَّحَرِ»؛ لأنّه معرفة و الأصل في التعريف أن يكون بـ «ألٍ»، فعدل به عن ذلك، و حُدِفَت «ألٍ» و صار تعريفه مُشَبَّهاً لتعريف العلميّة، من جهة أنّه لم يُلَفِظ معه بمُعرّف.

وَ اِبْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرِ «فَعَالٍ» عَلِمَا مُؤَنَّثًا وَ هُوَ نَظِيرُ «جَسَمًا»
عِنْدَ تَمْيِيمٍ وَ اصْرَفْنِ مَا نُكَّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ اَثَرًا
إذا كان علم المؤنث على وزن «فَعَالٍ»، كـ «حَدَامٍ» و «رَقَاشٍ»، فللعرب فيه مذهبان: مذهب أهل الحجاز و هو بناؤه على الكسر، فتقول: «هذه حَدَامٍ، و رأيتُ حَدَامٍ، و

المذهبان في
علم المؤنث
على «فَعَالٍ»

مَرَرْتُ بِحَدَّامٍ؛ و مذهب بني تميم و هو إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية و العدل، و الأصل «حَادِمَةٌ»، فَعُدِلَ إِلَى «حَدَّامٍ»، كَمَا عُدِلَ «جُشَمٌ» عَنِ «جَاشِمٍ»، فَتَقُولُ: «هَذِهِ حَدَّامٌ، وَ رَأَيْتُ حَدَّامًا، وَ مَرَرْتُ بِحَدَّامٍ».

صَرَفَ مَا
لَا يَنْصَرِفُ
بِزَوَالِ إِحْدَى
الْعَلْتَيْنِ

و أشار بقوله: «وَ أَصْرَفَنُ مَا نُكِّرًا» إِلَى أَنَّ مَا كَانَ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَ عِلَّةُ أُخْرَى، إِذَا زَالَتْ عَنْهُ الْعَلَمِيَّةُ بِتَنْكِيهِهِ، صُرِفَ، لِزَوَالِ إِحْدَى الْعَلْتَيْنِ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ: «مَعْدِيكَرَبٌ، وَ غَطْفَانٌ، وَ فَاطِمَةٌ، وَ أَحْمَدٌ، وَ عَلْقَى، وَ عُمَرُ» إِذَا زَالَتْ عَنْهَا الْعَلَمِيَّةُ: «رُبَّ مَعْدِيكَرَبٍ رَأَيْتُ، وَ رُبَّ غَطْفَانَ رَأَيْتُ» وَ هَكَذَا.

وَ تَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ التَّرْكِيبِ وَ مَعَ زِيَادَةِ «الْأَلْفِ وَ النُّونِ» وَ مَعَ التَّأْنِيثِ وَ مَعَ الْعُجْمَةِ وَ مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ وَ مَعَ الْعَدْلِ.

إِعْرَابُ الْمَنْقُوصِ مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ

وَ مَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَنَفِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ «جَوَارٍ» يَقْتَفِي كُلَّ مَنْقُوصٍ كَانَ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، يُعَامَلُ مُعَامَلَةً «جَوَارٍ» فِي أَنَّهُ يُنَوَّنُ فِي الرَّفْعِ وَ الْجَرِّ تَنْوِينِ الْعَوْضِ، وَ يُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ، نَحْوِ: «قَاضٍ» عَلَّمَ امْرَأَةً، فَإِنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ «ضَارِبٌ» عَلَّمَ امْرَأَةً، وَ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَ التَّأْنِيثِ، فَ«قَاضٍ» كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: «هَذِهِ قَاضٍ، وَ مَرَرْتُ بِقَاضٍ، وَ رَأَيْتُ قَاضِيًا».

فَتَحْصُلُ أَنَّ تَنْوِينِ «قَاضٍ» عَلَمًا فِي الرَّفْعِ وَ الْجَرِّ تَنْوِينِ عَوْضٍ، لَا تَنْوِينِ تَمَكِينٍ. وَ تَنْوِينِ الْعَوْضِ يَلْحَقُ الْمَعْرَبَ، مَنْصَرَفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ.

صَرْفُ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ وَ عَكْسُهُ

وَ لِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ وَ الْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ صَرْفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ، كَقَوْلِهِ:

جَوَازُ صَرْفِ
غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ
لِاضْطِرَارٍ أَوْ
تَنَاسُبٍ

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ سَوَالِكِ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعَبِ

و ورد أيضاً صَرْفُهُ للتناسب، أي تناسب الممنوع من الصرف لكلمة منصرفة متوازنة معه، كـ «سَبَاً يَنْبَأُ»^(١) في قوله تعالى: «وَحِجَّتُكَ مِنْ سَبَاً يَنْبَأُ يَقِينٍ» (النمل: ٢٢)؛ أو متقاربة وزناً، كقوله تعالى: «سَلَسِلًا وَأَعْلَالًا» (الإنسان: ٤) بنتوين «سَلَسِلٍ» في قراءة النافع و الكسائي؛ فَصَّرَفَ «سَلَسِلٍ» لمناسبة ما بعده.

و أمّا منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم، و استشهدوا بقوله:
 وَ مِمَّنْ وَلَدُوا عَامٍ رُّ ذُو الطُّولِ وَ ذُو الْعَرَضِ
 فَمُنْعَ «عَامٍ» من الصرف، و ليس فيه سوى العَلَمِيَّة.

منع صرف
 المنصرف
 للضرورة

١. هذا بناء على كون «سَبَاً» عَلَمًا لمدينة. و أمّا بناء على كونه اسماً للحيّ أو أبيهم فهو منصرف.

التمرين

(١) أعرب و وضح:

وَ الْعَدْلُ وَ التَّعْرِيفُ مَانِعَا «سَحَر» إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

(٢) عيّن غير المنصرف في النصوص التالية و اذكر أسباب منع صرفه:

- ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ (البقرة: ١١٤).
- ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ (آل عمران: ٣٥).
- ﴿وَ إِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ (النساء: ٨٦).
- ﴿وَ اتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَ مَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَ لَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ (البقرة: ١٠٢).

- ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ (الإنسان: ٤).
- ﴿وَ قَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَ لَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَ لَا سُوَاعًا وَ لَا يَعْقُوتَ وَ يَعُوقَ وَ نَسْرًا﴾ (نوح: ٢٣).
- ﴿وَ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآبِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَ أَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ (الإنسان: ١٥).
- ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَ مِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ (الأعراف: ٤١).

(٣) أعرب الآية:

﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَ تَمَائِيلٍ وَ جِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَ قُدُورٍ رَاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَ قَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ (سبأ: ١٣).

التحقيق

بيّن سبب منع صرف «أشياء» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ (المائدة: ١٠١).

راجع: الأشباه و النظائر (اللسيوطي): ج ٣، ص ٥٠.



إِعْرَابُ الْفِعْلِ



عَامِلُ رَفْعِ الْمُضَارِعِ

إِرْفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرِّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَ جَازِمٍ كَ «تَسْعَدُ»
إِذَا جَرَّدَ الْمُضَارِعَ عَنِ عَامِلِ النِّصْبِ وَ عَامِلِ الْجَزْمِ، رُفِعَ، نَحْوُ: «يَضْرِبُ» فِي قَوْلِكَ:
«زَيْدٌ يَضْرِبُ» وَ ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ التَّجَرُّدَ مِنَ النَّاصِبِ وَ الْجَازِمِ هُوَ عَامِلُ الرَّفْعِ.

عَوَامِلُ النَّصْبِ

وَ بِـ «لَنْ» أَنْصِبُهُ وَ «كَيْ» كَذَا بِـ «أَنَّ»
لَا بَعْدَ «عَلِمَ» وَ الَّتِي مِنْ بَعْدِ «ظَنَّ»
فَأَنْصِبُ بِهَا وَ الرَّفْعَ صَحَّحَ وَ اعْتَقَدُ تَخْفِيفَهَا مِنْ «أَنَّ» فَهُوَ مُطَّرِدٌ
يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ إِذَا صَحَبَهُ حَرْفٌ نَاصِبٌ، وَ هُوَ «لَنْ» وَ «كَيْ» وَ «أَنَّ» وَ «إِذَنْ»، نَحْوُ:
«لَنْ أَضْرِبَ» وَ «جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ» وَ «أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ» وَ «إِذَنْ أَكْرَمَكَ» فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ
لَكَ: «أَتَيْكَ».

وَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «لَا بَعْدَ عَلِمَ» إِلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَتْ «أَنَّ» بَعْدَ «عَلِمَ» وَ نَحْوَهُ -مِمَّا يَدُلُّ عَلَى
الْيَقِينِ- وَ جَبَّ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، وَ تَكُونُ حِينَئِذٍ مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ»،
وَ التَّقْدِيرُ: «أَنَّهُ يَقُومُ»؛ فَخَفَّفْتُ «أَنَّ» وَ حَذَفْتُ اسْمَهَا وَ بَقِيَ خَبَرُهَا. وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «عَلِمَ
أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى» (المزمل: ٢٠) وَ «أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» (طه: ٨٩).

وَ إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ «الظَّنِّ» وَ نَحْوَهُ -مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الرَّجْحَانِ-، جَازَ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا
النِّصْبُ عَلَى جَعْلِ «أَنَّ» مِنَ النَّوَاصِبِ، وَ الرَّفْعُ عَلَى جَعْلِهَا مَخْفَفَةً، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ أَنْ
يَقُومَ» وَ «أَنَّ يَقُومَ».

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ «أَنَّ» حَمَلًا عَلَى «مَا» أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
يعني أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَمْ يَعْمَلِ «أَنَّ» النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ مَا
لَا يَدُلُّ عَلَى يَقِينٍ أَوْ رَجْحَانٍ؛ فَيَرْفَعُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا حَمَلًا عَلَى أَخْتِهَا «مَا» الْمَصْدَرِيَّةَ؛
لِاشْتِرَاكِهَا فِي أَنَّهَا يُقَدَّرَانِ بِالْمَصْدَرِ؛ فَتَقُولُ: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ»، كَمَا تَقُولُ: «عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ».

وَنَصَبُوا بِـ «إِذَنْ» الْمُسْتَقْبَلًا إِنْ صُدِّرَتْ وَ الْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينِ وَ انْصَبَ وَ ارْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ «إِذَنْ»، وَ لَكِنْ يُنْصَبُ بِهَا بِشُرُوطٍ أَحَدُهَا: أَنْ
يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا؛ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً؛ الثَّلَاثُ: أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ مَنْصُوبِهَا.
وَ ذَلِكَ نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: «أَنَا أَتِيكَ»؛ فَتَقُولُ: «إِذَنْ أَكْرَمَكَ».

فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَالًا لَمْ يُنْصَبْ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: «أَحْبَبْتُ»؛ فَتَقُولُ: «إِذَنْ أَطْنُكَ
صَادِقًا»؛ فَيَجِبُ رَفْعُ «أَطْنُ».

وَ كَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ تَنْصُدِّرْ، نَحْوُ: «زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ». فَإِنْ كَانَ
الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهَا حَرْفٌ عَطْفٍ جَازٍ فِي الْفِعْلِ الرَّفْعِ وَ النِّصْبِ، نَحْوُ: «وَ إِذَنْ أَكْرَمَكَ».

وَ كَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَهُ، نَحْوُ: «إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ». فَإِنْ
فُصِّلَتْ بِالْقَسَمِ نُصِبَتْ، نَحْوُ: «إِذَنْ وَ اللَّهُ أَكْرَمَكَ».

حُكْمُ إِضْمَارِ «أَنَّ»

وَ بَيْنَ «لَا» وَ «لَا» جَرُّ التَّزْمِ إِظْهَارُ «أَنَّ» نَاصِبَةً وَ إِنْ عُدِمَ
«لَا» فَـ «أَنَّ» أَعْمَلُ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا وَ بَعْدَ نَفْيٍ «كَانَ» حَتْمًا إِضْمَارًا
كَذَلِكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «إِلَّا» «أَنَّ» حَنِي
اِخْتَصَّتْ «أَنَّ» مِنْ بَيْنِ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ بِأَنَّهَا تَعْمَلُ ظَاهِرَةً وَ مُضْمَرَةً. فَتَظْهَرُ وَجُوبًا
إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ «لَا» الْجَرِّ وَ «لَا» النَّافِيَةِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ لِئَلَّا تَضْرِبَ زَيْدًا».

وَ تَظْهَرُ جَوَازًا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ «لَا» الْجَرِّ وَ لَمْ تَصْحَبْهَا «لَا» النَّافِيَةَ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ
إِضْمَارِ «أَنَّ»

لأَقْرَأَ» و «لَإِنَّ أَقْرَأَ»؛ هذا إذا لم تَسْبِقْهَا «كَانَ» المنفِيَّةُ.

فإذا وقعت بعد «لام» الجرّ و قد سَبَقَتْهَا «كَانَ» المنفِيَّةُ وجب إضمار «أَنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (الأنفال: ٣٣).

و يجب إضمارها بعد «أَوْ» المأوَّلَة بـ «حَتَّى» أو «إِلَّا» -فَتَأَوَّلَ «أَوْ» بـ «حَتَّى» إذا كان الفعل الَّذي قبلها ينقضِي شيئاً فشيئاً، و تَأَوَّلَ بـ «إِلَّا» إن لم يكن كذلك؛ و الأوَّل كقول الشاعر:

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
ف «أُدْرِكَ» منصوبٌ بـ «أَنْ» المقدَّرة بعد «أَوْ» التي بمعنى «حَتَّى». و الثاني كقول زيادٍ الأَعْجَمِ:

و كُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا
أي «كَسَرْتُ كُعُوبَهَا إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ».

و بَعْدَ «حَتَّى» هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتَّمْ كَ «جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ»
و تَلَوْ «حَتَّى» حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ أَرْفَعَنَّ وَ أَنْصِبِ المُسْتَقْبَلَا
و ممَّا يجب إضمار «أَنْ» بعده، «حَتَّى»، نحو: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُ البَلَدَ»؛ فـ «حَتَّى» حرف جرٌّ، و «أَدْخَلُ» منصوبٌ بـ «أَنْ» المقدَّرة بعد «حَتَّى». هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلًا بالحال و جب رفعه، و إليه أشار بقوله: «و تَلَوْ «حَتَّى» حالاً...»، فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُ البَلَدَ» بالرفع، إن قلته و أنت داخل. و كذلك إن كان الدخول قد وقع، و قصدت به حكاية تلك الحال، نحو: «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُهَا».

و بَعْدَ «فَا» جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبِ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَ سَتَرُهَا حَتَّمْ نَصَبِ
أي إنَّ «أَنْ» تَنْصِبُ -و هي واجبة الحذف- الفعل المضارع بعد «الفاء» المُجَاب بها نَفْيٍ مَحْضٍ، أَوْ طَلَبٍ مَحْضٍ.

مواضع وجوب
إضمار «أَنْ»:
١. بعد «لام»
الجرّ المسبوقة
بـ «كَانَ» المنفِيَّة
٢. بعد «أَوْ»
التي بمعنى
«حَتَّى» أو «إِلَّا»

٣. بعد «حَتَّى»

٤. بعد «الفاء»
في جواب
نفي أو طلب
مَحْضَيْنِ

أما النفي المحض، فمثاله: «ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا». ومنه قوله تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا» (فاطر: ٣٦).

المراد بـ«النفي المحض»

و معنى النفي محضاً أن يكون خالصاً من معنى الإثبات. فإن لم يكن خالصاً منه وجب رفع ما بعد «الفاء»، نحو: «ما أنت إلا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا».

ما يشمله «الطلب المحض»

و أما الطلب المحض فهو يَشْمَلُ الأَمْرَ، والنهيَ، والدُّعَاءَ، والاستفهامَ، والعَرَضَ، والتحضيضَ، والتمنيَ:

فالأمر نحو: «إِنِّي فَأُكْرِمُكَ».

و النهي نحو: «لَا تُضْرِبْ زَيْدًا فَيُضْرِبَكَ»؛ ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي» (طه: ٨١).

و الدعاء نحو: «رَبِّ انصُرْنِي فَلَا أَخْذَلُ»؛ ومنه قوله تعالى: «رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِيهِمْ وَأَشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ» (يونس: ٨٨)، و قول الشاعر:

رَبِّ وَقْفِنِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ
و الاستفهام نحو: «هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمُكَ؟»؛ ومنه قوله تعالى: «فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَسْفَعُوْنَا» (الأعراف: ٥٣).

و العَرَضُ، نحو: «أَمَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا؟»؛ ومنه قوله تعالى: «رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ» (المنافقون: ١٠).

و التحضيض،^(١) نحو: «لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا».

و التمني، نحو: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»؛ ومنه قوله تعالى: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا» (النساء: ٧٣).

المراد بـ«الطلب المحض»

و معنى الطلب محضاً ألا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ و لا بلفظ الخبر. فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد «الفاء»، نحو: «صَهْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ» و «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

١. و الفرق بينه و بين العَرَضِ أَنَّهُ طَلَبٌ بِشِدَّةٍ و العَرَضُ طَلَبٌ بِلِينٍ.

و احترز بـ «فاء» الجواب عن «الفاء» التي لمجرد العطف، نحو: «ما تأتينا فتحدثنا»،
بمعنى «ما تأتينا فما تحدثنا»، أو بمعنى «ما تأتينا فأنت تحدثنا»، على إضمار مبتدأ.

و «الواو» كـ «الفا» إن تُفد مفهوم «مع» كـ «لا تكن جلدًا و تظهر الجزع»
يعني أن المواضع التي ينصب فيها المضارع بإضمار «أن» وجوباً بعد «الفاء»، ينصب
فيها كلها بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد «الواو» إذا قصد بها المصاحبة، نحو: «لا تكن جلدًا
و تظهر الجزع»؛ و منه قوله تعالى: «أمر حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين» (آل عمران: ١٤٢)، و قوله تعالى: «فقالوا يا ليتنا تردُّ و لا
نكذب بآيات ربنا و نكون من المؤمنين» (الأنعام: ٢٧).

٥. بعد «واو»
المصاحبة بعد
نفي أو طلب
محصنين

و احترز بقوله: «إن تُفد مفهوم مع» عما إذا لم تُفد ذلك، بل أردت التشريك بين فعل
و فعل، أو أردت جعل ما بعد «الواو» خيراً لمبتدأ محذوف؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصب،
و لهذا جاز فيها بعد «الواو» في قولك: «لا تأكل السمك و تشرب اللبن» ثلاثة أوجه:
الجزم على التشريك بين الفعلين، نحو: «لا تأكل السمك و تشرب اللبن»، و الثاني:
الرفع على إضمار مبتدأ، نحو: «لا تأكل السمك و تشرب اللبن»، أي: و أنت تشرب
اللبن، و الثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك و
تشرب اللبن»، أي: لا يكن منك أن تأكل السمك و أن تشرب اللبن، فينصب هذا الفعل
بـ «أن» مضمرة.

و بعد غير النفي جزماً اعتمد إن تسقط «الفا» و الجزاء قد قصد
يجوز في جواب غير النفي - من الأشياء التي سبق ذكرها- أن تجزم إذا سقطت
«الفاء» و قصد الجزاء، نحو: «زرني أزرك»، و كذلك الباقي. و هل هو مجزوم بشرط
مقدر أي: «زرني، فإن زرتني أزرك»، أو بالجملة قبله؟ قولان.
و اعلم أنه لا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: «ما تأتينا تحدثنا».

جزم المضارع
في جواب غير
النفي مع فقد
«الفاء»

شرط جزم
المضارع بعد
النهي

وَشَرَطَ جَزْمٌ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ
لا يجوز الجزم عند سقوط «الفاء» بعد النهي، إلا بشرط أن يصحّ المعنى بتقدير
دخول «إِنْ» الشرطيّة على «لَا»؛ فنقول: «لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ» بجزم «تَسَلَّمَ»؛ إذ يصحّ
«إِلَّا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ»، و لا يجوز الجزم في قولك: «لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ»؛ إذ
لا يصحّ «إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ».
و أجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إِنْ» على «لَا»؛ فجزمته
على معنى «إِنْ تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ».

جزم المضارع
بعد الأمر بغير
«افعل»

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بغيرِ «افعل» فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ اقْبَلَا
قد سبق أنه إذا لم يكن الأمر محضاً أي كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ
الخبر، لم يجز نصب جوابه بعد «الفاء»، و قد صرح بذلك هنا، فقال: متى كان الأمر
بغير صيغة «افعل» و نحوها فلا ينتصب جوابه. و لكن لو أسقطت «الفاء» جزمته،
كقولك: «صَهْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ»، و «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنْبَغُ النَّاسُ»، و إليه أشار بقوله: «و
جَزَمَهُ اقْبَلَا». و منه قوله تعالى: «تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... * يَعْفِرْ
لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ»^(١) (الصف: ١١ و ١٢)؛ فالجزم في جواب «تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ»؛
لأنهما بمعنى الأمر.

نصب المضارع
بعد «الفاء» في
جواب الرجاء

وَالْفِعْلُ بَعْدَ «الفاء» فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ
أجاز الكوفيون قاطبةً أن يعامل الرجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون
بـ «الفاء»، كما نصب جواب التمني؛ و تابعهم المصنف. و مما ورد منه قوله تعالى: «لَعَلِّي
أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى» (غافر: ٣٦ و ٣٧) بنصب «أَطَّلِعُ»
في قراءة حفص عن عاصم.

١. قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَعْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَ
يُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» (الصف: ١٠ - ١٢).

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعَلُّ عَطْفٍ تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذَفٍ
يجوز أن يُنصب بـ «أَنْ» محذوفةً أو مذكورةً، بعد عاطفٍ تقدّم عليه اسمٌ خالصٌ
-أي غير مقصود به معنى الفعل-، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا
وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (الشورى: ٥١) فـ «يُرْسِلَ» منصوبٌ بـ «أَنْ» الجائزة
الحذف، لأنّ قبله «وَحْيًا»، وهو اسم صريح. وكذلك قول مَبْسُونَ زَوْجَةٍ مُعَاوِيَةَ:
وَ لُبْسُ عِبَاءَةٍ وَ تَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ
فـ «تَقَرَّرَ» منصوبٌ بـ «أَنْ» محذوفة؛ وهي جائزة الحذف؛ لأنّ قبله اسماً صريحاً، و
هو «لُبْسٌ».

فإن كان الاسم غير صريح -أي مقصوداً به معنى الفعل- لم يجزِ النصب، نحو:
«الطائرُ فيَغْضِبُ زيدَ الدُّبَابِ»؛ فـ «يَغْضِبُ» يجب رفعه، لأنّه معطوف على «طائر»، و
هو اسم غير صريح؛ لأنّه واقع موقع الفعل، من جهة أنّه صلة لـ «أل»، وحقّ الصلة أن
تكون جملةً، فوضع «طائر» موضع «يَطِيرُ»، و الأصل «الَّذِي يَطِيرُ»، فلما جيء بـ «أل»
عُدلَ عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجلها؛ لأنّها لا تدخل إلا على الأسماء.

وَ شَذَّ حَذَفُ «أَنْ» وَ نَصَبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى
أي حَذَفُ «أَنْ» و النصبُ بها في غير ما مرَّ شاذٌّ لا يُقاس عليه. و منه قولهم: «مُرُهُ
يَحْفَرُهَا» بنصب «يَحْفَرُ»، أي: مُرُهُ أَنْ يَحْفَرُهَا، و قولهم: «حَذَّ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»، أي:
قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ.

عوامل الجزم

بـ «لَا» وَ «لَاِمٍ» طَالِباً ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِـ «لَمْ» وَ «لَمَّا»
وَ اجْزَمَ بِـ «إِنْ» وَ «مَنْ» وَ «مَا» وَ «مَهْمَا»
وَ «حَيْثُمَا» «أَنَّى» وَ حَرْفٌ «إِذْمَا»
كَ «إِنْ» وَ بَاقِي الْأَدْوَاتِ أَسْمَاً

قسما أدوات
جزم المضارع:

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أ. الجازمة
لفعل واحد:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً، و هو:

١. «لام» الأمر

«اللام» الدالة على الأمر، نحو قوله تعالى: «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ» (الطلاق: ٧)،
أو على الدعاء، نحو قوله تعالى: «وَنَادُوا يَا مَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ» (الزخرف: ٧٧).

٢. «لا» الناهية

و «لا» الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: «إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا»
(التوبة: ٤٠)، أو على الدعاء، نحو قوله تعالى: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا»
(البقرة: ٢٨٦).

٣. «لَمْ» و
«لَمَّا»

و «لَمْ» و «لَمَّا»، و هما للنفي، و يختصان بالمضارع و يقلبان معناه إلى المضي، نحو
قوله تعالى: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ نُؤْمِنُوا وَ لَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي
قُلُوبِكُمْ» (الحجرات: ١٤). و لا يكون النفي بـ «لَمَّا» إلا متصلاً بالحال.

ب. الجازمة
لفعلين:

و الثاني: ما يجزم فعلين، و هو:

١. «إِنْ»

نحو قوله تعالى: «وَ إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ خُفِّفُوا يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ»
(البقرة: ٢٨٤).

٢. «مَنْ»

و «مَنْ»، نحو قوله تعالى: «وَ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً» (الطلاق: ٢).

٣. «مَا»

و «مَا»، نحو قوله تعالى: «وَ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ» (البقرة: ١٩٧).

٤. «مَهْمَا»

و «مَهْمَا»، نحو قوله تعالى: «وَ قَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ
بِمُؤْمِنِينَ» (الأعراف: ١٣٢).

٥. «أَيُّ» و «أَيُّ»، نحو قوله تعالى: «قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ» (الإسراء: ١١٠).

٦. «مَتَى» و «مَتَى»، نحو قول الحطيئة:
مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَىٰ ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ
و «أَيَّانَ»، نحو قول الشاعر:

٧. «أَيَّانَ» و «أَيَّانَ»، نحو قول الشاعر:
أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَتَنَا، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا
و «أَيْنَمَا»، نحو قوله تعالى: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» (النساء: ٧٨).

٨. «أَيْنَمَا» و «إِذْمَا»، نحو قول الشاعر:

٩. «إِذْمَا» و «إِذْمَا»، نحو قول الشاعر:
وَأَنَّكَ إِذْمَاتَتْ مَا أَنْتَ أَمْرٌ
بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا
و «حَيْثُهَا»، نحو قول الشاعر:

١٠. «حَيْثُهَا» و «أَنَّى»، نحو قول الشاعر:
حَيْثُهَا تَسْتَقِمُّ يَقْدِرُ لَكَ اللَّهُ
و «أَنَّى»، نحو قول الشاعر:

١١. «أَنَّى» و «أَنَّى» تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا
أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكَمَا لَا يَحَاوِلُ
و هذه الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء، إلا «إِنْ» و «إِذْمَا»؛ فإنها حرفان. و الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كلها حروف.

اقتضاء أدوات الشرط لجملتين، شرط و جواب
فَعَلَيْنِ يَفْتَضِينَ شَرْطٌ قَدِّمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَ «جَوَابًا» وَسِمَا
يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله: «وَ اجْزَمُ بَانَ ... وَ أَنَّى» تقتضي جملتين، إحداها - وهي المتقدمة - تُسَمَّى «شَرْطًا»؛ و الثانية - وهي المتأخرة - تُسَمَّى «جَوَابًا» و «جَزَاءً».

لزوم كون الشرط فعلية وأصالة كون الجواب فعلية
و يجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية؛ و أما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية^(١)، و يجوز أن تكون اسمية، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ» و «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

١. و هذا هو المراد من اقتضاءها الفعلين في قوله: «فَعَلَيْنِ يَفْتَضِينَ». فلم يقل المصنف: «جَمْلَتَيْنِ»، للتنبيه على أن حق الشرط و الجزاء أن يكونا فعلين، و إن كان ذلك لا يلزم في الجزاء.

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
 إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين، فيكونان على أربعة أنحاء:
 الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو»؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا﴾ (الإسراء: ٨).

أنحاء فعلي
 الشرط و
 الجواب

الثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو»؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَعُودُوا نُعَدُّ﴾ (الأنفال: ١٩).

الثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو»؛ ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ (الشورى: ٢٠).

الرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

حكم الأنحاء
 الأربعة

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءُ حَسَنًا وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنًا
 فإذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز جزم الجزاء ورفعه، فنقول: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو، وَيَقُومُ عَمْرٌو». وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً، وجب الجزم فيها.

وإن كان الشرط مضارعاً، وجب الجزم فيها سواء كان الجزاء مضارعاً أم ماضياً. وإن كانا ماضيين فهما في محلّ جزم.

ضابط وجوب
 اقتران الجواب
 بـ«الفاء»

وَأَقْرُنْ بِـ«فَا» حَتَّى جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لـ«إِنْ» أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
 إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بـ«الفاء»، وذلك كالجملات الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنْكُمْ﴾ (الزمر: ٧)، وكفعل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلَّ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ (التوبة: ١٢٩)، وكالفعل الماضي غير المتصرف، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ﴾

١. صحيح البخاري: ج ١، ص ٣٧، الحديث ٣٣.

جَنَّتِكَ» (الكهف: ٣٩ و ٤٠)، و كالفعلية المقرون بحرف التنفيس، أو «قَدْ»، نحو قوله تعالى: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا» (النساء: ١١٤)، و «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» (النساء: ٨٠) و المنفية بـ «مَا» أو «لَنْ»، نحو قوله تعالى: «وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ» (المائدة: ٦٧) و «وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا» (الكهف: ١٧). فإن كان الجواب يَصْلُحُ أن يكون شرطاً - كالمضارع الذي ليس منفيّاً بـ «مَا»، و لا بـ «لَنْ»، و لا مقروناً بحرف التنفيس، و لا بـ «قَدْ»، و كالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بـ «قَدْ» - لم يجب اقترانه بـ «الفاء»، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيءُ عَمْرُو» أو «قَامَ عَمْرُو».

وَتَخَلَّفُ «الفاء» «إِذَا» الْمُفَجَّاهُ كَ «إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مَكَافَاةً» إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بـ «الفاء»، كما مرّ، و يجوز إقامة «إِذَا» الفجائية مقام «الفاء»، نحو: «إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مَكَافَاةً»؛ و منه قوله تعالى: «وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ» (الروم: ٣٦). و فهم من تمثيل المصنّف اختصاص ذلك بالجملة الاسمية.

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ بِـ «الْفَا» أَوْ «الْوَا» بِتَثْلِيثِ قَمِنَ إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بـ «الفاء» أو «الواو»، جاز فيه ثلاثة: الرفع و الجزم و النصب، كقوله تعالى: «وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ» (البقرة: ٢٨٤)؛ حيث قرئ بالثلاثة، أي برفع «يُغْفِرُ» و جزمه و نصبه. وَ جَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرَ «فَا» أَوْ «وَا» إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَفَا إذا وقع بين فعل الشرط و الجزاء فعل مضارع مقرون بـ «الفاء» أو «الواو»، جاز نصبه و جزمه، نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَيَخْرُجَ خَالِدٌ أَكْرَمَكَ».

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ جاز حذف جواب الشرط و الاستغناء عنه بالشرط، إذا دلّ عليه دليل، نحو قوله

جواز إقامة
«إِذَا» الفجائية
مقام «الفاء»

حكم المضارع
المعطوف على
الجواب أو
الشرط

حذف الشرط
أو الجواب

تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٩)؛ فحذف جواب الشرط لدلالة ﴿أَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ عليه، و التقدير: «أنتم الأعْلَوْنَ، إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ أَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ». وهذا كثير في لسانهم.

و أما عكسه -و هو حذف الشرط و الاستغناء عنه بالجزاء- فقليل. و قد اجتمع الأمران في قول أمير المؤمنين عليه السلام: «الْعِلْمُ يَهْتَفُ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ أَجَابَهُ، وَإِلَّا اِرْتَحَلَ عَنْهُ»^(١). أي إِنْ أَجَابَهُ بَقِيَ عِنْدَهُ، و إِنْ لَمْ يُجِبْهُ ارْتَحَلَ عَنْهُ.

وَ احْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَ قَسَمٍ جَوَابَ مَا آخَرَتْ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ إِذَا لَمْ يَجْتَمِعِ شَرْطٌ وَ قَسَمٌ، فَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الشَّرْطِ وَ الْقَسَمِ يَسْتَدْعِي جَوَاباً: فجواب الشرط إما مجزوم، أو مقرون بـ «الفاء»، كما مرّ. و جواب القَسَمِ إِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً مُثَبَّةً مُصَدَّرَةً بِمَضَارِعِ، أُكِّدَ بـ «اللام» و «النون»، نحو: «وَاللَّهِ لَأُضْرِبَنَّ زَيْدًا»، و إِنْ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، اقْتَرَنَ بـ «اللام» و «قَدْ»، نحو: «وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ».

و إِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً مَنْفِيَّةً، فَتَنْفَى بـ «ما» أو «لا» أو «إِنْ» النافيات، نحو: «وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ»، و «وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ»، و «وَاللَّهِ إِنْ يَقُومُ زَيْدٌ».

و إِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مُثَبَّةً، فَتُصَدَّرُ بـ «إِنْ» و «اللام»، أو «اللام» وحدها، أو بـ «إِنَّ» وحدها، نحو: «وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ»، و «وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، و «وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ».

و إِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مَنْفِيَّةً فَهِيَ كَالْفَعْلِيَّةِ الْمَنْفِيَّةِ، نَحْوُ: «وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٌ».

و إذا اجتمع شرطٌ و قسمٌ، حُذِفَ جَوَابُ الْمَتَأَخَّرِ مِنْهُمَا، لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، فتقول: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَ اللَّهُ يَقُمُ عَمْرُو»؛ فحذف جواب القسم، لدلالة جواب الشرط عليه؛ و تقول: «وَاللَّهِ إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو»؛ فحذف جواب الشرط، لدلالة جواب القسم عليه.

١. نهج البلاغة: الحكمة ٣٦٦.

حكم الشرط و
القسم إذا
لم يجتمعا

حكمهما إذا
اجتمعا

وَيُعْنِي عن لفظ القسم المتقدم «لام» - تسمى بـ «الموطئة» - تفارن أداة الشرط، لفظاً، نحو: «لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ» (إبراهيم: ٧)؛ أو تقديرًا، نحو: «وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ» (الأعراف: ٢٣)، أي و لئن لم تغفر. هذا إذا لم يتقدم عليها ذو خبر، أي ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم «كان» و نحوه.

وَ إِنْ تَوَالِيَا وَ قَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرٍ فَإِنْ اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَ الْقَسَمُ، وَ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا ذُو خَبَرٍ، رُجِحَ الشَّرْطُ مُطْلَقاً؛ أَي سِوَاهُ كَانَ مُتَقَدِّماً عَلَى الْقَسَمِ أَوْ مُتَأَخِّراً عَنْهُ؛ فَيُجَابُ الشَّرْطُ، وَ يُحَذَفُ جِوَابُ الْقَسَمِ، فَتَقُولُ: «زَيْدٌ إِنْ قَامَ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ»، وَ «زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ أَكْرَمُهُ».

إذا اجتمعا وقد تقدم عليهما ذو خبر

وَ رَبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدِّمٌ قَدْ جَاءَ قَلِيلاً تَرْجِيحَ الشَّرْطِ عَلَى الْقَسَمِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا مَعَ تَقَدُّمِ الْقَسَمِ، وَ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ ذُو خَبَرٍ، كَقَوْلِ الْأَعَشِيِّ:

ترجيح الشرط على القسم المتقدم قليلاً

لَئِنْ مَنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ فَ«اللام» في «لئن» موطئة لقسم محذوف - و التقدير: «وَاللَّهِ لَئِنْ»، وَ «إِنْ» شَرْطٌ وَ جِوَابُهُ «لَا تُلْفِنَا»، وَ هُوَ مُجْزُومٌ بِحَذْفِ «الياء»، وَ حُذِفَ جِوَابُ الْقَسَمِ، لِدَلَالَةِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ. وَ لَوْ أُجِيبَ الْقَسَمُ لَقِيلَ: «لَا تُلْفِنَا» بِإِثْبَاتِ «الياء»، لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ.

هاى علميه

فَصْلُ «لَوْ»

«لَوْ» حَرْفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيِّ وَيَقِلُّ إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبْلَ «لَوْ» تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَيْنِ:

نوعاً «لَوْ»:

١. المصدرية
أحدهما: أن تكون مصدرية، و علامتها صحّة وقوع «أَنَّ» مَوْعِهَا، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» أي «قيامه»، كما مرّ في باب الموصول.

٢. الشرطية
و الثاني: أن تكون شرطية. و لا يليها غالباً إلاّ ماضٍ معنّى - و لهذا قال: «لَوْ حَرْفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيِّ»، -، نحو: «لو قام زيد لقام عمرو».

و فسرت - على المشهور - بأنّها «حرف امتناع لامتناع». و الأصحّ - كما عليه سيبويه - أنّها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. فمقتضاه: أنّ القيام من عمرو كان متوقّفاً، لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله، و ليس في هذه العبارة تعرّض لكون الثاني صالحاً للحصول بدون الأول، أو لا؟

و قد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، و إليه أشار بقوله: «و يَقِلُّ إِبْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا»، نحو قوله تعالى: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ» (النساء: ٩).

و هي في الاختصاص بالفعل كـ «إِنَّ» لَكِنَّ «لَوْ» «أَنَّ» بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ

«لَوْ» الشرطية تختصّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم، كـ «إِنَّ» الشرطية، لكن تدخل «لَوْ» على «أَنَّ» و اسمها و خبرها، نحو: «لو أنّ زيداً قائمٌ لقمتم»؛ و منه قوله تعالى:

«وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» (الأعراف: ٩٦).

اختصاصها
بالفعل

و اختلفَ فيها و الحالة هذه:

فقيل: هي باقية على اختصاصها، و «أن» و ما دخلت عليه في موضع رفع فاعلٌ بفعل محذوف، و التقدير: «لو ثبتَ أن زيداً قائمٌ لَقُمْتُ»، أي «لو ثبتَ قيامُ زيدٍ لَقُمْتُ». و قيل: زالت عن الاختصاص، و «أن» و ما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، و الخبرُ محذوفٌ، و التقدير: «لو أن زيداً قائمٌ ثابتٌ لَقُمْتُ»، أي «لو قيامُ زيدٍ ثابتٌ لَقُمْتُ»؛ و هذا مذهب سيبويه.

الاختلاف في
«لو» الداخلة
على «أن» و
معموليها

وَ إِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: «لَوْ يَفِي كَفَى»
إِنْ وَقَعَ بَعْدَ «لَوْ» مُضَارِعٌ فَإِنَّهَا تَقَلِّبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ: «لَوْ يَفِي كَفَى».
ثُمَّ لَا بُدَّ لـ «لَوْ» الشَّرْطِيَّةِ مِنْ جَوَابٍ، وَ جَوَابُهَا إِمَّا فَعْلٌ مَاضٍ أَوْ مُضَارِعٌ مَنْفِيٌّ
بـ «لَمْ». فَإِذَا كَانَ جَوَابُهَا مَثْبُتًا، فَالْأَكْثَرُ اقْتِرَانُهُ بـ «اللام»، نَحْوُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو»،
وَ إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بـ «لَمْ»، لَمْ تَصْحَبْهَا «اللام»، تَقُولُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو». وَ إِنْ نَفِيَ
بـ «ما» فَالْأَكْثَرُ تَجَرُّدُهُ مِنْ «اللام»، نَحْوُ: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ مَا قَامَ عَمْرٌو».

انقلاب معنى
المضارع الواقع
بعد «لو»

أنواع جواب
«لو» الشرطية

حوزه های علمیه



فصل في «أما» و «لولا» و «لوما»

«أما»

«أَمَّا» كـ «مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» و «فَا» لَتِلْوِ تَلْوَاهَا وَجُوباً أَلِفَا
«أما» حرف تفصيل، و هي قائمة مقام أداة الشرط و فعل الشرط، و لهذا فسرها
سيبويه بـ «مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ»، و المذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته «الفاء»،
نحو: «أما زيدٌ فمُنْطَلِقٌ»؛ و الأصل: «مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ».

معنى «أما» و
لزوم «الفاء»
بعدها

ما يفصل بين
«أما» و «الفاء»

و يجب أن يفصل بينهما بشيء من المرفوع، كالمبتدأ، نحو قوله تعالى: «أَمَّا السَّفِينَةُ
فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ» (الكهف: ٧٩)، أو الخبر، نحو قولك: «أما في الدار
فزيدٌ»؛ أو المنصوب، لفظاً، كقوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ»
(الضحى: ١٠ و ١١)، أو محلاً، نحو قوله تعالى: «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ» (الضحى: ١١).
و قد تليها «إن» الشرطية، فيغني جواب «أما» عن جوابها، كقوله تعالى: «فَأَمَّا إِنْ
كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٍ» (الواقعة: ٨٨ - ٨٩).

و حَذَفَ ذِي «أَلِفَا» قَلَّ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا
حُذِفَتْ هَذِهِ الْفَاءُ فِي النَّثْرِ بِكَثْرَةِ وَ بَقَلَّةٍ؛ فَالكَثْرَةُ عِنْدَ حَذْفِ الْقَوْلِ مَعَهَا، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: «فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ» (آل عمران: ١٠٦)؛ أَي فَيُقَالُ
لَهُمْ: أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ. وَ الْقَلِيلُ مَا كَانَ بِخِلَافِهِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رِجَالٌ
يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟»^(١)؛ أَي فَمَا بَالَ رِجَالٍ.

مواضع حذف
«الفاء»

١. صحيح البخاري: ج ٤، ص ٦٥، الحديث ١٩٦٠.

«لَوْلَا» و «لَوْ مَا»

«لَوْلَا» و «لَوْ مَا» يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا

لـ «لَوْلَا» و «لَوْ مَا» استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالّين على امتناع الشيء لوجود غيره. و يلزمان حينئذٍ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ، و يكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً.

و لا بُدَّ لهما من جواب، فإن كان مُثَبِّتاً قَرَنَ بـ «اللام» غالباً، نحو: «لَوْلَا أَوْ لَوْ مَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ»، و إلا فلا، نحو: «لَوْ مَا زَيْدٌ مَا جَاءَ عَمْرُو».

الاستعمالان
لـ «لولا» و «لوما»:
١. استعمالهما
دالّين على
امتناع شيء
لوجود غيره
احتياجهما إلى
جواب

و بِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ و «هَلَّا» «أَلَّا» «أَلَّا» و «أَوْلَيْنَهَا الْفِعْلَا

الثاني: أن يكونا دالّين على التحضيض. و يختصان حينئذٍ بالفعل، نحو: «لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا» و «لَوْ مَا قَتَلْتَ بَكَرًا»؛ فَإِنْ قَصَدْتَ بِهَا التَّوْبِيخَ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا. و إن قَصَدْتَ بِهَا الْحَثَّ عَلَى الْفِعْلِ كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ الْأَمْرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَوْلَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَّقُوا اللَّهَ فِي الدِّينِ» (التوبة: ١٢٢)؛ أَيْ لِيَنْفِرُوا.

و بَقِيَّةُ أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ حُكْمُهَا كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: «هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا» و «أَلَّا فَعَلْتَ كَذَا» و «أَلَّا دَرَسْتَ»؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَلَّا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ» (التوبة: ١٣).

٢. استعمالهما
دالّين على
التحضيض

«هَلَّا» و «أَلَّا» و
«أَلَّا»

و قَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مِضْمَرٍ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم، و ذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها، و يكون معمولاً لفعل مضمّر، أو لفعل مؤخّر عن الاسم؛ فالأول كقوله:

حكم وقوع
الاسم بعد
أدوات
التحضيض

الآن بَعْدَ لِحَاجَتِي تَلْحُونِي هَلَّا التَّقَدُّمُ وَ الْقُلُوبُ صِحَاحُ

فـ«التقدم» مرفوع بفعل محذوف، و تقديره: هَلَّا وَجَدَ التَّقَدُّمُ.

و الثاني كقولك: «لَوْلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ»؛ فـ«زيداً» مفعول «ضربت». و منه قوله تعالى:

«وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا» (النور: ١٦).

«نونا» التوكيد

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِـ «نُونَيْنِ» هُمَا كـ «نُونِي» «أَذْهَبَنَّ» وَ «أَفْصَدَنْهُمَا»
يَلْحَقُ الْفِعْلَ لِلتَّوْكِيدِ «نُونَانٌ»: ثَقِيلَةٌ، كـ «أَذْهَبَنَّ»، وَ خَفِيفَةٌ، كـ «أَفْصَدَنْهُمَا». وَ قَدْ
اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَيْسَجَنَّ وَ لَيَكُونَنَّ»^(١) مِنَ الصَّغِيرَيْنِ ﴿يوسف: ٣٢﴾.

يُؤَكِّدَانِ «أَفْعَلٌ» وَ «يَفْعَلٌ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا «إِمَّا» تَالِيَا
أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَ قَلَّ بَعْدَ «مَا» وَ «لَمْ» وَ بَعْدَ «لَا»
وَ غَيْرِ «إِمَّا» مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَ آخِرِ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كـ «ابْرَزَا»
تَلَحَّقَ «نونا» التوكيد فعل الأمر، نحو: «اضْرِبَنَّ زيداً».

١. فعل الأمر

وَ تَلَحَّقَ الْمُضَارِعَ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا دَالًّا عَلَى الطَّلَبِ، نَحْوُ: «لَتَضْرِبَنَّ زيداً» وَ «لَا
تَضْرِبَنَّ زيداً» وَ «هَلْ تَضْرِبَنَّ زيداً؟». وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزِّقُونَ» (آل عمران: ١٦٩)؛ وَ «هَلْ يُدْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ»
(الحج: ١٥).

٢. المضارع

المستقبل

الدال على

الطلب

أَوْ إِذَا وَقَعَ شَرْطًا بَعْدَ «إِنْ» الْمُؤَكَّدَةِ بِـ «مَا»، نَحْوُ: «إِمَّا تَضْرِبَنَّ زيداً اضْرِبْهُ». وَ مِنْهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ» (الإسراء: ٢٣).

٣. المضارع

الواقع شرطاً

بعد «إمّا»

أَوْ إِذَا وَقَعَ جَوَابَ قَسَمٍ مُثَبَّتًا مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلًا بِـ «لَا» الْقَسَمِ، نَحْوُ: «وَ اللَّهُ لَتَضْرِبَنَّ
زيداً». وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ»^(٢) (الأنبياء: ٥٧). فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُثَبَّتًا،
جَوَابَ الْقَسَمِ

٤. المضارع

المثبت

المستقبل

المتصل بـ «لام»

جواب القسم

١. رُسِمَتْ «النون» الخفيفة بـ «الألف»، لما سيجيء من أنه تبدل «ألفاً» عند الوقف.

٢. وَيُحَدِّثُ الْقَسَمَ كَثِيرًا لِدَلَالَةِ «اللام» وَ «نون» التوكيد عليه - كما في شرح التسهيل - . وَ أمثله كثيرة في

كتاب الله، كقوله تعالى: «وَ قَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا» (النساء: ١١٨).

أو كان حالاً، أو فصل بينه وبين «اللام»، لم يؤكد بـ «النون»، نحو: «وَاللّٰهُ لَا تَفْعَلُ كَذَا»، و «وَاللّٰهُ لَيَقُومُ زَيْدًا الْآنَ»، و نحو قوله تعالى: و «وَلَيْنَ مُتَمَّرًا أَوْ قَتَلْتُمَا لِآلِ اللّٰهِ تُحْشَرُونَ» (آل عمران: ١٥٨) و «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ» (الضحى: ٥).

و هذا التوكيد لازم بعد القسم، و كثير في غيره مما ذكر. و قل في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائده التي لا تصحب «إن»، نحو: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا» أي «اعمل كما أنظر إليك».

٥. المضارع
الواقع بعد «ما»
الزائده

و الواقع بعد «لم»، كقوله:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ مَعَمَّا
أي لم يعلمن^(١). و بعد «لا» النافية، نحو: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً» (الأنفال: ٢٥).

٦. المضارع
الواقع بعد «لم»

٧. المضارع
الواقع بعد «لا»
النافية

و أشار المصنف بقوله: «و آخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ ...» إلى أن الفعل المؤكّد بـ «النون» يبنى على الفتح إن لم تله ألف الضمير، أو واوه، أو ياؤه، نحو: «اضْرِبَنَّ زَيْدًا» و «انصُرَنَّ عَمْرًا». فإن تله ألف الضمير أو واوه أو ياؤه، لم يبن، بل يكن معرباً تقديراً، نحو: «يَضْرِبَنَّ» و «يَضْرِبَنَّ».

صور الإعراب
و البناء في
الفعل المؤكّد
بـ «النون»

وَ أَحْدَفَ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدَفٍ وَ بَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ
وَ ارْدُدْ إِذَا حَدَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا
وَ أَبَدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ «أَلِفَا» وَ قَفَا كَمَا تَقُولُ فِي «قِفْنَا» «قِفَا»
إذا ولي الفعل المؤكّد بـ «النون» الخفيفة ساكن، و جب حذف «النون»، لالتقاء الساكنين، فتقول: «اضْرِبِ الرَّجُلَ» بفتح «الباء»؛ و الأصل: «اضْرِبَنَّ»، فحذفت «نون» التوكيد، لملاقاة الساكن - و هو «اللام» التعريف - و منه قول الأضبط بن فرّج السعدي:
لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَ الدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

مواضع حذف
«نون» التوكيد

١. فقلبت «نون» التوكيد الخفيفة «ألفاً» في الوقف، كما يأتي قريباً.

و كذلك تُحذَف «نون» التوكيد الخفيفة في الوقف، إذا وقعت بعد غير فتحة -أي بعد ضمة أو كسرة-؛ و يُردُّ حينئذ ما كان حُذِفَ لأجل «نون» التوكيد؛ فتقول في: «اضْرِبْ يا زيدون» إذا وَقَفْتَ على الفعل: «اضْرِبُوا»، و في: «اضْرِبْ يا هند»؛ «اضْرِبْ»؛ فَتُحذَف «نون» التوكيد الخفيفة للوقف، و تُردُّ «الواو» التي حذفت لأجل «نون» التوكيد، و كذلك «الياء».

فإن وقعت «نون» التوكيد الخفيفة بعد فتحة أُبدِلت «النون» في الوقف «ألفاً»، فتقول في «اضْرِبْ يا زيد»: «اضْرِبَا». و لذلك رُسِمَت «النون» بـ «الألف» في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (يوسف: ٣٢) و ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق: ١٥)، نظراً إلى حالتها عند الوقف، كما هو قاعدة الرسم.

دروس في التوكيد
درس حوزة های علمیه



الْعَدْدُ



تَعْرِيفُ الْعَدَدِ وَأَقْسَامُهُ

العدد: هو ما دلّ على كميّة الأشياء المعدودة أو على ترتيبها، وهو على أربعة أقسام: مضاف: وهو من «ثلاثة» إلى «عشرة» و «مائة» و «ألف».^(١) و مُركَّب: وهو من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر». و مُفرد: وهي «عشرون» و أخواتها، أي: «ثلاثون و أربعون و خمسون و ستون و سبعون و ثمانون و تسعون». و تُسمّى بـ «العقود». و معطوف: وهو من «واحد و عشرين» إلى «تسعة و تسعين». و إليك بيانها:

الْعَدْدُ الْمُضَافُ

«ثَلَاثَةٌ» بِـ «التَّاءِ» قُلِّ لـ «العَشْرَةَ» فِي عَدِّ مَا أَحَادَهُ مُذَكَّرَهُ فِي الضِّدِّ جَرِّدٌ وَ الْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ تَثَبُّتُ «التَّاءِ» فِي «ثَلَاثَةٍ» وَ مَا بَعْدَهَا إِلَى «عَشْرَةٍ» إِنْ كَانَ الْمَعْدُودُ بِهَا مُذَكَّرًا، وَ تَسْقُطُ إِنْ كَانَ مُؤنَّثًا؛ وَ يُضَافُ الْعَدَدُ إِلَى جَمْعٍ فَيَجْرُهُ، نَحْوُ: «عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَ أَرْبَعُ نِسَاءٍ». وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا» (الحاقة: ٧). وَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ» إِلَى أَنَّ الْمَعْدُودَ بِهَا إِنْ كَانَ لَهُ جَمْعٌ قَلَّةً، لَمْ يُضَفْ الْعَدْدُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا إِلَيْهِ؛ فَتَقُولُ: «عِنْدِي ثَلَاثَةُ أَفْلَسٍ وَ ثَلَاثُ أَنْفُسٍ».

حكم «الثلاثة»
إلى «العشرة»

إضافة العدد
المذكور إلى
جمع قلة
للمعدود

١. و تُسمّى بـ «المفرد» أيضاً.

و قد يجيء على غير الغالب جمعٌ كثرةٍ أو جمعٌ تصحيح، فالأول نحو قولك: «عندي ثلاثة فُلُوسٍ، و ثلاثُ نُفُوسٍ»، و نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)؛ فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، و هو «أقراء»؛ و الثاني نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَمَآوَاتٍ طِبَاقًا﴾ (نوح: ١٥). فإن لم يكن للاسم إلا جمعٌ كثرة لم يُضَفْ إلا إليه، نحو «ثلاثة رجال».

ما تُضَافُ إليه
«مائة» و «ألف»

و «مِائَةٌ» و «الْأَلْفُ» لِلْفَرْدِ أَضْفُ و «مِائَةٌ» بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ ذكر هنا أن «مِائَةٌ» و «أَلْفًا» من الأعداد المضافة، و أنّها لا يُضَافان إلا إلى مفرد، نحو: «عندي مِائَةٌ رَجُلٍ و أَلْفٌ دِرْهَمٍ». و منه قوله تعالى: ﴿بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، و قوله تعالى: ﴿فَلَبِثْتُ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (العنكبوت: ١٤).

و ورد إضافة «مِائَةٌ» إلى جمع قليلًا، و منه قراءة حمزة و الكسائي: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ (الكهف: ٢٥) بإضافة «مِائَةٌ» إلى «سِنِينَ». و الحاصل: أن العدد المضاف على قسمين: أحدهما ما لا يُضَافُ إلا إلى جمع، و هو من «ثلاثة» إلى «عشرة»، و الثاني: ما لا يُضَافُ إلا إلى المفرد، و هو «مِائَةٌ» و «ألف» و تنييتهما، نحو: «مِائَتَا دِرْهَمٍ» و «أَلْفَا دِرْهَمٍ».

الْعَدَدُ الْمُرَكَّبُ

و «أَحَدٌ» اذْكَرُ وَ صِلْنُهُ بِـ «عَشْرٍ»
و قُلْ لَدَى التَّائِيثِ «إِحْدَى عَشْرَهُ»
و مَعَ غَيْرِ «أَحَدٌ» و «إِحْدَى»
و لـ «ثَلَاثَةٌ» و «تِسْعَةٌ» و مَا
و أَوَّلِ «عَشْرَةٍ» «اِثْنَتَيْ» و «عَشْرًا»
و «أَلْيَا» لِعَبْرِ الرَّفْعِ وَ ارْفَعِ بِـ «الْأَلْفِ»
مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ
و «الشَّيْنُ» فِيهَا عَن تَمِيمِ كَسْرَهُ
مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا
بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
«اِثْنَيْ» إِذَا أُنْشِئَ تَشَاؤُ ذَكَرَا
و الْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ

يُرَكَّب «عَشْرَةٌ» مع ما دونها إلى واحد، نحو: «أَحَدٌ عَشَرَ» و «اثنَا عَشَرَ» و «ثَلَاثَةٌ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةٌ عَشَرَ» للمذكَّر. و تقول في المؤنث: «إِحْدَى عَشْرَةَ» و «اثنَا عَشْرَةَ» و «ثَلَاثَ عَشْرَةَ» إلى «تِسْعَ عَشْرَةَ».

فللمذكَّر: «أَحَدٌ» و «اثنَا»، و للمؤنث «إِحْدَى» و «اثنَا».

و أما «ثَلَاثَةٌ» و ما بعدها إلى «تِسْعَةٌ» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله؛ فتنبت «النَاء» فيها إن كان المعدود مذكَّراً، و تسقط إن كان مؤنثاً، كما أشار إليه بقوله: «و لثَلَاثَةٌ و تسعة و ...».

و أما «عَشْرَةٌ» - و هو الجزء الأخير - فتسقط «النَاء» منه إن كان المعدود مذكَّراً، و تنبت إن كان مؤنثاً - و إلى هذا أشار بقوله: «و مع غير أَحَدٍ و إِحْدَى ...» - على العكس من «ثَلَاثَةٌ» فما بعدها؛ فنقول: «عندي ثَلَاثَةٌ عَشَرَ رَجُلًا، و ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً». قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (المدثر: ٣٠).

و كذلك حكم «عَشْرَةٌ» مع «أَحَدٌ» و «إِحْدَى» و «اثنَيْنِ» و «اثنَتَيْنِ»؛ فنقول: «أَحَدٌ عَشَرَ رَجُلًا» و «اثنَا عَشَرَ رَجُلًا» بإسقاط «النَاء»، و تقول: «إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً» و «اثنَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» بإثبات «النَاء». قال الله تعالى: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (يوسف: ٤)، و ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة: ٣٦)، و ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ ائْتْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: ٦٠).

و يجوز في «شَيْنِ» «عَشْرَةٌ» مع المؤنث التسكين، و يجوز أيضاً كسرهما، و هي لغة تميم. و نبه بقوله: «و اليا لغير الرفع ...» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية صدرها و عجزها، و تبنى على الفتح، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ» بفتح الجزأين و «ثَلَاثَ عَشْرَةَ» بفتح الجزأين. و يستثنى من ذلك «اثنَا عَشَرَ» و «اثنَا عَشْرَةَ»، فإن صدرهما يُعْرَبُ بـ «الألف» رفعا، و بـ «الياء» نصبا و جرأ، كالمثنى، و أما عجزهما فيبنى على الفتح، نحو: «جَاءَ اثنَا عَشَرَ رَجُلًا، و رأيت اثنِي عَشَرَ رَجُلًا»، و «جَاءَتْ اثنَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، و رأيت اثنَتِي عَشْرَةَ امْرَأَةً».

العَدَدُ الْمَفْرُودُ

تمييز العدد
المفرد

وَمِيَّزِ «الْعِشْرِينَ» لِـ «التَّسْعِينَ» بِوَاحِدٍ كَ «أَرْبَعِينَ حِينَا»
قد سبق العدد المضاف و المركب و حكمهما، و ذكر هنا العدد المفرد، و هو من
«عِشْرُونَ» إلى «تِسْعِينَ» يكون بلفظ واحد للمذكر و المؤنث، و لا يكون مُمَيِّزَهُ إِلَّا مَفْرُوداً
منصوباً، نحو: «عِشْرُونَ رَجُلًا» و «عِشْرُونَ أَمْرًا». قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ
ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: ١٥) و ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف: ١٤٢).

العَدَدُ الْمَغْطُوفُ

و يُذَكَّرُ قَبْلَ العَدَدِ الْمَفْرَدِ النَّبِيِّ، و يُعْطَفُ هُوَ عَلَيْهِ، فيقال للمذكر: «أَحَدٌ و عِشْرُونَ»
و «اثنان و عِشْرُونَ»، و «ثلاثة و عِشْرُونَ» و هكذا، و يقال للمؤنث: «إِحْدَى و عِشْرُونَ»
و «اثنان و عِشْرُونَ» و «ثلاثة و عِشْرُونَ» و هكذا. قال الله تعالى: ﴿لَهُ تِسْعٌ و تِسْعُونَ
نَعْجَةً﴾ (ص: ٢٣).

إعراب تمييز
العدد المركب

وَمِيَّزُوا مَرْكَبًا بِمِثْلِ مَا مِيَّزَ «عِشْرُونَ» فَسَوَيْنَهُمَا
تمييز العدد المركب كتمييز «عِشْرِينَ» و أخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «أَحَدٌ
عَشَرَ رَجُلًا» و «إِحْدَى عَشْرَةَ أَمْرًا».^(١)

«الْفَاعِلُ» الْمَصْوَغُ مِنَ الْعَدَدِ

وَصُغَ مِنْ «اثنَيْنِ» فَمَا فَوْقَ إِلَى «عَشْرَةَ» كَ «فَاعِلٍ» مِنْ «فَاعِلًا»
و اخْتَمَهُ فِي التَّانِيثِ بِـ «التَّا» وَ مَتَى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ «فَاعِلًا» بغير «تَا»
يُصَاغُ مِنْ «اثنَيْنِ» إِلَى «عَشْرَةَ» اسْمٌ مُوَازِنٌ لـ «فَاعِلٍ»، كما يُصَاغُ «ضَارِبٌ» مِنْ
«ضَرَبَ»، فيقال: «ثان و ثانية، و ثالث و ثالثة» و هكذا.

١. أما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اِثْنَيْ عَشْرَةَ آسْبَاطًا أَمْأًا﴾ (الأعراف: ١٦٠) فـ «آسْبَاطًا» بدل من التمييز
الأصلي، أي فِرْقَةً آسْبَاطًا.

وَإِنْ تُرِدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بَنِي تَضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ «بَعْضٍ» بَيْنِ
وَإِنْ تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحَكَمَ «جَاعِلٍ» لَهُ أَحْكَمًا

نوعا استعمال
هذا العدد:

لـ «الفاعل» المصوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفرد، فيقال: «ثان و ثانية، و ثالث و ثالثة»، و هو لبيان الترتيب. و منه

١. إفراده

قوله تعالى: ﴿وَالْحَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (النور: ٧).

و الثاني: ألا يُفرد، و حينئذٍ إما أن يُستعمل مع ما اشتقَّ منه، و إما أن يُستعمل مع

٢. عدم إفراده:

ما قبل ما اشتقَّ منه:

ففي الصورة الأولى يجب إضافة «فاعل» إلى ما يليه، فتقول: «ثاني اثنين» و
«ثالث ثلاثة» إلى «عاشر عشرة»، و «ثانية اثنتين» و «ثالثة ثلاث» إلى «عاشرة عشر»،
و المعنى: أحد اثنين، و إحدى اثنتين، و أحد ثلاثة و إحدى ثلاث، و هكذا. و هذا هو
المراد بقوله: «و إن تُردَ بعضَ الذي ...». و منه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ
ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ (المائدة: ٧٣).

أ. استعماله مع
ما اشتقَّ منه

و في الصورة الثانية يجوز وجهان: الأول: إضافة «فاعل» إلى ما يليه، و الثاني:
تنوينه و نصب ما يليه به، كما يفعل باسم الفاعل، فتقول في التذكير: «ثالث اثنين و
ثالث اثنين» و هكذا، و في التأنيث: «ثالثة اثنتين و ثالثة اثنتين» و هكذا. و المعنى:
جاعل الاثنين ثلاثة، و الثلاثة أربعة. و هذا هو المراد بقوله: «و إن ترد جعل الأقل
مثل ما فوق»، أي: و إن تُردَ بـ «فاعل» - المصوغ من «اثنين» فما فوقه - جعل ما هو
أقل عدداً مثل ما فوقه، فاحكم له بحكم «جاعل»، من جواز الإضافة إلى مفعوله، و
تنوينه و نصبه. و منه قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا
هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (المجادلة: ٧).

ب. استعماله
مع ما قبل
ما اشتقَّ منه

وَأِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ «ثَانِيِ اثْنَيْنِ» مَرْكَبًا فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ
 أَوْ «فَاعِلًا» بِحَالْتَيْهِ أَضْفِ إِلَى مَرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
 وَ شَاعَ الْإِسْتِغْنَا بِ «حَادِي عَشْرًا» وَ نَحْوِهِ وَ قَبْلَ «عَشْرَيْنِ» اذْكَرَا
 وَ بَابِهِ «الْفَاعِلُ» مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالْتَيْهِ قَبْلَ «وَإِ» يُعْتَمَدُ
 ذَكَرْنَا أَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ بِنَاءُ «فَاعِلٍ» مِنَ الْعَدَدِ الْمَرْكَبِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ - وَ هُوَ

أَنَّهُ بَعْضُ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ، أَي أَحَدُهُ - يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صدر أولهما «فاعل» في التذكير، و «فاعلة» في التأنيث،
 و عجزهما «عشر» في التذكير، و «عشرة» في التأنيث، و صدر الثاني منهما في التذكير:
 «أحد و اثنان و ثلاثة - بالتاء - إلى تسعة»، و في التأنيث: «إحدى، و اثنتان، و ثلاث - بلا
 تاء - إلى تسع»، نحو «ثالث عشر ثلاثة عشر» و هكذا إلى «تاسع عشر تسعة عشر»، و
 «ثالث عشر ثلاث عشرة» إلى «تاسعة عشر تسع عشرة». و تكون الكلمات الأربع مبنية
 على الفتح.

الثاني: أن يقتصر على صدر المركب الأول، فيعرب و يضاف إلى المركب الثاني باقياً
 الثاني على بناء جزأيه، نحو: «هذا ثالث ثلاثة عشر» و «هذه ثالثة ثلاث عشرة».
 الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقياً على بناء صدره و عجزه، نحو «هذا ثالث
 عشر، و ثالثة عشرة»، و إليه أشار بقوله: «و شاع الاستغنا بحادي عشرًا، و نحوه...».
 ثم «حادي» مقلوب «واحد» و «حادية» مقلوب «واحدة»، و لا يستعمل «حادي»
 إلا مع «عشر» و لا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة»، و يستعملان أيضاً مع «عشرين»
 و أخواتها، نحو: «حاد و تسعون» و «حادية و تسعون».

ثم أشار إلى أن «الفاعل» المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود و يعطف عليه
 العقود، نحو: «حاد و عشرون» و «تاسع و عشرون» إلى «التسعين».

و قوله: «بحالتيه» معناه أنه يقال قبل العقود: «فاعل» في التذكير، و «فاعلة» في

التأنيث.

التمرین

(۱) أعرب و وضح:

و إن تُردَ بعضَ الَّذي منه بُني تَصِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ «بَعْضٍ» بَيْنِ

(۲) بَيِّنِ المَوْقِعَ الإِعْرَابِيَّ لِلْمُمَيِّزِ وَ العَدَدَ فِيمَا يَلِي:

• ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ۸۰).

• ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت: ۱۴).

• ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: ۱۴۷).

• ﴿تَنْزُحُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (المعارج: ۴).

(۳) أَبْدِلِ الأَرْقَامَ حُرُوفًا فِيمَا يَأْتِي:

• كَانَ عُمَرُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ اسْتَشْهَدَهُ (۶۳) سَنَةً.

• ارْتَحَلَ الإِمَامَ الخَمِينِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ (۱۱) سَنَةٍ مِنْ تَأْسِيسِ النِّظَامِ الإِسْلَامِيِّ.

«كَمْ» و «كَائِنٌ» و «كَذَا»

«كَمْ»

مَيَّزُ فِي الِاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ «عِشْرِينَ» كَ «كَمْ شَخْصًا سَمَاءَ»
وَأَجِزُ أَنْ تَجْرَهُ «مِنْ» مُضْمَرًا إِنَّ وَلِيْتَ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا
«كَمْ» اسْمٌ لِعَدَدٍ مَبْهُمٍ. وَ الدليل على اسميتها دخول حرف الجرّ عليها، كما سيأتي.
و لا بُدَّ لها من تمييز، نحو: «كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ؟». و قد يُحذف للدلالة، نحو: «كَمْ
صُمْتَ؟»، أي «كَمْ يَوْمًا صُمْتَ؟».

معنى «كَمْ» و
الدليل على
كونها اسماً

و تكون استفهامية و خبرية؛ و الاستفهامية يكون مميّزها كميّز «عشرين» و
أخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «كَمْ دِرْهَمًا قَبَضْتَ؟». و يجوز جرُّه بـ «مِنْ» مُضْمَرَةً
إِنَّ وَلِيْتَ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ، نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟» أي بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ. فإن لم
يدخل عليها حرف جرٍّ و جب نصبه.

نوعاً «كَمْ»
أحكام
مميّز «كَمْ»
الاستفهامية

وَ اسْتَعْمَلْتُهَا مُخْبَرًا كَ «عَشْرَهُ» أَوْ «مِائَةً» كَ «كَمْ رِجَالٌ أَوْ مَرَةٌ»
وَ تُسْتَعْمَلُ «كَمْ» الْخَبَرِيَّةُ لِلتَّكْثِيرِ، فَتَمَيَّزُ بِجَمْعٍ مَجْرُورٍ، كَ «عَشْرَةً»، أَوْ بِمَفْرَدٍ
مَجْرُورٍ، كَ «مِائَةً»، نَحْوُ: «كَمْ غُلْمَانٌ مَلَكَتُ» وَ «كَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقْتُ». وَ المعنى: كَثِيرًا مِنْ
الْغُلْمَانِ مَلَكَتُ، وَ كَثِيرًا مِنْ الدَّرْهَمِ أَنْفَقْتُ.
وَ اعْلَمْ أَنَّ إِعْرَابَ «كَمْ» بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، كَمَا مَرَّ.

«كَمْ» الخبرية
و معناها و
أحكام مميّزها

«كَأَيِّن» و«كَذَا»

ك «كَمْ» «كَأَيِّن» و«كَذَا» وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلِ «مِنْ» تُصِبُ
و مثل «كَمْ» في الدلالة على التكثر «كذَا» و «كَأَيِّن».

معنى «كأين» و
«كذا» وإعراب
مميّزهما

و مميّزها منصوب أو مجرور بـ «مِنْ» - وهو الأكثر -، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ
نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾ (آل عمران: ١٤٦) و «مَلَكَتْ كَذَا دِرْهَمًا».

و تُسْتَعْمَلُ «كَذَا» مفردة كالمثال، و مركبة، نحو: «مَلَكَتْ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا»، و معطوفاً
عليها مثلها، نحو: «مَلَكَتْ كَذَا و كَذَا دِرْهَمًا».

الفرق بين
«كَمْ» و «كَأَيِّن»
و «كذَا»

و «كَمْ» لها صدر الكلام، استفهامية كانت أو خبرية، فلا تقول: «ضَرَبْتُ كَمْ رَجُلًا»،
و كذلك «كَأَيِّنٌ»، بخلاف «كَذَا»، نحو: «مَلَكَتْ كَذَا دِرْهَمًا».

التمرين

(١) أعرب و وضح:

مَيَّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ «عَشْرِينَ» كـ «كَمْ شَخْصًا سَأَلْتَهُ؟»
(٢) بَيِّنِ الْمَوْقِعَ الْإِعْرَابِيَّ لِلْكُنَايَا، وَ عَيِّنِ مَمَيِّزَهَا:

- «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً يَا ذنِ اللّٰهِ» (البقرة: ٢٤٩).
- «قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ» (المؤمنون: ١١٢).
- «وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ» (يوسف: ١٠٥).

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلَتْ
 أَحْصَى مِنْ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ
 فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَيَّ
 وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ
 نَظْمًا عَلَيَّ جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلَتْ
 كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصِهِ
 مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
 وَصَحْبِهِ الْمُنتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ

دفتر تدوین متون درسی حوزه های علمیه

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك من أحسن ما دَوّن في علم النحو، هذا الشرح طريق وسط بين الإيجاز والإطناب ولهذا قد كثرت رغبة طالبي العلوم الادبية الى هذا الشرح و دراسته و صار مدار التعليم و التعلم في كثير من مراكز الدراسات العليا، ولكن لتسهيل الإفادة و الإستفادة قننا الى تهذيبه و ذكر نماذج من الآيات و الروايات في مطاوي المتن و اضافة تمارين بعد كل درس و أعمال بعض تغييرات.



مركز تخصصی پژوهش‌های علمی

۰۲۵ - ۳۷۷۴۸۳۸۳

دفتر تدوین متون درسی حوزه‌های علمیه

۰۲۵ - ۳۲۹۱۰۹۷۰

WWW.TMD.IR